الجمهورية التونسية

وزارة الاقتصاد والتخطيط

الميزان الاقتصادي

(مشروع)

2027

أكتوبر 2026

الميزان الاقتصادي
2027

الفهرس

الجزء الأول: التوازنات العامة 11
المحور الأول: الوضع الاقتصادي لسنة 2026 13
I. الوضع الاقتصادي العالمي 16
II. الوضع الاقتصادي الوطني 20
III. النتائج المنتظرة لسنة 2026 33
المحور الثاني: منوال النمو لسنة 2027 35
I. المحيط العالمي 38
II. المحيط الوطني 42
المحور الثالث: السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2027 53
I. السياسة المالية والنقدية 56
II. سياسة المالية العمومية والسياسة الجبائية 61
الجزء الثاني: السياسات التنموية 63
المحور الأول: ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة 65
I. تدعيم رأس المال البشري 68
II. ضمان العمل اللائق وتعزيز الإدماج الاجتماعي 102
III. دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال 114
IV. تمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وامنة ومحفزة 125
V. وعي ديني ينبني على قيم التسامح والاعتدال 133
VI. النفاذ إلى السكن اللائق 135
المحور الثاني: تحقيق تنمية مجالية متوازنة 141
I. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026 144
II. مضمون سياسة التنمية الجهوية لسنة 2027 149
المحور الثالث: تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية 153
I. إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة 156
II. التجهيز والبنية الأساسية والمسائل العقارية 196
III. التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة 215
IV. سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال 223
المحور الرابع: تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة 235
I. الأمن الغذائي والمائي 238
II. السياسة الطاقية 258
III. السياسة البيئية 267
المحور الخامس: تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام 277
I. الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية 280
II. المنظومة الأمنية 286
III. الدور التنموي للدفاع الوطني 290
IV. السياسة الخارجيّة والدبلوماسية الاقتصادية 293
V. السياسة العدلية 296
الملحق الإحصائي 301

الميزان الاقتصادي 2027

قائمة الرسوم البيانية

رسم بياني عدد1 : تطور مؤشر عدم اليقين..... 16
رسم بياني عدد2 : تطور سعر البرنت (دولار/البرميل)..... 18
رسم بياني عدد3 : تطور مؤشر المواد الأساسية 18
رسم بياني عدد4 : تطور التضخم..... 19
رسم بياني عدد5 : تطور مساهمة القطاعات في نمو الناتج خلال السداسي الأول من سنة 2026 20
رسم بياني عدد7 : تطور صادرات الصناعات الميكانيكية 22
رسم بياني عدد 6: تطور القيمة المضافة للصناعات الميكانيكية والكهربائية (%)..... 22
رسم بياني عدد8 : تطور القيمة المضافة لصناعة النسيج والملابس والاحذية (%)..... 23
رسم بياني عدد9: تطور إنتاج الفسفاط (م طن)..... 23
رسم بياني عدد 10: تطور صادرات الفسفاط (م د) 23
رسم بياني عدد11 : تطور واردات المواد الطاقية..... 24
رسم بياني عدد12 : تطور انتاج المحروقات 24
رسم بياني عدد13 : تطور الاستثمارات المصرح بها 26
رسم بياني عدد14 :تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (م د) 26
رسم بياني عدد15 : تطور المبادلات التجارية (م د، 8 أشهر) 27
رسم بياني عدد17 : تطور المبادلات التجارية 28
رسم بياني عدد16 : تطور المبادلات التجارية حسب النظام غير المقيم (م د،8 اشهر) 28
رسم بياني عدد18 : تطور صادرات زيت الزيتون (8 أشهر)..... 28
رسم بياني عدد19 : تطور العجز الطاقي والميزان الغذائي (م د، 8 أشهر) 29
رسم بياني عدد20 : تطور العجز الطاقي وبعض القطاعات المدرة للعملة (م د) 30
رسم بياني عدد21 : تطوّر الحاصل التجاري مع أهمّ الشركاء في العالم (م د، 8 أشهر)..... 30
رسم بياني عدد22 : تطور التضخم..... 31
رسم بياني عدد23 : تطور أسعار مجموعات المواد (معدل 9 أشهر)..... 32
رسم بياني عدد24 : تطور النمو الاقتصادي العالمي..... 40
رسم بياني عدد25 : تطور حجم التجارة العالمية (%) 41
رسم بياني عدد26 : تطور نسب التضخم (%) 42
رسم بياني عدد27 : نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)..... 44
رسم بياني عدد28 : تطور الدخل الفردي (الدينار) 44
رسم بياني عدد29 : تطور القيمة المضافة (%، بالأسعار القارة) 46
رسم بياني عدد30 : تطور الاستثمار..... 49
رسم بياني عدد31 : تطور الصادرات والواردات (%) 50
رسم بياني عدد32 : تطور العجز الجاري (% من الناتج)..... 51
رسم بياني عدد33 : تطور معدل التضخم 52
رسم بياني عدد34 : تطور عدد التلاميذ..... 69
رسم بياني عدد35 : تطور عدد المدارس ذات الفرق..... 70
رسم بياني عدد36 : تطور نسب الانقطاع حسب المرحلة التعليمية (%) 71
رسم بياني عدد37 : تطور نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى والمتمتعين بالسنة التحضيرية (%)..... 72
رسم بياني عدد38 : تطور نسب الانقطاع حسب المرحلة التعليمية (%) 73
رسم بياني عدد39 : تطور عدد المدارس ذات الفرق..... 74
رسم بياني عدد40 : نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (%) 75
رسم بياني عدد41 : نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي (%) 77
رسم بياني عدد42 : نسبة الطلبة المسجلين في الاختصاصات المعتمدة على إطار مرجعي للكفاءات والمهن (%)..... 78

رسم بياني عدد43 : نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة (%) 79
رسم بياني عدد44 : نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجالات المحكمة من الصنف 1 و2 (%) 82
رسم بياني عدد45 : عدد المستفيدين ببرنامج الفرصة الثانية 83
رسم بياني عدد46 : تطور عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني (بالألف) 84
رسم بياني عدد47 : نسبة التعبئة بمراكز الوكالة التونسية للتكوين المهني 84
رسم بياني عدد48 : تطور مؤشرات آليات التكوين المستمر 85
رسم بياني عدد49 : تطور عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني (بالألف) 87
رسم بياني عدد50 : عدد الإطارات الصحية بالخط الأول التي تلقت تكوينا في مجال التغيرات المناخية 93
رسم بياني عدد52 : نسبة وفيات الأمهات لكل مئة ألف ولادة حيّة 94
رسم بياني عدد 51: نسبة مراقبة الحمل بـ 5 عيادات (%) 94
رسم بياني عدد53 : نسبة رقمنة الهياكل الصحة (%) 95
رسم بياني عدد54 : نسبة رقمنة الرصيد الفني (%) 100
رسم بياني عدد55 : عدد عناصر التراث المودعة للتسجيل في قائمات اليونسكو 101
رسم بياني عدد56 : نسبة البطالة (%) 103
رسم بياني عدد57 : نسبة البطالة من بين الشباب في سن 15-24 سنة (%) 103
رسم بياني عدد58 : نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا (%) 103
رسم بياني عدد59 : تطور مؤشرات دعم القدرة التشغيلية للباحثين عن شغل(%) 104
رسم بياني عدد60 : تطور مؤشرات المبادرة الخاصة 106
رسم بياني عدد61 : تطور مؤشرات المبادرة الخاصة 109
رسم بياني عدد62 : تطور مؤشرات الشركات الأهلية 110
رسم بياني عدد63 : المشاريع المحدثة في إطار برنامج رائدات 2022-2026 115
رسم بياني عدد64 : تطور عدد موارد الرزق المحدثة للفترة 2023-2026 117
رسم بياني عدد65 : تطور نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة (%) 117
رسم بياني عدد66 : تطور عدد وطاقة استيعاب الرياض العمومية الدامجة 2023-2026 118
رسم بياني عدد67 : تطور عدد المستفيدين ببرنامج الإيداع العائلي 2023-2026 119
رسم بياني عدد68 : تطور عدد المكفولين ببرنامج الإيداع العائلي 2023-2026 120
رسم بياني عدد69 : تطور عدد المشاريع ومواطن الشغل المحدثة (برنامج رائدات وبرامج الإدماج الاقتصادي) 121
رسم بياني عدد70 : نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة (%) 123
رسم بياني عدد71 : تطور عدد المؤسسات الشبابية وعدد المنخرطين 127
رسم بياني عدد72 :تطور عدد المجازين والمجازات 2023-2026 128
رسم بياني عدد73 : تطور نسبة التغطية بتدريس مادة التربية 2025-2027 (%) 132
رسم بياني عدد74 : تطور الدعم المالي لفائدة الجماعات المحلية خلال الفترة 2021-2026 (م.د) 145
رسم بياني عدد75 : المصادقات النهائية للقروض المسندة لفائدة البلديات (م د) 146
رسم بياني عدد76 : الاعتمادات المفتوحة تعهدا ودفعا (م د) حسب الإقليم 147
رسم بياني عدد77 :التوزيع القطاعي لاعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية المفتوحة تعهدا للفترة 2021-2025 147
- **رسم بياني عدد78 : إنجازات آلية اعتماد الانطلاق 1 للفترة** 2021-2026 147
رسم بياني عدد79 : تطور اعتمادات برنامج التنمية المندمجة خلال الفترة 2024-2027 (م د) 151
رسم بياني عدد80 : هيكلة القيمة المضافة للصناعات المعملية حسب النشاط (2026) 157
رسم بياني عدد81 : مؤشرات قطاع الفسفاط (مليون طن) 169
رسم بياني عدد82 : انتاج مشتقات الفسفاط (ألف طن) 169
رسم بياني عدد 83: مؤشرات قطاع الفسفاط لسنة 2027 (مليون طن) 172
رسم بياني عدد 84:انتاج مشتقات الفسفاط 2027 172
رسم بياني عدد85 : تطور مؤشرات قطاع الصناعات التقليدية 188

رسم بياني عدد86 : درجة تركّز عائدات الصادرات لدى أكبر المؤسسات المصدرة 193
رسم بياني عدد87 : التمركز الجهوي لعائدات الصادرات حسب الأقاليم خلال السداسي الأول 2026 194
رسم بياني عدد88 : توزيع مشاريع التحول الرقمي حسب الوزارات 217
رسم بياني عدد89 : اشتراكات الأنترنات بالألياف البصرية 217
رسم بياني عدد 90: مؤشرات منظومة الاتصالات حسب تصنيف دولي 219
رسم بياني عدد91 : عدد الخدمات الالكترونية 220
رسم بياني عدد92 :نسبة التغطية بشبكات الجيل الخامس 221
رسم بياني عدد93 : التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها خلال السداسي الأول لسنة 2026 228
رسم بياني عدد94 : التوزيع الجهوي للاستثمارات المصرح بها خلال السداسي الأول من سنة 2026 228
رسم بياني عدد95 : أهم المنتوجات الفلاحية بعنوان سنة 2026 (الوحدة: ألف طن) 240
رسم بياني عدد 96: أهم الواردات الغذائية خلال العشرية 2025-2016 242
رسم بياني عدد 97: أهم الصادرات الغذائية خلال العشرية 2025-2016 242
رسم بياني عدد98 : مقارنة للتوقعات وتقديرات المخطط في أهم المنتوجات بعنوان سنة 2027 (الوحدة: ألف طن) 246
رسم بياني عدد99 : توزيع المياه المحلاة لسنة 2026 253
رسم بياني عدد100 : محطات تحلية مياه البحر وتوسعتها لسنة 2027 255
رسم بياني عدد101 : نسبة ضياع شبكات توزيع المياه 256
رسم بياني عدد102 : الانتاج الوطني من المحروقات (مليون ط.م.ن) 263
رسم بياني عدد103 : الإنتاج الوطني من المواد البترولية (مليون طن) 264
رسم بياني عدد104 : الإنتاج الوطني من الكهرباء (ج.و.س) 265

قائمة الجداول

جدول عدد 1: تقديرات النمو الاقتصادي العالمي 17
جدول عدد 2: تطور الإنتاج الفلاحي 21
جدول عدد 3: تقديرات المؤسسات الدولية للنمو الاقتصادي في العالم 38
جدول عدد 4: تطور القيمة المضافة للصناعات المعملية 45
جدول عدد 5: توزيع الوحدات السكنية حسب الولايات والشركة المتعهدة بالإنجاز (2027) 139
جدول عدد 6: أهم المؤشرات المتعلقة بسياسة السكن 140
جدول عدد 7: أهم مؤشرات قطاع المناجم لسنة 2026 170
جدول عدد 8: أهم مؤشرات قطاع المناجم لسنة 2027 173
جدول عدد9 :أهم مؤشرات قطاع الصناعات التقليدية 189
جدول عدد 10: شبكة الطرقات 205
جدول عدد 11: أهم المؤشرات 206
جدول عدد 12:مؤشرات التهيئة العمرانية 206
جدول عدد 13: أهم المؤشرات الكمية الخاصة بالمسائل العقارية 215
جدول عدد 14: مؤشرات منظومة الاتصالات 218
جدول عدد 15: أهم الأهداف الكمية لسنة 2027 219
جدول عدد 16: أهم المشاريع المبرمجة خلال سنة 2027 222
جدول عدد 17: تعبئة الموارد المائية 252
جدول عدد 18: أهم مؤشرات قطاع المياه 257
جدول عدد 19: أهم المؤشرات للديوان الوطني للتطهير 275

الميزان الاقتصادي
2027

تمهيد

تمثل سنة 2027 مرحلة محورية لوضع حيز التنفيذ الإصلاحات والبرامج والمشاريع المرسومة بمخطط التنمية 2026–2030 مع مواكبة متطلبات التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المسجلة على الصعيدين الوطني والدولي بما يسهم في تهيئة متطلبات تحقيق أهداف التنمية المنشودة.

وعلى هذا الأساس تتمثّل رهانات سنة 2027 في تحويل القدرة على الصمود التي ميّزت الاقتصاد الوطني إلى توفير بيئة دافعة لتحسين نسق النموّ وخلق الثروة بما يسهم في مزيد تحسين الظروف المعيشية وتعزيز الدور الاجتماعي للدولة. وتستند خيارات العمل التنموي للسنة القادمة بالأساس إلى تدعيم مجهود الاستثمار المنتج ومشاريع البنية الأساسية وتثمين مجهود التجديد وتحسين التنافسية وخلق فرص التشغيل اللائق وبالأخص توظيف المهارات الوطنية من حاملي الشهادات الجامعية وتعزيز تكافؤ الفرص والتمكين الاجتماعي لكل الفئات.

وفي هذا السياق، ستشمل التدخلات بالخصوص مزيد تطوير تنمية رأس المال البشري لاسيما توظيف التكنولوجيات الحديثة لدعم القطاع الصحي وتحسين جودة منظومات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني وتنمية الإنتاج الثقافي والعناية بالشباب والأنشطة الرياضية. كما سيتسنى تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال النهوض بالسكن الاجتماعي والنقل العمومي وإيلاء عناية خاصة بالأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة مع تدعيم منظومة الحماية والإحاطة الاجتماعية وتعزيز الاندماج والتمكين الاجتماعي.

ويستند تحسين الوضع الاقتصادي بالأساس إلى استعادة طاقات الإنتاج وتحسين مردودية الأنشطة الاقتصادية المجددة والواعدة وذلك بفضل تقدم تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وتعدّد الآليات المتاحة لتحسين التنافسية ورفع قدرات المؤسسات العمومية. وسيشكل النهوض بالاستثمار الوطني والأجنبي قوّة الرافعة لدفع الحركية الاقتصادية بالجهات ورفع نسق النموّ وذلك بفضل التحسن المرتقب لمناخ الأعمال وتطوير منظومة الإحاطة بالاستثمار وتنفيذ الاستراتيجية الجديدة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتدعيم آليات التمويل والمساندة لفائدة المبادرات الخاصة والجماعية.

ويشكل التحول الرقمي، من جهته، رافعة أفقية داعمة لتطوير الأداء الاقتصادي والإداري والاجتماعي بفضل تعزيز تكامل المنظومات المعلوماتية ودعم الابتكار والاقتصاد الرقمي والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة والذكاء الاصطناعي بالأخص في تحسين جودة الخدمات وتقليص الكلفة والآجال، وتيسير المبادرة والاستثمار، ورفع الإنتاجية وتكريس الشفافية والنجاعة.

وسيحظى الأمن المائي بأولوية وطنية تتجلى من خلال تعزيز مجهود تعبئة الموارد المائية وتنويع مصادرها وحوكمة التصرف فيها وذلك من خلال مشاريع محطات تحلية مياه البحر وتطوير منظومات معالجة المياه المستعملة وتحسين شبكات الخزن والتوزيع إلى جانب ترشيد استعمالات المياه خاصة بالنسبة للأنشطة ذات الاستهلاك العالي فضلا عن تعزيز القدرة على التأقلم مع الإجهاد المائي والتقلبات المناخية.

وفي ذات السياق، يمثل الأمن الطاقي وتسريع الانتقال الطاقي أحد المحاور الأساسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودعم قدرته على مواجهة تقلبات الأسواق الدولية. وفي هذا الإطار، سيتم إعطاء الأولوية لمشاريع تطوير قدرات انتاج الكهرباء لا سيما ممن خلال تسريع إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة فضلا عن تحسين النجاعة الطاقية بما يساهم في تقليص كلفة الطاقة وتعزيز الانتقال الإيكولوجي.

وتقتضي هذه الأولويات، في مجملها، تعزيز تناسق السياسات التنموية وتكاملها وانسجام الإصلاحات مع الأهداف الوطنية وإحكام توظيف الموارد المتاحة مع إيلاء عناية خاصة بتحسين أداء الهياكل الإدارية لا سيما على مستوى تنفيذ البرامج والمشاريع الاستثمارية ونجاعة المتابعة والتقييم وتعزيز المرونة في التعامل مع التطورات المسجلة بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة.

الميزان الاقتصادي
2027

أهم المؤشرات والإحصائيّات

المؤشرات الديمغرافية

	2026	2027
• عدد السكان (بالألف)[1]	11980	12010
• الكثافة السكانية (نسمة/كم) [2]	73.4	73.6
• متوسط نسبة النمو الديمغرافي (%)[3]	0.87	0.87
• مؤمل الحياة عند الولادة[4]	77	77

مؤشرات رأس المال البشري

	2026	2027
• نسبة التمدرس 6-11 سنة (%)	*99.2	99.2
• عدد الأطباء لكل ألف ساكن	1.3	1.3
• عدد المتخرجين (بالألف)	74	76.5
• عدد المتكونين في الجهاز الوطني للتكوين المهني المقيس(بالألف)	77.7	85.5

المؤشرات الاجتماعية

• الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة، بالدينار في الشهر)	554.793	582.4
• عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي (بالألف)	421	470
• عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة	441	412
• عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	343	367

مؤشرات التشغيل

• نسبة البطالة (%)	14.9	14.5
• عدد المشتغلين	3568	3628
• نسبة بطالة الشباب (15-24 سنة، %)	35.4	35
• نسبة بطالة أصحاب الشهائد العليا (%)	26.6	25

مؤشرات ميزانية الدولة

• حجم الميزانية (م.د)	79624 (ق.م)	-
• عجز ميزانية الدولة (% من الناتج)	6	-

مؤشرات ميزان الدفوعات

• تطور صادرات السلع والخدمات (%)[5]	7.5	8.0
• تطور واردات السلع والخدمات (%)	10	7.9
• العجز التجاري (% من الناتج)	3.9	3.7
• الاستثمار الأجنبي المباشر (م د)	4000	4800

مؤشرات الإنتاج والنمو

• نسبة النمو (بالأسعار القارة %)	2.7	3.1
• الناتج المحلي بالأسعار الجارية (م د)	184735.8	199525.8
• الدخل الفردي (بالدينار)	15605.7	16735.9

مؤشرات الاستثمار

• حجم الاستثمار (م. د)	28603.3	32630.4
• نسبة الاستثمار من الناتج (%)	15.5	16.4

مؤشرات التضخم

• معدل التضخم (%)	5.3	5.2

الميزان الاقتصادي 2027

الجزء الأول

التوازنات العامة

الميزان الاقتصادي 2027

- الوضع الاقتصادي لسنة 2026
- منوال النمو لسنة 2027
- السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2027

مشروع
الميزان الاقتصادي
2027

المحور الأول | الوضع الاقتصادي لسنة 2026

- الوضع الاقتصادي العالمي
- الوضع الاقتصادي الوطني
- النتائج المنتظرة لكامل سنة 2026

" وبصفة عامة مكّنت السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الفترة 2021-2025 من تحقيق تعاف تدريجي للنشاط الاقتصادي يعكس صمود النسيج الاقتصادي تجاه ضغوطات تقلبات الأسواق والتطورات الظرفية المتعددة ... إلا أن هذا التعافي بقي محدودا نتيجة تزامنه مع جملة من التحديات الهيكلية والظرفية "

مخطط التنمية 2026-2030

التوجهات العامة والأهداف التنموية (صفحة 41)

الميزان الاقتصادي
2027

شهد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2026، وهي السنة الأولى من تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030، تطورات متباينة في ظل ظرف دولي اتسم باستمرار ارتفاع درجة عدم اليقين وتقلبات أسواق الطاقة والمواد الأساسية إلى جانب تواصل التوترات الجيوسياسية وما ترتب عنها من ضغوط على المبادلات التجارية وسلاسل الإمداد وتكاليف الإنتاج. وتزامنت هذه العوامل الخارجية مع جملة من المستجدات الداخلية ذات الصلة بالظروف المناخية والطاقية والمائية بما أثر، بدرجات متفاوتة، على النشاط الاقتصادي وأداء القطاعات المنتجة.

فعلى الصعيد الوطني، تميزت بداية السداسية الثانية من سنة 2026 بتواتر موجات حر استثنائية أدت إلى ارتفاع الطلب على الطاقة وتزايد الضغوط على منظومة الكهرباء بما أفضى، خلال بعض فترات ذروة الاستهلاك الصيفي، إلى تسجيل انقطاعات اضطرارية. كما تواصلت الضغوط الناجمة عن شح الموارد المائية لاسيما على مستوى عدد من الأنشطة الفلاحية. وقد أسهمت هذه التطورات في بروز معطيات مستجدة ومغايرة لبعض الفرضيات المعتمدة ضمن التقديرات الأولية وهو ما انعكس على مستويات الإنتاج وعلى نسق تطور بعض القطاعات الاقتصادية.

وفي ظل تداخل هذه العوامل الظرفية مع استمرار عدد من الإشكاليات الهيكلية، تأثر مسار النمو الاقتصادي وتفاوتت مساهمة القطاعات في دعمه حيث تواصل الأداء الجيد لبعض أنشطة الخدمات والسياحة والصناعات الميكانيكية والكهربائية فيما ظلت مساهمة قطاعات الطاقة والمناجم والصناعات الكيميائية محدودة نتيجة استمرار الصعوبات التي تواجهها. وتبرز هذه التطورات، في مجملها، عددا من مواطن الهشاشة وخاصة ضعف الاستثمار والإنتاجية واستمرار الضغوط على منظومتي الطاقة والمياه فضلا عن تفاوت قدرة القطاعات على استعادة نسق الإنتاج.

وفي هذا الإطار، تواصل خلال سنة 2026 تنفيذ جملة من الإصلاحات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية، في إطار تجسيم أهداف السياسات العمومية المضمنة بمخطط التنمية 2026-2030، شملت بالخصوص مواصلة تحسين مناخ الأعمال وتسريع الانتقال الطاقي تكريسا للأمن الطاقي وتعزيز حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وإصلاح منظومة الحماية والصناديق الاجتماعية ودفع مسار الرقمنة إلى جانب مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن المائي والغذائي.

I. الوضع الاقتصادي العالمي

اتسم الوضع الاقتصادي العالمي خلال سنة 2026 بتعدد مصادر المخاطر وتزايد الضغوط المؤثرة في النشاط الاقتصادي حيث تنامت التوجهات الحمائية بالتوازي مع استمرار الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأساسية مما انعكس على ديناميكية النشاط الاقتصادي العالمي وتدفقات الاستثمارات الخارجية وتطور المبادلات التجارية.

وتعمقت هذه الضغوط بفعل تداعيات الحرب في منطقة الشرق الأوسط وما رافقها من اضطرابات في حركة التجارة عبر مضيق هرمز مما أثر على سلاسل الامداد وأدى إلى زيادة التقلبات في أسواق الطاقة وعديد المواد الأولية. وفي المقابل، شكل التسارع التكنولوجي لا سيما تطور الاستثمارات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي أحد أبرز العوامل الداعمة للنشاط الاقتصادي من خلال ما أتاحه من فرص جديدة في مجالات الاستثمار والابتكار وتحسين التنافسية.

وفي هذا السياق، استقر مؤشر عدم اليقين في مستويات مرتفعة في ظل تنامي المخاطر المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية واستمرار التحديات المرتبطة باتجاهات السياسات الاقتصادية والمالية.

رسم بياني عدد 1 : تطور مؤشر عدم اليقين



المصدر : World uncertainty index

النمو العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من سنة 2026 تطورات متباينة بين مختلف البلدان والمجموعات الاقتصادية بعلاقة مع درجة اندماجها في سلاسل القيمة العالمية ومدى تأثرها بالتوترات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية وخدمات النقل والتأمين إلى جانب طبيعة السياسات الاقتصادية والمالية المعتمدة لمواجهة هذه التحديات.

وفي ضوء هذه التطورات، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي لشهر جويلية 2026 إلى تفاوت وتيرة النمو بين أهم الاقتصادات العالمية والمجموعات الاقتصادية مع اختلاف مساراتها وفقا للظروف الاقتصادية والتحديات التي تواجهها وذلك على النحو التالي:

- تطور الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.3% سنة 2026 مقابل 2.1% سنة 2025 مدعوما بتحسن الإنتاجية في ظل تسارع الاستثمارات في المجالات التكنولوجية. كما ينتظر أن تظل انعكاسات الحرب على النشاط الاقتصادي الأمريكي محدودة نسبيا بالنظر إلى تموقع الولايات المتحدة الأمريكية كأحد أبرز منتجي الطاقة في العالم.

- تباطؤ النمو الاقتصادي بمنطقة الأورو ليبلغ 0.9% سنة 2026 مقابل 1.4% سنة 2025 نتيجة استمرار الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الطاقة ومعدلات التضخم. ويتضمن هذا التطور تباينا بين أهم اقتصاديات المنطقة حيث ينتظر أن يسجل الاقتصاد الألماني انتعاشا تدريجيا (0.7% سنة 2026 مقابل 0.2% سنة 2025) في حين يتوقع تباطؤ النمو في فرنسا (0.6% مقابل 0.9%) واستقراره في إيطاليا في حدود 0.5%.

- تباطؤ النمو في الاقتصاديات الصاعدة والنامية (3.8% سنة 2026 مقابل 4.5% سنة 2025) مع استمرار التفاوت بين البلدان تبعا لدرجة تأثرها بتداعيات الحرب في منطقة الشرق الأوسط لا سيما من خلال ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأساسية فضلا عن تموقعها ضمن سلاسل القيمة العالمية المرتبطة بالصناعات التكنولوجية. وفي هذا الإطار، يُتوقع أن يتباطأ نمو الاقتصاد الصيني الذي يمثل حوالي 32.4% من إجمالي الناتج المحلي للبلدان الصاعدة والنامية ليبلغ 4.6% سنة 2026 مقابل 5.0% سنة 2025.

جدول عدد 1: تقديرات النمو الاقتصادي العالمي

(%)	2025	2026
العالم	3.5	3.0
الولايات المتحدة الأمريكية	2.1	2.3
منطقة الاورو	1.4	0.9
فرنسا	0.9	0.6
ألمانيا	0.2	0.7
البلدان الصاعدة	4.5	3.8
الصين	5.0	4.6

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي– جويلية 2026

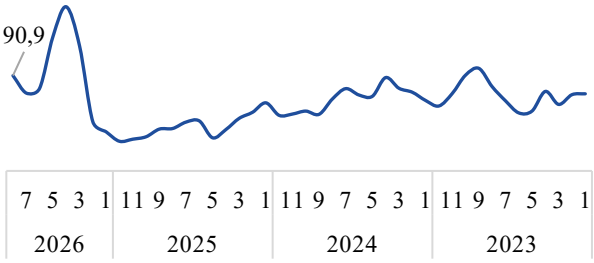
الأسعار العالمية للمواد الأساسية

شهدت أسعار المحروقات ولا سيما خام برنت تذبذبا حادا خلال الأشهر الأولى من سنة 2026 على خلفية تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وما رافقها من اضطرابات في إمدادات النفط وحركة الملاحة. وقد ارتفع متوسط سعر خام برنت إلى نحو 120 دولارا للبرميل خلال أفريل 2026 ثم تراجع إلى 107.5 دولار في ماي و83.4 دولار في جويلية قبل أن يرتفع إلى 90.9 دولار في أوت 2026.

وفيما يتعلق بتطورات سوق النفط العالمية، تشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها حول سوق النفط لشهر أوت إلى أن الإنتاج العالمي للنفط لا يزال أقل بنحو 8.3 مليون برميل يوميا عن المستوى المسجل قبل

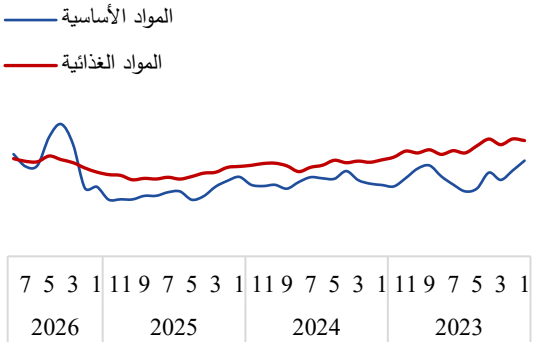
الحرب. كما توقعت الوكالة، في ظل فرضية تخفيض التصعيد، أن يتقلص العرض بمعدل 4.3 مليون برميل يوميا خلال سنة 2026 ليبلغ 102 مليون برميل يوميا.

رسم بياني عدد2 : تطور سعر البرنت (دولار/البرميل)



المصدر: البنك الدولي

رسم بياني عدد3 : تطور مؤشر المواد الأساسية



المصدر: البنك الدولي

كما شهدت أسعار المواد الأساسية تطورا ملحوظا خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026 حيث ارتفع مؤشر أسعار المواد الأساسية بنسبة 19.1% إلى موفّى أوت 2026 مقابل انخفاض بنحو (-5.9%) خلال نفس الفترة من سنة 2025. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الطاقية بنسبة 25.8% مقابل انخفاض بحوالي (-10.9%) سنة 2025 وأسعار الأسمدة الكيميائية بنسبة 20.1% مقابل 18.5% سنة 2025.

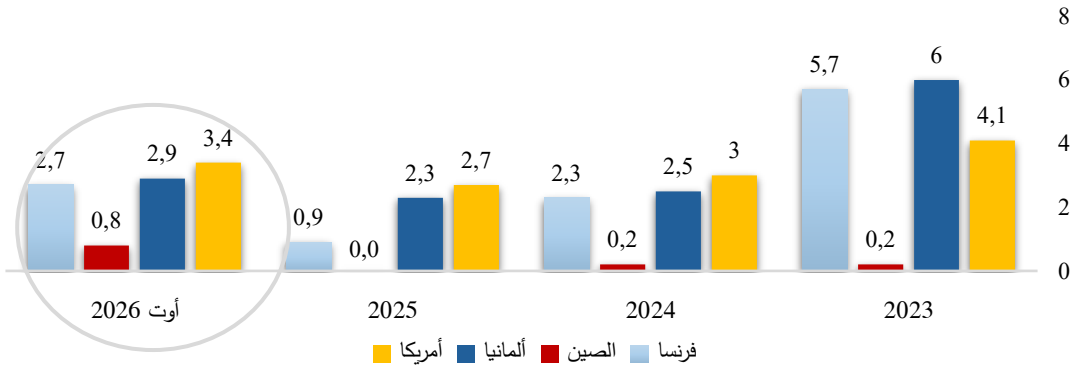
التضخم

سجلت الفترة الأولى من سنة 2026 ضغوطا تضخمية في عدد من الاقتصاديات الكبرى في ظل ارتفاع أسعار المواد الأولية خاصة أسعار المحروقات بسبب التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط واغلاق مضيق هرمز.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، استقر معدل التضخم في حدود 3.4% خلال شهر أوت 2026 مقابل 2.9% خلال أوت 2025. علما وأن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي اعتمد سياسة نقدية حذرة في ظل تطور التضخم فوق المستوى المستهدف وارتفاع درجة عدم اليقين حيث أقر في 16 سبتمبر 2026، الترفيع في سعر الفائدة بـ 0.25 نقطة مائوية لتبلغ بين 3.75% و4.0% وهي أول زيادة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وفي منطقة الأورو، ارتفع معدل التضخم بنسبة 3.2% خلال شهر أوت 2026 مقابل 2.9% في جويلية 2026 و2% في أوت 2025. ويعزى هذا التطور في جانب مهم إلى تسارع أسعار الطاقة التي سجلت زيادة سنوية بلغت 14.3% في أوت مقابل 10.3% في جويلية. وفي هذا السياق وأمام الضغوط التضخمية، اتجه البنك المركزي الأوروبي خلال سنة 2026 إلى تشديد السياسة النقدية حيث أقر في مناسبتين الترفيع في أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساسية وذلك في 11جوان 2026 و10 سبتمبر 2026.

رسم بياني عدد4 : تطور التضخم



المصدر: الافاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي–جويلية 2026

التحول التكنولوجي

شهد التحول التكنولوجي العالمي خلال سنة 2026 تسارعاً ملحوظا مدفوعا بالتوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي والرقمنة والأتمتة بما ساهم في إعادة تشكيل أنماط الإنتاج والتجارة وسلاسل القيمة العالمية. ويعكس تنامي الاستثمارات في الذكاء الاصطناعي هذا الزخم حيث تجاوزت الاستثمارات العالمية 344.6 مليار دولار مسجلة أكثر من ضعف المستوى المسجل سنة 2025 بالتوازي مع توسع الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات والحوسبة المتقدمة وتنامي تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ومن شأن هذه الديناميكية التكنولوجية أن تدعم الإنتاجية والابتكار والتنافسية وكفاءة استخدام الموارد وأن تتيح فرصا جديدة لتطوير المنتجات والخدمات ذات القيمة المضافة العالية. غير أن مكاسب التحول التكنولوجي لا تزال غير متكافئة بين البلدان والقطاعات والمؤسسات في ظل استمرار الفجوة الرقمية والتكنولوجية وتفاوت مستويات النفاذ إلى الإنترنت وجودة الاتصال وقدرات المؤسسات على تبني التقنيات الحديثة إلى جانب تحديات تطوير المهارات الرقمية وتعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات ومواكبة التحولات في متطلبات سوق الشغل.

وفي ضوء هذه التطورات، تظل **الآفاق الاقتصادية العالمية خلال الفترة المقبلة** رهينة بمدى قدرة الاقتصاد العالمي على احتواء جملة من المخاطر والتحديات التي قد تعطل ديناميكية النمو وتؤثر في مسار التعافي الاقتصادي. وفي مقدمة هذه المخاطر استمرار التوترات الجيوسياسية لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وما قد ينجر عنها من اضطرابات في أسواق الطاقة والنقل البحري وسلاسل الإمداد العالمية فضلاً عن تنامي حالة عدم اليقين التي قد تؤثر في قرارات الاستثمار والتجارة الدولية.

كما تظل الضغوط التضخمية وما قد يرافقها من سياسات نقدية متشددة إلى جانب تصاعد السياسات الحمائية التجارية من أبرز العوامل التي قد تحدّ من آفاق النمو وتزيد من هشاشة الاقتصاد العالمي خاصة في ظل تفاوت قدرة الاقتصادات على مواجهة الصدمات. وتكتسب هذه المخاطر أهمية أكبر بالنسبة إلى الاقتصادات الصاعدة والنامية التي تظل أكثر عرضة لتداعيات ارتفاع تكاليف التمويل وتقلبات أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتراجع الطلب الخارجي.

II. الوضع الاقتصادي الوطني

اتسمت الفترة الأولى من سنة 2026 بتحسن نسبي في أداء الاقتصاد الوطني مدفوعا أساسا بتحسن أداء قطاعي الفلاحة والخدمات، غير أن هذا التحسن ظل دون مستوى التوقعات والتقديرات الأولوية في ظل محدودية أداء بعض الأنشطة لا سيما الصناعات الاستخراجية وقطاع النسيج والملابس والأحذية والصناعات الكيميائية.

وعلى صعيد المبادلات والمعاملات الخارجية، سجلت ذات الفترة تطورا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات التونسيين بالخارج إلى جانب تحسن العائدات السياحية. إلاّ أن هذه التطورات لم تكن كافية لتغطية اتساع العجز التجاري الذي تفاقم نتيجة ارتفاع العجز الطاقي في سياق اتسم بارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات. وجدير بالذكر أنه رغم الضغوط المسجلة على التوازنات الخارجية أوفت تونس بالتزاماتها الخارجية وحافظت على مستوى مقبول من احتياطي العملة الأجنبية.

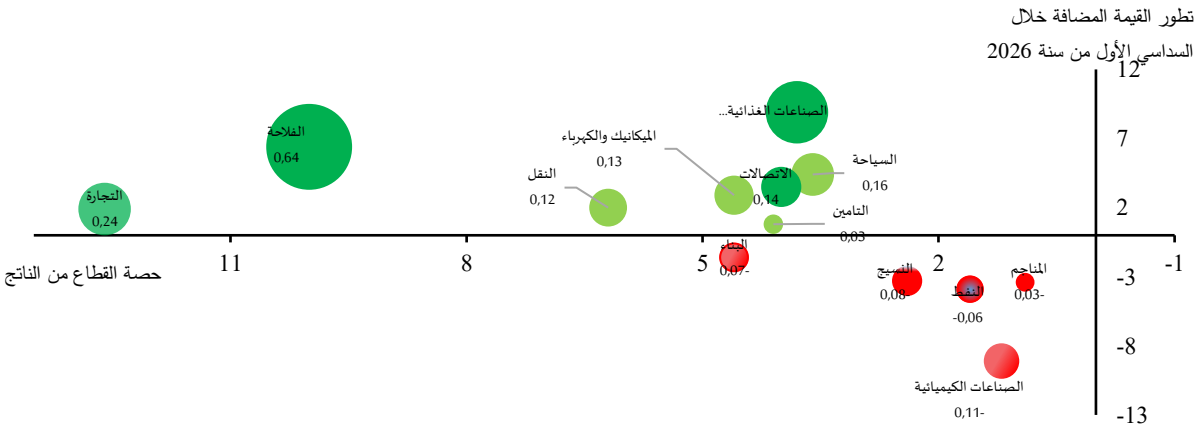
أما على مستوى الأسعار، فقد اتسم مسار التضخم ببعض التذبذب في ظل استمرار ضغوط الأسعار لا سيما بالنسبة إلى المواد الغذائية وبعض الخدمات. ومع ذلك، سجلت معدلات التضخم تحسنًا نسبيًا مقارنة بالمستويات المرتفعة المسجلة خلال السنوات السابقة بما يعكس تراجعًا تدريجيًا للضغوط التضخمية.

الإنتاج والنمو

تطور الناتج المحلي الإجمالي، وفق الحسابات القومية الثلاثية، بنسبة 2.3% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026 بحساب الانزلاق السنوي مقابل 3.4% خلال نفس الفترة من سنة 2025. وبذلك بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.4% خلال السداسي الأولى من السنة الجارية. وباحتساب التغيرات الثلاثية، ارتفع النمو بنسبة 1.4% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026.

ومن جهة أخر ى، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بدون اعتبار الفلاحة 1.7% خلال السداسي الأول من سنة 2026 مقابل 1.8% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

رسم بياني عدد5 : تطور مساهمة القطاعات في نمو الناتج خلال السداسي الأول من سنة 2026



المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط

ويبرز تطور النشاط الاقتصادي حسب القطاعات تسجيل مساهمة هامّة **للقطاع الفلاحي** حيث تطورت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 5.5% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026. ويعزى هذا الأداء، بالخصوص، إلى تحسن انتاج الحبوب والزيتون بعلاقة مع تحسن كميات التساقطات خاصة خلال الفترات الحساسة من الموسم الفلاحي. علما أن نسبة تعبئة السدود بلغت 60% الى خلال شهر جويلية 2026 مقابل 39.5% سنة 2025.

وفي السياق ذاته، سجلت صادرات زيت الزيتون تطورا ملحوظا بنسبة 39.5% إلى موفى أوت 2026 لتبلغ الكميات المصدرة 301.4 ألف طن مقابل 210.7 ألف طن مسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2025. كما بلغت الكميات المجمعة من الحبوب حوالي 10.9 مليون قنطار. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الكميات المجمعة من القمح الصلب تتيح تغطية 30% من الحاجيات الوطنية.

جدول عدد 2: تطور الإنتاج الفلاحي

الإنتاج (ألف طن)	2025	2026
الحبوب	2000	1868
الزيتون	1700	2500
التمور	404	420
القوارص	384	376

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية

ورغم التحسن المسجل في أداء القطاع الفلاحي خلال الفترة الأخيرة والذي يعكس قدرة نسبية على الصمود، فإن النشاط الفلاحي يظل مرتبطا بدرجة كبيرة بالظروف المناخية وتطور الموارد المائية بما يعرضه لمخاطر التقلبات المناخية خاصة موجات الحر وفترات الجفاف.

كما تكتسي تطورات الإنتاج الفلاحي أهمية خاصة على مستوى مؤشر أسعار الاستهلاك بالنظر إلى الوزن الهام للمنتجات الفلاحية في سلة استهلاك الأسر فضلًا عن حساسية الأسعار تجاه التقلبات المناخية. وقد انعكست هذه العوامل، خلال سنة 2026، على مسار أسعار المنتجات الفلاحية لا سيما اللحوم والغلال والخضر والأسماك مما ساهم في استمرار الضغوط على الأسعار في بعض الفترات.

كما يبرز التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي نموا محدودا للقيمة المضافة **للقطاع الصناعي** حيث لم تتجاوز 0.3% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026، ويُعزى هذا الأداء، بالأساس، إلى تطورات متباينة بين مختلف أنشطة القطاع، من أبرزها:

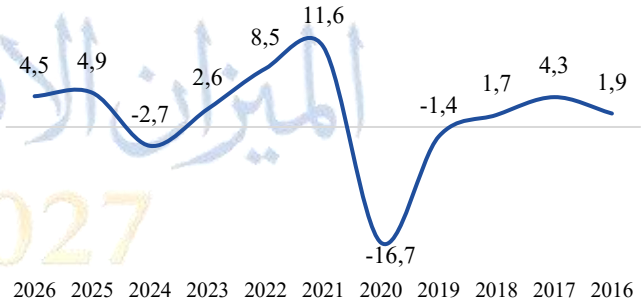
- استقرار نسبي لنشاط الصناعات الغذائية حيث بلغت نسبة نمو القيمة المضافة 2.1% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026 وهو تقريبا نفس المستوى المسجل خلال نفس الفترة من سنة 2025 مدعومًا بالخصوص بنشاط الصناعات التحويلية لزيت الزيتون.
- تباطؤ نسق نمو الصناعات الميكانيكية والكهربائية حيث ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 1.6% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026 مقابل 7.7% خلال نفس الفترة من سنة 2025. ورغم هذا التباطؤ على مستوى

القيمة المضافة، ارتفعت صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 8.5% إلى موفى أوت 2026 لتستأثر بنحو 49% من إجمالي صادرات السلع خلال نفس الفترة.

ويعكس هذا الأداء الإيجابي للصادرات مكانة القطاع مثلما يتأكد من خلال نتائج المسح حول آراء المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية الذي يُنجزه المعهد الوطني للإحصاء حيث سجل رصيد الآراء المتعلق بتطور الاستثمارات ذات الصلة خلال السداسي الأول من سنة 2026 تحسنًا هامًا ليبلغ 48 نقطة مائوية مقابل معدل قدره 22 نقطة خلال الفترة 2002-2022.

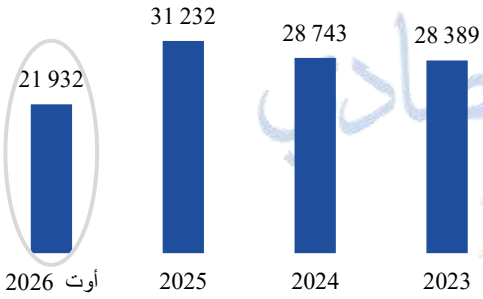
وقد أظهر قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية قدرة نسبية على التكيف مع تقلبات الطلب الخارجي مستفيدًا من اندماجه في سلاسل القيمة العالمية وتنوع الأسواق والمنتجات وتحسن مؤشرات الاستثمار خلال الفترة الأخيرة. ومن شأن هذه المقومات أن تدعم قدرة القطاع على الاستفادة من أي تحسن محتمل في الطلب الخارجي بما يعزز مساهمته في تنشيط القطاع الصناعي خلال الفترة القادمة..

رسم بياني عدد 6: تطور القيمة المضافة للصناعات الميكانيكية والكهربائية (%)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

رسم بياني عدد7 : تطور صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية (م د)



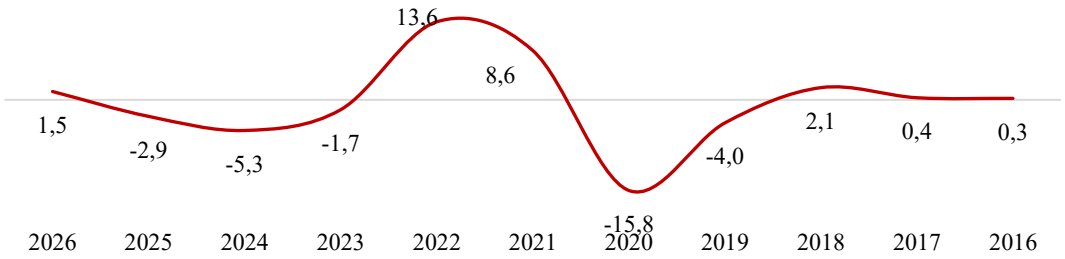
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

- تحسن محدود في نشاط قطاع مواد البناء والخزف والبلور حيث ارتفعت القيمة المضافة بنسبة 1.2% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026 مقابل 4.6% خلال نفس الفترة من سنة 2025.

تواصل تراجع نشاط قطاع النسيج والملابس حيث انخفضت القيمة المضافة بنسبة (-0.9%) خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026 مقابل انخفاض بنسبة (-1%) خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويأتي هذا التراجع

في سياق استمرار الصعوبات التي يواجهها القطاع الذي سجل نموا سلبيا في القيمة المضافة خلال ثلاث سنوات متتالية بما يعكس حالة الركود النسبي.

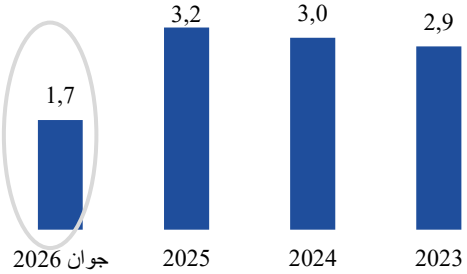
رسم بياني عدد8 : تطور القيمة المضافة لصناعة النسيج والملابس والاحذية (%)



- المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

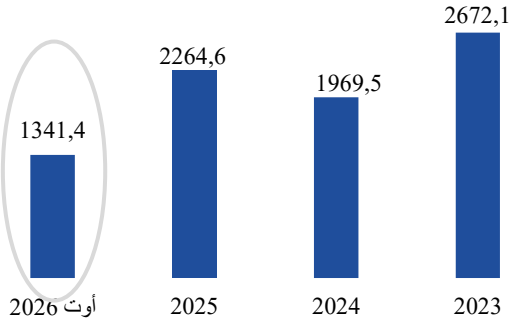
- تواصل تراجع القيمة المضافة **لقطاع المناجم**، وإن بوتيرة أقل حدة، حيث انخفضت القيمة المضافة بنسبة (-9.6%) خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026 مقابل (-44.4%) خلال نفس الفترة من سنة 2025، ويتأكد هذا التراجع من خلال انخفاض انتاج الفسفاط بنسبة (-5.5%) ليبلغ 1734 ألف طن خلال السداسي الأول مقابل 1835 ألف طن خلال نفس الفترة من السنة الماضية وانخفاض صادرات الفسفاط ومشتقاته بنسبة (-12%) خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2026 بما يعكس صعوبات القطاع وخاصة ضعف جاهزية أسطول المعدات المنجمية ونقص مستلزمات وتجهيزات الاستغلال إلى جانب ضعف منظومة نقل الفسفاط الخام إلى المغاسل. كما ساهمت محدودية جاهزية وحدات التجفيف التي لا تتجاوز نسبة استغلالها 50% من طاقتها التصميمية في الحدّ من أداء هذا القطاع.

رسم بياني عدد9: تطور إنتاج الفسفاط (م طن)



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

رسم بياني عدد 10: تطور صادرات الفسفاط (م د)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

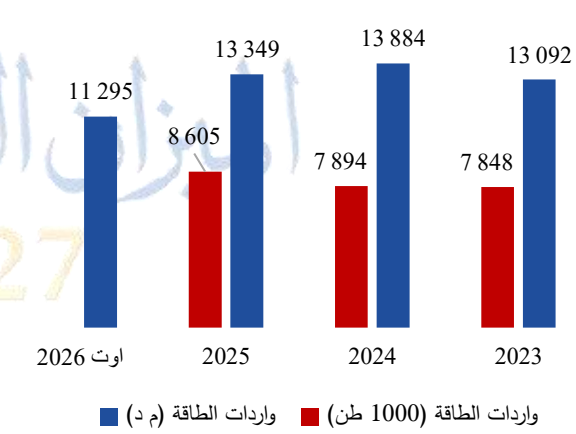
تواصل تراجع نشاط قطاع النفط والغاز حيث انخفضت القيمة المضافة للقطاع بنسبة (-1.1%) خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026 مقابل تراجع بنسبة (-7.4%) خلال نفس الفترة من سنة 2025. ويُعزى هذا الأداء بالأساس إلى تباطؤ نسق الإنتاج في ظل التراجع الطبيعي لمردودية الاحتياطيات القائمة ومحدودية نشاط الاستكشاف

وغياب اكتشافات جديدة. وفي هذا السياق، تراجع العدد الجملي لرخص البحث والاستكشاف إلى 12 رخصة سنة 2026 مقابل 56 رخصة سنة 2010.

وتؤكد المؤشرات الظرفية استمرار هذا المنحى حيث تراجع إنتاج النفط الخام بنسبة (-4%) إلى موفى شهر جويلية 2026 ليبلغ حوالي 709 آلاف طن مقابل 742 ألف طن خلال نفس الفترة من سنة 2025. كما انخفض معدل الإنتاج اليومي للنفط الخام إلى نحو 25.7 ألف برميل يوميًا في جويلية 2026 مقابل 26.3 ألف برميل يوميًا خلال نفس الفترة من السنة الماضية. وبالتوازي، تراجع إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة (-1%) ليبلغ حوالي 664 ألف طن مقابل 674 ألف طن خلال نفس الفترة من سنة 2025.

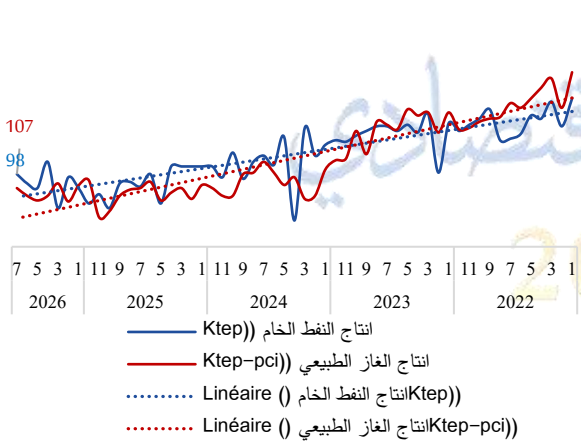
وتعكس هذه التطورات استمرار ضعف أداء قطاع النفط والغاز ومحدودية القدرة الحالية على تجديد الموارد وتطوير الاحتياطيات في ظل تقلص نشاط الاستكشاف والتطوير. ويتزامن ذلك مع تنامي الاعتماد على الواردات لتغطية الحاجيات الطاقية وما يترتب عن ذلك من ارتفاع في كلفة التزويد بالطاقة بما يفاقم الضغوط على التوازنات الخارجية والمالية العمومية.

رسم بياني عدد11 : تطور واردات المواد الطاقية



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

رسم بياني عدد12 : تطور انتاج المحروقات



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

كما يبرز التوزيع القطاعي للنشاط الاقتصادي تحسن نسبي للأنشطة الخدماتية يعزى بالأساس إلى تواصل تحسن نشاط القطاع السياحي حيث ارتفعت القيمة المضافة بنسبة 4.6% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026. وتؤكد المؤشرات الظرفية استمرار الديناميكية الإيجابية للقطاع رغم تباطؤ نسق نموها مقارنة بالسنة السابقة. فقد ارتفع عدد السياح الأجانب الوافدين إلى تونس بنسبة 1.5% إلى موفى جوان 2026 مقابل زيادة بنسبة 12.4% في نفس الفترة من سنة 2025 ليبلغ عددهم الإجمالي نحو 3 879 ألف سائح. واتسمت الفترة بارتفاع عدد السياح الأوروبيين بنسبة 2.3% مقابل 12.1% خلال نفس الفترة من سنة 2025 مدفوعا خاصة بتطور عدد السياح الفرنسيين (2.5% مقابل 9.0%) والألمان (6.6% مقابل 1.1%). كما ارتفع عدد السياح المغاربيين بنسبة 1.3%

مقابل 12.5% خلال نفس الفترة من سنة 2025 بفضل تحسن السياح الجزائريين (11.5% مقابل انخفاض بنسبة (-3.9%) سنة 2025.

وبالتوازي، ارتفع عدد الليالي المقضاة بنسبة 1.1% إلى موفى شهر ماي 2026 لتبلغ حوالي 6 مليون و759 ألف ليلة. كما ارتفعت العائدات السياحية بنسبة 5.0% إلى موفى شهر أوت 2026، لتبلغ حوالي 5,522.3 م د.

ويعكس تواصل الأداء الإيجابي للقطاع السياحي قدرته على الاستفادة من تنوع المنتوج السياحي وتعدد الأسواق المصدّرة للسياح بما يعزز مرونته وقدرته على التكيف مع تطورات الطلب الخارجي والتعامل مع الصدمات.

ارتفاع نمو القيمة المضافة لقطاع النقل بنسبة 1.7% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026 ولو بنسبة أقل من التي تم تسجيلها خلال نفس الفترة من سنة 2025 (2.4%). ويتزامن ذلك مع تباطؤ نسق نمو حركة المسافرين عبر المطارات التي ارتفعت بنسبة 2.9% إلى موفى شهر ماي 2026، مقابل 7.3% خلال الفترة نفسها من سنة 2025.

وإجمالا، تظل قدرة الاقتصاد الوطني على المحافظة على مستوى الصمود المسجل وتعزيز آفاق النمو رهينة بمواصلة تحسين أداء القطاعات المنتجة ودعم الاستثمار وتعزيز الأمن الطاقي والمائي والغذائي إلى جانب الارتقاء بالقدرة الإنتاجية والتنافسية والحد من تداعيات التقلبات الخارجية والمناخية. غير أن استمرار الضغوط على عدد من القطاعات الحيوية بالتوازي مع محدودية الموارد وتزايد الاحتياجات قد يحدّ من هامش التحرك المتاح لمواجهة الصدمات لا سيما في ظل استمرار بعض الاختلالات الهيكلية وضعف ديناميكية الاستثمار والإنتاجية. كما أن استمرار معدلات نمو محدودة لفترة ممتدة قد ينطوي على مخاطر تتجاوز تباطؤ النشاط الاقتصادي من خلال إضعاف قدرة الاقتصاد على خلق مواطن شغل جديدة والحد من تحسن مستويات الدخل والدخول في حلقة متواصلة من ضعف النموّ، والاستثمار، والإنتاجية، والتشغيل. وقد تتفاقم هذه المخاطر في ظل ارتفاع الضغوط على المالية العمومية والتوازنات الخارجية، وتزايد كلفة التكيف مع التحولات المناخية والطاقة والمياه بما قد يحد من القدرة على توجيه الموارد نحو الاستثمار المنتج ورفع القدرة التنافسية.

ومن ثم، تبرز أهمية تسريع الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتنويع قاعدة الإنتاج ورفع قدرة الاقتصاد على خلق فرص شغل لائقة بما يدعم الانتقال من منطق الصمود أمام الصدمات إلى مسار نمو أكثر شمولا وقدرة على توليد القيمة المضافة العالية. كما تظل مواصلة الإصلاحات الهيكلية وتعزيز مرونة الاقتصاد وقدرته على التكيف وامتصاص الصدمات أساسية لترسيخ التوازنات الاقتصادية والمالية ودعم آفاق النمو على المدى المتوسط.

الاستثمار

اتسمت الفترة الأولى من سنة 2026 بتواصل الجهود لتسريع الإصلاحات الرامية إلى مزيد تحسين مناخ الأعمال وذلك في إطار تجسيم التوجهات المضمنة بمخطط التنمية 2026-2030.

وتتمثل أهم التطورات المسجلة خلال الفترة الأولى من سنة 2026 في إطلاق المنصة الوطنية للمستثمر وإرساء الرقمنة الشاملة للسجل الوطني للمؤسسات. إضافة إلى المصادقة على اتفاقيات اللزمات للمشاريع التالية:

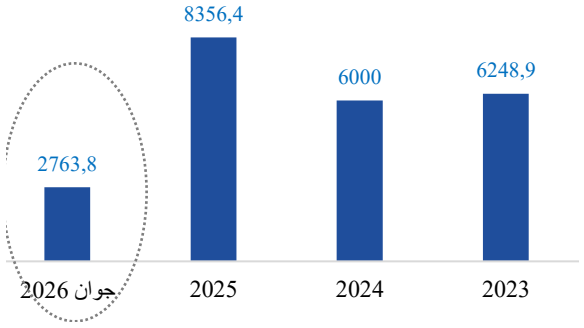
- المحطة الفلطاضوئية بالخبنة (ولاية سيدي بوزيد) بقدرة 198 ميغاواط.

- المحطة الفلطاضوئية بالمزونة (ولاية سيدي بوزيد) بقدرة 100ميغاواط (.
- المحطة الفلطاضوئية بالقصر (ولاية قفصة) بقدرة 100 ميغاواط.
- المحطة الفلطاضوئية بسقدود (ولاية قفصة) بقدرة 100 ميغاواط.
- المحطة الفلطاضوئية بمنزل الحبيب (ولاية قابس) بقدرة 100 ميغاواط.

أما على مستوى المؤشرات الدالة على الاستثمار، فقد اتسمت الفترة الأولى من السنة بتباين التطورات من أبرزها:

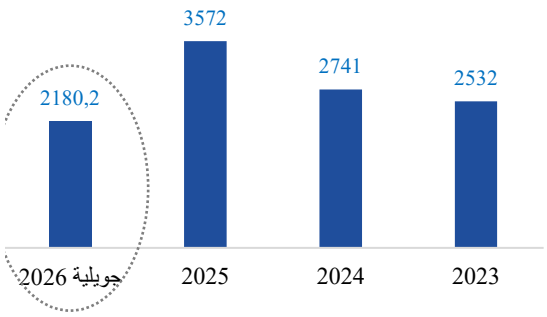
- ارتفاع واردات مواد التجهيز بنسبة 6.2% خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2026.
- ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 12.1% إلى موفى جويلية 2026 بما يعكس جاذبية البيئية الاستثمارية في تونس. وعلى مستوى التوزيع القطاعي، ارتفعت الاستثمارات في القطاع الصناعي بنسبة 31% (1525.1 م د مقابل 1164.6 م د سنة 2025) وفي قطاع الطاقة بنسبة 2.6% (455.3 م د مقابل 443.7 م د سنة 2025) فيما انخفضت الاستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة (-46.1%) لتبلغ 154.8 م د مقابل 287.3 م د سنة 2025 وفي القطاع الفلاحي بـ (-9.7%) لتبلغ 45 م د مقابل 49.9 م د سنة 2025.
- تراجع الاستثمارات المصرح بها بنسبة 2.9% إلى موفى شهر جوان من سنة 2026 لتبلغ 2763.8 م د مقابل 2847.7 م د خلال نفس الفترة من سنة 2025. ويستأثر القطاع الصناعي بحوالي 52.8% من إجمالي الاستثمارات المصرح بها مقابل 643.5 م د بعنوان الاستثمارات المصرح بها في القطاع الفلاحي (23.3% من جملة الاستثمارات المصرح بها) و633.6 م د بعنوان الاستثمارات في قطاع الخدمات (22.9% من جملة الاستثمارات المصرح بها) علما وأن الاستثمارات المصرح بها في قطاع الطاقات المتجددة بلغت 25.5 م د ما يمثل 0.9% من جملة الاستثمارات المصرح بها.
- ارتفاع قائم القروض المسندة للاقتصاد بنسبة 3.4% إلى موفى ماي 2026 مقابل 3.1% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

رسم بياني عدد13 : تطور الاستثمارات المصرح بها



المصدر: الهيئة التونسية للاستثمار

رسم بياني عدد14 :تطور الاستثمار الأجنبي المباشر (م د)



المصدر: وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي

وتظل القدرة على تحويل الإمكانات المتاحة إلى استثمارات ومشاريع منجزة معرضة لمخاطر مرتبطة باستمرار الإشكاليات الهيكلية لا سيما في مجالات الخدمات اللوجستية والتجارة عبر الحدود والرقمنة والإجراءات الديوانية وتوفر العقار الموجه للاستثمار فضلا عن الصعوبات التي قد تواجهها المؤسسات الصغرى والمتوسطة في

النفاذ إلى التمويل والأسواق. ومن شأن استمرار هذه العراقيل أن يحد من جاذبية الاقتصاد للاستثمار ويؤخر تجسيد المشاريع ويضعف قدرة الجهات والقطاعات على تثمين ميزاتها التفاضلية بما قد يفاقم التفاوتات المجالية ويحد من مساهمة الاستثمار في دعم النمو وخلق فرص الشغل.

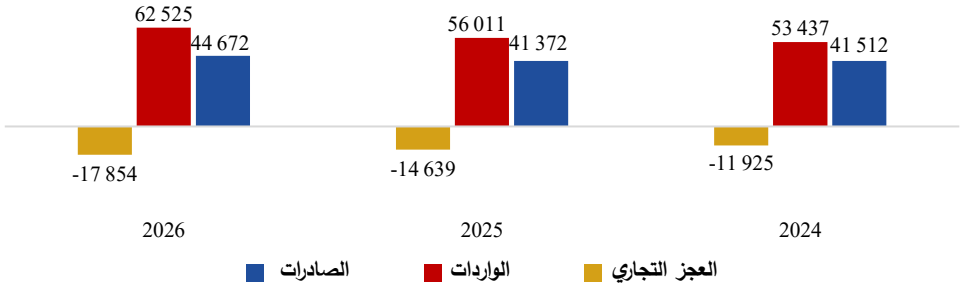
وفي هذا الإطار، تبرز أهمية اعتماد خارطة وطنية للاستثمار باعتبارها أداة مهمة لتوجيه الاستثمارات نحو الجهات والقطاعات ذات الميزات التفاضلية بما يدعم تثمين الإمكانات المتاحة ويعزز التنمية المجالية المتوازنة.

ميزان الدفوعات

تميّزت الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2026 بصمود نسبي لبعض مؤشرات القطاع الخارجي مدفوعا أساسا بالأداء الجيّد للعائدات السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج مقابل توسّع العجز التجاري. وقد انعكست هذه التطورات على الموجودات الصافية من العملة الأجنبية التي شهدت تراجعا طفيفا مع المحافظة على استقرار نسبي في سعر الصرف.

وبصفة أدق، اتسمت المبادلات التجارية خلال الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2026 بتطور الصادرات بنسبة 8% أي بنسق دون نسق تطور الواردات التي ارتفعت بنسبة 11.6% ممّا أدّى إلى توسع العجز التجاري بنسبة 22% ليبلغ 17853.8 م د وتراجع نسبة تغطية الواردات بالصادرات بـ 2.4 نقطة لتبلغ 71.4%.

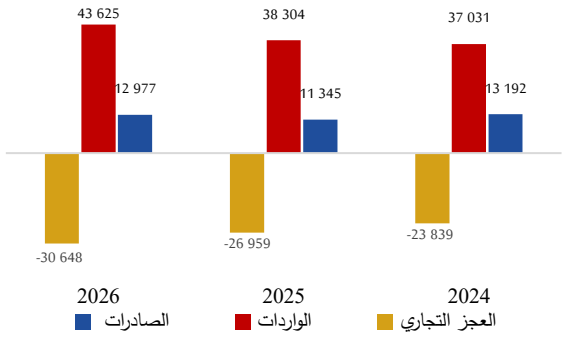
رسم بياني عدد15 : تطور المبادلات التجارية (م د، 8 أشهر)



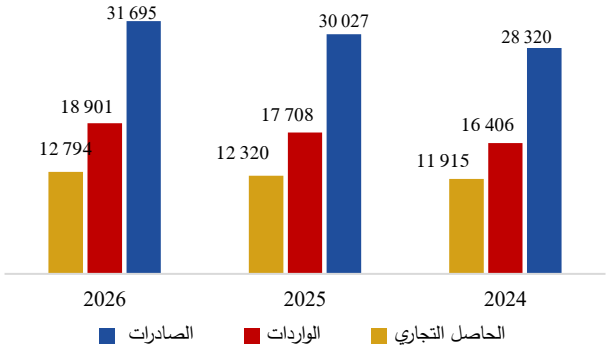
المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

وفي سياق متّصل، يشير تحليل المبادلات التجارية إلى تسجيل توسّع ملحوظ للعجز التجاري في إطار النظام العام (13.7%) مقابل تسجيل فائض نسبي تجاري بعنوان النظام الموجّه كليا للتصدير (3.8%). وتجدر الإشارة إلى أنّ نسبة تغطية النظام غير المقيم بلغت 167.7% بعلاقة مع التحسّن الهام لصادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والالكترونية.

رسم بياني عدد17 : تطور المبادلات التجارية حسب النظام العام (م د، 8 أشهر)



رسم بياني عدد16 : تطور المبادلات التجارية حسب النظام غير المقيم (م د،8 اشهر)

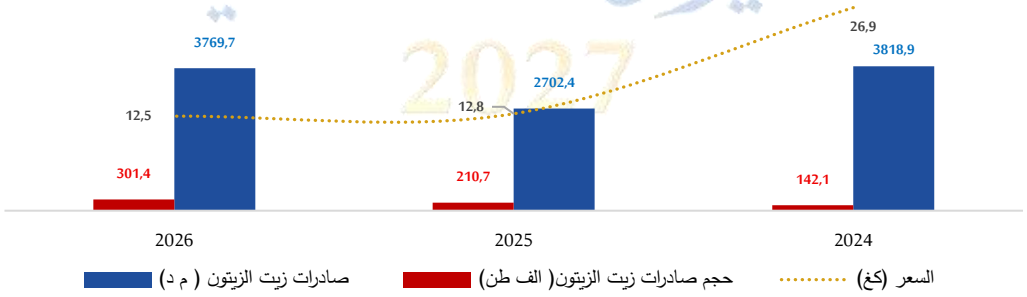


المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

ويبرز تطور الصادرات حسب القطاعات أداء متباينا خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2026 يتمثل أساسا في:

- تطوّر صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة 20.8%خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2026 بعلاقة مع ارتفاع عائدات صادرات زيت الزيتون بنسبة 39.5% نتيجة زيادة الكميات المصدرة بنسبة 43.1% وذلك رغم تراجع الأسعار بنسبة 2.5%.

رسم بياني عدد18 : تطور صادرات زيت الزيتون (8 أشهر)



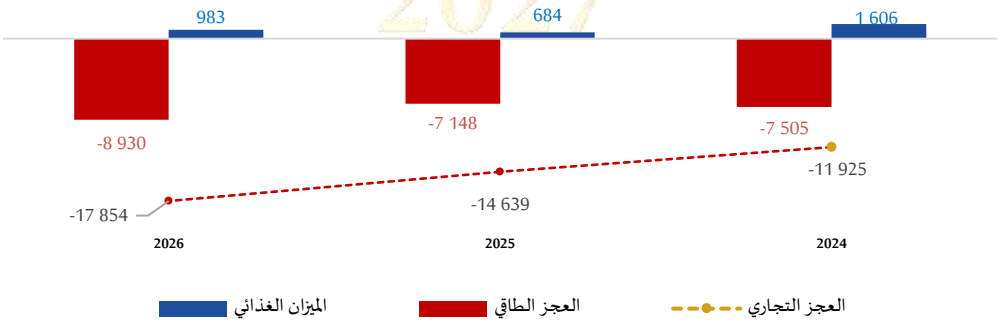
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

- تطور صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 8.5% مستفيدة من تطوّر الطلب الخارجي على مكوّنات السيارات والأسلاك والتجهيزات الكهربائية.
- انخفاض صادرات النسيج والملابس والأحذية خلال الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2026 بنسبة (-4.8%) نتيجة صعوبات القطاع.
- انخفاض صادرات قطاع الفسفاط ومشتقاته خلال الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2026 بنسبة (-12%) ممّا يعكس استمرار الصعوبات التي تحدّ من تحسين نسق الإنتاج ومستوى التصدير.
- أما على مستوى الواردات، فتشير المعطيات المسجلة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2026 إلى ما يلي:
- ارتفاع واردات المواد الغذائية بنسبة 17.1% نتيجة ارتفاع قيمة مشتريات الحبوب بـ 13.2% وخاصّة الشعير بنسبة 99.7% (ارتفاع الكميات الموردة بـ 92.9% والأسعار بـ 3.6%) والذرة بنسبة 37.5% (ارتفاع الكميات

بـ 40.5% مقابل انخفاض الأسعار بـ (-2.1%))، كما ارتفعت واردات الزيوت النباتية بنسبة 23.9% والسكر بنسبة 335.7%. وفي المقابل، انخفضت واردات القمح اللين بنسبة (-5.5%) خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2026 (انخفاض الكميات المورّدة بنسبة (-2.3%) والأسعار بنسبة (-3.3%)) وواردات القمح الصلب بنسبة (- 26.4%) بعلاقة مع انخفاض كل من الكمية المورّدة بـ(-14.8%) والأسعار بـ(-13.5%).

- ارتفاع هام لواردات مواد الطاقة بنسبة 28.5% نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات والغاز في ارتباط بالتوترات الجيوسياسية واضطراب حركة الملاحة عبر مضيق هرمز.
- ارتفاع واردات المواد الأولية (7.9%) ومواد التجهيز (6.2%) التي تمثل حوالي نصف إجمالي واردات السلع وذلك نتيجة ارتفاع واردات النحاس والحديد والفولاذ والكوابل والاسلاك الكهربائية.
- ارتفاع واردات المواد الاستهلاكية بنسبة 8.2% خلال الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2026 خاصة نتيجة الزيادة في واردات السيارات السياحية بنسبة 22.2%.
- وبالتوازي مع هذه التطورات، اتسع عجز الميزان التجاري بنسبة 22% خلال الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2026 نتيجة لارتفاع الواردات وخاصّة واردات الطاقة.
- وفي المقابل، سجّل الميزان التجاري الغذائي فائضا قدره 983.1 م د خلال الثمانية الأشهر الأولى من سنة 2026 مقابل 684.1 م د خلال نفس الفترة من سنة 2025 مدعوما أساسا بارتفاع الصادرات الغذائية لا سيما مبيعات زيت الزيتون بنسبة 39.5% لتبلغ 3769.7 م د مقابل 2702.4 م د خلال نفس الفترة من سنة 2025 إلى جانب ارتفاع صادرات التمور بنسبة 11% فيما ارتفعت مشتريات الحبوب بنسبة 13.2%.

رسم بياني عدد19 : تطور العجز الطاقي والميزان الغذائي (م د، 8 أشهر)

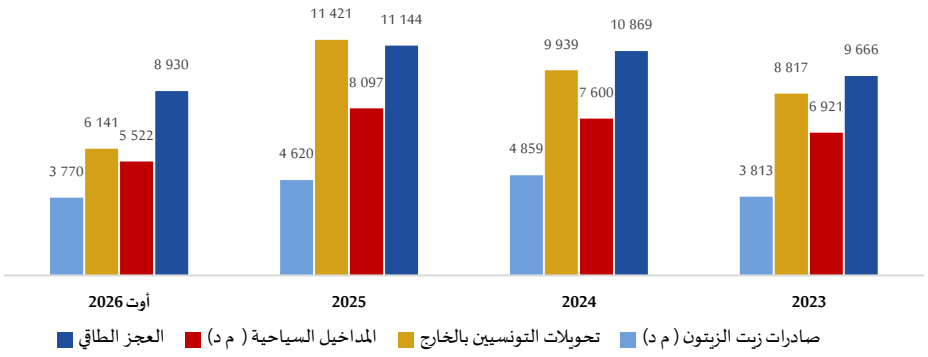


المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

- وفي المقابل، تفاقم العجز الطاقي خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2026 ليرتفع بنسبة 24.9% ويمثل حوالي 50% من اجمالي العجز التجاري. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع قيمة واردات الطاقة بنسبة 28.5% بالأسعار الجارية على خلفية ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز حيث ارتفع معدل سعر البرنت بأكثر من 30% مما انعكس على قيمة واردات المواد النفطية المكرّرة والنفط الخام.
- وقد واصل العجز الطاقي استنزاف جزء هامّ من الموارد الخارجية حيث بلغ إلى موفّى شهر أوت سنة 2026 ما يعادل نحو 58% من اجمالي العائدات المتأتية من السياحة وتحويلات التونسيين بالخارج وصادرات زيت

الزيتون. ورغم الأداء الجيّد لعائدات صادرات زيت الزيتون خلال هذه الفترة فإنها لم تكن كافية لمعادلة الضغوط الناجمة عن فاتورة الطاقة إذ لم تتجاوز تغطيتها سوى 42% من العجز الطاقي.

رسم بياني عدد20 : تطور العجز الطاقي وبعض القطاعات المدرة للعملة (م د)

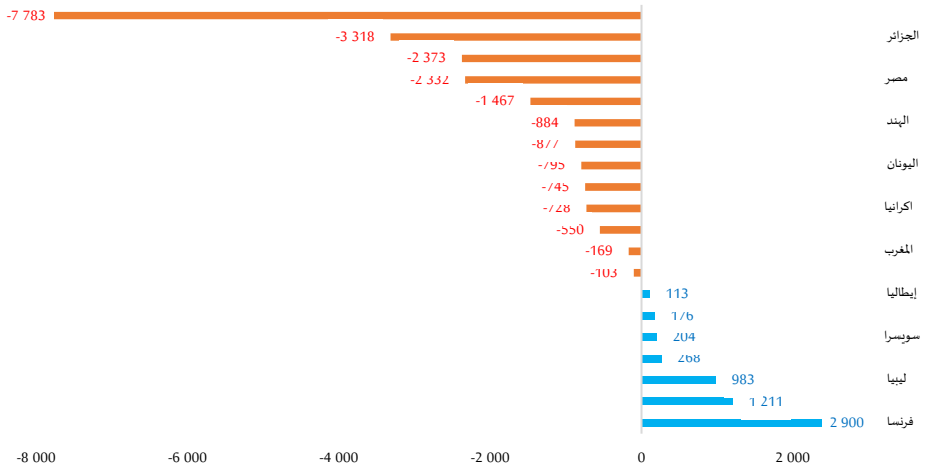


المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والبنك المركزي

وحسب التوزيع الجغرافي، سجّلت الصادرات تطوّرا إيجابيا مع عديد الشركاء التجاريين وخاصّة الدول الأوروبية (فرنسا وإيطاليا وألمانيا واسبانيا) إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وهولندا وبولونيا والنمسا. وفي المقابل، تراجعت الصادرات نحو كل من الجزائر والمغرب وليبيا وبريطانيا وتركيا. أما على مستوى الواردات، فقد تم تسجيل ارتفاع مع كل من الصين وإيطاليا وفرنسا واسبانيا وألمانيا ومصر وأذربيجان والمغرب وهولندا والجزائر مقابل تراجع مع كلّ من روسيا وأمريكا والبرازيل.

وأفضت هذه التطورات إلى تسجيل عجز في المبادلات التجارية خاصة مع الصين والجزائر وتركيا ومصر وروسيا مقابل فائض مع فرنسا وألمانيا وليبيا وإيطاليا والنمسا وسويسرا.

رسم بياني عدد21 : تطوّر الحاصل التجاري مع أهمّ الشركاء في العالم (م د، 8 أشهر)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

- كما سجل ميزان الخدمات والتحويلات تحسنا ملحوظا خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2026 مدعوما بارتفاع العائدات السياحية بنسبة 5% وتنامي تحويلات التونسيين بالخارج بنسبة 5.3%. وفي هذا الإطار، بلغت نسبة تغطية العجز التجاري بالعائدات السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج نحو 65.2% خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2026.

- ورغم تحسن ميزان الخدمات والتحويلات فإن توسع العجز الميزان التجاري انعكس على مستوى العجز الجاري الذي بلغ 2.5% من الناتج المحلّي الإجمالي خلال الثمانية أشهر الاولى من سنة 2026 مقابل 1.6% من الناتج خلال نفس الفترة من سنة 2025.
- وفيما يتعلق بالموجودات الصّافية من العملة الأجنبية، فقد بلغت، إلى حدود 5 أكتوبر 2026 حوالي 23604.3 م د ما يعادل 92 يوم توريد مقابل 24247.7 م د و104 يوم توريد خلال نفس الفترة من سنة 2025.

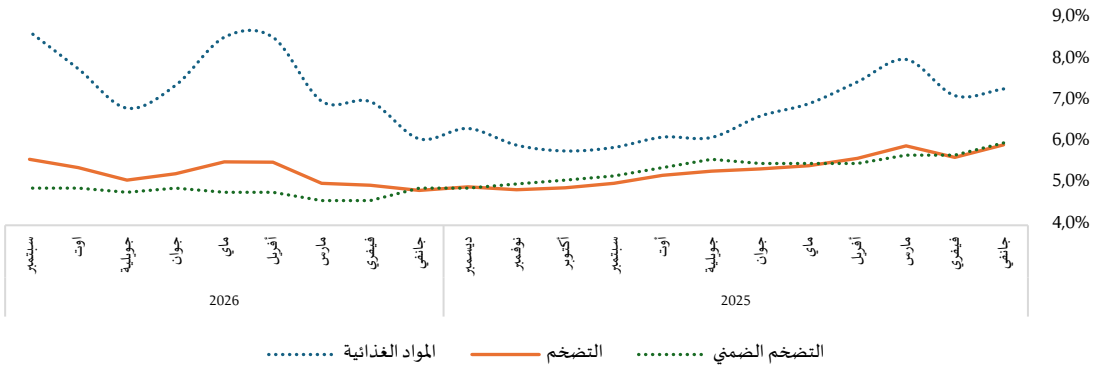
وفي ضوء هذه التطورات، تتمثل أبرز رهانات الفترة القادمة في الحفاظ على مستوى مقبول من الموجودات الصافية للعملة الأجنبية واستقرار سعر الصرف بما يضمن تغطية حاجيات التوريد والإيفاء بالالتزامات الخارجية. ويتطلب ذلك مزيد دعم الصادرات ومزيد تنويع الأسواق الخارجية وتعزيز المداخيل السياحية وتحويلات التونسيين بالخارج والحد من الضغوط على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

التضخم

تواصلت خلال سنة 2026 الجهود الرامية إلى التحكم في نسق تطور الأسعار والحد من الضغوط التضخمية بما يدعم الحفاظ على المقدرة الشرائية للمواطن. وفي هذا الإطار، تم خلال شهر جانفي 2026 التخفيض في نسبة الفائدة المديرية بـ 50 نقطة مائوية وذلك استنادا إلى المسار التنازلي للتضخم خلال سنتي 2024 و2025 واعتبارا لأهمية مواصلة دعم النشاط الاقتصادي.

وقد اتسم نسق التضخم ببعض التذبذب خلال الفترة الأولى من سنة 2026 متأثرا أساسا بتطور أسعار عدد من المواد لا سيما المواد الفلاحية. ورغم هذا التذبذب، بلغ المعدل العام للتضخم خلال 9 أشهر الأولى من السنة 5.3% مقابل 5.5% خلال ذات الفترة من سنة 2025 بما يعكس التحسن النسبي مقارنة بالسنة السابقة.

رسم بياني عدد22 : تطور التضخم



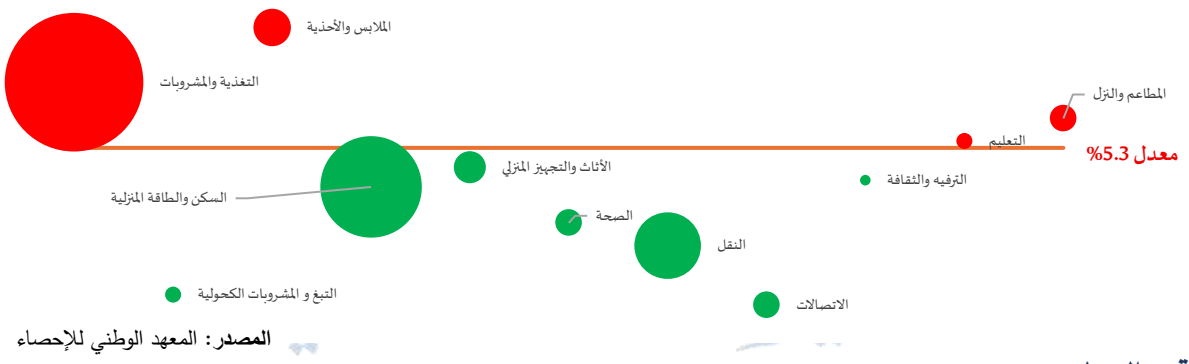
المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

ويعكس تطور الأسعار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2026 تفاوتا ملحوظا بين مختلف مجموعات المواد والخدمات. فقد ظلت الضغوط التضخمية مرتفعة أساسا على مستوى المواد الغذائية التي تطورت بنسبة 7.3% في المعدل نتيجة خاصة لارتفاع أسعار المواد الفلاحية بنسبة 11.7% مقابل نسق أكثر اعتدالا بالنسبة للمواد الغذائية المحولة التي لم يتجاوز نسق تطورها 1.3%. كما سجلت أسعار الملابس والأحذية والمطاعم والنزل والتعليم نسق نمو يفوق المعدل العام للتضخم.

وفي المقابل، اتسم تطور أسعار بقية مجموعات المواد والخدمات بنسق أكثر اعتدالا لا سيما بالنسبة إلى النقل والصحة والاتصالات والتجهيزات المنزلية إلى جانب السكن والطاقة المنزلية حيث سجلت جميعها تطورا دون المعدل العام للتضخم.

ومن ناحية أخرى، يبرز التفاوت في تطور الأسعار حسب نظام التسعير حيث بلغ معدل التضخم بالنسبة للمواد الحرة 6.4% مقابل 1.1% بالنسبة إلى المواد المؤطرة بما يعكس مساهمتها في الحد من الضغوط التضخمية. ويتجلى هذا الأثر بصفة خاصة على مستوى المواد الغذائية إذ بلغ ارتفاع أسعار المواد الغذائية الحرة 8.2% مقابل 0.2% بالنسبة إلى المواد الغذائية المؤطرة.

رسم بياني عدد23 : تطور أسعار مجموعات المواد (معدل 9 أشهر)



المصدر : المعهد الوطني للإحصاء

الترقيم السيادي

شهد الترقيم السيادي لتونس خلال سنة 2026 استقرارا وفق تقييمات وكالات التصنيف الدولية وذلك في سياق دولي وإقليمي اتسم بتواصل التوترات الجيوسياسية وما رافقها من اضطرابات في الأسواق العالمية. ويعكس هذا الاستقرار قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة هذه الضغوط والحفاظ على قدر نسبي من الصمود.

وفي هذا الإطار، أسفرت التقييمات الصادرة خلال سنة 2026 عن النتائج التالية:

- الإبقاء على الترقيم السيادي في مستوى B- مع آفاق مستقرة من قبل وكالة التصنيف "R&I" بتاريخ 17 أوت 2026.
- الإبقاء على الترقيم السيادي في مستوى B- مع آفاق مستقرة من قبل وكالة التصنيف "فيتش" في 8 سبتمبر 2026.

وبذلك، عكست التقييمات المسجلة خلال سنة 2026 استقرار الترقيم السيادي لتونس مع المحافظة على آفاق مستقرة. وتجدر الإشارة إلى ارتباط آفاق تطور الترقيم بمدى التقدم في الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحسن المؤشرات ذات الصلة بالنمو والتوازنات الكبرى واستدامة المالية العمومية.

III. النتائج المنتظرة لسنة 2026

استنادا إلى النتائج المسجلة خلال الفترة المنقضية من سنة 2026 وإلى التقديرات المتعلقة بتطور نشاط مختلف القطاعات خلال الفترة المتبقية من السنة، تمّ تحيين منوال النموّ لسنة 2026 على النحو التالي:

- تحقيق نسبة نمو في حدود 2.7% سنة 2026 مقابل 3.3% مقدرة أوليا بالنسبة لنفس السنة و2.8% سنة 2025 بما يؤكد تواصل مسار التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي، وإن بوتيرة أقل من التقديرات الأولية، بعلاقة مع استمرار تأثير عدد من العوامل الظرفية لاسيما محدودية أداء بعض القطاعات (الفسفاط والطاقة خاصة) وتواصل الضغوط المرتبطة بالتغيرات المناخية وتطور الظرف الاقتصادي العالمي.
- بلوغ نسبة الاستثمار 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 16% مقدرة أوليا و15.4% مسجلة سنة 2025 بما يعكس تحسنا طفيفا مقارنة بالسنة السابقة إلاّ أن حجم الاستثمار يظل محدودا ودون الفرص والامكانيات المتاحة وهو ما يستوجب تنشيط الاستثمار وتسريع نسق إنجاز المشاريع ومزيد تحسين مناخ الأعمال.
- تطور العجز الجاري في حدود 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.5% سنة 2025 بعلاقة مع استمرار الضغوط على المبادلات التجارية وخاصة بفعل ارتفاع واردات الطاقة. وتظل التوازنات الخارجية مرتبطة بتعزيز القدرة التصديرية وتنويع الأسواق والمنتجات وتحسين تنافسية الاقتصاد بما يساهم في الحد من العجز وتحسين التوازنات الخارجية.
- استقرار معدل التضخم في حدود 5.3% بما يعكس مواصلة التحكم النسبي في نسق تطور الأسعار في ظل بروز ضغوط تضخمية خارجية (أسعار الطاقة) وداخلية (أسعار المواد الفلاحية).

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى مواصلة معالجة مواطن الضعف التي تحد من أداء عدد من القطاعات الحيوية لا سيما من خلال رفع طاقاتها الإنتاجية وتحسين قدرتها على الاستجابة لحاجيات الطلب الداخلي والخارجي. كما تقتضي المرحلة القادمة مزيد العمل على تثمين الإمكانات المتاحة وتعزيز مساهمة القطاعات الواعدة في دفع النشاط الاقتصادي بما يتيح توسيع قاعدة النمو والحد من مواطن الهشاشة.

ويتمثل الرهان خلال الفترة القادمة في قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات والتكيف مع المتغيرات من خلال تسريع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو والاستثمار وتحسين تناسق وتكامل السياسات العمومية إلى جانب تطوير آليات أكثر استباقية ومرونة لرصد المخاطر والتعامل مع الأزمات. ومن شأن ذلك دعم استقرار التوازنات الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الظروف الملائمة لإرساء نسق نمو أكثر ديناميكية وتوازنا.

الميزان الاقتصادي
2027

المحور الثاني | منوال النمو لسنة 2027

- المحيط العالمي
- المحيط الوطني
- الإنتاج والنمو
- الاستثمار
- ميزان الدفوعات
- التضخم

الميزان الاقتصادي 2027

"تم إعداد منوال النمو للخماسية القادمة على أساس تثبيت مسار التعافي الاقتصادي ومزيد تدعيمه ثم الارتقاء بنسب النموّ إلى مستويات أرفع تواكب التطلعات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية"

مخطط التنمية 2026-2030

التوجهات العامة والأهداف التنموية (صفحة 73)

الميزان الاقتصادي
2027

تكتسي سنة 2027 أهمية خاصة ومحطة أساسية لمواصلة تجسيم التوجهات والأولويات التنموية للمخطط بما يتيح الانتقال تدريجيا من مرحلة الصمود إلى إرساء مسار نمو أكثر ديناميكية وتوازنا يستند إلى تنويع محركات النمو وتعزيز مساهمة القطاعات المنتجة والواعدة في خلق الثروة.

وفي هذا السياق، يأتي إعداد منوال النمو لسنة 2027 في ظرف اقتصادي يتسم بتسارع التحولات وتغير المعطيات على المستويين الوطني والدولي بما يقتضي تحيين الفرضيات وإعادة تقييم آفاق النمو على ضوء المستجدات والهوامش المتوفرة.

وبناءً على ذلك، تمّت مراجعة تقديرات النمو لسنة 2027 من 3.8%، الواردة بمخطط التنمية، إلى 3.1% وذلك بناء على فرضيات موضوعية وأكثر اتساقًا مع التطورات المسجلة والآفاق المتاحة بما يعزز مصداقية منوال النمو وقابليته للتحقيق مع المحافظة على الطموح التنموي المنشود على المدى المتوسط.

واستندت مراجعة التقديرات على وجه الخصوص إلى تطور أداء القطاعات الحيوية واستمرار حالة عدم اليقين التي تطبع الاقتصاد العالمي وما يترتب عنها من تقلبات في أسعار الطاقة والمواد الأولية وتغيرات في الطلب الخارجي. هذا وتراعي الفرضيات الجديدة بالخصوص أثر التداعيات الاقتصادية للتقلبات المناخية وما قد تتركه من انعكاسات على نسق النشاط والإنتاج في عدد من القطاعات.

ويمثل تحقيق نسبة نموّ في حدود 3.1% سنة 2027 هدفا يتعين تأمينه باعتباره خطوة أساسية على مسار الخروج التدريجي من حالة ضعف النمو وشرطا لتعزيز خلق الثروة ودفع الاستثمار وإحداث مزيد من مواطن الشغل بما يساهم في توفير الموارد اللازمة لدعم السياسات الاجتماعية والتنموية. ويقتضي بلوغ هذا الهدف إرساء ديناميكية قطاعية أكثر قدرة على رفع نسق النمو من خلال النهوض بالأنشطة الواعدة وتحسين مناخ الأعمال وتسريع الانتقالين الطاقي والرقمي مع رفع الإنتاجية وتحسين التنافسية وتعزيز القدرة على التصدير.

ويظلّ إرساء هذه الديناميكية مرتبطا بقدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع التحولات والضغوط المتزايدة على المستويين الداخلي والخارجي لا سيما منها الشح المائي والتقلبات المناخية والحاجة إلى تعزيز الاستقلالية الطاقية إلى جانب ضرورة الارتقاء بأداء المؤسسات العمومية وتطوير حوكمتها ومزيد تحسين نجاعة منظومات الحماية الاجتماعية إلى جانب ضرورة تخفيف الضغوط على سوق الشغل. وتتزامن هذه الضغوط مع محيط دولي أكثر تقلبا وتعقيدا يتسم بارتفاع منسوب عدم اليقين وتذبذب أسعار الطاقة والمواد الأولية وتغير اتجاهات التجارة والاستثمار وتزايد الضغوط على سلاسل الامداد.

ويقتضي تداخل هذه العوامل الداخلية والخارجية مزيد تحسين نجاعة السياسات العمومية وتسريع الإصلاحات الداعمة للنمو وتعزيز مرونة الاقتصاد ورفع قدرته على امتصاص الصدمات والاستفادة من الفرص المتاحة.

في هذا السياق، تكتسي سنة 2027 أهمية خاصة لتسريع نسق الإنجاز وترجمة الأولويات والتوجهات المرسومة في مخطط التنمية إلى نتائج ملموسة. وتقتضي هذه المرحلة توجيه الموارد نحو المجالات والقطاعات ذات الأولوية والأثر الأكبر على النمو والإنتاجية والتشغيل مع ضمان حسن التنسيق بين مختلف المتدخلين وتعزيز نجاعة التنفيذ بما يدعم إرساء مسار نمو أكثر ديناميكية ويعزز في الوقت نفسه قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع التحولات المستقبلية.

I. المحيط العالمي

ينتظر أن يشهد الاقتصاد العالمي خلال سنة 2027 تحسنا نسبيا في نسق النمو ليبلغ 3.4% [6] مقابل 3% سنة 2026 بالتوازي مع الاستعادة التدريجية لديناميكية التجارة العالمية واستمرار المسار التنازلي للتضخم، وإن بوتيرة هشة. غير أن هذه الآفاق تظل محفوفة بعدم اليقين في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وما ينجر عنها من اضطرابات أسواق الطاقة والمواد الأساسية والأولية بما قد يحد من هامش تيسير السياسات النقدية ويؤثر في ديناميكية الاستثمار والإنتاج والتجارة الدولية. كما تتباين **آفاق النموّ بين الاقتصاديات تبعا لدرجة تعرضها لهذه المخاطر** ومدى اندماجها في سلاسل القيمة العالمية وقدرتها على الاستفادة من التحولات التكنولوجية.

وفي المقابل، يمثل التسارع التكنولوجي لا سيما في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وأشباه الموصلات والأتمتة الصناعية إلى جانب تنامي الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية ومراكز البيانات أحد أبرز العوامل الداعمة للنشاط الاقتصادي خلال سنة 2027. ومن شأن هذه التحولات أن ترفع الإنتاجية وتحسن كفاءة استخدام الموارد وتدعم سلاسل القيمة العالمية فضلا عن فتح مجالات جديدة للاستثمار بما يعزز آفاق النمو خاصة في الاقتصادات المتقدمة وبعض الاقتصادات الصاعدة.

جدول عدد 3: تقديرات المؤسسات الدولية للنمو الاقتصادي في العالم

النمو (%)	صندوق النقد الدولي (جويلية 2026)		البنك الدولي (جوان 2026)		منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (سبتمبر 2026)	
	2026	2027	2026	2027	2026	2027
العالم	3.0	3.4	2.5	2.8	2.9	3.0
البلدان المتقدمة	1.7	1.8	1.5	1.8		
الولايات المتحدة الأمريكية	2.3	2.2	2.2	2.1	2.2	2.1
منطقة الاورو	0.9	1.2	0.8	1.3	1.0	1.0
ألمانيا	0.7	1.0			1.1	1.1
فرنسا	0.6	0.9			0.4	0.7
ايطاليا	0.5	0.5			0.9	0.6
البلدان الصاعدة والنامية	3.8	4.5	3.6	4.2		
الصين	4.6	4.1	4.2	4.3	4.5	4.2

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

النمو العالمي

تستند تقديرات النمو الاقتصادي العالمي لصندوق النقد الدولي خلال سنة 2027 إلى جملة من الفرضيات من أبرزها الاستئناف التدريجي لحركة الملاحة عبر مضيق هرمز ابتداء من منتصف شهر جويلية 2026 وعودة حركة العبور عبر المضيق إلى مستوياتها الطبيعية المسجلة قبل اندلاع الحرب في حدود شهر مارس 2027. كما تفترض التقديرات عدم حدوث اضطرابات حادة في إمدادات المواد الأولية خاصة المحروقات بفضل مواصلة

[6] الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي – جويلية 2026

السحب من المخزونات الاستراتيجية مع بقاء بعض البلدان الصاعدة والنامية في وضعية أكثر عرضة لمخاطر النقص نتيجة محدودية مخزوناتها واشتداد المنافسة الدولية على تأمين هذه المواد.

وفي المقابل، يتوقع استمرار أسعار الطاقة عند مستويات تفوق المعدلات المسجلة قبل اندلاع الحرب، رغم تراجعها مقارنة بذروة الأزمة، إلى جانب اعتماد البنوك المركزية سياسة نقدية أقل تيسيرا في ظل استمرار الضغوط التضخمية. كما تفترض التقديرات استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات الاقتصادية والتوترات الجيوسياسية إلى نهاية سنة 2027 بما قد يؤثر على قرارات الاستثمار والتجارة الدولية.

اتجاهات السياسات الاقتصادية في العالم

شهدت السياسات الاقتصادية العالمية خلال السنوات الأخيرة تحولا تدريجيا من مقاربة تركز أساسا على إدارة الأزمات والاستجابة للصدمات بعد وقوعها إلى مقاربة أكثر استباقية تقوم على تعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي وإعادة بناء هوامش الأمان وتحسين قدرة الاقتصاديات على امتصاص الصدمات والتكيف معها.

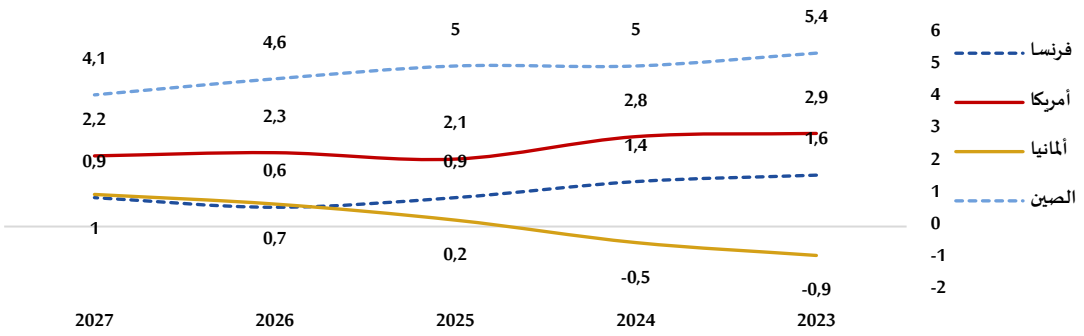
وفي هذا السياق، يتجه جوهر السياسات الاقتصادية خلال سنة 2027 إلى استعادة الهوامش المتاحة للسياسات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار ورفع القدرة على التكيف مع إعطاء أولوية أكبر للإصلاحات الهيكلية والاستثمار المنتج. وتتمثل أبرز التوجهات في هذا المجال فيما يلي:

- الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي عبر مواصلة تعزيز مرونة الأطر المالية والنقدية بما يسمح باحتواء تداعيات الصدمات الخارجية والحفاظ على استقرار الأسعار مع توفير بيئة أكثر ملائمة للاستثمار والنمو.
- إعادة بناء الهوامش المالية من خلال مزيد التحكم في عجز الميزانية والدين العمومي وتحسين تعبئة الموارد وترشيد الإنفاق مع دعم الاستثمارات العمومية ذات الأولوية والإنفاق الاجتماعي. وتكتسب هذه الأولوية أهمية خاصة في ظل ارتفاع مستويات الدين وتزايد كلفة خدمة الدين وتعدد الضغوط على المالية العمومية.
- تعزيز الأطر المالية متوسطة المدى وترسيخ قواعد أكثر وضوحا ومصداقية فيما يتعلق بالدين العمومي والعجز إلى جانب تحسين إدارة المخاطر المالية بما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين واستدامة المالية العمومية ويوفر هامشا للتدخل عند حدوث الصدمات.
- الحفاظ على مصداقية السياسة النقدية ومواصلة إعطاء الأولوية لاستقرار الأسعار. ومن المتوقع أن يظل تحقيق التوازن بين احتواء الضغوط التضخمية ودعم النشاط الاقتصادي من أبرز التحديات أمام البنوك المركزية خلال سنة 2027.
- تعزيز الأمن الطاقي وتنويع مصادر الإمداد عبر تسريع تنويع مصادر الطاقة والأسواق والشركاء التجاريين وتحسين مرونة سلاسل الإمداد والأمن الغذائي والطاقي.
- تسريع الإصلاحات الهيكلية مع التركيز على رفع الإنتاجية وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز المنافسة ودعم الاستثمار الخاص وتنمية رأس المال البشري إلى جانب تطوير البنية التحتية وتسريع التحول الرقمي والأخضر.
- الاستفادة من التحول التكنولوجي وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات والتكنولوجيات القادرة على رفع الإنتاجية لا سيما الذكاء الاصطناعي والرقمنة مع تطوير الأطر التنظيمية والمؤسساتية بغرض تعظيم مكاسب التكنولوجيا والحد من مخاطرها.

وعلى أساس هذه الفرضيات، ينتظر أن يسجل الاقتصاد العالمي تحسنا نسبيا في نسق النمو ليبلغ 3.4% سنة 2027 مقابل 3.0% سنة 2026 مدفوعا بتحسن أداء الاقتصادات المتقدمة وتعافي النشاط الاقتصادي في عدد من الاقتصادات الصاعدة والنامية. وتتمثل أهم التطورات المنتظرة فيما يلي:

- تطور الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.2% سنة 2027 مقابل 2.3% سنة 2026 مع انتهاج سياسة مالية عمومية توسعية وتحسن الأوضاع المالية ومواصلة المؤسسات الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار.
- تطور النمو في منطقة الأورو بنسبة 1.2% سنة 2027 مقابل 0.9% سنة 2026 نتيجة الانتعاشة الاقتصادية المنتظرة في ألمانيا (1.0% مقابل 0.7%) وفرنسا (0.9% مقابل 0.6%) واستقرار النشاط الاقتصادي في إيطاليا في حدود 0.5% وتباطؤ الاقتصاد الاسباني (1.8% مقابل 2.1%). غير أن هذا التحسن سيظل محدودا في ظل استمرار ارتفاع كلفة الطاقة وذلك على الرغم من التدابير المالية المعتمدة للتخفيف من انعكاساتها فضلا عن ضعف ثقة المستهلكين بما قد يحد من انتعاش الطلب الداخلي.
- تطور النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة والنامية بنسبة 4.5% سنة 2027 مقابل 3.8% سنة 2026 مع استمرار التفاوت بين الاقتصاديات إذ ينتظر أن يتم تسجيل تباطؤ للاقتصاد الصيني (4.1% مقابل 4.6% سنة 2026) بسبب الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية واستمرار التحديات الهيكلية وارتفاع منسوب عدم اليقين في حين ينتظر أن يحافظ الاقتصاد الهندي على ديناميكية قوية (6.7% مقابل 6.4%) مدعومة بتماسك الاستهلاك الخاص واستمرار الأداء الإيجابي لقطاع الخدمات.

رسم بياني عدد24 : تطور النمو الاقتصادي العالمي

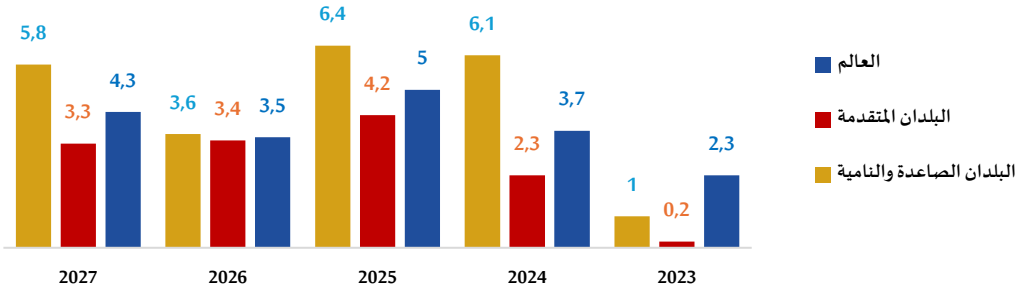


المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي –جويلية 2026

المبادلات العالمية

ينتظر أن تتطور **المبادلات التجارية العالمية** بنسق تصاعدي خلال سنة 2027 لتنمو بنسبة 4.3% مقابل 3.5% سنة 2026 مدفوعة أساسا بتسارع المبادلات التجارية للبلدان الصاعدة والنامية التي يتوقع أن ترتفع بنسبة 5.8% مقابل 3.6%. وفي المقابل، يتوقع أن يظل نمو المبادلات التجارية للبلدان المصنعة محدودا في نسبة 3.3% سنة 2027 مقابل 3.4% سنة 2026 في ظل تواصل حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية العالمية والتوترات الجيوستراتيجية. ويعكس هذا التطور إجمالا تحسنا تدريجيا في النشاط التجاري العالمي وإن ظل نمو المبادلات دون المستويات المسجلة قبل الأزمات الأخيرة.

رسم بياني عدد25 : تطور حجم التجارة العالمية (%)



المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي –جويلية 2026

أسعار المحروقات في الأسواق العالمية

يتوقع أن يبلغ معدل سعر البرميل 78.7[7] دولار سنة 2027 مقابل 89.3 دولار سنة 2026 مع بقاء مسار الأسعار شديد الارتباط بتطورات الوضع الجيوسياسي في الشرق الأوسط لا سيما مدى استقرار حركة الملاحة عبر مضيق هرمز. وفي هذا السياق، ينتظر أن يستعيد الطلب العالمي على النفط نسق نموه تدريجيا خلال سنة 2027، بعد التراجع المسجل سنة 2026، ليرتفع بنحو 2 مليون برميل[8] يوميا مقابل انخفاض يقدر بنحو مليون برميل يوميا خلال سنة 2026. ورغم هذا التعافي، يرجح أن تظل وتيرة نمو الطلب العالمي على النفط خلال سنتي 2026 و2027 دون معدلاتها التاريخية. بما يعكس استمرار التحولات في أنماط الاستهلاك والطاقة إلى جانب تأثير حالة عدم اليقين على النشاط الاقتصادي العالمي.

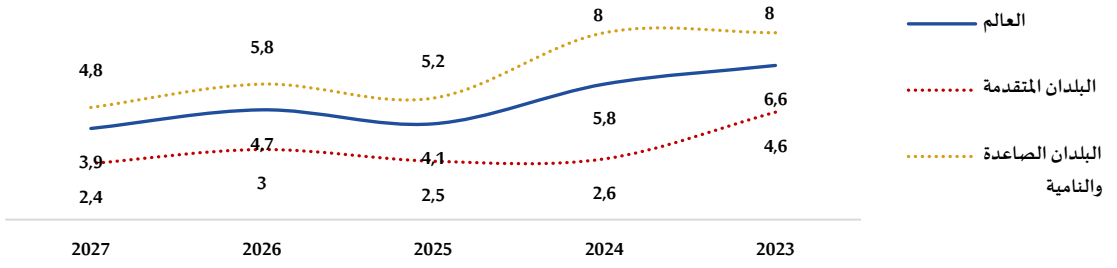
التضخم العالمي

ينتظر أن تشهد سنة 2027 تقلصا للضغوط التضخمية العالمية مقارنة بسنة 2026 حيث ينتظر أن ينحصر معدل التضخم في حدود 3.9% مقابل 4.7% سنة 2026 نتيجة تباطؤ نسب التضخم في كل من البلدان المصنعة (2.4% مقابل 3.0% سنة 2026) وكذلك البلدان الصاعدة والنامية (4.8% مقابل 5.8% سنة 2026). غير أن تراجع التضخم لا يعني عودة سريعة إلى المستويات المستهدفة إذ يرجح بقاء التضخم الضمني، أي التضخم باستثناء الغذاء والطاقة، مرتفعا نسبيا في عدد من الاقتصادات الكبرى بما يحد من هامش التيسير النقدي. ومن المتوقع أن يقترب التضخم في منطقة الأورو من هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2% تدريجيا ليبلغ 2.3% سنة 2027 قبل أن يتراجع إلى 2.2% سنة 2028.

[7] الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي – جويلية 2026

[8] التقرير الدوري لسوق النفط للوكالة الدولية للطاقة-جويلية 2026

رسم بياني عدد26 : تطور نسب التضخم (%)



المصدر : الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي –جويلية 2026

وعلى أهمية تقديرات النمو الاقتصادي والتوجهات المرتقبة للسياسات الاقتصادية خلال سنة 2027، فإن آفاق الاقتصاد العالمي تظل مرتبطة بحالة عدم اليقين في ظل تداخل وتراكم جملة من المخاطر من أبرزها تطورات الوضع في الشرق الأوسط وما قد يترتب عنها من اضطرابات في أسواق الطاقة وارتفاع تكاليفها إلى جانب مخاطر تجدد الضغوط التضخمية وتشدد الأوضاع المالية العالمية بما قد يحد من الاستثمار والطلب ويؤثر في نسق النشاط الاقتصادي.

وتتزامن هذه التحديات مع تزايد تداعيات التغيرات المناخية وتواتر الكوارث الطبيعية فضلا عن تسارع التحولات التكنولوجية وما تطرحه من تحديات أمام قدرة الاقتصاديات على مواكبتها وتثمين فرصها. ومن شأن تفاعل هذه العوامل أن يزيد من تقلبات الاقتصاد العالمي ويحد من وضوح مسار النمو مما يجعل تعزيز مرونة الاقتصادات ودعم صلابة الأطر الاقتصادية والمالية وتسريع الإصلاحات الهيكلية وتنويع مصادر الطاقة من المتطلبات الأساسية للحد من مواطن الهشاشة ورفع القدرة على امتصاص الصدمات والتكيف مع التحولات ودعم مسار النمو العالمي على المدى المتوسط.

II. المحيط الوطني

تندرج التوجهات الاقتصادية خلال الفترة القادمة في إطار مواصلة تنفيذ السياسات العمومية الرامية إلى دعم الاستقرار الاقتصادي وإرساء مسار نمو أكثر ديناميكية وتوازنا يستند إلى تنويع محركات النمو وتعزيز مساهمة القطاعات المنتجة والواعدة في خلق الثروة مع الحفاظ على سلامة التوازنات الاقتصادية والمالية وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة التحولات والضغوط الداخلية والخارجية. ويتطلب هذا التوجه مزيدا من التناسق والتكامل بين مختلف مكونات السياسة الاقتصادية لا سيما من خلال دعم النشاط الاقتصادي والاستثمار وتعزيز التوازنات الخارجية والحد من الضغوط التضخمية.

وينتظر أن تشهد سنة 2027 تحسنا نسبيا في النشاط الاقتصادي مدعوما بالتطور التدريجي لأداء القطاعات الاقتصادية المنتجة إلى جانب مواصلة دعم الاستثمار الخاص باعتباره رافعة أساسية للنمو. وستتجه الجهود،

في هذا الصدد، نحو توجيه الاستثمارات بشكل أكبر إلى المجالات ذات الأولوية والقيمة المضافة العالية وخاصة القطاعات المرتبطة بالانتقال الطاقي والطاقات المتجددة بما يسهم في تعزيز القدرات الإنتاجية وتحسين تنافسية الاقتصاد على المدى المتوسط.

وبالتوازي مع دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، ستظل المحافظة على استقرار التوازنات الخارجية إحدى الركائز الأساسية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وفي هذا السياق، سيتم العمل على التحكم التدريجي في العجز الجاري وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة التقلبات والصدمات الخارجية بما يساهم في الحفاظ على مستوى مقبول من المدخرات من العملة.

ومن جهة أخرى، يمثل التحكم في التضخم محورا مكملا لهذه التوجهات بالنظر إلى تأثير تطورات الأسعار على القدرة الشرائية والاستهلاك وكلفة الإنتاج وتنافسية الاقتصاد ومن ثم على ديناميكية النمو والاستثمار. وعليه، سيتواصل تنفيذ السياسات العمومية الرامية إلى احتواء الضغوط التضخمية والحد من آثارها على مختلف مكونات النشاط الاقتصادي بما يدعم استقرار الأسعار وتوفير الشروط الملائمة لدعم النشاط واستحثاث الاستثمار.

وتتأسس هذه التوجهات في مجملها على رؤية متكاملة للسياسة الاقتصادية تقوم على تحقيق توازن أفضل بين متطلبات دعم وتنشيط الاقتصاد من جهة ومقتضيات الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي والتوازنات الخارجية من جهة أخرى بما يعزز صلابة الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التحولات المستقبلية على المدى المتوسط.

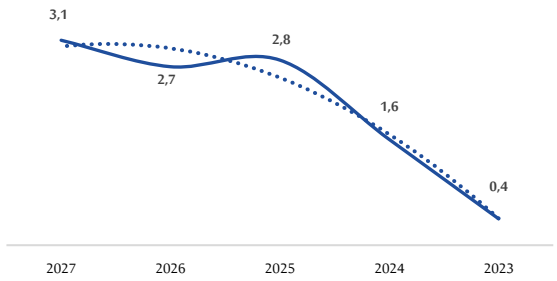
الإنتاج والنمو

ينتظر أن يسجل الاقتصاد الوطني خلال سنة 2027 تسارعا نسبيا في نسق النمو حيث يتوقع أن يتطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1% بالأسعار القارة مقابل 2.7% سنة 2026. ويعكس هذا التحسن أساسا الانتعاشة النسبية المنتظرة في عدد من الأنشطة الصناعية والاستخراجية إلى جانب استمرار تحسن أداء بعض الخدمات وتواصل تسريع تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

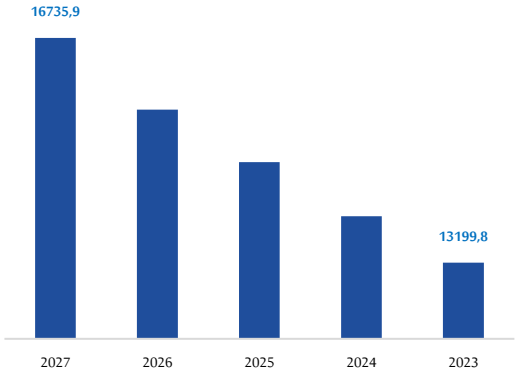
ويظل هذا النسق من النمو مرتبطا بمدى تحقق عدد من الفرضيات لا سيما المتعلقة بتطور القطاع الفلاحي واستعادة نشاط الصناعات الاستخراجية وتحسن الطلب الخارجي وتسارع الاستثمار فضلا عن قدرة الاقتصاد على تجاوز الإشكاليات المرتبطة بالطاقة والمياه والتمويل.

ومن شأن هذا النمو أن يسهم في الارتقاء بمستوى الدخل الفردي بنسبة 7.2% ليبلغ حوالي 16735.9 دينار سنة 2027 وهو مستوى يتماشى وتقديرات المخطط ويسمح ببلوغ الأهداف المرسومة في موفى سنة 2030 أي الارتقاء إلى الثلث الأول من الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل.

رسم بياني عدد27 : نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)



رسم بياني عدد28 : تطور الدخل الفردي (الدينار)



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وينتظر أن تتطور القيمة المضافة لقطاع **الفلاحة والصيد البحري** بنسبة 2.9% بالأسعار القارة خلال سنة 2027 مقابل 4.9% خلال سنة 2026. ويعكس هذا التباطؤ النسبي في نسق نمو القطاع أساسا الأثر القاعدي المرتفع الناتج عن الصابة القياسية لزيتون الزيت خلال سنة 2026 مقابل التحسن المنتظر في عدد من المنظومات الفلاحية الأخرى.

وتشير أهم الفرضيات إلى بلوغ الإنتاج حوالي 2 مليون طن من زيتون الزيت و18.57 مليون قنطار من الحبوب و420 ألف طن من التمور سنة 2027 مقابل على التوالي 2.5 مليون طن و18.68 مليون قنطار و404 ألف طن سنة 2026. وتعكس هذه الفرضيات على أهميتها الارتباط الوثيق للإنتاج الفلاحي بالظروف المناخية وتوفر الموارد المائية.

ويتمثل الرهان في رفع إنتاجية القطاع وتحسين مردودية المنظومات الفلاحية والحد من تذبذب الإنتاج مع تعظيم القيمة المضافة من خلال تطوير سلاسل التحويل والتخزين والتسويق. وفي هذا الإطار، سيتواصل خلال سنة 2027 تنفيذ الإجراءات المبرمجة في مخطط التنمية 2026-2030 بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والحد من هشاشة القطاع تجاه التقلبات المناخية ودعم قدرته التنافسية.

ففيما يتعلق بمنظومة زيتون الزيت، ستتواصل الجهود لتحسين الجودة وتطوير عمليات التحويل والتعليب ورفع طاقات التخزين وتيسير النفاذ للتمويل مع دعم التصدير. أما في مجال الزراعات الكبرى، فستتركز الجهود على تحسين مردودية الإنتاج وضمان انتظامه بفضل توفير المدخلات في الآجال وتطوير استعمال البذور المحسنة ودعم الزراعات المروية وتحسين منظومات التجميع والخزن.

وبالنسبة إلى منظومات الإنتاج الحيواني، ستشهد سنة 2027 الانطلاق في تنفيذ برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني من الأبقار والمجترات الصغرى بالتوازي مع تعزيز برامج تحسين السلالات والصحة الحيوانية.

كما يحظى الأمن المائي والتكيف مع التغيرات المناخية بمكانة محورية، من خلال مواصلة تحسين كفاءة استعمال المياه وتطوير تقنيات الري المقتصدة وتنمية الموارد المائية غير التقليدية وتشجيع الممارسات الزراعية الذكية والملائمة للظروف المناخية.

أما فيما يتعلق **بالقطاع الصناعي**، فينتظر أن تتطور القيمة المضافة بنسبة 3.4% سنة 2027 مقابل 2.1% سنة 2026. ويعكس هذا التطور تفاوتا في أداء الأنشطة الصناعية حيث ينتظر تسجيل تحسن ملحوظ في أداء الصناعات غير المعملية (6.9% سنة 2027 مقابل 2.1% سنة 2026) بعلاقة مع استعادة نشاط الصناعات الاستخراجية مقابل تباطؤ نمو الصناعات المعملية (1.8% مقابل 2.1%) التي تبقى أكثر ارتباطا بالطلب الخارجي وكلفة عوامل الإنتاج.

ويعزى التراجع المنتظر في نسق تطور **الصناعات المعملية** أساسا إلى انخفاض القيمة المضافة للصناعات الغذائية بنسبة (-0.5%) مقابل تطور بنسبة 4.5% سنة 2026 وذلك باعتبار التراجع المنتظر في انتاج زيتون الزيت مقارنة بالصابة القياسية لسنة 2026 إلى جانب تواصل الصعوبات التي يشهدها قطاع النسيج والملابس حيث ينتظر أن يتواصل انخفاض القيمة المضافة للسنة الخامسة على التوالي.

وفي المقابل، ينتظر أن تسجل أغلب بقية الأنشطة الصناعية تحسنا نسبيا في الأداء لا سيما الصناعات الميكانيكية والكهربائية بعلاقة مع تطور الطلب الخارجي ومواصلة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية فضلا عن الصناعات الكيميائية بدفع من الصناعات الصيدلانية والتطور النسبي لنشاط تحويل الفسفاط إلى جانب صناعة مواد البناء والخزف والبلور بفضل تحسن الطلب.

ولبلوغ هذه الأهداف وفي إطار تجسيم توجهات مخطط التنمية 2026-2030، ستتواصل الجهود خلال سنة 2027 لدعم تنافسية الصناعات المعملية ومواكبتها للتحولات التكنولوجية والبيئية من خلال تسريع التحول الرقمي واعتماد تقنيات الصناعة الذكية ودعم التجديد والاستثمار وتطوير سلاسل القيمة ذات الأولوية وتعزيز تموقع القطاعات الصناعية الواعدة في الأسواق الخارجية.

كما ستتواصل الجهود الرامية إلى التحول نحو صناعة نظيفة وخضراء عبر تحسين النجاعة الطاقية وتطوير الطاقات المتجددة وتثمين النفايات والحد من البصمة الكربونية. ولا تمثل هذه التحولات متطلبات بيئية فحسب بل أصبحت كذلك مقوّما للتنافسية الصناعية والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

جدول عدد 4: تطور القيمة المضافة للصناعات المعملية

(%، بالأسعار القارة)	2026	2027
الصناعات المعملية	2.1	1.8
الصناعات الغذائية	4.5	0.5-
النسيج والملابس	0.9-	0.5-
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	3.0	3.8
الصناعات الكيميائية	3.1-	1.5
صناعة مواد البناء والخزف والبلور	0.5	2.9

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وفيما يتعلق **بالصناعات الاستخراجية**، ينتظر أن تتطور القيمة المضافة لقطاع المناجم بنسبة 13.2% بالأسعار القارة سنة 2027 مقابل 2.0% سنة 2026 مدفوعة أساسا بالاستعادة النسبية لنسق إنتاج الفسفاط (4.2 مليون طن سنة 2027 مقابل 3.4 مليون طن سنة 2026). ويمثل هذا المستوى من الإنتاج إحدى الفرضيات الرئيسية

لمنوال النمو لسنة 2027 وذلك بالنظر إلى الترابط الوثيق بين نشاط الفسفاط والأنشطة التحويلية المرتبطة به فضلا عن أثره على الصادرات وتوفير الموارد من العملة الأجنبية. غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل مرتبطا باسترجاع نسق نشاط شركة "تيفرت" والتسريع في إنجاز المشاريع الاستثمارية الكبرى بعلاقة مع منظومة الفسفاط ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بالاستخراج والنقل والتحويل.

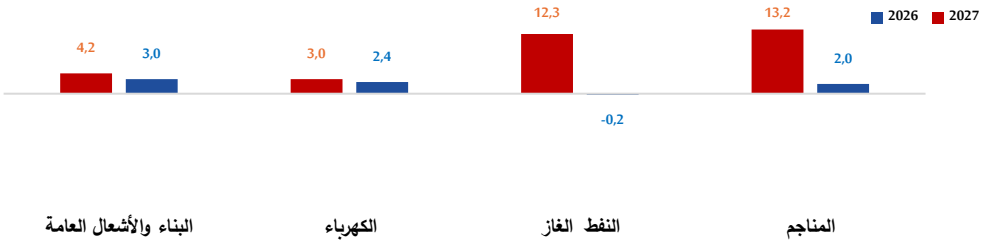
وفي قطاع **الطاقة**، ينتظر أن تشهد سنة 2027 تحسنا في إنتاج المحروقات بعد سنوات من التراجع خاصة مع دخول حقل "كوسموس" حيز الإنتاج، بما يمكن من رفع الإنتاج الجملي للنفط والغاز إلى حوالي 3 مليون طن مكافئ نفط مقابل 2.5 مليون طن مكافئ نفط منتظرة سنة 2026.

كما ينتظر أن تتطور القيمة المضافة لقطاع الكهرباء والغاز بنسبة 3% خلال سنة 2027 مقابل 2.4% سنة 2026. واعتبارا لمحدودية الزيادة المنتظرة في الإنتاج مقارنة بتطور الطلب على الكهرباء، تبرز أهمية تسريع إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة وتعزيز قدرات الإنتاج وتطوير البنية التحتية الكهربائية.

وفي هذا الإطار، ستتكثف الجهود لتدعيم قدرات الإنتاج بفضل توسعة محطة إنتاج الكهرباء ببرج العامري وتوسعة محطة رادس «د» وتحويلها إلى محطة ذات دورة مزدوجة بطاقة تتراوح بين 650 و750 ميغاواط إلى جانب إنجاز محطة سوسة «هـ» لإنتاج الكهرباء بالدورة المزدوجة بقدرة تتراوح بين 400 و650 ميغاواط. كما ينتظر تركيز منظومات خزن الطاقة الكهربائية بواسطة البطاريات بقدرة 300 ميغاواط، بما يساهم في تعزيز مرونة المنظومة الكهربائية وتحسين استمرارية التزويد. ويكتسي تطوير الخزن أهمية خاصة مع زيادة مساهمة الطاقات المتجددة باعتباره يساعد على معالجة تذبذب الإنتاج وتحقيق قدر أكبر من التوازن بين العرض والطلب.

ويتوقع أن يشهد قطاع البناء انتعاشة تدريجية خلال سنة 2027 حيث ينتظر أن يتطور بنسبة 4.2% سنة 2027 بعلاقة مع تسريع إنجاز المشاريع العمومية والخاصة وتحسن نسق الاستثمار، فضلا عن الشروع في تنفيذ عدد من المشاريع الكبرى المبرمجة ضمن المخطط.

رسم بياني عدد29 : تطور القيمة المضافة (%، بالأسعار القارة)



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وبخصوص **قطاع الخدمات**، فينتظر أن تتطور القيمة المضافة لقطاع السياحة بنسبة 5.2% سنة 2027 مقابل 4.9% سنة 2026 استنادا إلى توقع تواصل ارتفاع عدد السياح الأجانب وتعزيز السياحة الداخلية على امتداد السنة. ونظرا إلى الآثار المضاعفة للنشاط السياحي على بقية مكونات الاقتصاد وخاصة النقل والتجارة والخدمات المالية والصناعات الغذائية والصناعات التقليدية وغيرها، تبرز أهمية تحسين العائد الاقتصادي للقطاع من خلال العمل على رفع مستوى الإنفاق السياحي للفرد وتنويع الأسواق والمنتجات وتمديد الموسم السياحي.

وفي هذا الإطار سيتواصل، وفقا لتوجهات مخطط التنمية، جهود تحديث القطاع السياحي وإرساء قواعد حوكمة أكثر نجاعة إلى جانب تنويع العرض السياحي وتحفيز الاستثمار وتطوير البنية السياحية وتعزيز جاذبية الوجهة التونسية. كما ستتواصل الجهود لمزيد تحسين جودة الخدمات وتسريع التحول الرقمي للقطاع بالتوازي مع إعادة تأهيل الوحدات السياحية المغلقة بما يدعم تنافسية القطاع.

كما ستتطور القيمة المضافة **لقطاع النقل** بنسبة 3.5% سنة 2027 مقابل 3% سنة 2026 بفضل تواصل تعزيز قدرات مؤسسات النقل وتحسين الربط واللوجستيك وتعزيز نجاعة المنظومة ودعم القدرة على مواكبة تطور النشاط الاقتصادي وحركة المبادلات.

وفي مجال **الخدمات المالية والتأمين**، من المنتظر أن تتطور القيمة المضافة للقطاع بنسبة 3.2% مدفوعة بمواصلة رقمنة الخدمات وتبسيط الإجراءات وتعزيز النفاذ إلى التمويل والقروض البنكية بما يدعم الشمول المالي ويحسن النفاذ إلى مصادر التمويل.

وبخصوص **قطاع الاتصالات**، فيتوقع أن تنمو القيمة المضافة بنسبة 4% سنة 2027 مقابل 3.5% سنة 2026 نتيجة توسع استخدامات الجيل الخامس ومواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية. وستعرف سنة 2027 تنفيذ المشاريع المبرمجة ضمن مخطط التنمية لتوسيع وتطوير الخدمات الرقمية وتعميم النفاذ إليها لا سيما مواصلة رقمنة الخدمات ومزيد تطوير الخدمات العمومية عن بعد بما من شأنه أن يدعم مسار التحول الرقمي للاقتصاد. كما سيسهم اعتماد استراتيجية الذكاء الاصطناعي في مزيد تعزيز الابتكار واستعمالات التكنولوجيات الحديثة بما يدعم إنتاجية مختلف القطاعات ويساهم في رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي في النمو.

وعموما يتمثل الرهان خلال سنة 2027 في ترسيخ مسار نمو أكثر استدامة وتوازنا يستند بصورة أكبر إلى الاستثمار والتصدير وخلق القيمة المضافة بما يستدعي التسريع في تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ديمومة المؤسسة وتطوير رأس المال البشري وتسريع التحول الرقمي. هذا ولا يقتصر الهدف على تحقيق نسبة نمو أعلى، وإنما يتجه أساسا نحو تحسين نوعية النمو وتوسيع وتنويع محركاته بما يعزز قدرة الاقتصاد على خلق القيمة المضافة وتوفير مواطن الشغل وتحسين مستويات الدخل ودعم التوازنات المالية وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات الداخلية والخارجية.

الاستثمار

تتمثل أهم الإجراءات والسياسات المبرمجة لسنة 2027 لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الاستثمار في مواصلة تنفيذ توجهات مخطط التنمية 2026–2030 من خلال استكمال مسار تبسيط الإجراءات وتحسين النفاذ إلى السوق لا سيما عبر مراجعة منظومة التراخيص وكراسات وتطوير منظومة الصفقات العمومية بما يرسخ مبادئ الشفافية ويرفع من مستوى النجاعة. وفي هذا السياق، ستتجه الجهود نحو إرساء مسار رقمي موحّد وشفاف للمستثمر من خلال توسيع استعمال المنصة الوطنية للمستثمر ورقمنة الخدمات المرتبطة بدورة حياة المؤسسة. كما ستشمل الإصلاحات تطوير المنظومة اللوجستية وتيسير التجارة عبر الحدود من خلال مزيد تطوير الموانئ والمطارات والمعابر الحدودية واعتماد حلول رقمية موحدة للإجراءات الديوانية والمينائية بما يدعم تنافسية الصادرات ويرفع من كفاءة الربط بالأسواق الخارجية. وبالتوازي، ستتواصل جهود إصلاح المنظومة العقارية

عبر توفير رصيد عقاري موجه للاستثمار واستكمال البوابة الرقمية للعقار المخصص للاستثمار ورقمنة الخدمات العقارية وتسوية الوضعيات العقارية.

وفي إطار توجيهه الاستثمار نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، سيتم التركيز على تطوير الحوافز الموجهة إلى القطاعات الواعدة وسلاسل القيمة ودعم المحتوى التكنولوجي وإرساء المنظومات العنقودية ضمن إطار تشريعي ملائم إلى جانب مساندة المشاريع الفلاحية ذات المردودية وتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة.

كما ستتواصل الجهود الرامية إلى استقطاب الاستثمار الخارجي والمشاريع الكبرى وتوجيهها نحو الجهات والأقاليم ذات الأولوية من خلال تطوير عروض قيمة استثمارية جهوية واستهداف القطاعات ذات الأولوية وتوسيع الشراكات الاقتصادية مع أوروبا ودول الخليج وآسيا وإفريقيا فضلا عن اعتماد هوية ترويجية وطنية موحدة.

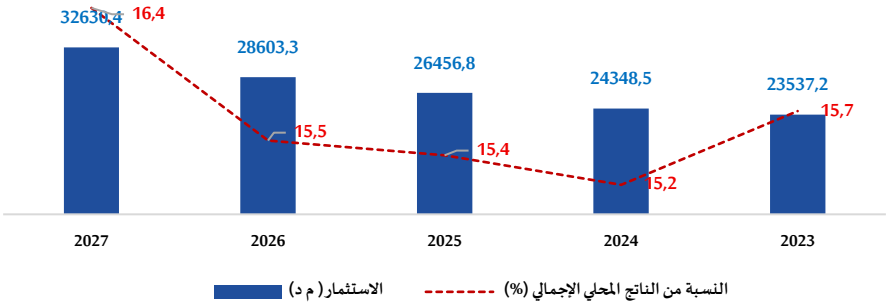
وبالاستناد إلى هذه التوجهات، يتوقع أن يتطور الاستثمار بنسبة 14.1% بالأسعار الجارية سنة 2027 ليرتفع حجم الاستثمار إلى 32630.4 م د ما يعادل 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2027. كما تستند هذه التقديرات إلى تعبئة ما يناهز 4800 م د بعنوان الاستثمارات الخارجية المباشرة (مقابل 4000 م د منتظرة لسنة 2026) بعلاقة مع استحثاث نسق المشاريع في الطاقات المتجددة واستقطاب مجموعات جديدة تنشط في المجال السياحي والخدماتي.

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار خلال سنة 2027 بالخصوص:

- تطور **الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري** بنسبة 7.1% لتبلغ 1532.7 م د بالأسعار الجارية سنة 2027 مقابل 1431.3 م د سنة 2026. وتستأثر الاستثمارات الخاصة بنحو 48.6% من استثمارات القطاع.
- ارتفاع **الاستثمارات في قطاع الصناعات المعملية** بنسبة 17.8% سنة 2027 في ارتباط أساسا بتسارع تنفيذ مشاريع تهيئة المناطق الصناعية. وفي هذا الإطار، يتوقع استكمال تهيئة أربع مناطق صناعية على مساحة جملية تقدر ب 180 هكتار إلى جانب مواصلة أشغال تهيئة المنطقة الصناعية بكندار 2 على مساحة 50 هك والانطلاق في أشغال تهيئة المناطق الصناعية رأس المرج والسرس واستغطيمي (القسط الأول) وبن قردان وجعفر رواد والنفيضة 3 والمحرس 2.
- ارتفاع **الاستثمارات في قطاع الصناعات غير المعملية** بنحو 24.9% سنة 2027 مدفوعة أساسا بديناميكية الاستثمار في قطاع الكهرباء حيث ينتظر الانطلاق في إنجاز محطة لإنتاج الكهرباء ذات دورة مزدوجة بسوسة ومشروع أنظمة تخزين الطاقة بواسطة البطاريات ومحطة فولطاضوئية ببني مهيرة إلى جانب مواصلة انجاز مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا والانطلاق في تعميم تركيب العدادات الذكية.
- تطور **الاستثمارات في قطاع الخدمات** بنسبة 8.8% على أساس الزيادة الهامة في استثمارات قطاع النقل (20.7%) حيث ينتظر مواصلة تدعيم أسطول الحافلات لفائدة الشركات العمومية للنقل البري والشروع في أشغال تعصير الخط الحديدي رقم 6 الرابط بين تونس والقصرين وكهربة ومضاعفة خط 22 لمترو الساحل. كما يتوقع الانطلاق في الدراسات المتعلقة بتمديد المترو إلى مطار تونس قرطاج وإلى أحياء المروج السادس فضلا عن أشغال تهيئة مستودع تونس البحرية وإعادة تهيئة أرصفة محطات المترو بساحة الجمهورية والخط الشمالي والخطين 3 و5.

وبالتوازي، ينتظر استكمال أشغال الشبكة الحديدية السريعة ودخولها حيز الاستغلال الكامل إلى جانب الانطلاق في أشغال جهر موانئ بنزرت وحلق الوادي–رادس وسوسة وجرجيس وإصلاح الأرصفة البترولية بميناء بنزرت فضلا عن اقتناء 3 رافعات مينائية بطاقة 220 طن لفائدة موانئ صفاقس وسوسة وقابس.

رسم بياني عدد30 : تطور الاستثمار



المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط

وتظل آفاق الاستثمار خلال الفترة القادمة مرتبطة بمدى استحثاث نسق إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار مخطط التنمية 2026–2030 إلى جانب الإسراع في تنفيذ المشاريع الجديدة التي أملتها المستجدات الاقتصادية والتنموية الأخيرة بما يضمن سرعة الاستجابة للأولويات المستجدة خاصة بعنوان الأمن الطاقي والأمن المائي وحسن توظيف الموارد المتاحة. كما يتطلب ذلك مواصلة تنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الاعمال وتيسير المبادرة والاستثمار وتعزيز القدرة على استقطاب الاستثمارات الخارجية خاصة في القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية بما يدعم ديناميكية الاستثمار ويرسخ دوره كرافعة للنمو وخلق مواطن الشغل.

ميزان المدفوعات

تندرج تقديرات ميزان الدفوعات لسنة 2027 ضمن التوجهات الرامية إلى تعزيز سلامة التوازنات الخارجية المضمنة بمخطط التنمية 2026– 2030 لا سيما من خلال دعم القدرة التصديرية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين تموقع تونس ضمن سلاسل القيمة العالمية إلى جانب تنويع الأسواق الخارجية وتوسيع النفاذ إلى الأسواق الافريقية والآسيوية مع المحافظة على الحضور بالأسواق الأوروبية.

وقد تم إعداد تقديرات ميزان الدفوعات لسنة 2027 بالاستناد إلى فرضيات تتعلق بتحسن نسبي في أداء الصادرات والتحكم في العجز التجاري بالتوازي مع المحافظة على الأداء الجيّد لتحويلات التونسيين بالخارج وارتفاع العائدات السياحية بما يسهم في مزيد التحكّم في العجز الجاري وتدعيم المدّخرات من العملة الأجنبية.

يفترض منوال النّمو لسنة 2027 تطوّر **صادرات السلع** بنسبة 7.9% مقابل 7.6% سنة 2026 بعلاقة مع الأداء الإيجابي المرتقب لأهم القطاعات التصديرية وتحسن الطلب الخارجي الموجه من بلدان الاتحاد الأوروبي بنسبة 2.1% مقابل 1.8% سنة 2026.

وعلى المستوى القطاعي، يتوقع أن تواصل **صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية**، التي تعتبر أحد أبرز محركات الصادرات الوطنية، نسقها التصاعدي حيث ستتطور بنسبة 8.6% سنة 2027 بعلاقة مع تحسن الطلب الخارجي وتحسن تنافسية القطاع.

كما ينتظر ارتفاع **صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية** بنسبة 7.1% بفضل التحسن النسبي المنتظر للموسم الفلاحي خاصة بالنسبة إلى المنتجات ذات الميزة التنافسية على غرار زيت الزيتون والتمور.

ومن جهة أخرى، يتوقع تسجيل تطور إيجابي **لصادرات الفسفاط ومشتقاته** خلال سنة 2027 استنادا إلى فرضيات تطور الإنتاج وهو ما من شأنه أن يعزز مساهمة هذا القطاع في دفع الصادرات وتدعيم الموارد من العملة الأجنبية.

وفي المقابل، ينتظر أن يتواصل المنحى التنازلي **لصادرات قطاع النسيج والملابس والجلد** في ظلّ استمرار الضغوط والتحديات التي يواجهها القطاع لا سيما الصعوبات التقنية وبعض الإشكاليات الهيكلية فضلا عن اشتداد المنافسة في الأسواق الخارجية خاصة الأوروبية بما انعكس على القدرة التنافسية للقطاع وأدّى إلى فقدان جزء من حصص السوق لفائدة بلدان منافسة.

وفي المقابل، يفترض منوال النموّ تطوّر **واردات السلع** نسبة 6.9% سنة 2027 مقابل 10.8% سنة 2026 في سياق يعكس بالأساس تطور الحاجيات المرتبطة بالإنتاج والاستثمار إلى جانب تأثير تطورات الأسعار العالمية.

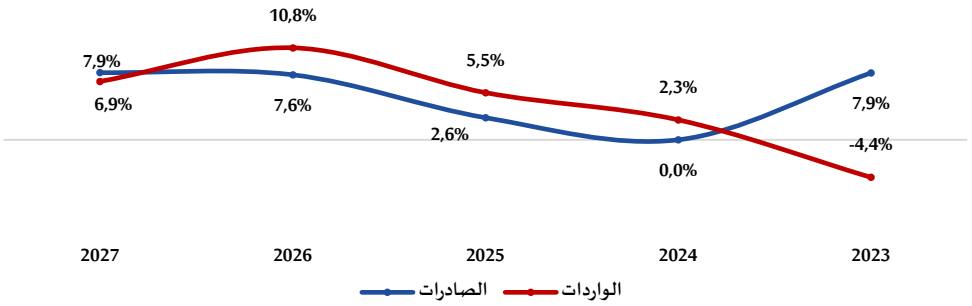
ويبرز التوزيع القطاعي للواردات تباطؤ نسق نمو **مشتريات المنتجات الفلاحية والغذائية**، خاصة الحبوب، حيث ينتظر أن ترتفع الواردات بنسبة 10.9% سنة 2027 مقابل 17% سنة 2026 نتيجة التحسن المرتقب في الإنتاج الفلاحي بما من شأنه أن يحد نسبيا من اللجوء إلى التوريد لتغطية الحاجيات الوطنية.

كما ينتظر أن تتطور **واردات المنتجات نصف المصنعة ومواد التجهيز** بنسبة 7.5%و6% على التوالي بما يتماشى مع التطور النسبي للمجهود الاستثماري وتنامي الحاجيات المرتبطة بالنشاط والإنتاج.

كما يتوقع أن يتم تسجيل تباطؤ في نسق نمو **واردات الطاقة** سنة 2027 مقارنة بالارتفاع القياسي المسجل سنة 2026 في ضوء الفرضيات المعتمدة بشأن تطور الأسعار العالمية للطاقة لا سيما اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط في حدود 80 دولارا ضمن ميزانية الدولة لسنة 2027. ورغم هذا التباطؤ سيظل العجز الطاقي أحد أبرز مصادر الضغط على التوازنات الخارجية في ظل استمرار الاعتماد على واردات الطاقة لتلبية جانب هام من الطلب الوطني وما يترتّب عن ذلك من تعرض الميزان الطاقي لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

ويبرز هذا الوضع أهمية تسريع تنفيذ مشاريع الانتقال الطاقي وتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية بما يسهم تدريجيا في الحد من التبعية الطاقية وتقليص هشاشة الميزان الطاقي وتحسين التوازنات الخارجية.

رسم بياني عدد31 : تطور الصادرات والواردات (%)



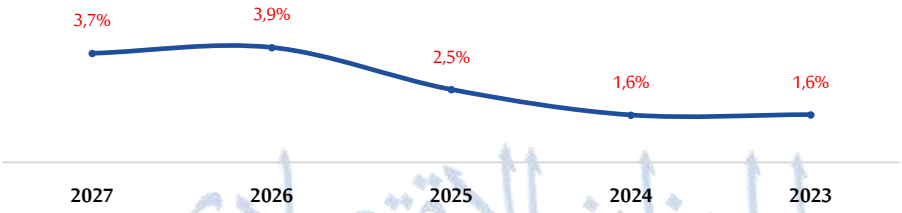
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء ووزارة الاقتصاد والتخطيط

وعلى مستوى الخدمات، ينتظر أن يتواصل المنحى الإيجابي لتطور العائدات السياحية (5.9% خلال سنة 2027 مقابل 5.6% سنة 2026). كما يرتقب أن يساهم تحسن نشاط قطاع النقل والخدمات اللوجستية إلى جانب خدمات الاقتصاد الرقمي في نمو صادرات الخدمات وتعزيز مساهمتها في توفير موارد إضافية من العملة الأجنبية.

وبالتوازي، يتوقع أن يتواصل الأداء الجيد **لتحويلات التونسيين بالخارج** مدفوعا بتزايد اندماج الكفاءات التونسية في أسواق الشغل الخارجية وتنامي مساهمتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية ببلدان الاقامة. وفي هذا الإطار، ينتظر أن ترتفع التحويلات بنسبة 6.5% سنة 2027 مقابل 5.7% سنة 2026.

وبالنظر إلى مجمل هذه التطورات، ينتظر أن تشهد التوازنات الخارجية تحسنا تدريجيا خلال سنة 2027 مدعوما بتطور صادرات السلع والخدمات واستمرار تدفّق التحويلات. ومن شأن ذلك أن يساهم في تقليص الضغوط على الحاصل الجاري حيث يتوقع أن يبلغ **العجز الجاري 3.7%** من الناتج سنة 2027 مقابل 3.9% سنة 2026.

رسم بياني عدد32 : تطور العجز الجاري (% من الناتج)



المصدر : وزارة الاقتصاد

الميزان الاقتصادي 2027

وتمثل سنة 2027، في هذا السياق، محطة لتعزيز مسار تحسين التوازنات الخارجية، غير أن استدامة هذا التحسن تظل مرتبطة بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ومعالجة مكامن الهشاشة الهيكلية وخاصة العجز الطاقي وضعف الاستثمار المنتج. ويقتضي ذلك مواصلة الجهود بهدف تعزيز السيادة الطاقية وتسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، واستعادة ديناميكية قطاع الفسفاط ومشتقاته وتشجيع الاستثمار الموجه نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقدرة التصديرية المرتفعة وتطوير المنظومة اللوجستية وتنويع القاعدة التصديرية.

كما تبرز أهمية تعزيز اندماج المؤسسات التونسية في سلاسل القيمة العالمية ومواكبة متطلبات التحول البيئي والرقمي من خلال تشجيع اعتماد التكنولوجيات النظيفة وتطوير الخدمات اللوجستية والبنية التحتية للنقل والموانئ وتسريع رقمنة التجارة الخارجية فضلا عن تدعيم آليات الدفاع التجاري بما يعزز قدرة المؤسسات الوطنية على النفاذ إلى الأسواق الخارجية ويحافظ على تنافسية المنتوج الوطني.

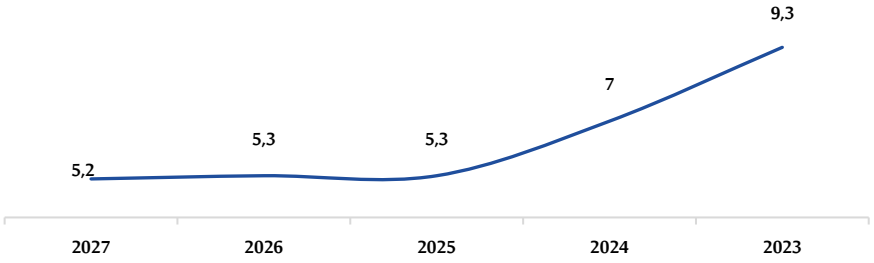
التضخم

يظل دعم القدرة الشرائية للمواطن والتحكم في نسق تطور الأسعار من أبرز الأولويات خلال سنة 2027 في ظل استمرار الجهود الرامية إلى احتواء الضغوط التضخمية وضمان انتظام تزويد الأسواق بالمواد الأساسية وتعزيز آليات الرقابة والحد من الممارسات الاحتكارية وتنظيم مسالك التوزيع.

وينتظر أن يتواصل التحكم في نسق تطور الأسعار خلال سنة 2027 وفق المنحى المرسوم بمخطط التنمية وحصر معدل التضخم في نسبة 5.2% مقابل 5.3% متوقعة لسنة 2026 وذلك بفضل مجمل الجهود الرامية إلى

ضمان انتظام تزويد الأسواق وتعزيز مراقبة الأسواق وتكثيف التصدي للممارسات الاحتكارية والمخلة بالمنافسة. مع تسريع الرقمنة الشاملة لمسالك توزيع المواد المدعمة وتحسين حوكمتها وتحسين التوازن في توزيعها بين مختلف المناطق. ومن شأن هذه الإجراءات، إلى جانب مواصلة اليقظة إزاء تطورات الأسعار سواء على الصعيد الوطني أو الدولي أن تدعم الجهود الرامية إلى التحكم في التضخم والمحافظة على المقدرة الشرائية.

رسم بياني عدد33 : تطور معدل التضخم



المصدر : وزارة الاقتصاد والتخطيط

وعلى أهمية الجهود والإجراءات المبرمجة، فإن بلوغ الأهداف المرسومة يبقى مرتبطا بمزيد تعزيز تناسق وتكامل السياسات الاقتصادية بما يسمح بالتوفيق بين متطلبات دعم القدرة الشرائية والمحافظة على التوازنات الاقتصادية. وتظل قدرة الاقتصاد الوطني على الارتقاء بمستوى النمو خلال سنة 2027 مرتبطة بدرجة كبيرة بنجاعة السياسات العمومية وفعالية تنفيذها ومدى قدرتها على تحفيز النشاط الاقتصادي والاستثمار والإنتاجية وتعبئة الإمكانات المتاحة لدعم محركات النموّ. ومن شأن تحسن الأداء الاقتصادي والارتقاء بنسبة النمو أن يعزز القدرة على تعبئة الموارد اللازمة لدعم الاستثمار العمومي وتمويل متطلبات تنفيذ سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعليه، تبرز أهمية سنة 2027 كمرحلة تتطلب تعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتسريع تنفيذ الإصلاحات والمشاريع وتوجيه الموارد نحو المجالات والقطاعات ذات الأثر الأكبر على النمو والتشغيل بما يدعم خلق الثروة ويوسع هامش التدخل العمومي ويسهم في تحقيق الأهداف التنموية.

أهم أهداف منوال النمو لسنة 2027

- الارتقاء بنسبة النمو إلى 3.1% وتحسين أداء القطاعات المنتجة.
- تنشيط الاستثمار وبلوغ نسبة استثمار تعادل 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصر العجز الجاري في حدود 3.7%.

المحور الثالث | السياسة المالية وتمويل الاقتصاد

- السياسة المالية والنقدية
- سياسة المالية العمومية والسياسة الجبائية

الميزان الاقتصادي 2027

" وستتركز الأولويات حول الموازنة بين الاستجابة لمقومات الدولة الاجتماعية ومتطلبات التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز الادماج المالي مع المحافظة على التوازنات المالية الكبرى للدولة وتيسير نفاذ صغار الباعثين والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية خاصة منها المنتصبة بالمناطق والجهات الداخلية إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة وتطوير منتجات وآليات جديدة تلبّي حاجيات كل المتعاملين الاقتصاديين"

مخطط التنمية 2026-2030

التوجهات العامة والأهداف التنموية (صفحة 91)

الميزان الاقتصادي
2027

تكتسي السياسة المالية وتمويل الاقتصاد أهمية بالغة في تفعيل خيارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرسومة لهذه المرحلة. وتهدف سياسة المالية العمومية بالأساس إلى تجسيد دور الدولة في تعزيز التماسك الاجتماعي وتأمين شمولية التنمية وعدالتها فضلا عن توفير بيئة محفزة للاستثمار الخاص وفتح الافاق للريادة والعمل. ويمثل القطاع المالي من جانبه قوة رافعة من خلال مساهمته في تعبئة موارد الادخار وإعادة توظيفها لتمويل الفاعلين الاقتصاديين وفقا لأولويات وأهداف التنمية.

وفرضت التحولات المسجلة على المستوى الاقتصادي رهانات كبيرة للقطاع المالي لا سيما الضغوط على المالية العمومية وارتفاع حاجيات الأعوان الاقتصاديين خاصة منها المرتبطة بأهداف دفع الاستثمار والمبادرة بإحداث المؤسسات ودعم حركيّتها وتعزيز الإدماج المالي للفئات محدودة الدخل وفقا لمضامين مخطط التنمية.

وفي هذا السياق تستوجب خصوصيات المرحلة تكثيف الجهود من أجل تمويل الاقتصاد الوطني وفقا للأولويات والأهداف التنموية مع مواصلة الإصلاحات بغرض المحافظة على متانة التوازنات المالية للدولة والمؤسسات العمومية وتيسير نفاذ الباعثين والمؤسسات للتمويل.

وتتركز أولويات السياسة المالية المضمنة بمخطط التنمية 2026-2030 بالأساس على إحكام تعبئة موارد التمويل وترشيد توظيفها مع تحسين جودة الخدمات المالية ومزيد حوكمة التصرف في ميزانية الدولة بما يجسد الأهداف القطاعية والمجالية للتنمية.

أهداف المخطط

- **التحكم التدريجي في التوازنات المالية لضمان استدامة المالية العمومية.**
- **تعزيز دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد** عبر تيسير النفاذ للتمويل البنكي ومنتجات تمويلية جديدة.
- **الارتقاء بدور السوق المالية** ورفع مساهمتها في تمويل الاقتصاد إلى15% ورسملتها السوقية إلى 30% مع موفّى المخطط.
- **تطوير قطاع التأمين خاصة من خلال:** تنويع منتجات التأمين في مجالات تغطية الكوارث الطبيعية والتأمين الفلاحي ومنتجات التأمين الاختيارية بما يعزز تعبئة موارد الادخار وحماية الممتلكات والأفراد.

وتتبني السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2027 على تعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي بالاعتماد على التكامل بين مختلف مكونات القطاع المالي وتنويع مصادر التمويل. ففي المجال المصرفي والمالي، تتجه الجهود إلى تعزيز نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية إلى التمويل وتوفير خطوط تمويل ميسرة لفائدة الباعثين الجدد بما يدعم الاستثمار وخلق فرص اقتصادية جديدة. كما تتجه الجهود الى تطوير السوق المالية وتعزيز دور البورصة وقطاع التأمين وإرساء آليات حديثة لإدارة المخاطر لاسيما من خلال تطوير نظام تغطية الكوارث الطبيعية وتعزيز التأمين الفلاحي بالتوازي مع استحثاث نسق التحول الرقمي في القطاع المالي. وستتركز سياسة المالية العمومية على ترشيد الإنفاق وتوجيهه حسب الأولويات الوطنية وتحسين آليات استخلاص الموارد الجبائية وغير الجبائية بما يدعم تعبئة الموارد وتعزيز استدامة المالية العمومية.

وينصهر هذا المسار مع حزمة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف خلق حركية تنموية شاملة بتشجيع باعثي المشاريع والمبادرات الفردية والجماعية وتسريع الانتقال الطاقي وتكريس العدالة الجبائية.

I. السياسة المالية والنقدية

مثلت السياسة المالية أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ظل تواصل الضغوطات الظرفية على المستويين الداخلي والخارجي والحاجة إلى إعطاء دفع أكبر للعمل التنموي الشامل وتجسيم العدالة الاجتماعية. وقد تم التركيز خلال سنة 2026 على حسن تعبئة موارد الدولة وتوجيهها نحو تغطية حاجيات السير العادي لهياكل الدولة ورصد الاعتمادات الكافية لإنجاز مشاريع الاستثمار العمومي. كما تم توفير جملة من خطوط التمويل المخصصة للقطاعات الاستراتيجية وتأمين التمويلات اللازمة للمؤسسات الاقتصادية، فضلا عن دفع المبادرة الفردية والجماعية والتمكين الاقتصادي للفئات محدودة الدخل.

1. إنجازات السياسة المالية والنقدية سنة 2026

القطاع البنكي

تواصلت خلال سنة 2026 المبادرات لتأطير القطاع المصرفي للمحافظة على استقراره وتحسين استجابته لحاجيات المتعاملين الاقتصاديين في ظرف يتسم بتحديات متواصلة. كما تمّ التقدم في برنامج إصلاح البنوك المشتركة ذات المساهمات العمومية (البنك التونسي الليبي، مصرف شمال إفريقيا، البنك التونسي السعودي، بنك تونس والإمارات) من خلال الانطلاق في تعديل السيناريوهات لإنجاح عملية إعادة هيكلتها.

وشهدت سنة 2026 اصدار منشور من قبل البنك المركزي يهدف لتعزيز الأموال الذاتية عبر تأطير توزيع الأرباح (منشور عدد 3 لسنة 2026) ومنشور ثان عدد 8 لسنة 2026 يتعلق بالقروض على الشرف في إطار تعزيز الشمول المالي.

السوق المالية

سجل نشاط البورصة خلال الأشهر الأولى من سنة 2026 أداء متميزا تُرجم بتطور المؤشر الرئيسي لبورصة تونس توننداكس بنسبة 44.3% ورسملة البورصة بنسبة 39.8% في موفى شهر أوت وذلك رغم التقلبات الحادة المسجلة أواخر شهر جويلية، وهو ما يعكس قدرة السوق المالية التونسية على امتصاص الصدمات والثقة المتواصلة للمستثمرين فيها.

كما تواصل تطوير الإطار التشريعي والترتيبي للسوق ليتلاءم مع أفضل التجارب والممارسات الدولية خاصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وذلك من خلال إصدار ترتيب هيئة السوق المالية بتاريخ 23 جانفي 2026 لتنقيح الترتيب المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح ودعوة وسطاء البورصة وشركات التصرف في محافظ الأوراق المالية لفائدة الغير إلى تأمين ملاءمة أنظمتهم وإجراءاتهم الداخلية مع الأحكام القانونية والتأكيد على الالتزام بالآجال ومتطلبات الامتثال.

وفي نفس الإطار، تم تعزيز الحوكمة ببورصة الأوراق المالية بتونس حيث تمت المصادقة بتاريخ 10 مارس 2026 على تنقيح نظامها الأساسي ليضم لأول مرة عضوين مستقلين في خطوة ترمي إلى تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية.

التأمين

تركزت الجهود في قطاع التأمين على تحديث الإطار التشريعي والمؤسساتي ودفع مسار التحول الرقمي بما يساهم في الارتقاء بدور هذا القطاع ويدعم أسسه المالية. وفي هذا الإطار، تم تحقيق أبرز الإنجازات التالية:

- تعزيز الإطار التشريعي لقطاع التأمين وفقا لتوصيات تقرير تقييم فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل في جزئه المتعلق بنشاط التأمين.
- استكمال النمذجة الجارية للأداة الاكتوارية بغرض تحديد ضوابط التغطية التأمينية ضد الكوارث الطبيعية.
- تعزيز حوكمة الإشراف والرقابة على وسطاء التأمين من خلال تعميم إسناد البطاقات المهنية لكافة الوسطاء الناشطين واعتماد رقم التسجيل بالسجل الوطني للمؤسسات كمعرف وحيد للوسيط.
- رقمنة تعامل الهيئة مع مختلف الهيئات والمؤسسات تحت الإشراف واعتماد منصات تبادل بخصوص مراقبة خبراء التأمين وترسيمهم بسجل الخبراء، والنفاذ الى البيانات المتاحة لدى السجل الوطني.

وينتظر تواصل خلال السداسي الثاني من سنة 2026 تطوير قطاع التأمين وتنويع منتجات التأمين، وذلك عبر:

- تحديد القيمة المالية الإجمالية لنظام التغطية التأمينية على الكوارث الطبيعية وحجم المخاطر بالإضافة إلى تقييم متانة صيغ التغطية التأمينية لشركات التأمين «Test de Résistance».
- الانطلاق في الأشغال الفنية التحضيرية المتعلقة بمتطلبات إرساء التأمين الفلاحي المرتكز على المؤشرات.
- رقمنة خدمات شهادة تأمين السيارات وتعزيز الشفافية في إعلام المؤمن لهم والتراخيص لوسطاء التأمين ودراسة ملفات الإعلام بالتعيينات في هياكل التصرف والتسيير بشركات التأمين.
- استغلال الترابط البيني بين الهيئة والمركز الوطني للإعلامية لتبسيط إسداء خدماتها من خلال التخلي عن مطالبة طالبي الخدمة من جملة من الوثائق التي يمكن الحصول عليها من خلال الولوج إلى قاعدة المعطيات للهيكل الحكومي الذي يصدرها.
- مراجعة تراتيب الهيئة في اتجاه مزيد تأطير إجراءات الرقابة القبلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تأطير نشاط الوساطة في التأمين عن طريق مراجعة شروط وإجراءات منح التراخيص لوسطاء التأمين.
- إصدار النصوص التطبيقية ذات العلاقة بالتغطية التأمينية الإلزامية للسيارات.

تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

واصلت الدولة خلال سنة 2026 دعمها للمؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة من خلال:

- إحداث خطوط تمويل لإسناد قروض بشروط ميسرة لفائدتها سواء لتمويل استثماراتها أو حاجياتها للتصرف والاستغلال أو تدعيم أموالها الذاتية وإعادة العمل بتكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض الاستثمار ونسبة الفائدة في السوق النقدية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة في حدود ثلاث نقاط ليشمل الاستثمارات التي سيتم تنفيذها خلال سنتي 2026 و2027،

- إحداث آلية استثنائية لتسوية ديون المؤسسات التي تواجه صعوبات ظرفية أو توقفت عن نشاطها مؤقتاً مع الحفاظ على جدوى نموذجها الاقتصادي تجاه بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- انطلاق العمل بأحكام الفصل 412 من المجلة التجارية بخصوص تخصيص البنوك اعتمادات لا تقل عن 8% من أرباح السنة المحاسبية السابقة لإحداث خطوط تمويل صغرى على الشرف قصيرة المدى بشروط ميسرة بعد إصدار الامر المتعلق بضبط شروط ومعايير إسناد هذه التمويلات.

كما تم خلال سنة 2026 استكمال مشروع المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي تضمنت في جزء منها تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف إرساء منظومة تكون أكثر نجاعة وشمولا وتستجيب لحاجيات هذه الشريحة من المؤسسات في مختلف مراحل نشاطها الاقتصادي.

السياسة النقدية

تطورت مكونات الجهاز النقدي ومقابلاته في ظرف سجل المحافظة على نسبة الفائدة المديرية في حدود 7% بعد التخفيض بنسبة 0.5% الذي تمّ إقراره في شهر مارس 2025.

هذا وسجلت الكتلة النقدية ن3 خلال السداسي الأول من سنة 2026 تباطؤا في نسق نموّها (3,6% مقابل 4%). ويعود هذا التطور إلى الديناميكيات المتباينة لمقابلات الجهاز النقدي، ولا سيما تباطؤ نمو صافي المستحقات على الإدارة المركزية (6,8% مقابل 11%)، وتسارع نمو القروض الممنوحة للاقتصاد (3% مقابل 1,3%)، فضلاً عن التراجع الأقل حدة في صافي الموجودات الخارجية (-6,5% مقابل -31,9%).

وتأثرت الكتلة النقدية ن3 كذلك بتسارع نمو الكتلة النقدية ن1 ويعود ذلك أساسا إلى تسارع نسق تطور الودائع تحت الطلب لدى مؤسسات الإيداع (3,8% مقابل -0,1%) وإلى ارتفاع رصيد الأوراق النقدية والعملات المتداولة (9% مقابل 10,2%).

كما تم تسجيل شبه تطابق بين معدل الفائدة للسوق النقدية مع نسبة الفائدة المديرية (7%) منذ شهر فيفري 2026 إلى غاية شهر أوت 2026.

2.1 مضامين السياسة المالية والنقدية لسنة 2027

ترمي توجهات السياسة المالية سنة 2027 إلى تعزيز دور المنظومة المالية في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل الأعوان الاقتصاديين لاسيما الباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال إرساء تكامل أكبر بين القطاع البنكي والسوق المالية وقطاع التأمين بما يساهم في تنويع مصادر التمويل وتطوير آلياته ويستجيب بصورة أفضل لأولويات وأهداف التنمية.

القطاع البنكي

ستتركز الجهود خلال سنة 2027 على مزيد تعزيز دور القطاع المصرفي في تأمين التمويلات اللازمة مع العمل في ذات الوقت على المحافظة على استقرار أسسه المالية. وسيتم التركيز على:

- مواصلة تعزيز الرقابة على المؤسسات المصرفية وتنفيذ استراتيجية معالجة الديون المصنفة.
- تسريع برامج إعادة هيكلة البنوك المشتركة وكذلك بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتطوير خدمات مؤسسة الضمان بما يوفر رافعة مالية إضافية لدعم التمويل لفائدة المشاريع الاستثمارية.

السوق المالية

رغم الأداء الإيجابي خلال الفترة الأولى من سنة 2026، لا تزال السوق المالية تتطلب إصلاحات عميقة لمواجهة جملة التحديات التي تعيق تقدمها على غرار محدودية عدد الشركات المدرجة وهيمنة القطاع المصرفي على جزء كبير من القيمة السوقية وحجم التداول. كما تظل الحاجة قائمة إلى توسيع قاعدة المستثمرين، وتعزيز سيولة السوق، وتطوير أدوات مالية ومنتجات استثمارية جديدة، بما من شأنه دعم تعبئة الادخار الوطني وتوجيهه نحو الاستثمار وتعزيز مساهمة سوق رأس المال في تمويل النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق تتمثل توجهات سنة 2027 أساسا في:

- تطوير السوق المالية وتعزيز قدرتها على تعبئة الادخار وتوفير مصادر تمويل متنوعة للاقتصاد من خلال تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي ومراجعته بما يتلاءم مع أفضل الممارسات والتجارب الدولية، مع تعزيز جاذبية السوق وتحفيز المؤسسات على الإدراج والاستفادة من الآليات المتاحة للادخار والاستثمار.
- العمل على نشر الثقافة المالية وتيسير النفاذ إلى المعلومة من خلال إحداث منصة رقمية للتثقيف المالي وتعزيز وعي المستثمرين والمدخرين بحقوقهم وبمزايا ومخاطر الاستثمار في السوق وآليات الحماية.
- تعزيز دور السوق المالية في تمويل المشاريع الكبرى والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتنويع أدوات تمويل الدولة والجماعات المحلية من خلال تطوير السوق الرقاعية، إلى جانب تطوير منتجات الادخار والاستثمار ومؤسسات التوظيف الجماعي وتنشيط السوق الثانوية للأدوات المالية والنقدية.
- دعم الشفافية لتعزيز ثقة المستثمرين والمدخرين، وتحسين سير السوق بإحكام التنسيق والتكامل بين مختلف مكونات القطاع المالي من سوق نقدية وسوق مالية وقطاع التأمين.
- دعم التمويل المستدام من خلال اعتماد نظام وطني لمنح علامة "مؤسسة خضراء أو مستدامة" وإحداث مؤشر للاستدامة على مستوى البورصة التأمين.

كما سيتواصل الحرص على تطوير أداء قطاع التأمين واعتماد جملة من الإصلاحات أهمّها:

- إعداد مشروع قانون يتعلق بإرساء نظام تغطية الكوارث الطبيعية.
- مواصلة الأشغال الفنية المتعلقة بمتطلبات إرساء التأمين الفلاحي المرتكز على المؤشرات قصد إعداد تصوّر شامل لإرساء خدمات التأمين الفلاحي توفر تغطية المخاطر الخصوصية للأنشطة الفلاحية.
- مواصلة معالجة أوجه القصور في المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جزئه المتعلق بنشاط التأمين.
- مواصلة مراجعة الاتفاقيات المبرمة لتركيز المكاتب التمثيلية لشركات تأمين وإعادة تأمين أجنبية والفروع غير المقيمة بتونس في اتجاه إدراج مقتضيات تمكّن الهيئة من ممارسة الرقابة على نشاط المكاتب والفروع المذكورة وخاصة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلّح.
- تحيين ومراجعة مذكرات التفاهم بين الهيئة والهياكل الأجنبية المماثلة في اتجاه إضافة فصول تتعلق بتعزيز التنسيق في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

يمثّل النفاذ إلى التمويل أحد العوامل الأساسية لتعزيز قدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تمويل أنشطة الاستغلال والتوسع، بتمكينها من تغطية احتياجاتها الاستثمارية والتشغيلية وتطوير قدراتها الإنتاجية والتكنولوجية وتحسين تنافسيتها ولتيسير نفاذ المؤسسات الى التمويل سيتم العمل على تذليل الصعوبات المرتبطة خاصة بمتطلبات الضمانات، وشروط وإجراءات التمويل، ومحدودية الموارد الذاتية، وارتفاع كلفة التمويل، ومحدودية تنوع الأدوات ومصادر التمويل المتاحة التي لاتزال ترتكز أساساً على التمويل البنكي.

وتتمثل أبرز مرتكزات العمل لسنة 2027 في:

- مواصلة دعم نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل، من خلال مقاربة متكاملة تجمع بين التخفيف من العبء الجبائي والمالي، وتعزيز دور مؤسسات التمويل المتخصصة، وتطوير منظومة التمويل وآليات المساندة. وفي هذا الإطار، يتواصل دعم المؤسسات من خلال جملة من الامتيازات الجبائية والمالية الرامية إلى تخفيف كلفة التمويل وتحفيز الاستثمار. كما ينتظر تعزيز دور البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في توفير التمويل الملائم لاحتياجات المؤسسات الصغرى والمتوسطة واحكام استغلال اليات وخطوط التمويل من ميزانية الدولة ومن الموارد الخارجية الموضوعة على ذمتها من أجل توفير صيغ تمويل مناسبة لدفع حركية الاستثمار خاصة بالجهات الداخلية.
- مواصلة تحديث الأطر القانونية والتنظيمية وتطوير منظومة التمويل في إطار الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة لا سيما من خلال:
  - ✓ تنويع عرض الائتمان وتحسين ملاءمته مع خصوصيات هذه الشريحة من المؤسسات ومراحل تطورها،
  - ✓ تطوير منظومة الضمان لتيسير نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتمويل،
  - ✓ الارتقاء بجودة الطلب على التمويل عبر توفير المرافقة والمشورة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بإعداد ملفات التمويل والإيفاء بالتزاماتها بما يحد من إشكالية عدم الخلاص،
  - ✓ تواصل مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تواجه صعوبات، بما يساعد على دعم استمراريتها والحد من مخاطر تعثّرها وتمكينها من استعادة نشاطها ومسار نموّها.

السياسة النقدية

يضطلع البنك المركزي بدور ريادي في حوكمة السياسة النقدية وتمويل الاقتصاد الوطني والتحكم في التضخم والحفاظ على استقرار أسعار الصرف وذلك من خلال التفاعل مع ما يتطلب تحقيق الأهداف المرسومة والتعامل مع تطورات الوضع الاقتصادي من خلال آليات السياسة النقدية، لا سيما نسبة الفائدة المديريّة.

II. سياسة المالية العمومية والسياسة الجبائية

1. إنجازات سياسة المالية العمومية والسياسة الجبائية سنة 2026

شهدت سنة 2026 ضغوطات متزايدة على الاقتصاد الوطني نتيجة التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وما رافق ذلك من ارتفاع في أسعار الطاقة والمواد الأولية وتزايد الضغوط التضخمية على المستوى العالمي. وقد انعكست هذه المستجدات خاصة على ارتفاع كلفة الواردات والدعم مما أدى إلى ضغوطات إضافية على توازنات المالية العمومية.

ورغم إكراهات السياق العالمي، واصلت الدولة جهودها لتعبئة الموارد وتحقيق المداخيل المقدرة في أفضل الظروف لا سيما من خلال تطوير المنظومات الإعلامية وتحسين أساليب الاستخلاص، بالإضافة إلى تدعيم الموارد البشرية قصد تحسين منظومة الرقابة ومزيد مكافحة التهرب الجبائي، بما يمكن من توفير الاعتمادات الضرورية لتمويل المشاريع التنموية وضمان استمرارية تقديم الخدمات الاساسية وتعزيز قدرة المالية العمومية على مواجهة الضغوط الخارجية وتحقيق التوازنات المنشودة.

وينتظر أن يفضي تنفيذ ميزانية الدولة إلى تطور مؤشرات المالية العمومية لكامل السنة في حدود مقاربة للمستويات المقدرة بقانون المالية لسنة 2026 حيث يتوقع أن يبلغ عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة 6% من الناتج المحلي الاجمالي.

2. مضامين سياسة المالية العمومية والسياسة الجبائية سنة 2027

تكتسي سنة 2027 أهمية خاصة لمواصلة مسار إصلاح المالية العمومية وتعزيز قدرتها على الصمود، مع تحقيق التوازن بين متطلبات الاستدامة المالية ودعم النشاط الاقتصادي والمحافظة على الدور الاجتماعي للدولة.

وفي هذا الإطار، تستند سياسة تعبئة الموارد على التعويل بدرجة أولى على تعبئة الموارد الذاتية وذلك بفضل الحرص على تكريس عدالة الجباية وعدم رفع الأعباء الجبائية للمؤسسات وذلك خاصة عبر مزيد حوكمة الاستخلاص الجبائي ورقمنة الخدمات الجبائية وتعميم الفوترة الإلكترونية وتوفير الأطر الجبائية الميسرة لاستقطاب الاقتصاد غير المنظم.

وترتكز سياسة الإنفاق العمومي على تجسيد الأولويات الوطنية وفي مقدّمتها تعزيز الدور الاجتماعي للدولة ودعم حركية التنمية وشموليتها على مستوى كل الجهات.

ومن هذا المنطلق وسيتواصل خلال سنة 2027 رصد الاعتمادات اللازمة للاستثمار العمومي مع العمل على تسريع إنجاز المشاريع المتواصلة والانطلاق في المشاريع الجديدة المبرمجة ضمن مخطط التنمية والحرص على رفع كفاءة مشاريع الاستثمار العمومي المبرمجة لا سيما مشاريع البنية الأساسية وتوفير المرافق العمومية بكل الجهات بما يسهم في تحسين العدالة المجالية ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويدعم مناخ الأعمال والاستثمار الخاص ويعزّز مقوّمات التنمية المستدامة.

وسيتركز مجهود الدولة بالخصوص على توفير خدمات الحماية والإحاطة بالفئات الهشّة مع رصد الاعتمادات لفائدة برامج دفع الريادة خاصة لفائدة الشباب والمرأة والفئات الضعيفة مع مزيد تدعيم جودة خدمات الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين والسكن الاجتماعي والنقل العمومي وخدمات شبكات الكهرباء والماء والتطهير.

كما ستتواصل الجهود من أجل تنشيط الحركة الاقتصادية وتعزيز الأمن الغذائي والمائي ومزيد دفع التنمية بالجهات الداخلية ومواصلة مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. وينتظر دعم خطوط التمويل العمومي الموجهة لدفع المبادرة ودعم احداث الشركات الأهلية والتمكين الاقتصادي خاصة بالجهات الداخلية وتشجيع إحداث المشاريع من قبل خريجي التعليم العالي والمتكونين بمراكز التكوين المهني والحاملين لأفكار مشاريع.

كما سيتواصل توفير القروض الفلاحية بشروط تفاضلية بما في ذلك مساندة صغار الفلاحين على إعادة تكوين القطيع ومزيد تشجيع منظومات الإنتاج الفلاحي لا سيما الزراعات الكبرى.

وفي ذات السياق سيتم رصد خطوط تمويل من الميزانية بعنوان تأهيل وإعادة هيكلة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع مشاريع الكفاءة الطاقية وتركيز اللاقطات الشمسية. كما سيتم تدعيم قدرات المؤسسات العمومية و التقدم في إجراء مقاصصة الديون فيما بينها

الميزان الاقتصادي
2027

الجزء الثانى

السياسات التنموية

الميزان الاقتصادي
2027

- ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة
- تحقيق تنمية مجالية متوازنة
- تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية
- الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة
- تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام

الميزان الاقتصادي
2027

المحور الأول | ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة

- تدعيم رأس المال البشري
- ضمان العمل اللائق وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي
- دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال
- تمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وآمنة ومحفزة
- النفاذ إلى السكن اللائق

"إرساء نموذج تنموي شامل وعادل ومندمج محوره الإنسان ويسهم في توفير مقومات العيش الكريم وضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تمييز بين الفئات أو تهميش للجهات."

مخطط التنمية 2026-2030

السياسات التنمويّة (صفحة 13)

الميزان الاقتصادي
2027

تندرج أهداف سياسات التنمية الاجتماعية ومضامينها لسنة 2027 ضمن ما تمّ اعتماده بمخطط التنمية 2026-2030. ومن هذا المنطلق ستتركز الجهود على تجسيم الإصلاحات والبرامج والمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والارتقاء بمكانة المواطن بفضل الاستثمار في رأس المال البشري وتصويب خدمات الإحاطة والحماية الاجتماعية وتوطيد الترابط الأسري والعناية بالمرأة والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة.

وقد تميزت سنة 2026 بالشروع في تنفيذ أولويات المخطط من خلال انطلاق أعمال المجلس الأعلى للتربية والتعليم وتحسين جودة التدريس وتحديث المناهج التعليمية لتعزيز قدرة الطفل على الخلق والإبداع والابتكار والارتقاء بخدمات المؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم العالي من خلال إرساء منظومة تكوينية ترتقي إلى المعايير الدولية وتضمن حياة جامعية جيدّة بالإضافة إلى تعديل خارطة التكوين المهني وإعداد المدونة التونسية للكفايات وشهادات التكوين المهني والانطلاق في مراجعة البرامج النشيطة للتشغيل. كما تواصلت العناية بالمبادرة الخاصة والنهوض بالشركات الأهلية وريادة الأعمال النسائية ودعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي والشروع في تجسيم برامج السكن الاجتماعي والكراء المملّك والترفيع في التحويلات المالية لفائدة العائلات المعوزة وتحسين الخدمات الصحية خاصة بالجهات الداخلية.

وستتواصل الجهود خلال سنة 2027 لتنفيذ الإصلاحات والبرامج والمشاريع الرامية إلى تحسين أداء منظومة التربية بفضل إعداد مرجعيات التكوين الأساسي والمستمر ومراجعة هندسة النظام التربوي وتطوير التعليم العالي بدعم انخراط واندماج الخريجين في سوق الشغل، والتكوين المهني بتطوير وتنويع عروض التكوين والشروع في تنفيذ التصور الجديد لنمط التدريب المهني بإحداث مسارات ومعابر مرنة تواكب حاجيات الاقتصاد الوطني مع تأمين الإحاطة والمرافقة لإحداث الشركات الأهلية وتطوير نشاطها.

كما سيتم العمل على مزيد تحديث المنظومة الصحية من خلال تسريع نسق إنجاز المستشفيات على المستوى الجهوي والمحلي وتعميم رقمنة المنظومة الصحية وتعزيز دور المستشفى الرقمي مع مواصلة تجسيم الإصلاحات الرامية إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية وتقريب خدماتها للمواطن والارتقاء بنجاعة تدخلاتها واستدامتها.

وسيشهد المجال الثقافي مزيد النهوض بالإنتاج الثقافي وإنجاز مشروع الجرد الشامل للتراث المعماري وإعداد الخارطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية والانطلاق في إعداد الخارطة الوطنية للمهرجانات والتظاهرات الثقافية بالتوازي مع تعزيز العناية بالأنشطة الرياضية والشبابية لا سيما في الجهات والمناطق الداخلية فضلا عن ضبط تصوّر جديد للمنظومة الوطنية للمرافقة والتكوين لفائدة الشباب مع اعتماد برامج تمكين اقتصادي لفائدة الشباب والفئات الهشة.
وستحظى المرأة بمزيد الدعم حيث ستتواصل الجهود لوضع الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال النسائية في أفق 2035 وتنفيذ مكونات خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي في أفق 2030 والعمل على مراجعة مجلة حماية الطفل والانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر. كما تشمل الأولويات مزيد النهوض بالسكن الاجتماعي لفائدة الأسر محدودة الدخل والفقيرة مع تدعيم المرافق الجماعية بما يدعم تحسين ظروف العيش وتأمين شمولية التنمية وعدالتها.

I. تدعيم رأس المال البشري

يمثل رأس المال البشري الدعامة الأساسية لتحقيق عدالة التنمية واستدامتها بفضل تناسق الخيارات وتكاملها بما يعزز بناء القدرات وتنمية الكفاءات وتوظيف التكنولوجيات الحديثة وتجسيم تكافؤ الفرص من خلال تطوير خدمات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة والأنشطة الثقافية والرياضية والشبابية.

وفي هذا الإطار، تمّ الشروع في تجسيم أهداف مخطط التنمية من خلال تنفيذ الإصلاحات والبرامج والمشاريع المرسومة لسنة 2026 على غرار عقد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للتربية والتعليم وتحديث المناهج والبنية التحتية وكذلك الارتقاء بمؤشرات الصحة وتعزيز مساهمة الثقافة والبرامج الشبابية والرياضية في تنمية روح المبادرة وترسيخ الهوية الوطنية.

وترتكز التوجهات خلال سنة 2027 على مواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية لمختلف مكونات منظومة رأس المال البشري من خلال إرساء منظومة تربوية متجددة تقوم على الجودة والإنصاف وتكافؤ الفرص وتعليم عالي ذو إشعاع دولي وبحث علمي متجذر في محيطه الاقتصادي والاجتماعي وتكوين مهني مثمن ومرن يستجيب لحاجيات سوق الشغل فضلا عن الارتقاء بجودة الخدمات الصحية وتوسيع فرص النفاذ إليها وترسيخ دور الثقافة كرافعة للتنمية البشرية وأداة لتعزيز الإبداع والتماسك الاجتماعي.

1. منظومة تربية وتعليم عالي وبحث علمي متجددة وذات جودة

1.1 سياسة التربية

يُعد قطاع التربية من الركائز الأساسية للتنمية باعتباره المجال المحوري لإعداد رأس المال البشري وتنمية الكفاءات القادرة على الإسهام في بناء الاقتصاد وتعزيز التماسك الاجتماعي. كما يمثّل الاستثمار في التربية خيارا استراتيجيا للدولة التونسية لما له من دور حاسم في تحقيق التنمية الشاملة والعادلة وترسيخ قيم المواطنة والإبداع والابتكار.

ورغم أهمية مكاسب تعميم التمدرس وضمان الحق في التعليم، يعرف القطاع جملة من الرهانات المتعلقة أساسا بمزيد الارتقاء بجودة الخدمات التربوية خاصة بعديد المناطق والحدّ من الانقطاع المدرسي وضرورة مواكبة المناهج والمخرجات التربوية للتحولات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة.

وفي هذا السياق، يندرج تطوير المنظومة التربوية ضمن توجهات مخطط التنمية 2026-2030 المتمثلة في إرساء منظومة تربوية متجدّدة تكرس مبادئ العدالة والإنصاف وتجسّد البعد الاجتماعي للدولة وتدعم الإبداع والابتكار بما يسهم في بناء مجتمع معرفي متطور.

الميزان الاقتصادي 2027

1.1.1 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

رفع جودة التعليم بما يعزز الابتكار ويطوّر المهارات والمعارف

- تجويد التعلّمات من خلال إعداد أدلّة الحقيبة البيداغوجيّة للسّنة التّحضيريّة والانطلاق في تجربتها وإعداد وحدة تعليميّة "نموذج" خاصّة بتدريس اللّغة العربيّة والحضارة التونسيّة لأبناء الجالية التونسيّة بالخارج وبعث منصة "جسور" للدعم والمرافقة المدرسية وتقديم دروس الدعم والتدارك لتلاميذ الأقسام النهائية (نحو 120 ألف تلميذ).
- مواصلة تعميم السنة التحضيرية بتوفير الفضاءات اللازمة والتجهيزات الضرورية والارتقاء بكفاءات المدرسين ورفع نسبة الأطفال المتمتعين بسنة تحضيرية إلى 96.1% خلال السنة الدراسية 2026/2025.
- ضمان التحول الرقمي التربوي بفضل:

✓ ربط 3307 مؤسسة تربوية باعتماد شبكة الألياف الضوئية والوصلات الهرتزية الرقمية ودعم المدارس الابتدائيّة بتجهيزات إعلامية.

✓ استكمال إرساء منظومة تربوية رقمية شاملة تمثلت في منصة "منظومة الحياة المدرسية" وإعداد منصة رقمية لمتابعة تنفيذ مشاريع البنية التحتية للمؤسسات التربويّة.

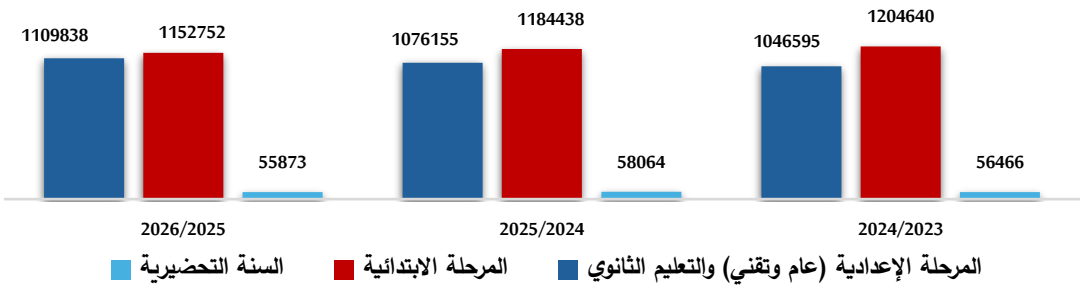
✓ تطوير الخدمات الرقمية من خلال التسجيل عن بعد وحركات النقل والتسجيل في الخدمات المدرسية (إقامة وإعاشة ونقل مدرسي).

تعزيز العدالة الاجتماعية في مجال التربية

مراجعة الخارطة المدرسية وتحسين البنية التحتية وتطوير جودة الخدمات المدرسية:

- تطور عدد المؤسسات التربوية إلى 6160 مؤسسة في السنة الدراسية 2026/2025 يؤمّها 2.3 مليون تلميذ منهم 56 ألف طفل بالسنة التحضيرية و1.15 مليون تلميذ بالمرحلة الابتدائية و1.11 مليون تلميذ بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي.

رسم بياني عدد34 : تطور عدد التلاميذ

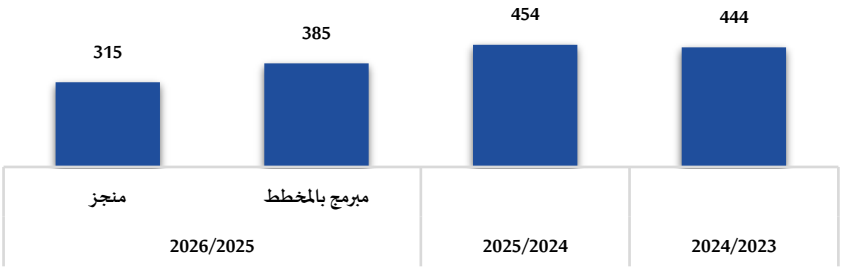


المصدر : وزارة التربية

- تطور المبيتات المدرسية إلى 293 مبيت بمرحلتي الإعدادي والثانوي في السنة الدراسية 2026/2025 تؤم 24 ألف تلميذ مقيم و66 ألف تلميذ نصف مقيم مقابل 288 مبيت و25 ألف تلميذ مقيم و64 ألف تلميذ نصف إقامة خلال السنة الدراسية 2025/2024.

- تقلّص المدارس ذات الفرق إلى 315 مدرسة في السنة الدراسية 2026/2025 مقابل 454 مدرسة مبرمجة بفضل تجميع المؤسسات التربوية المخففة في مؤسسة واحدة مع توفير النقل المدرسي المنتظم والأكلة ومختلف الخدمات المدرسية.

رسم بياني عدد35 : تطور عدد المدارس ذات الفرق



المصدر : وزارة التربية

- بلوغ عدد المدارس المحتضنة لأقسام تحضيرية 2777 مدرسة خلال السنة الدراسية 2025-2026 مقابل 2612 خلال السنة الدراسية 2024-2025.
- توسيع شبكة المدارس المستدامة ليبلغ عددها حاليا 440 مؤسسة تربوية تم تجهيزها بالطاقات المتجدّدة وتطوير البنية التحتية المراعية للتحولات البيئية والمناخية واستخدام أنظمة ذكية لإدارة الطاقة والمياه وإعادة التدوير وتقليل النفايات...
- الاستعداد للعودة المدرسية 2027/2026: تم توفير كل الإمكانيات اللوجستية والبشرية لإنجاحها من خلال:

• فتح 24 مؤسسة تربوية بـ 16 ولاية خلال سنة 2026 موزعة بين:

  ✓ 13 مدرسة ابتدائية (أريانة والكاف وبنزرت والمنستير وزغوان وسليانة وسوسة وقبلي وتطاوين والمهدية وجندوبة).

  ✓ 6 مدارس إعدادية (تونس والكاف وسليانة وصفاقس والمهدية وسوسة) و2 معاهد ثانوية (بنزرت ونابل) .

  ✓ 2 مدارس الفرصة الثانية (باجة ونابل) ومركب رياضي بالقيروان.

• إنجاز 410 تدخل لتسييج وصيانة المؤسسات التربوية وتركيز كاميرات مراقبة بـ 600- مؤسسة تربوية تنفيذا لبرنامج التأمين الذاتي.

• تركيز لوحات فوطاضوئية ضمن برنامج صيانة المدارس الابتدائية.

• إحداث 208 فضاء جديد (قاعات تدريس ومخابر وقاعات مختصة).

• صيانة التجهيزات التربوية (الأثاث المدرسي) والتعليمية والعلمية والإعلامية والآلات الناسخة.

• تهيئة 32 مبيت ومطبخ وتجهيز المطابخ والمبيتات المحدثة بالمعدات الضرورية.

• إدماج 15635 مدرسا من المعلمين والأساتذة النواب وانتداب 2663 مدرس ابتدائي من خريجي علوم التربية و1630 مدرسا من سلك التعليم الثانوي اضافة إلى 100 مدرس من خريجي دار المعلمين.

• تعيين 1218 عون تأطير ومرافقة وعون مخبر وانتداب 26 مهندس و26 أخصائيين نفسانيين موزعين بالولايات

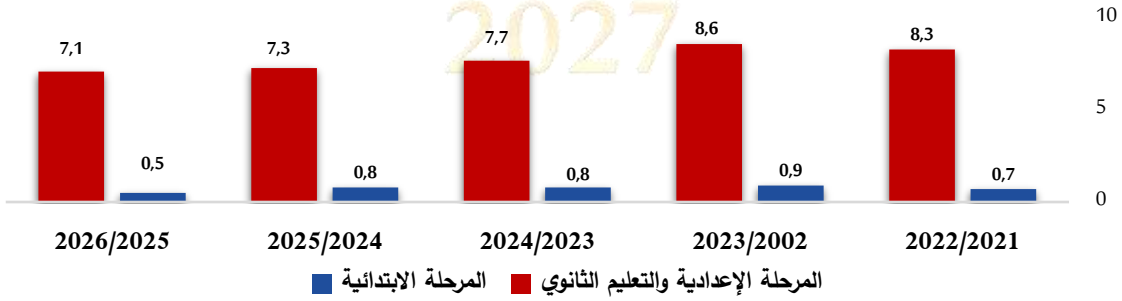
- افتتاح 3 مؤسسات تربوية موفى سنة 2026 تتمثل في المدرسة الابتدائية ابن سينا ببوحجلة القيروان ومعهد سيدي إسماعيل بباجة والمدرسة الإعدادية جاب الله بطبرقة جندوبة.

تطوير وتعزيز برامج وآليات الدمج المدرسي عبر اعتماد الدليل المرجعي " المتعلّمون ذوي الاحتياجات الخصوصية " في مفتتح السنة الدراسية **2027/2026** كإطار مرجعي موحد لفهم أفضل لاحتياجاتهم وتكييف الممارسات التربوية مع توفير الكتب المدرسيّة والقصص بلغة البراي وإحداث مسالك جديدة بمؤسسات تربوية للمكفوفين (تكنولوجيا الإعلامية والاقتصاد والخدمات) وبعث منصة لمتابعة ملف التلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية وتوفير مرافقين مدرسيين بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة لفائدة الأطفال والتلاميذ ذوي الإعاقة من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل (135 مرافق مدرسي).

التصدّي للانقطاع المدرسي عبر إنجاز دراسة تشخيصية حول الانقطاع المدرسي وإعداد تصور لإنجاز خطة وطنية للتصدي لهذه الظاهرة مع مواصلة تنفيذ برنامج رباعي الأبعاد للتصدي للفشل الدّراسي والانقطاع المدرسي ضمن 23 مؤسسة تربوية وذلك بالتوازي مع التعميم التدريجي لمدارس الفرصة الثانية حيث تمّ افتتاح مدرسة الفرصة الثانية بباجة ونابل وتنفيذ برامج مشتركة لإعادة إدماج التلاميذ المنقطعين عن الدراسة وتنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالفشل المدرسي.

وينتظر بلوغ هدف حصر الانقطاع في مرحلة الابتدائي في نسبة 0.5% وتخفيض نسبة الانقطاع إلى 7.1% خلال السنة الدراسية 2026/2025 مقابل نسبة 7.3% مستهدفة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي.

رسم بياني عدد36 : تطور نسب الانقطاع حسب المرحلة التعليمية (%)



المصدر: وزارة التربية

التصدي للعنف المدرسي عبر تنفيذ الخطة الوطنية لمجابهة المخدرات ووضع برنامج تنفيذي لتحصين المؤسسة التربوية من العنف والظواهر المستجدة حيث تمّ توفير الأنشطة الثقافية والرياضية والبرامج التحسيسية والتوعوية وفق مقاربة تشاركية وتنظيم حصص مرافقة وتحسيس بالظواهر المستجدة كالانتحار والعنف السيبراني. كما تمّ تكوين 650 إطارا تربويا في مجال مكافحة المخدّرات بالوسط المدرسي وتفعيل أنشطة مكاتب الإصغاء والمرافقة في المدارس الإعدادية والمعاهد والتعهّد النفسي والتربوي بالتلاميذ ذوي الاحتياجات الخصوصية.

تعصير الإدارة التربوية وتحسين جودة الأداء

عبر تأهيل 5 مكاتب علاقة مع المواطن للحصول على علامة مرحبا لجودة الاستقبال في إطار إرساء تمشي الجودة في المنظومة التربوية إضافة إلى إحداث منصة خاصة بتسجيل مطالب بعث مؤسسات تربوية خاصّة.

2.1.1 مضمون سياسة التربية لسنة 2027

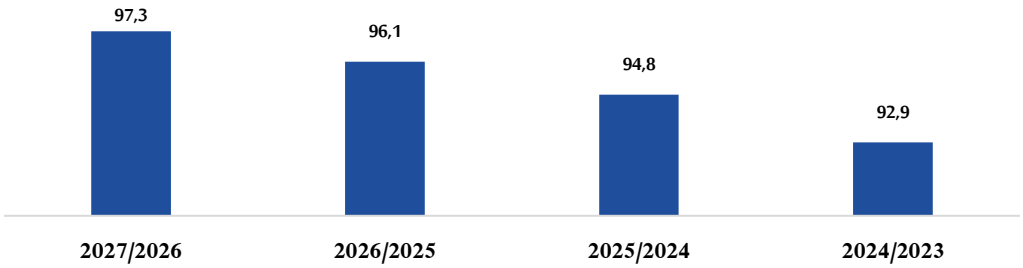
أهداف سنة 2027

ستتواصل الجهود خلال سنة 2027 لتنفيذ البرامج والتدابير المرسومة في مخطط التنمية 2026-2030 قصد تجسيم الأهداف الوطنيّة واحداث نقلة نوعية في التربية من حيث المضمون والآليات والأهداف وذلك من خلال رفع جودة التعليم بما يعزز الابتكار ويطوّر المهارات والمعارف وتعزيز العدالة الاجتماعية في مجال التربية وتعصير الإدارة التربوية وتحسين جودة الأداء.

➢ **رفع جودة التعليم بما يعزز الابتكار ويطوّر المهارات والمعارف**

- انطلاق المرحلة التجريبية الثانية الخاصة بالحقيبة البيداغوجية وبلوغ نسبة التلاميذ الذين تلقّوا سنة تحضيرية خلال السنة الدراسية 2027/2026 حوالي 97.3%.

رسم بياني عدد37 : تطور نسبة المسجلين الجدد بالسنة الأولى والمتمتعين بالسنة التحضيرية (%)



المصدر: وزارة التربية

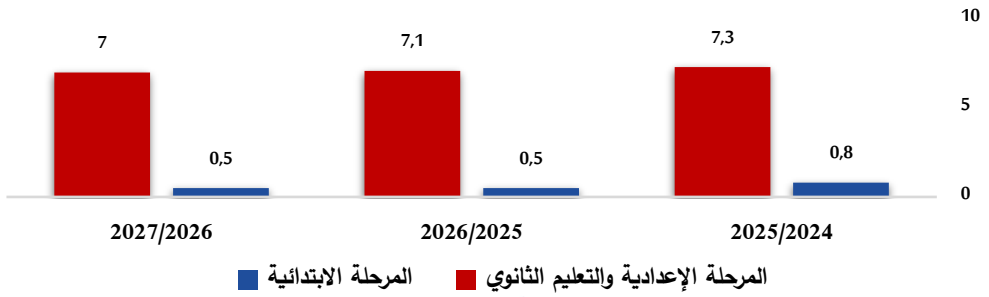
الميزان الاقتصادي 2027

- تجويد التعلّمات وتحديث البرامج الرسمية إلى جانب تعميم حصص الدعم في مختلف المراحل التعليمية وإنجاز منصة للتعليم عن بعد لتوفير دروس دعم مجانية فضلا عن تركيز منصّة لتدريس اللغة العربية والحضارة التونسيّة عن بعد لأبناء الجالية التونسية.
- إعادة هيكلة التعليم ومسارات التوجيه من خلال إرساء مسارات توجيه جديدة تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل واحتياجات التلاميذ والتوجه نحو التعميم التدريجي للشعب العلمية بمعاهد المكفوفين واعداد خطة لتطوير التعليم التقني والتكنولوجي.
- تحديث نظام التقييم وإرساء منظومة تقييم مكتسبات المتعلمين وذلك بتخفيف التقييم الجزائي لصالح المقاربات الأخرى للتقييم (التكويني، المقاربة بالمشروع...) وإرساء محطة تقييمية وطنية في نهاية كل مرحلة ومراجعة الاختبارات بغرض تقييم قدرات المتعلمين وإعداد جهاز تقييم تشخيصي لكل المستويات الدراسية.
- العمل على استكمال تغطية المؤسسات بشبكات ذات تدفق عالٍ ومستقر وتجهيز 3300 مدرسة ابتدائية بشبكات محلية سلكية ولاسلكية وتدعيم مركز البيانات الوطني باعتماد حلول خضراء ومستدامة وتعزيز منظومة السلامة المعلوماتية وتعميم المخابر الإعلامية المتنقلة والحقائب الرقمية في المدارس الابتدائية.
- تطوير إنتاج المحتويات والموارد الرقمية لكافة الفئات عبر تطوير إنتاج محتوى تفاعلي وتكيفي متعدد الوسائط وإنتاج كتب مدرسية رقمية ودعم الابتكار في الإنتاج الرقمي وإنتاج وحدات تعليمية خاصة لذوي الاحتياجات الخصوصية.

تعزيز العدالة الاجتماعية في مجال التربية

- مواصلة تطوير وتعزيز برامج وآليات الدمج المدرسي من خلال تعزيز التكوين في استعمال الدليل المرجعي " المتعلّمون ذوي الاحتياجات الخصوصية" مع تطويع المنهجيات البيداغوجيّة وإرساء منصة رقمية لرصد ومتابعة ودعم التلاميذ المدمجين فضلا عن تعزيز التنسيق بين المراكز المختصة للنهوض بذوي الاحتياجات بما يدعم منظومة الدمج المدرسي وتجويد خدماتها.
- التصدّي للانقطاع المدرسي عبر تعزيز برنامج الفرصة الثانية بفتح فرع بالمهدية إضافة إلى إرساء نظام رصد مبكر للتلاميذ المهدّدين بالفشل المدرسي ومواصلة تنفيذ برنامج رباعي الأبعاد بالوسط المدرسي.

رسم بياني عدد38 : تطور نسب الانقطاع حسب المرحلة التعليمية (%)



المصدر: وزارة التربية

الميزان الاقتصادي 2027

- مواصلة تنفيذ برنامج "مؤسسات تربوية أكثر أمانا" للتصدي للعنف المدرسي عبر تعزيز المقاربة التشاركية للتوقي من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتفعيل منصة رقمية للإنصات والحوار الحر وتأطير المتدخلين وتكوينهم وتطوير مرصد عين لمتابعة حالات العنف والظواهر المستجدة مع تأمين المؤسسات التربوية وتطوير الأنشطة التربوية الثقافية والرياضية وتفعيل المنصة الرقمية الثقافية المدرسية.
- تنظيم ندوة وطنية لإعداد برنامج تنفيذي لمجابهة الظواهر والسلوكيات المستجدّة وإنتاج مشاريع بيداغوجية خاصة بمقاومتها
- حوكمة الخدمات المدرسية بفضل:

✓ تنفيذ برنامج متكامل خاصّ بالتغذية المدرسية وتحسين الأكلة المدرسية وتعميمها (حوالي 300 ألف تلميذ منتفع بالأكلة الجافة و4000 تلميذ منتفع بالأكلة الساخنة) وبلوغ طاقة الاستيعاب بالمطاعم المدرسية حوالي 133 ألف تلميذ وعدد المنتفعين بالإعاشة حوالي 68 ألف تلميذ نصف مقيم و25 ألف تلميذ مقيم وبلوغ طاقة الاستيعاب بالمبيتات حوالي 51100 تلميذ.

✓ إنجاز تجربة نموذجية بكل من سليانة والقيروان ونابل تتمثل في تقديم وجبات صحية محلية تعدها عاملات فلاحيات منخرطات في منظمات مهنية فلاحية قريبة من المدارس الابتدائية المستهدفة.

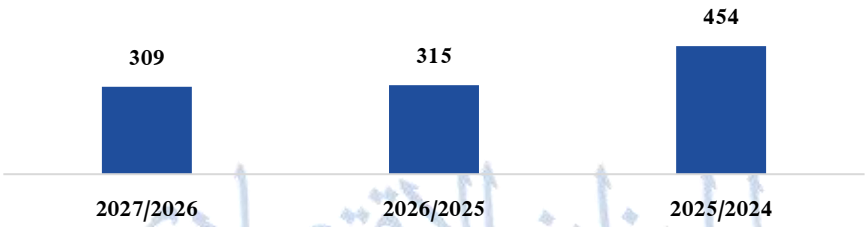
✓ إحداث ضيعات بيداغوجية مستدامة بالمؤسسات التربوية التي بها مساحات شاسعة.

✓ إرساء مقومات الصحة البدنية والنفسية للمتعلمين وتحسين خدمات الإقامة بالمبيتات المدرسية.

- ✓ تطوير خدمات النقل المدرسي باقتناء 73 حافلة جديدة إضافة إلى 95 حافلة متوفرة وتعزيز النقل المدرسي الريفي عبر تأمينه مع الناقلين الريفيين المتعاقدين.
- ✓ تواصل الجهود لضمان توفير الكتاب المدرسي والكراس المدعم لفائدة التلاميذ بمختلف الجهات مع الإبقاء على أسعارها وضمان الجودة بما يخفف الأعباء المالية على الأسر ويدعم العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص للتلاميذ في النفاذ إلى التعليم.

- مواصلة تحسين البنية التحتية ومراجعة الخارطة المدرسية عبر الاحداثات الجديدة ومشاريع التوسيعات بما يسهم في الحدّ من ظاهرة الاكتظاظ بالفصل الواحد وتيسير النفاذ للتعلمي بكل المناطق. كما يتّجه العمل إلى إعداد تصور شامل لخلق أقطاب تربوية تجمع عدة مدارس مخففة في مدرسة واحدة والتقليص من المدارس ذات الفرق إلى حدود 309 خلال السنة الدراسية 2027/2026.
- تدعيم أعمال الصيانة وتطوير البنية التحتية بالمؤسسات التربوية والتوجه نحو تعميم تركيز الطاقات المتجدّدة.

رسم بياني عدد39 : تطور عدد المدارس ذات الفرق



المصدر : وزارة التربية

الميزان الاقتصادي 2027

➢ **تعصير الإدارة التربوية وتحسين جودة الأداء عبر:**

- تطوير نظام معلوماتي مندمج يمكن من المتابعة الحينية للشأن التربوي بما يضمن الشفافية.
- إرساء جهاز لمتابعة وتقييم أداء المنظومة التربوية وتطوير الخدمات الرقمية باستكمال إرساء المنظومة الرقمية التربوية الموحدة وتفعيل استعمال المنظومة الرقمية في الحياة المدرسية.
- اعتماد مرجعية وطنية للجودة في التعليم وضبط معايير جودة المؤسسات التربوية ومؤشراتها (أدوات التدقيق، شبكات التقييم).
- دعم التحوّل الرقمي عبر دعم المدارس الابتدائية بتجهيزات إعلامية وتوفير الخدمات الرقمية كالتسجيل عن بعد وحركة النقل والتسجيل في الخدمات المدرسية واعتماد منصة لمتابعة تنفيذ مشاريع البنية التحتية للمؤسسات التربوية.

2.1 سياسة التعليم العالي

- يُعد قطاع التعليم العالي المحرك الأساسي لإنتاج المعرفة وتطوير رأس المال البشري والارتقاء بالقدرات العلمية والتكنولوجية وحفز الابتكار بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني. وترتبط رهانات القطاع بجودة التكوين وملاءمة الاختصاصات والكفاءات مع حاجيات الاقتصاد الوطني ومتطلبات المهن والمهارات الجديدة فضلا عن تعزيز قابلية تشغيل الخريجين.

- وفي هذا السياق، يهدف مخطط التنمية 2026-2030 بالأساس إلى إرساء منظومة تعليم عالي متطوّرة تكرّس التفوّق التكنولوجي وتعزّز نسق التنمية مع ضمان الجودة والحوكمة الناجعة والفعّالة وتضمن للشباب التونسي مكانة في الصفوف الأولى لقيادة المستقبل المعرفي والتكنولوجي في ظلّ دولة تراعى الإبداع الاستثمار في المعرفة.

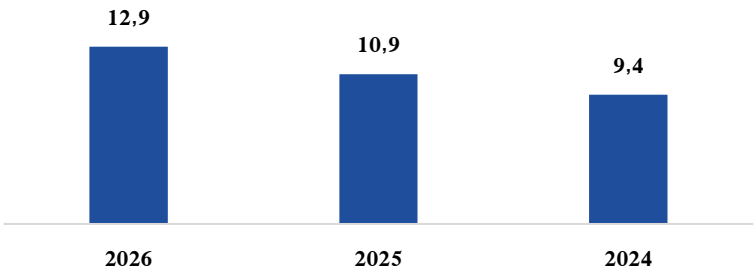
1.2.1 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تضمّنت سياسة التعليم العالي خلال سنة 2026 تنفيذ جملة من البرامج والإجراءات التي تهدف إلى إرساء منظومة تعليمية وتكوينيّة متكاملة ترتقي إلى المعايير الدولية من حيث الجودة والفاعلية والانصاف وتستجيب لمتطلبات سوق الشغل علاوة على ضمان حياة جامعية جيدّة وإحاطة أشمل للطلبة. وقد أفضت هذه الإجراءات والتدابير المتّخذة إلى جملة من الإنجازات تمثّلت بالأساس في:

تعزيز جودة التكوين وتطوير مهارات الخريجين

- تأهيل وإعادة تأهيل 1205 مسلك إجازة بمختلف الجامعات شملت عدة مجالات واعدة من أبرزها تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والبيئة والطاقات المتجددة والتكنولوجيا الحيوية والصحة والتراث والإبداع إلى جانب التوسع في الإجازات شبه الطبية بعدد من المؤسسات الجامعية.
- تعزيز دور الوكالة التونسية للتقييم والاعتماد في التعليم العالي من خلال استكمال إعداد وثيقة المعيار الوطني للاعتماد المؤسساتي لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالقطاعين العمومي والخاص بما يمكّن من ضمان الجودة والاعتراف الدولي بالمنظومة الوطنية للجودة والاعتماد.
- تنفيذ عمليات تقييم نموذجية للاعتماد المؤسساتي بعدد من مؤسسات التعليم العالي والبحث والشروع في إرساء نظام إدارة جودة حسب المواصفات والمعايير الدولية وتطوير المنظومة الخاصة بتسيير ومتابعة عمليات التقييم والاعتماد قصد ضمان جودة وكفاءة أداء المؤسسات الجامعية وتطوير نسبة البرامج المتحصلة على الاعتماد الأكاديمي (الدولي والمحلي) حيث ينتظر بلوغ 12.9% موفى سنة 2026 مقابل 10.9% سنة 2025.

رسم بياني عدد40 : نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (%)



المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- إدماج التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في التدريس والابتكار البيداغوجي بما يعزز تحديث الممارسات البيداغوجية مع مواصلة تطوير المنصات الرقمية وإحداث منصة "الدليل الوطني للشهادات الجامعية" من طرف مركز الحساب الخوارزمي.

- الشروع في جرد مسالك التكوين في مجال البيئة وذلك في إطار إعداد مرجع للمهن والكفاءات وإعداد خارطة وطنية للمهن والبرامج البيداغوجية الجديدة في مجالات البيئة والاقتصاد الأخضر وتحليل البيانات إلى جانب تحفيز المدرسين على المساهمة في أنشطة الانفتاح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- إرساء إطار قانوني وتنظيمي للتعاون الدولي والتمويل الخارجي وإنشاء برامج دراسية مشتركة أو مزدوجة مع جامعات أجنبية فضلا عن إرساء مسار تكوين باللغة الإنجليزية في عديد الاختصاصات ومواصلة تحسين نتائج التصنيف العالمي وذلك قصد تعزيز الانفتاح الدولي ورفع جاذبية منظومة التعليم العالي حيث ينتظر حصول 9 جامعات على التصنيف العالمي موفي سنة 2026.
- مواصلة تطوير البنية التحتية للمؤسسات الجامعية للتعليم العالي عبر تهيئة المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات بقفصة وبناء 6 قاعات تدريس وحاضنة حيوانات بكلية العلوم بتونس.
- ارتفاع عدد مؤسسات التعليم العالي إلى 292 مؤسسة تؤم ما يزيد عن 335 ألف طالب منهم 16.8% في القطاع الخاص موزعين على 85 مؤسسة للتعليم العالي الخاص خلال السنة الجامعية 2026/2025 مقابل 289 مؤسسة تؤم قرابة 325 ألف طالب يمثل القطاع الخاص فيها 15.9% من مجموع الطلبة خلال السنة الجامعية 2025/2024.

دعم انخراط الخريجين واندماجهم في سوق الشغل

- تكوين حوالي 650 مدرس و139 مكوّن بيداغوجي مرجعي في مجال الوحدات الأفقية لتأمين الدورات التكوينية بالجامعات وذلك في إطار إعادة هيكلة الوحدات الأفقية ضمن عروض التكوين للشهادة الوطنية للإجازة.
- بلوغ نسبة الطلبة المسجلين في الاختصاصات المعتمدة على إطار مرجعي للكفاءات والمهن 11% سنة 2026.

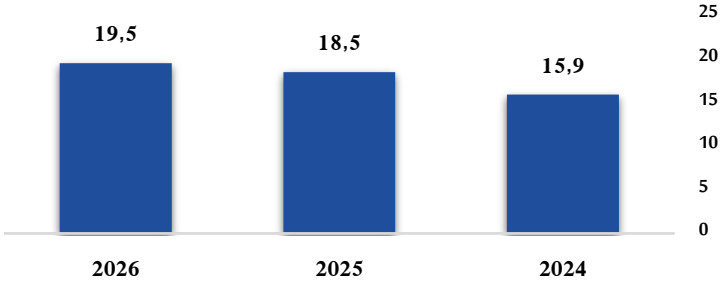
النهوض بالحياة الجامعية

- رقمنة الخدمات الجامعية عبر الاستغلال الفعلي للمنصات الرقمية المندمجة للتصرف في الخدمات الجامعية وإعداد كراس شروط تتعلق بالمنظومة الوطنية الموحدة للخدمات الجامعية (السكن والإطعام والمنح والقروض والإعلام والإحاطة النفسية عن بعد...) وكذلك استغلال المنصة الرقمية الإلكترونية www.best.rnu.tn لمتابعة عمليات استخلاص المنح والقروض بالخارج.
- تأهيل وتجهيز المبيتات والمطاعم الجامعية لتقديم خدمات جامعية متكاملة من خلال مواصلة أشغال البناء والتوسعة والصيانة والتجهيز حيث تم بناء المبيت الجامعي بالقطب التكنولوجي بسيدي ثابت وتهيئة أربعة مبيتات جامعية (صبرة بالحي الجامعي رقادة بالقيروان وابن رشيق القيروان (القسط الأول) ومنوبة (القسط الرابع) وسبيطلة) واستكمال تهيئة وتوسيع المطعم بالحي الجامعي عمر ابن الخطاب بقابس وتهيئة المطعم الجامعي بالقصرين موفى سنة 2026 فضلا عن تأهيل المطاعم الجامعية وفق المواصفات الدولية التي يتطلّبها المسار الإشهادي وتأمين سلامة الأكلة وتنوعها وتوازنها الغذائي. بما مكن من تحقيق النتائج التالية:

✓ ارتفاع عدد المبيتات العمومية والخاصة لتبلغ 155 مبيتا بطاقة استيعاب جملية قدرها 59 ألف سريرا في السنة الجامعية 2026/2025 موزعة بين 91 مبيت عمومي والتي تضم 49 ألف سريرا مقابل 64 مؤسسة إيواء خاصة تحتضن 10 آلاف سرير.

- ✓ ارتفاع نسبة غرف الإيواء الفردية والزوجية إلى 79 % في السنة الجامعية 2026/2025.
- ✓ تطوّر نسبة المبيتات الجامعية التي تقدم خدمات متكاملة إلى 85.1%سنة 2026 مقابل 82.8% سنة 2025.
- ✓ حصة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي بلغت 19.5% سنة 2026 مقابل 18.5% سنة 2025.

رسم بياني عدد41 : نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي (%)



المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- دعم الإحاطة النفسية والرعاية الصحية للطلبة عبر رفع نسبة الطلبة المستفيدين من الأنشطة الوقائية والتحسيسية الموجهة لدعم الإحاطة النفسية إلى حدود 19.75% سنة 2026.
- دعم المنتوج الثقافي والرياضي الطالبي من خلال تنظيم 802 تظاهرة ثقافية وعلمية ورياضية سنة 2026/2025.

دعم حوكمة منظومة التعليم العالي

- الشروع في تركيز نظام معلوماتي متكامل لمناظرات الشعب الخصوصية وحركة نقل الطلبة والقاعدة التكنولوجية واستكمال منظومة "مساري" لرقمنة ملف الطالب.
- إنشاء دليل للمعرف الوحيد وجداول المطابقة وإطلاق منصة هوية قطاعية ومناظرات التوجيه وإعادة التوجيه.
- تطوير بنية تحتية رقمية عالية السعة من خلال توسيع موارد المنصة السحابية الحالية والخدمات السحابية الضرورية لإيواء النظام المعلوماتي القطاعي وربط المركبات الجامعية بالإنترنت ودخول الحاسوب فائق السرعة حيز الاستغلال.

2.2.1 مضمون سياسة التعليم العالي لسنة 2027

أهداف سنة 2027

ستتواصل الجهود في سنة 2027 للنهوض بجودة منظومة التعليم العالي في إطار رؤية شاملة تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وخلق الثروة من خلال **تعزيز جودة التكوين وتطوير مهارات الخريجين ودعم انخراطهم واندماجهم في سوق الشغل والنهوض بالحياة الجامعية ودعم حوكمة منظومة التعليم العالي.**

➢ تعزيز جودة التكوين وتطوير مهارات الخريجين

- تأمين مواءمة التكوين الجامعي مع المعايير الدولية وترسيخ ثقافة التميز والابتكار وبلوغ 9 جامعات مصنفة باعتماد THE سنة 2027 (2 جامعات ضمن الجامعات المرتبة بين 801 و1000+ و7 جامعات مرتبة 1000+).
- تطور برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي الدولي والوطني ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد إلى 90 برنامجا سنة 2027 أي بنسبة 12.86% ومواصلة العمل على انخراط المؤسسات الجامعية في المسار

الإشهادي ورفع عدد المؤسسات الجامعية المتحصلة على شهادة مطابقة لنظام الجودة ISO 9001 و ISO 21001 إلى 90 مؤسسة جامعية سنة 2027 أيّ بنسبة 43%.

- الشروع في الاعتماد المؤسساتي الوطني عبر مواصلة تنفيذ عمليات التقييم الميداني لمؤسسات التعليم العالي والبحث والعمل على إعداد معايير اعتماد برامج التكوين الجامعي إلى جانب مواصلة وضع نظام إدارة جودة وإرساء نظام معلومات متكامل لتسيير ومتابعة عمليات التقييم والاعتماد.
- تعزيز الاعتراف الدولي بالوكالة التونسية للتقييم والاعتماد والانخراط في الشبكات الإفريقية والدولية لضمان الجودة.

➢ دعم انخراط الخريجين واندماجهم في سوق الشغل

- إعداد الأدلة المرجعية للكفاءات والمهن وإعداد خارطة وطنية للمهن والبرامج البيداغوجية الجديدة في مجال البيئة والاقتصاد الأخضر وذلك استجابة لحاجيات الجامعات في مجالات التصميم البيداغوجي وتحليل البيانات الأكاديمية والدعم الفني للتدريس الرقمي قصد رفع نسبة الطلبة المسجلين في الاختصاصات المعتمدة على إطار مرجعي للكفاءات والمهن إلى 16.9% سنة 2027 مقابل 11% سنة 2026.

رسم بياني عدد42 : نسبة الطلبة المسجلين في الاختصاصات المعتمدة على إطار مرجعي للكفاءات والمهن (%)



المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

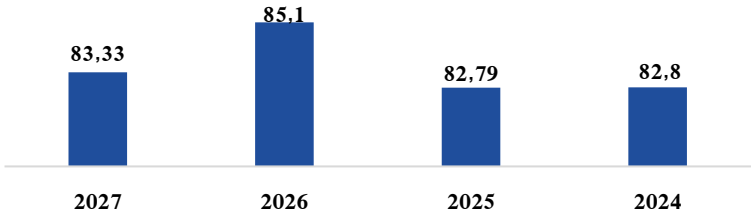
- اعتماد آليات قانونية وإجرائية لمأسسة تشريك أصحاب المهن في صياغة البرامج البيداغوجية وتقييم المكتسبات ودعم التعاون بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية في مجال الإشهاد المصغر والأرصدة المصغرة وفق المعايير الدولية.
- إطلاق منظومة الشارات الرقمية للمهارات للاعتراف بالكفاءات المكتسبة بالجامعة وتعميمها تدريجيا بالمؤسسات الجامعية.
- ترسيخ روح المبادرة وريادة الأعمال لدى الطلبة ومأسسة أقطاب الطالب المبادر وتفعيل المرصد الوطني للمشاريع الطلابية ودعم احتضان المبادرات الطلابية قصد بلوغ نسبة 17% من الطلبة المشاركين في دورات تكوينية وتظاهرات سنة 2027.

➢ النهوض بالحياة الجامعية

- مواصلة رقمنة الخدمات الجامعية عبر إنجاز أدلة إجراءات موحدة لجميع الأنشطة والخدمات الجامعية وتوحيد المنظومات الرقمية لخدمات السكن والإطعام والمنح والقروض والمساعدات الاجتماعية بين دواوين الخدمات الجامعية واستكمال إحداث البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الجامعية.

- بلوغ 77 مؤسسة إيواء تقدم خدمات متكاملة (مرافق صحية وفضاءات تمريض وقاعات عروض ثقافية وملاعب رياضية) بنسبة 83.3% من مجموع مؤسسات الإيواء.

رسم بياني عدد43 : نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة (%)



المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- تعزيز عدد المطاعم الجامعية المنخرطة بالمسار الإشهادي للحصول على مواصفة إدارة سلامة وجودة الأغذية iso 22000 بتأهيل مطعمين جديدين سنة 2027 ليصبح العدد الجملي 18 مطعما بنسبة 22.5%.
- العمل على دعم الإحاطة النفسية بالطلبة باقتناء التجهيزات الطبية اللازمة لاستقبال طالبي خدمات الإحاطة النفسية والكشف المبكر عن الوضعيات النفسية الهشة لبلوغ 25.4% من الطلبة المنتفعين.
- مواصلة دعم المنتوج الثقافي والرياضي الطالبي عبر تعزيز الإطار التنشيطي القار المتوفر قصد رفع نسبة التغطية إلى 5% بمختلف الأندية الثقافية لضمان جودة المادة التنشيطية وتشجيع الطلبة على بعث نوادي ثقافية تعنى بالبيئة وبعث المؤسسات وريادة الأعمال.

➢ **دعم حوكمة منظومة التعليم العالي**

- مواصلة تركيز النظام المعلوماتي المتكامل والانطلاق في إنجاز الجزء الرابع والأخير من مشروع السحاب القطاعي بإضافة العديد من الخدمات الرقمية في عملية الاستغلال وتطوير البنية التحتية السحابية وفق معايير التوافر العالي للخدمات لضمان توافر الخدمات الرقمية للنظام المعلوماتي القطاعي حيث ينتظر بلوغ نسبة تقدم انجاز هذا النظام 50% سنة 2027.
- تأهيل الشبكة الوطنية الجامعية في ظل التطورات التكنولوجية على غرار G5 والتجهيزات المدعمة بالذكاء الاصطناعي والانطلاق في انجاز مشروع إحداث مركز العمليات السيبرانية لحماية الفضاء الرقمي القطاعي إلى جانب إرساء منصة واب تعنى بمتابعة التصرف في المؤسسات الخاصة للتعليم العالي.

3.1 سياسة البحث العلمي

يمثل البحث العلمي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المعرفي وأداة استراتيجية لتعزيز تنافسية القطاعات الإنتاجية ودعم التحول التكنولوجي وخلق فرص جديدة للنمو والاستثمار. وترتبط رهانات القطاع بتطوير منظومة البحث والتجديد وتعزيز مواءمتها مع الأولويات الوطنية والحاجيات الاقتصادية والاجتماعية وتثمين نتائج البحث العلمي ونقل التكنولوجيا.

وفي هذا السياق، يهدف مخطط التنمية 2026-2030 بالأساس إلى إرساء منظومة وطنية للبحث العلمي متطوّرة ترتكز أولوياتها حول التموقع ضمن منظومة أكثر ديناميكية واستشرافا وتدعم التكامل بين البحث والابتكار والاقتصاد المعرفي.

1.3.1 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تضمّنت سياسة البحث العلمي لسنة 2026 تنفيذ جملة من البرامج والإجراءات بهدف مساندة المجهود التنموي للبلاد في ظل التحولات العميقة والسريعة واستغلال الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية والتحولات التكنولوجية الكبرى.

تعزيز مرونة المنظومة الوطنيّة للبحث والتجديد ورفع قدرتها على الأداء

- الشروع في المرحلة الأولى من إعداد استراتيجية وطنية متكاملة للبحث والتجديد.
- إعادة هيكلة مخابر البحث عن طريق الدمج (دمج المركز الوطني الجامعي للتوثيق العلمي والتقني ومركز النشر الجامعي في مؤسسة "المركز الوطني للمعرفة والتوثيق العلمي" ودمج مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان ومركز البحوث والدراسات في حوار الحضارات والأديان المقارنة في مؤسسة "مركز البحوث والدراسات في العلوم الإسلامية وحوار الحضارات").
- بلوغ 530 مخبر و18 وحدة بحث و40 مركز بحث سنة 2025 إلى جانب 42 مدرسة دكتوراه موزعة على مختلف الجامعات العمومية تؤمّن التكوين بالبحث لفائدة طلبة الدكتوراه في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية والصحية والإنسانية.
- تمويل مبادرات بحث وتطوير تستجيب للحاجيات التنموية حيث تم إيداع 137 مشروعا للباحثين الشبان و58 مشاريع بحث تشاركية و25 مشاريع التميز العلمي و20 مشروع بحث في الصناعة والتجديد للوكالة التونسية للتقييم والاعتماد واختيار المشاريع المؤهلة للتمويل.
- الشروع في إعداد المعايير المرجعية لتقييم هياكل البحث وبرامج ومشاريع البحث العلمي وفق مقاربة تشاركية.

تعزيز مكانة تونس على الصعيد الدولي

- بعث مشاريع جديدة للبحث ضمن برنامجي تشجيع الباحثين الشبان والتميز العلمي حيث ينتظر تمويل 15 مشروعا لبرنامج التميز العلمي موفى سنة 2026 بما يساهم في تجديد النسيج البحثي الوطني وتوجيهه نحو الأولويات الاستراتيجية.
- الشروع في عملية تقييم شاملة لأنشطة مدارس الدكتوراه وعقود التميز لفائدة طلبة الدكتوراه بما يدعم استقطاب الكفاءات وتحسين جودة الأطروحات قصد تمويلها.
- تقييم مكونات برنامج دعم التجهيزات العلمية الكبرى من خلال اقتناء وصيانة المعدات وتطوير وحدات الخدمات المشتركة للبحث بما يعزز قدرات الهياكل البحثية ويحسن جودة الخدمات العلمية ويكرّس انفتاحها على المحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- مواصلة تقييم وتمويل هياكل البحث على أساس معايير الجودة والتميز حيث يرتقب تمويل 84 مخبر بحث متواصل و39 مخبرا إثر إعادة الهيكلة و50 مخبرا محدثا.
- تنويع وتوسيع الشراكات العلمية على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف حيث ينتظر تمويل 151 مشروعا في إطار التعاون الثنائي و108 مشروع في إطار التعاون متعدد الأطراف موفي سنة 2026.

2.3.1 مضمون سياسة البحث العلمي لسنة 2027

أهداف سنة 2027

ستتواصل الجهود خلال سنة 2027 للنهوض بمنظومة البحث والتجديد في إطار رؤية شاملة تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وخلق الثروة من خلال **تعزيز مرونة المنظومة الوطنيّة للبحث والتجديد ورفع قدرتها على الأداء وضمان التكامل بين البحث العلمي والحاجيات الوطنيّة الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تعزيز مكانة تونس على الصعيد الدولي.**

➢ تعزيز مرونة المنظومة الوطنيّة للبحث والتجديد ورفع قدرتها على الأداء

- الشروع في إعداد تصور لإطار مؤسساتي لضمان حوكمة فعّالة وشفافة لمنظومة البحث والتجديد يقوم على حسن استغلال الموارد والتنسيق بين مختلف المتدخلين ودعم جودة المخرجات البحثية والشروع في تركيز إطار مؤسساتي لليقظة القانونية ومواصلة مراجعة النصوص القانونية الخاصة بالقطاع لتتماشى مع حاجياته المستجدة.
- مواصلة إعداد الإستراتيجية الوطنية للبحث والتجديد وإنجاز المسح الإحصائي حول البحث والتطوير والمصادقة على مخرجاتها.
- دعم البنية التحتية التكنولوجية المعلوماتية بمؤسسات التعليم العالي والبحث وبمراكز البحث العلمي والعمل على تركيز نظام معلوماتي مندمج خاص بالبحث العلمي.
- مواصلة دعم التمويل التنافسي المرتكز على الأداء والقائم على معايير الجودة والأثر التنموي وتكريس منظومة تحفيزية لدعم تمويل البحث والتجديد عبر دراسة إمكانية احداث آلية "الاقتراض على الضريبة لفائدة البحث" ومراجعة مقاييس تقييم هياكل البحث نحو تحفيز الهياكل على جلب تمويلات في إطار البحوث التشاركية أو في إطار برامج التعاون الدولي.

➢ ضمان التكامل بين البحث العلمي والحاجيات الوطنيّة الاقتصادية والاجتماعية

عبر إعداد دليل إجراءات للتكفل بمصاريف إيداع مطالب براءات الاختراع على المستوى الدولي والشروع في إعداد وتنفيذ سياسات مؤسساتية للملكية الفكرية بعدد من المؤسسات العمومية للبحث.

جدول عدد1: تطور عدد براءات الاختراع للهياكل والمؤسسات العمومية للبحث

	2026	2027
على الصعيد الوطني	100	160
على الصعيد الدولي	2	3
المستنبطات النباتية	3	3

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

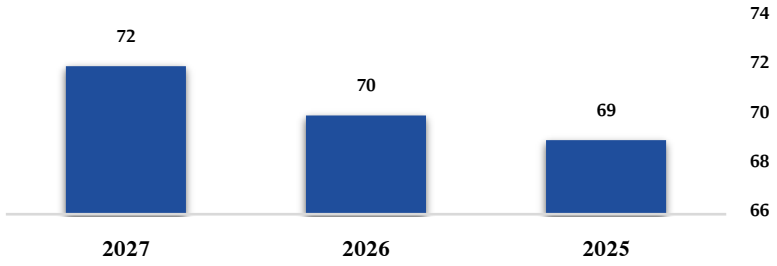
➢ تعزيز مكانة تونس على الصعيد الدولي

- مواصلة تمويل المشاريع المتعلقة ببرنامج التشجيع على التميز العلمي وبرنامج تشجيع الباحثين الشبان ودعم جودة التكوين عبر البحث من خلال مواصلة تمويل عقود التميز ومدارس الدكتوراه من خلال إعادة النظر في الشراكات العلمية وتطويرها بما يضمن للباحثين التونسيين تحسين إنتاجهم العلمي خاصة عبر خلق برامج

شراكة جديدة قصد تحسين الديناميكية البحثية في تونس. وينتظر بلوغ 11611 عدد المنشورات العلمية سنة 2027.

- دعم التجهيزات العلمية والبنية التحتية عبر اقتناء وصيانة المعدات وتطوير وحدات الخدمات المشتركة للبحث بما يعزز قدرات الهياكل البحثية ويحسن جودة الخدمات العلمية ويكرّس انفتاحها على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وإحداث وإعادة هيكلة وتمويل هياكل البحث وفق مقاربة تدعم التميز.
- مواصلة تمويل مشاريع البحث في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف وتمويل 10 مشاريع بحث جديدة.

رسم بياني عدد44 : نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجالات المحكمة من الصنف 1 و2 (%)



المصدر : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

4.1 سياسة التكوين المهني:

يعد التكوين المهني أحد المكونات الأساسية للمنظومة الوطنية لإعداد الموارد البشرية وأداة استراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قابلية تشغيل الأفراد ودوره المحوري في تحسين الإنتاجية ودعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية من خلال توفير الكفاءات والمهارات المطلوبة ومواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية التي تشهدها المهن وسوق الشغل.

كما يمثل التكوين المهني رافعة أساسية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب وآلية لتحقيق تكافؤ الفرص والحدّ من البطالة والفوارق الجهوية. وتزداد أهميته في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الدولي خاصة ظهور مهن جديدة، وتطور متطلبات المهارات، وضرورة مواكبة التكنولوجيات الحديثة، الأمر الذي يستوجب تكريس مبدأ تطوير الكفاءات بصفة مستمرة.

وفي هذا السياق، يتمثل الهدف الرئيسي للتكوين المهني ضمن المخطط التنموي 2026 – 2030 في **إرساء تكوين مهني يتكامل مع مكونات منظومة إعداد الموارد البشرية ويسهم في تثمين الكفاءات والمهارات ويكرس قيم العمل والتعويل على الذات ويتسم بالمرونة والقدرة على الاستجابة لحاجيات سوق الشغل:**

1.4.1 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تطوير حوكمة المنظومة الوطنية للتكوين المهني:

تعديل خارطة التكوين المهني بما يستجيب لحاجيات جميع الفئات من طالبي التكوين والمؤسسات الاقتصادية

من خلال:

- تطوير وتنويع عروض التكوين المفتوحة عبر:

- برمجة إحداث اختصاصات تكوينية جديدة منها مرافق حياة في مستوى مؤهل تقني مهني، تقني سام في تقنيات الاتصالات اختيار ملتيميديا، تقني سام مبرمج في الواب وتقنيات الجوال، تقني سام في التزويق الداخلي، تقني سام في تركيب الأنظمة الشمسية، ... بالإضافة إلى مواصلة تعزيز عروض التكوين بعدد من مراكز التكوين باختصاصات ناشطة.
- انطلاق العمل بثلاثة منصات تكوين:

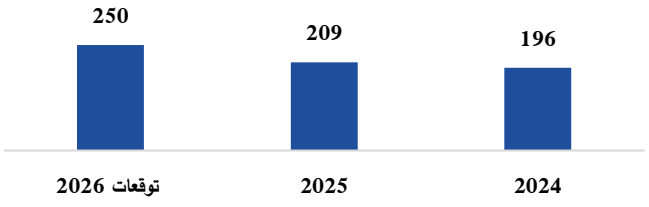
✓ منصة في اختصاص التبريد والتكييف الصديق للبيئة بالمركز القطاعي بنابل بطاقة استيعاب تتجاوز 460 متكونا سنويا.

✓ منصة تصميم وتدريب باعتماد تقنية CAO مختصة في قطاع النسيج والملابس بمركز التكوين والتدريب المهني بقليبية توفّر سنويا 60 موطن للتكوين الأساسي و100موطن للتكوين المستمر.

✓ منصة في تركيب وصيانة السخانات الشمسية بالمركز القطاعي للتكوين في الجلود والاحذية بتازركة.

- استحثاث نسق تنفيذ مشاريع مراكز التكوين المهني من خلال إعادة هيكلة وصيانة وتعزيز جاهزية أكثر من 60 مركز تكوين مهني واقتناء التجهيزات والمعدات اللازمة لفائدة عدد من مراكز التكوين المهني منها 11 مركزا دخلت حيز الاستغلال الى جانب تعزيز طاقة الايواء بإتمام بناء وحدات المبيت وتهيئة واستغلال أكثر من 10 مبيتات وتجهيز أكثر من 10 مطاعم وفضاءات إعاشة.
- الشروع في تفعيل التصور الجديد لمراكز الفتاة الريفية كأقطاب لتنمية المهارات والريادة مفتوحة للذكور والإناث من كافة المستويات التعليمية وذلك على مستوى مراكز السرس وبلطة بوعوان والمكناسي. كمرحلة أولى
- مواصلة تنفيذ مكونات مشروع "مؤسسة الفرصة الثانية " التي تهدف إلى الإحاطة بالمنقطعين مبكرا عن الدراسة من الفئة العمرية 14-18 سنة عبر مواصلة مراجعة وتحيين الحقيبة البيداغوجية للبرنامج مع تحيين دليل تكوين المتدخلين للرفع من قدرات الموارد البشرية بالإضافة إلى التقدم في إعداد دراستين حول تحسين تشغيليّة الشّباب المنتفعين ببرنامج الفرصة الثّانية ودعم انتقالهم إلى سوق الشّغل ودراسة تحليليّة لمختلف الولايات بهدف تعميم وتركيز مؤسسات الفرصة الثّانية.
- تطور عدد المستفيدين من برنامج الفرصة الثانية خلال الفترة 2024-2026 حيث ارتفع من 196 مستفيدا سنة 2024 إلى 209 مستفيدا سنة 2025 ومن المنتظر أن يبلغ 250 مستفيدا سنة 2026.

رسم بياني عدد45 : عدد المستفيدين ببرنامج الفرصة الثانية



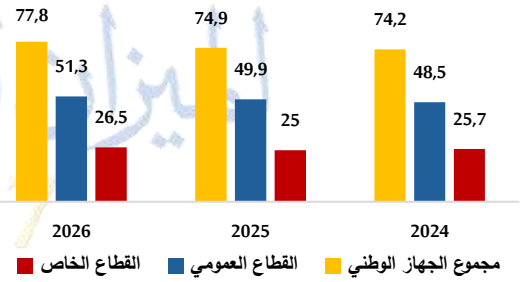
المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

- مواصلة تنفيذ "البرنامج الوطني للفرصة الجديدة " والذي يهدف إلى إدماج الشباب الذين ليسوا في وضعية دراسة أو تكوين أو شغل (NEET) من الشريحة العمرية 18- 30 سنة من خلال تهيئة فضاءات البرنامج

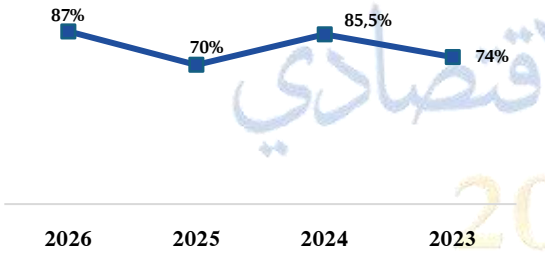
بسوسة والقيروان واستكمال عملية التقييم الذاتي للبرنامج وإعداد التصور الأولي لمرحلته الثانية مع تعزيز منظومة الحوكمة .

- تطوير منصة رقمية وطنية للتصرف في عروض التدريب المهني ورقمنة الخدمات ومواصلة تنفيذ التكوين في مستوى "شهادة المهارة" حيث بلغ عدد المؤسسات التكوينية المنخرطة 35 مؤسسة تكوين مهني منها 25 مؤسسة خاصة موزعة على 11 ولاية.
- استكمال تحيين كراس الشروط المتعلق بضبط قواعد إحداث مؤسسات التكوين المهني الخاصة وتسييرها والانطلاق في إعداد دليل الإجراءات والانطلاق في بلورة النسخة الجديدة من برنامج صك التكوين الأساسي مع مراجعة كراس شروط مشاركة مؤسسات التكوين المهني الخاصة وتحيين الإطار التنظيمي للبرنامج.
- تطوّر عدد المتكوّنين خلال سنة 2026 الى 77.8 ألف متكون بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني منهم قرابة 51.3 ألف متكونا بالجهاز العمومي المقيس مقابل 74.9 ألف متكون سنة 2025 منهم قرابة 49.9 ألف متكونا بالجهاز العمومي المقيس مع تطور نسبة التعبئة بمراكز الوكالة التونسية للتكوين المهني لتبلغ 87% سنة 2026 مقابل 70.1% سنة 2025.

رسم بياني عدد46 : تطور عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني (بالألف)



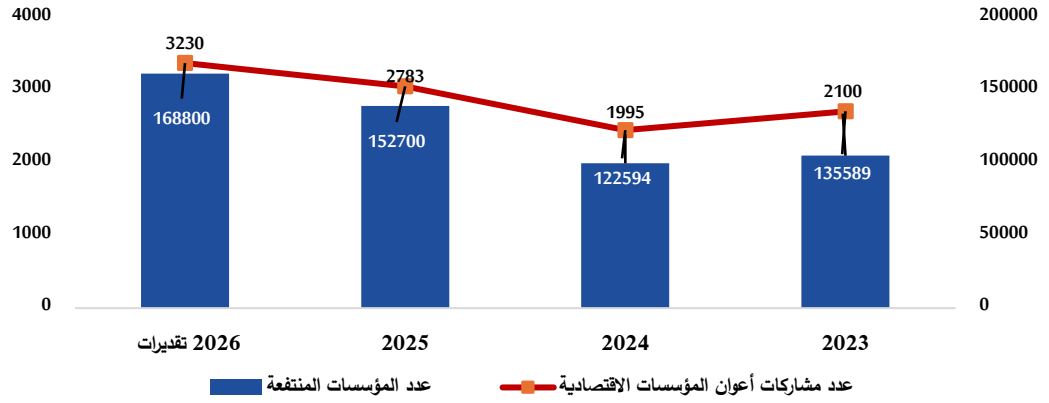
رسم بياني عدد47 : نسبة التعبئة بمراكز الوكالة التونسية للتكوين المهني



المصدر : وزارة التشغيل والتكوين المهني

- تطوير وتنويع عروض التكوين المستمر والترقية المهنية عبر مواصلة تنويع مجالات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني حيث تم إمضاء 14 اتفاقية جديدة شملت 86 اختصاصا الى جانب تنظيم دورات تكوينية استثنائية للإطارات التربوية غير المختصة العاملة برياض الأطفال الخاصة وتأهيلهم لممارسة مهنة "منشط برياض الأطفال".
- ارتفاع عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر الى 3230 مؤسسة منتظرة سنة 2026 مقابل 2783 مؤسسة سنة 2025 مع ارتفاع متوقع في عدد مشاركات الاعوان ليبلغ 168800 مشاركة لأعوان المؤسسات الاقتصادية مقابل 152700 سنة 2025 بفضل تبسيط الإجراءات ودعم الرقمنة وتنويع العروض التكوينية بما يستجيب لحاجيات المؤسسات الاقتصادية.

رسم بياني عدد48 : تطور مؤشرات آليات التكوين المستمر



المصدر : وزارة التشغيل والتكوين المهني

حوكمة قيادة منظومة التكوين المهني من خلال:

- انطلاق العمل بنظام معلوماتي مندمج للتصرف في أنشطة التكوين المهني الخاص ومنحها مرونة أكبر في التصرف في أنشطتها واستكمال تطوير تطبيقة المصادقة على شهادات التكوين المهني والشروع في اختبار خدمة الطابع الالكتروني
- مراجعة الإطار المرجعي العام للتكوين المهني بإدماج المهارات الحياتية ضمن المراجع التكوينية واعتماد مقاربة بيداغوجية جديدة في تأمين التكوين وتحسين آليات التقييم واعتماد منصة موحدة للتكوين عن بعد إضافة إلى إعداد نموذج مرجعي جديد قصد تعميمه على كافة المراجع التكوينية.

تطوير الكفاءات والمهارات وفق متطلبات الاقتصاد الوطني وحاجيات سوق الشغل بما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية:

دعم انفتاح التكوين المهني على القطاعات والمؤسسات الاقتصادية بما يضمن التكامل مع القطاع الخاص:

- إمضاء اتفاقية إطارية لتنفيذ ميثاق التنافسية لقطاع تصنيع السيارات ومكوناتها والعمل على اعتماد مصنف المهن والمهارات في قطاع السيارات مع المساهمة مع المهنيين في إحداث مراكز تكوين مندمجة داخل المؤسسات الاقتصادية ومواصلة العمل على إسناد علامة "مؤسسة مكوِّنة" لعدد من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في قطاعات السياحة والفندقة، والبلاستيك، والنسيج، والاكساء.
- مرافقة 9 مراكز تكوين مهني ناشطة في نفس القطاعات للحصول على الإشهاد بعلامة الجودة العالمية ISO 21001 نسخة 2025 منها 7 مراكز للوكالة التونسية للتكوين المهني ومركزين لوكالة التكوين في مهن السياحة.
- تركيز علامة الجودة "كفاءات" بعنوان التكوين المستمر داخل 10 مؤسسات اقتصادية لفائدة أعوانها وتنفيذ عمليات تكوين حول المرجعية المحينة لفائدة مدققي معهد المواصفات والملكية الصناعية والمدققين الداخليين للمؤسسات المتحصلة عليها.

تحسين جودة التكوين المهني بما يضمن القدرة على التفاعل والاستجابة لمتطلبات الاقتصاد ولحاجيات سوق الشغل:

- برمجة تركيز وحدات التكوين للجذوع المشتركة واعتمادها بقطاع الكهرباء والإلكترونيك كنموذج بهدف ترشيد الاختصاصات وتعزيز مرونة التكوين.
- ضبط مواصفات التكوين لـ 15 اختصاص وتنظير 38 مواصفة تكوين من جملة 56 مواصفة تكوين مبرمجة لسنة 2026.
- تكوين 219 إطارا تكوينيا بمؤسسات التكوين المهني العمومي وإعداد وثيقة مرجعية لإرساء نظام جودة متكامل وفق أفضل الممارسات الدولية ومتطلبات المرجع الوطني لجودة التكوين المهني (RNQFP).

تعزيز التشغيلية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد:

- ***تعزيز ثقة طالبي التكوين وتحفيزهم للإقبال على مسلك التكوين المهني*** من خلال تطوير وظيفة التوجيه والإعلام ومزيد التعريف بآفاق التكوين المهني من خلال تنظيم عدد من الأنشطة:
- تنظيم الملتقى الوطني للتكوين المهني " التكوين المهني مهارات تبني الوطن" بهدف مزيد التعريف بالاختصاصات التكوينية ودعم التوجيه المهني والاحاطة والمرافقة لفائدة الراغبين في الالتحاق بمسالك التكوين وترسيخ ثقافة ريادة الاعمال ومساعدة المؤسسات الاقتصادية على تثبيت مواطن الشغل عبر برامج التكوين المستمر وتطوير المهارات .
- تنظيم الملتقيات الجهوية للتكوين المهني والتقدم في تطوير منصة الاعلام والتوجيه المهني ورقمنة خدمات التسجيل في التكوين المهني وخدمات الإعاشة باستخدام بطاقة متكون.

تثمين كفاءات ومهارات طالبي التكوين من خلال الانطلاق في إعداد المدوّنة التونسية للكفايات ولشهادات التكوين المهني والشروع في مراجعة منظومة إثبات الكفاءة المهنية بما يوفر أكثر الحظوظ لأصحاب المهارات المهنية.

دعم الابتكار وريادة الأعمال *من خلال:*

- تنظيم مسابقة "المتكون المبادر" لانتقاء أفضل أفكار مشاريع المتكوّنين والشروع في تركيز نوادي للمبادرة الخاصة بمراكز التكوين المهني.
- الشروع في تركيز مختبر الابتكار الأخضر بمركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بتوزر.
- الانطلاق في تنظيم مسابقة التجديد والابتكار في قطاع التكوين المهني، وفق مقاربة تشاركية بين القطاعين العمومي والخاص.
- توظيف الذكاء الاصطناعي واعتماده في إعداد برامج التكوين المهني لمواكبة متطلبات سوق الشغل والانطلاق في تركيز مخابر للذكاء الاصطناعي بـ 10 مراكز تكوين مهني حيث تم في هذا السياق تدشين مخبر نموذجي للذكاء الاصطناعي بمركز التكوين والتدريب المهني بالكاف.

2.4.1 مضمون سياسة التكوين المهني لسنة 2027

أهداف سنة 2027

ستتمحور أهداف قطاع التكوين المهني لسنة 2027 حول مواصلة الجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء منظومة التكوين المهني بما يساهم في تحسين قابلية تشغيل خريجيها ورفع نسب إدماجهم في سوق الشغل وتلبية احتياجات المؤسسات الاقتصادية من الكفاءات والمهارات.

➢ تطوير حوكمة المنظومة الوطنية للتكوين المهني

تعديل خارطة التكوين المهني:

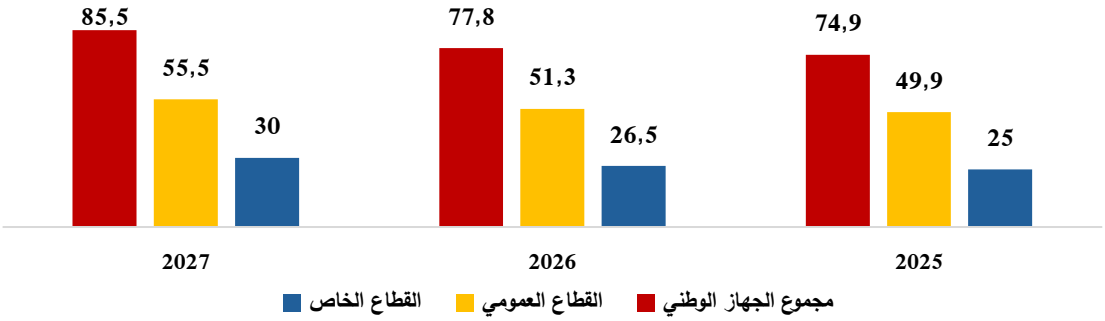
تطوير وملاءمة عروض التكوين لحاجيات الاقتصاد وسوق الشغل من خلال:

- مواصلة تنويع اختصاصات التكوين على غرار التكوين في صيانة السيّارات الكهربائيّة والهجينة والشاحنات الثقيلة والتكوين في التصميم وتشغيل وصيانة آليات القوالب.
- استحثاث نسق تنفيذ مشاريع التهيئة ودعم مراكز التكوين المهني بالتجهيزات وانجاز وحدتي مبيت.
- بعث مؤسسات جديدة للفرصة الثانية ببرمجة تهيئة فضاءين جديدين بولايتي تونس وسليانة.
- مواصلة تنفيذ مكونات مشروع ""البرنامج الوطني للفرصة الجديدة " من خلال العمل على استكمال الأشغال الخاصة بتهيئة فضاء الفرصة الجديدة بسوسة وتطوير الخدمات المسداة للشباب المنتفعين.
- تنفيذ برنامج صك التكوين في صيغته الجديدة وتوجيهه إلى أبناء العائلات محدودة الدخل والمنقطعين مبكرا عن الدراسة والأشخاص ذوي الإعاقة ومواصلة تنفيذ التكوين لـ "شهادة المهارة".

حوكمة قيادة منظومة التكوين المهني:

- استكمال تركيز نظام معلوماتي مندمج للتصرف في خدمات أنشطة التكوين المهني الخاصة.
- تركيز وحدة الابتكار والتجديد ضمن تصور تشاركي لمشاريع التجديد في منظومة التكوين المهني والتشغيل والمبادرة الخاصة.
- رفع عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني في سنة 2027 إلى قرابة 85.5 ألف متكونا.

رسم بياني عدد49 : تطور عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني (بالألف)



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

➢ تطوير الكفاءات والمهارات:

دعم انفتاح التكوين المهني على المحيط الاقتصادي وتعزيز التكامل مع القطاع الخاص:

- مساندة عدد من المنظمات المهنية ومرافقتها لتركيز وحدات دعم التكوين والتشغيلية وإرساء علامة "المؤسسة المكونة".
- تنظيم وظيفة المؤطر داخل المؤسسة الاقتصادية في مجالات السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقات المتجددة وميكانيك السيارات وصناعة مكونات الطائرات.
- مساندة أنشطة التكوين والتشغيل ضمن تنفيذ ميثاق الشراكة لقطاعي تصنيع السيارات ومكوناتها والصناعات الالكترونية
- تكريس مرونة جهاز التكوين المهني واستباقيته عبر تنفيذ التصور الجديد للتكوين داخل المؤسسات الاقتصادية والتكوين حسب الطلب والتكوين التكميلي.

تحسين جودة التكوين المهني والاستجابة لمتطلبات الاقتصاد وحاجيات سوق الشغل:

- تفعيل المنهجية الجديدة لهندسة التكوين الأساسي لتشمل جذوع مشتركة قطاعية للتكوين مع مسار تخصصي.
- الانطلاق في اعتماد مواصفات التكوين المعدلة وبرمجة تصميم 16 مواصفة تكوين جديدة وبرمجة تكوين إطارات التكوين بمؤسسات التكوين المهني (950 منتفعا بالتكوين البيداغوجي والوظيفي) وتركيز علامة الجودة "كفاءات" بالمؤسسات.

➢ **تعزيز التشغيلية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد:**

تعزيز ثقة طالبي التكوين وتحفيزهم للإقبال على مسلك التكوين المهني من خلال:

- تطوير خطة مستشار الاعلام والتوجيه بمنظومة التكوين المهني
- مراجعة الإطار القانوني لمنحة التكوين المهني الأساسي.
- استكمال تطوير منصة الاعلام والتوجيه المهني ووضعها حيز الاستغلال.
- تعميم تنظيم ملتقيات جهوية للتكوين المهني وتطوير موقع واب للملتقيات الوطنية للتكوين المهني.

تثمين كفاءات ومهارات طالبي التكوين من خلال:

- تحيين المصنف الوطني للقطاعات والاختصاصات التكوينية بناء على الدراسات القطاعية المنجزة.
- تطوير المنصة الإعلامية حول المدوّنة التونسية للكفايات ولشهادات التكوين المهني.
- الانطلاق في التجربة النموذجية للإقرار بمكتسبات الخبرة في قطاعي السياحة والفندقة وقطاع الميكانيك.

➢ **دعم الابتكار وريادة الأعمال:**

- تركيز مختبرات مصغرة للذكاء الاصطناعي بمراكز التكوين المهني وتكوين مكوني ومنشطي الحياة الجماعية.
- العمل على تركيز مختبر الابتكار الأخضر بمركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بتوزر.
- تعميم نوادي المبادرة الخاصة بمراكز التكوين المهني وتفعيل نظام المبادر المتكون.

سياسة الصحّة

- يمثل قطاع الصحة أحد الركائز الأساسية للسياسة الاجتماعية للدولة لما يضطلع به من دور في حماية صحة المواطنين وتحسين جودة الحياة وتعزيز رأس المال البشري.

- وفي هذا السياق ستتركز الجهود على تجسيد الصحّة الشاملة والعادلة بفضل توفير الخدمات الصحية من المواطنين بفضل مشاريع بناء وتدعيم المؤسسات الصحية وتجهيزها وتوفير الإطارات الصحية وتسريع التحول الرقمي للقطاع الصحي وتكثيف مجهود الوقاية. كما سيتم العمل على تطوير الصناعات الدوائية وتعزيز نظم الجودة والحوكمة والتقييم وجعل بلادنا وجهة لتصدير الخدمات الصحية والاستشفائية.
- وتتجه السياسة الوطنية للصحة وفقا لمخطط التنمية 2026-2030 إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة لضمان ولوج الجميع دون تمييز إلى خدمات صحية متكاملة وذات جودة مع تطوير دور القطاع في التنمية الاقتصادية.

1. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

في إطار تنفيذ مخطط التنمية للفترة 2026-2030 شهد قطاع الصحة خلال سنة 2026 مواصلة دعم المنظومة الصحية وتعزيز قدرتها على الاستجابة للحاجيات الصحية المتزايدة من خلال تطوير البنية الأساسية والتجهيزات الطبية وتحسين مجهود الخدمات الصحية الوقائية والكشف المبكّر إلى جانب توسيع نطاق الخدمات الصحية الرقمية والطب عن بعد. وقد أسهمت هذه الجهود في تحسين النفاذ إلى الخدمات الصحية وتعزيز التغطية الصحية خاصة بالمناطق الداخلية ودعم مقومات الأمن الصحي وجودة الرعاية.

الوقاية والنهوض بالصحة

- اعتماد منهج "الصحة الواحدة" في إطار مقاربة موحّدة للصحة البشرية والحيوانية والبيئية لمكافحة الأمراض حيث تم في إطار البرنامج الوطني لمكافحة داء الكلب تكوين حوالي 500 إطار في عدة جهات وتكثيف حصص التثقيف وحملات التلقيح عند الحيوانات وتفعيل منصة EVAX للتلاقيح.
- نشر ثقافة الوقاية بتنظيم قوافل للتقصي المبكر عن أمراض القلب والسكري والغدة الدرقية والسرطان بالجهات.
- تنظيم الحملات التحسيسية حول التغذية السليمة والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية والأمراض المزمنة والنزلة الوافدة والصحة النفسية وترشيد استهلاك الأدوية.
- تعزيز الصحة البيئية بمراقبة 127 محطة تطهير ومراقبة مياه الشواطئ عبر 539 نقطة مراقبة وتنفيذ برنامج مراقبة نواقل الأمراض وإنجاز دراسة جدوى للمحارق الطبية ومخطط لتأقلم القطاع مع التغيرات المناخية.
- تعزيز القدرة على مجابهة الأوبئة والطوارئ الصحية عبر إرساء إطار تنظيمي لخلايا إدارة الطوارئ الصحية بالمؤسسات الصحية ومنصتي الذكاء الوبائي والانذار المبكر وتحيين الخطة الوطنية للتأهب وتفعيلها إثر الإنذار الصحي بفيروسي هانتا وإيبولا وتعزيز مراقبة الامراض المنقولة بالنواقل والعوامل البيئية وتطوير التدخل السريع فضلا عن ادماج التحولات المناخية في التخطيط الصحي.
- مراقبة السلامة الصحية للأغذية من خلال اجراء عمليات المراقبة وحجز وإتلاف المنتجات غير الآمنة إلى جانب إنجاز التحاليل المخبرية اللازمة في إطار المراقبة الرسمية للمنتجات الغذائية بالأسواق ولمياه الشراب.
- تعزيز الصحة المدرسية النفسية ومقاومة الإدمان من خلال رفع نسبة التغطية بالتلاقيح المدرسية الى أكثر من 96% والمراقبة الوبائية للأمراض المعدية بالوسط المدرسي وإرساء تجربة نموذجية لتطبيقة الملف الطبي المدرسي الى جانب تنفيذ تدخلات ميدانية لمتابعة حالات الانتحار وإطلاق عيادات طب الإدمان بـ 18 ولاية في انتظار تعميمها في موفى 2026 والشروع في إعداد دليل توجيهي للوقاية من المخدرات بالوسط التربوي.

- النهوض بصحة الام والطفل حيث ينتظر تطوّر نسبة النساء المنتفعات بخمسة عيادات على الأقل لمراقبة الحمل إلى50% في موفى 2026 مقابل 37.8% في سنة 2025 مع تحسن أثر برامج النهوض بصحة الام والطفل ليتسنّى تقليص نسبة وفيات الأمهات الى 34 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية في 2026 مقابل 38 وفاة لكل مائة ألف ولادة حية سنة 2025.
- مكافحة الأمراض غير السارية وإدراجها ضمن الأولويات الوطنية وإعداد خطة عمل نموذجية بولاية بنزرت تشمل برنامج "بنزرت تمشي" للنشاط البدني وبرنامج اللمجة الصحية بالمدارس والروضات ومكافحة التدخين.
- إعداد استراتيجية وطنية مرجعية للتواصل والمشاركة المجتمعية وإدارة المعلومات المغلوطة وإرساء شبكة وطنية لنقاط الاتصال وآليات الإصغاء الاجتماعي.

تحسين وتقريب الخدمات الصحية ونظام التغطية الصحية

- جعل صحة العائلة والجوار المدخل الرئيسي للمنظومة الصحية عبر تنظيم مراكز الصحة الأساسية ودعم تأهيل أطباء الخط الأول في الطب النفسي وطب الشيخوخة وطب الإدمان وإنجاز 17 وحدة بمراكز الصحة الأساسية بكل من سيدي بوزيد وقفصة والقصرين والقيروان وسوسة واعتماد 6 مراكز صحة أساسية (القصرين وتطاوين وباجة والمهدية والقيروان وتونس) و4 مستشفيات محلية (سبيبة، الدهماني، جمال، وماطر).
- تأمين أكثر من 2500 عيادة متعددة الاختصاصات وتنظيم حملات طب وجراحة عيون بجندوبة ومدنين وبنقردان وإجراء 1569 عملية جراحية لإزالة الماء الأبيض بالجهات خلال اليوم الوطني الجراحي الثاني.
- معالجة نقص طب الاختصاص بالجهات الداخلية حيث بلغت نسبة تغطية حاجيات الجهات ذات الأولوية بأطباء الاختصاص سنة 2026 نسبة 85% مقابل 78.7% في سنة 2025.
- تحسين الجودة وسلامة الخدمات باعتماد 3 مصحات خاصة و6 مراكز صحة أساسية و4 مستشفيات محلية وتكوين أكثر من 6000 عون وإطار صحي وإطلاق منصة للتكوين عن بعد "Tunisian Saha Academy".
- دعم الاختصاصات الطبية المتقدمة لزرع الأعضاء ليتطور عدد عمليات زرع الكلى نسبة 58% في سنة 2026 مقابل 35 % سنة 2025. كما تم التركيز على تطوير عمليات زرع القلب والكبد والقرنية والرئة.
- تطوير البنية التحتية وتجهيز المؤسسات العمومية عبر:

✓ استكمال بناء المستشفى الجهوي بسبيطلة وتهيئة أقسام بالمستشفيات الجامعية الحبيب بوقطفة (بنزرت) والمنجي سليم وعبد الرحمان مامي (أريانة) ومحمد القصاب (منوبة) وتهيئة وحدات بمركز بن عروس وطبربة ومجاز الباب ومراكز تصفية الدم بالقطار ومنزل بوزيان ووذرف وسوق الأحد اضافة

✓ انطلاق أشغال المستشفى المحلي بالصمار.

✓ مواصلة أشغال مستشفيات غار الدماء وجلمة ومكثر وحفوز واستئناف أشغال مستشفى نفطة.

✓ انطلاق أشغال مستشفى الجامعي الملك سلمان بالقيروان وانجاز دراسات المدينة الطبية الاغالبة.

- إحداث 18 قسماً جديداً بالهياكل الصحية العمومية وقسم استعجالي بالمركز الوسيط بتاكلسة وإضفاء الصبغة الجامعية على المستشفى الجهوي بن عروس ومحمود الماطري بأريانة و21 قسماً بالمستشفيات الجهوية بالكاف وجندوبة وقبلي وتطاوين وقابس وتوزر وسليانة ومساكن والمحرس.

- ✓ إحداث 5 وحدات متنقلة للإسعاف والإنعاش بسيدي بوزيد وقفصة وباجة وسوسة.

- اقتناء جهازي رنين مغناطيسي و13 جهاز مفراس و120 آلة تصفية دم وتجهيز 13 قاعة قسطرة قلبية و5 قاعات تصوير وعائي و8 محطات معالجة مياه و150 وحدة علاج أسنان اضافة الى تركيز منظومة PACS بكلفة جملية بلغت حوالي 215 م.د.

تطوير قطاع الأدوية والصيدلة والنهوض بالاستثمار:

- تطوير الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة مع استكمال الاستراتيجية الوطنية للدواء بغرض دعم الإنتاج المحلي وتسريع تراخيص الأدوية وتوفير المخزونات الاستراتيجية والصيدلانية وتبسيط الإجراءات ورقمنة مسالك التوزيع للصيدلية المركزية.
- اعتماد نظام الملف التقني الموحد الإلكتروني (eCTD) (كثاني دولة افريقية) لتسريع وتيرة إسناد رخص ترويج الأدوية (AMM) وتعزيز الشفافية ومطابقة الأدوية التونسية المواصفات العالمية للمجلس الدولي للتناغم (ICH).
- تطوير البوابة الرقمية للوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة المخصصة لإسناد رخص الاستعمال الاستثنائي والمؤقت للأدوية الحياتية والمبتكرة التي لا تمتلك بدائل ترويجية (AMM) في السوق المحلية.
- إرساء نظام إدارة الجودة SMQ بالوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة لتأمين أعلى معايير السلامة والفعالية في قطاع الصيدلة مع السعي لبلوغ مستوى النضج الثالث (GBT3) المعتمد من قبل منظمة الصحة العالمية.
- تحسين الوضعية المالية للصيدلية المركزية وضمان انتظام التزويد وتكوين مخزون استراتيجي من الأدوية وتعزيز الرقابة.
- رقمنة مسار توزيع الأدوية والمواد الصحية وتعميم سلسلة التبريد المرتبطة بمنظومة التصرف في المخزون في حوالي 500 موقع صحي وتطوير منصة لمتابعة الأدوية الاستراتيجية والمنصة الإلكترونية للمواد المخدرة والمؤثرات العقلية.

قيادة وحوكمة المنظومة الصحية:

- إصدار قرار وزير الصحة الخاص بتنظيم خلايا إدارة الطوارئ الصحية بالهياكل والمؤسسات الصحية العمومية والخاصة وإعداد مشاريع لمراجعة لقانون المخدرات وزرع الأعضاء البشرية وإعداد مشروع قانون خاصة وبالصحة العقلية وإعداد مشاريع اوامر تتعلّق بالملف الطبي والخدمات الصحية الإضافية بالهياكل الصحية العمومية وإحداث مراكز خدمات المساعدة الطبية الاستعجالية وتنظيم مراكز الصحة الأساسية.
- تعزيز التحول الرقمي وذلك من خلال تعميم رقمنة الملف الطبي والملف الطبي المدرسي والتلاقيح المدرسية.
- تفعيل المعرّف الوطني الصحي الذي يمكن كل مواطن من رقم صحي موحد يساعد على ربط المعطيات الطبية وتيسر متابعة المريض وتسريع التكفل به عند تنقله بين مختلف الهياكل الطبية واعتماده بعدد من المؤسسات الصحية ورقمنة 118 مركز صحة أساسية مع العمل على ربط الملف الطبي بالمخابر ومنظومة الأدوية.

- تطوير الخدمات الرقمية ذات القيمة المضافة الموجهة للمواطن عبر الشروع تعميم منصة "صحتي" للخدمات والمعلومات الصحية وإرساء منصة التصريح بالولادات بمستشفى المنجي سليم بالمرسى الى جانب تطوير نظم المعلومات الصحية ورقمنة نظام المعلومات– الخاص بأسباب الوفاة (SICD).
- رقمنة منظومة التلقيح حيث تجاوزت نسبة تغطية مراكز الصحة الأساسية التي تسجل جرعات التلقيح عبر البوابة الوطنية للتلقيح 90% سنة 2026 وتوسيعها للتلاقيح ضد داء الكلب والتلاقيح الدولية.
- تفعيل منظومة طب الأشعة والعيادات الطبية عن بعد حيث تم سنة 2026 تأمين هذه الخدمة بـ 23 مستشفى جهويا و3 مستشفيات محلية وتوسيع التصوير الطبي عن بعد لـ 31 مستشفى جهويا وتأمين تبادل الخبرات الطبية عن بعد.
- رقمنة الهياكل الصحية بنسبة 81 % سنة 2026 مقابل 74 % سنة 2025.
- تنظيم المؤتمر العالمي " Telehealth Connect 2026 " بتونس خلال الفترة من 29 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2026 بمشاركة خبراء ومختصين دوليين في مجالات الصحة الرقمية والطب عن بعد وأفضت أشغاله إلى إصدار **إعلان تونس** والذي جاء في 12 نقطة تكرّس التحول الرقمي المتمحور حول المريض مع ضمان الإنصاف وحماية المعطيات الصحية والأمن السيبراني والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي وتعزيز التشغيل البيني والمهارات الرقمية والتعاون الدولي. وقد تم توقيع 7 مذكرات تفاهم من قِبل ثلاث مؤسسات ناشئة تونسية متخصصة في التكنولوجيا الطبية مع شركاء دوليين من فرنسا وسويسرا، والولايات المتحدة وألمانيا والإمارات. هذا الى جانب توقيع **الميثاق الوطني للصحة** الذي يهدف إلى تحديث المنظومة الصحية من خلال تعميم الصحة الرقمية والطب عن بعد، وتطوير الهوية الصحية الرقمية والملف الطبي المشترك، وتعزيز حماية البيانات والسيادة الرقمية، وتحسين إدارة الإمدادات الدوائية، إلى جانب دعم الشراكات والتعاون الدولي.

تعزيز الدور التعديلي لوزارة الصحة ودفع الاستثمار ودعم تصدير الخدمات الصحية:

- العمل على تطوير الإطار التنظيمي للقطاع الصحي الخاص وتبسيط إجراءاته.
- دعم تصدير الخدمات الصحية بإعداد مشروع أمر يضبط القطاع واستكمال كراسات الشروط الخاصة بمراكز الإيواء والرعاية الصحية لكبار السن غير المستقلين ومراكز تصدير الخدمات الصحية.
- إرساء منصة السجل الوطني للمرضى الأجانب التي انخرطت فيها 84 مصحة خاصة وشملت 140 جنسية أجنبية منذ انطلاقها سنة 2025.
- الشروع في إعداد خطة لإدارة مخاطر الفساد في مرحلتها الثانية وتطوير الصيغة الثانية للمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "ء–مواطن" بهدف تعزيز الشفافية والحوكمة وتحسين جودة الخدمات الصحية.

2.مضامين سياسة الصحة لسنة 2027

أهداف سنة 2027

في إطار تنفيذ مخطط التنمية للفترة 2026-2030 تتجه السياسة الصحية لسنة 2027 إلى مواصلة إصلاح المنظومة الصحية والارتقاء بجودة خدمات الصحة العمومية والوقاية والأمن الصحي وتحسين النفاذ العادل عبر تعزيز الرعاية الصحية الأساسية والاختصاصات الطبية وتطوير الخدمات الصحية الرقمية مع دعم تسريع استكمال المشاريع المتواصلة خاصة المستشفيات الجهوية والمحلية.

➢ تعزيز الصحة العامة وتحقيق الوقاية والأمن الصحي:

- تفعيل الوكالة التونسية للصحة العمومية بهدف تجميع كافة الهياكل والمتدخلين في قطاع الصحة ضمن مؤسسة موحدة
- تركيز نظام معلوماتي موحّد وفق مقاربة "الصحة الواحدة" لضمان استجابة منسقة للمخاطر الصحية والبيئية المشتركة وتطوير مركز العمليات الصحية الاستراتيجية وفق المعايير الدولية.
- تطوير منظومة الترصد الوبائي للأمراض الحساسة المرتبطة بالمناخ والاستجابة الفعالة للمخاطر الصحية ودعم قدرات مؤسسات الرعاية الأساسية على الوقاية والتأهب والتكفل بالحالات الصحية الناجمة عن الظواهر المناخية.

رسم بياني عدد50 : عدد الإطارات الصحية بالخط الأول التي تلقت تكوينا في مجال التغيرات المناخية

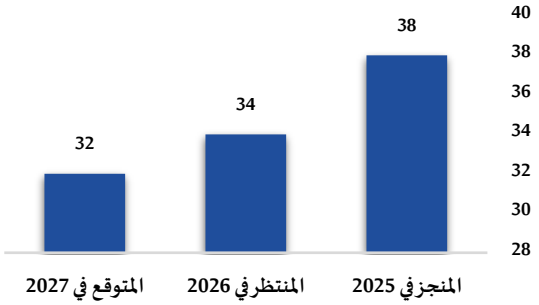


المصدر: المشروع السنوي للقدرة على الأداء لوزارة الصحة 2027

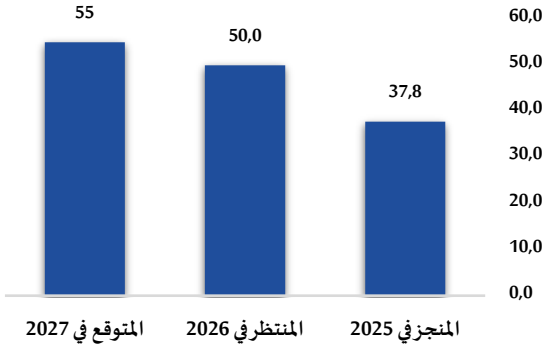
- إعداد خارطة طريق وطنية للتواصل بشأن المخاطر (RCCE-IM) وإحداث وحدة وطنية لإدارة الإنفوديميا.
- إعداد خريطة للمخابر العمومية وتدعيم شبكة المخابر المرجعية لتحاليل الأغذية والمياه خاصة بالمخبر المركزي ببن عروس.
- تطوير الإطار القانوني للهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية ورقمنة منظومة السلامة الصحية للأغذية.
- إعداد دراسة تهدف إلى تعزيز تدابير الوقاية ومعالجة الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء بقابس ودراسة وطنية حول التشريب بالملوثات لدى الأطفال واجراء مسح وطني للمغذيات الدقيقة والقياسات الجسمية لدى الأطفال دون سن الخامسة.
- تطوير مراكز وعيادات علاج الإدمان بالأقاليم الخمس وتعميم برنامج "الميتادون" مع إنجاز دراسة وطنية للصحة النفسية.

- تحسين نسبة التغطية وجودة خدمات الرعاية السابقة للولادة ومواصلة تأهيل مهنيي الصحة.

رسم بياني عدد52 : نسبة وفيات الأمهات لكل مئة ألف ولادة حيّة



رسم بياني عدد 51: نسبة مراقبة الحمل بـ 5 عيادات (%)



المصدر : المشروع السنوي للقدرة على الأداء لوزارة الصحة

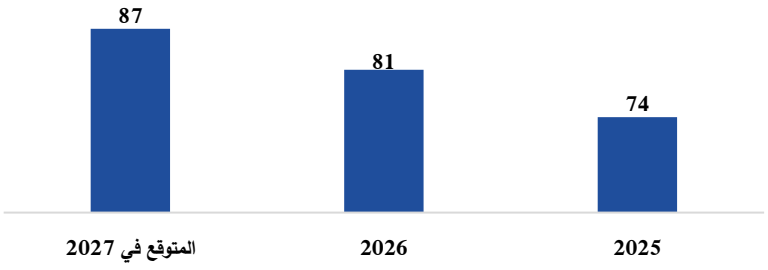
ضمان وصول عادل وآمن إلى الخدمات وتقليص الفوارق الجهوية

- دعم نفقات الاستثمار لقطاع الصحة في سنة 2027 لتبلغ 1321 م د مقابل 780 م د سنة 2026 ومضاعفة نفقات صندوق دعم الصحة العمومية لتبلغ 200 م د سنة 2027 مقابل 100 م د سنة 2026.
- اقتناء 3 معجّلات خطية (27 م د) وتجهيزات للتصوير الطبي (30 م د) وتجهيزات لأقسام الجراحة (15 م د) وروبوت جراحي (8 م د) وأجهزة التخدير والإنعاش (15 م د) ومنظومة رقمنة مخابر التشريح (30 م د) واقتناء كواشف مخبرية لفائدة مجامع الصحة الأساسية (1.3 م د) إلى جانب استكمال تجهيز المستشفيين الجهويين بسبيبة والجم.
- إحداث 30 وحدة متنقلة للإسعاف والإنعاش بمختلف الولايات خلال سنة 2027 وتركيز زورق إسعاف لجزيرة قرقنة ومواصلة تأهيل أقسام الاستعجالي ودعم أسرة الإنعاش بالمستشفيات الجهوية.
- تنفيذ برنامج وطني لتطوير التكوين الأساسي والمستمر وإحداث اختصاص "مرافق حياة" وانتداب أساتذة ومتفقدين في المجال شبه الطبي لفائدة الهياكل الصحية لا سيما الإحداثات الجديدة.
- إعداد خطة لإعادة هيكلة وتوزيع مراكز الصحة الأساسية وتوجيه الاستثمارات للمناطق الأكثر استحقاقاً.

دعم التحول الرقمي كمحرك رئيسي لهيكلة المنظومة الصحية

- تطوير نظام معلومات موحّد ومتكامل بين الخطوط الثلاثة مع تعميم المعرف الوطني الصحي وتوسيع نطاق المنصة الوطنية للتصريح بالولادات PNDN بما يساهم في تسريع التصريح بالمواليد الجدد وتخفيف الأعباء الإدارية على الأسر والإدارات.
- رقمنة مسار صحة الأم والطفل وأسباب الوفاة والسجل الوطني للسرطان.
- مواصلة رقمنة الهياكل الصحة لتبلغ نسبة 87 % مقابل 81 % سنة 2026.

رسم بياني عدد53 : نسبة رقمنة الهياكل الصحة (%)



المصدر : المشروع السنوي للأداء لوزارة الصحة 2027

- تطوير خدمات النفاذ للملف الطبي وحجز المواعيد والاطلاع على نتائج التحاليل والخلاص الإلكتروني وتوسيع تطبيقة "تجدة TN" لإنقاذ مرضى الجلطات القلبية والدماغية بجميع المناطق;
- تعميم منظومة RIS–PACS بالمستشفيات الجهوية والمستشفى الرقمي ورقمنة مصالح تحليل تشريح الأنسجة.
- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتفسير صور الأشعة وإعداد التقارير الطبية واستخراج ملخصات الملفات الطبية.
- تأهيل الشبكات الداخلية للهياكل الصحية وربط 2137 مركز صحة أساسية بالشبكات الرقمية خلال سنتي 2026 و2027.

➢ **جعل الصحة رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية**

- تعزيز حوكمة الوكالة الوطنية للدواء وتطبيق التقييم المعياري GBT بهدف بلوغ مستوى النضج المستهدف ومراجعة منظومة التعريفة.
- مواصلة برنامج إعادة هيكلة الشركة التونسية للصناعات الصيدلية بما يدعم توطين صناعة الأدوية البيولوجية.
- استكمال النصوص المنظمة لمراكز الإيواء والرعاية الصحية لكبار السن ومراكز تصدير الخدمات وبرمجة تنظيم أول معرض دولي للصحة والسياحة العلاجية في أفريل 2027.
- تطوير المراكز الاستشفائية ذات الخصوصية الطبيعية بعديد الجهات وبعث شهادة SPA Médical Tunisie لضمان جودة الخدمات الصحية والسياحيّة وإدماج الطب العلاجي بالمياه في اختصاصات الروماتيزم والجلد والتأهيل الحركي.
- القيام بدراسة جدوى لإحداث مركزية شراء للمستلزمات الطبية وإتمام صياغة مجلة الصحة.

سياسة الثقافة

تستند أهمية سياسة الثقافة إلى دورها المحوري في ترسيخ الهوية الوطنية وقيم المواطنة والتماسك الاجتماعي والمحافظة على الموروث الحضاري والتراثي. كما تمثل مجالا واعدا لدعم التنمية الاقتصادية حيث تتجه السياسة الثقافية إلى تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية وتشجيع الاستثمار والمبادرة ودعم المبدعين والفاعلين في القطاع بما يعزز مساهمة الثقافة في الاقتصاد الوطني.

وتفرض التحولات العميقة لهذه المرحلة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية جملة من الرهانات المرتبطة بمجتمع المعرفة وتغير أنماط العيش والانفتاح الثقافي إلى جانب التطور المتسارع في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي.

ومن هذا المنطلق رسمت توجهات السياسة الثقافية لمخطط التنمية 2026-2030 وفق رؤية جديدة أساسها إرساء " ثقافة شاملة ودامجة ومستدامة توظف الإبداع والتراث كرافعة للتنمية وتعزّز روح الانتماء الوطني ودعم إشعاع تونس على الصعيد الدولي".

1. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

الحماية والمحافظة والاستدامة:

- تعزيز حماية التراث عبر بعث المناطق المصونة وإصدار أوامر ترتيب وقرارات حماية لعدد من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية ومواصلة تنفيذ برنامج التأمين الذاتي للمعالم والمواقع والمتاحف، الذي يشمل 59 موقعا ومعلما ومتحفا، بنسبة إنجاز بلغت 75% إلى جانب جرد 2.8 مليون قطعة أثرية بنسبة إنجاز بلغت 100%. كما تواصلت جهود تهيئة وتجهيز 7 مخازن لحفظ التراث بالتوازي مع مواصلة إجراءات اقتناء 15 حاوية ستخصص لحفظ المخزون الأثري.
- دعم منظومة البحث العلمي الموجهة لخدمة التراث الثقافي عبر توظيف التقنيات النووية السلمية في صيانة التراث ضمن مشروع TUN1015 المدعوم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار شراكة بين المعهد الوطني للتراث ومركز "النجمة الزهراء" والمركز الوطني للعلوم النووية.
- إعداد مشروع القانون المتعلق بتنقيح وإتمام مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية.
- مواصلة حماية وتثمين المواقع الأثرية والمعالم التاريخية من خلال:

✓ تقدم دراسات مشاريع ترميم وتثمين الجامع الكبير بالقيروان ومحيطه المباشر وترميم وإعادة تهيئة جامع الزيتونة المعمور ومحيطه المباشر ومشروع ترميم سور سوسة والقصبة وترميم وصيانة الحنايا الحفصية بباردو ومشروع تهيئة وتثمين قصر العبدلية ومشروع إحداث متحف الشهيد فرحات حشاد والحركة النقابية بالقصبة،

✓ مواصلة مشروع ترميم وتثمين فسقيات الأغالبة (نسبة الإنجاز 60%) ومشروع إعادة توظيف دار ابن خلدون إلى متحف للعلامة عبد الرحمان ابن خلدون واستكمال أشغال المسرح الروماني بالجم وترميم دار حسين وتهيئة متحف صفاقس وترميم وإعادة تهيئة مكتبة الديوان،

✓ تطوير التشوير وتهيئة فضاءات الاستقبال بمختلف المواقع والمعالم والمتاحف بهدف تحسين توظيفها للعروض الثقافية والسياحة.

إدراج قرية سيدي بوسعيد رسمياً ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو بتاريخ 25 جويلية 2026 بعنوان " قرية سيدي بوسعيد

- حماية الرصيد الوثائقي وضمان استدامته بفضل التدخلات الخاصة بإنقاذ الأرصدة الفنية لتشمل أكثر من 14 ألف عمل فني تشكيلي وإنقاذ وتوثيق وصيانة الأرشيف السينمائي وتنفيذ مشروع صيانة وترميم الآلات الموسيقية بقصر النجمة الزهراء (446 آلة موسيقية) ومواصلة تنفيذ مشروع اعتماد منظومة التعريف بترددية الراديو (RFID) بدار الكتب الوطنية حيث تمّ تأمين 10 آلاف كتاب بالشرائح الإلكترونية ومشروع إنقاذ التراث التونسي المكتوب ويشمل الصيانة والمعالجة وفق المعايير الفنية ورقمنة 63533 صفحة وانطلاق عملية رقمنة الرصيد الوثائقي والإصدارات بمعهد تونس للترجمة.
- مشروع إحداث الديوان الوطني للتراث من خلال دمج ثلاث مؤسسات تعنى بالتراث (المعهد الوطني للتراث ووكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية ومركز الفنون والثقافة والآداب بقصر سعيد).

الاستثمار في الصناعات الثقافية والإبداعية (الاقتصاد البرتقالي):

- دعم التظاهرات الاقتصادية الثقافية بتنظيم الدورة 40 لمعرض تونس الدولي للكتاب والدورة العشرين لمهرجان الجاز بطبرقة وتنظيم قرابة 320 مهرجاناً صيفيا بمختلف الولايات تضمنت أكثر من 2800 عرض ونشاط ثقافي وفني.
- تهيئة المسالك السياحية بالمواقع الأثرية وإنجاز الخارطة التفاعلية للمسلك الأندلسي ورقمنة متحف شمتو بجندوبة وإنتاج محتويات رقمية لتثمين التراث وتطوير أدوات الترويج والتثمين الرقمي للمواقع والمؤسسات الثقافية.
- إحداث صندوق التشجيع على الاستثمار في القطاع السينمائي والسمعي بقانون المالية لسنة 2026 وإعداد نصوصه التطبيقية.
- إعداد مشروع النص القانوني المنظم لتدخلات صندوق التشجيع والاستثمار الأدبي والفني ليشمل تمويل الصناعات الثقافية والإبداعية وتعزيز تدخلات صندوق ضمان القروض للصناعات الثقافية والإبداعية عبر رفع سقف الضمان من 90 إلى 300 أ د.
- استكمال إعداد قائمة بأنشطة الصناعات الثقافية والابداعية واقتراح تصنيفها ضمن قائمة القطاعات ذات الأولوية.
- إعداد وتنقيح كراسات الشروط المتعلقة بالمراكز الثقافية الخاصة ودور النشر واستغلال المواقع الأثرية والمعالم التاريخية للتصوير والأنشطة الموسيقية والسمعية البصرية والفنون التشكيلية وبمأسسة الأنشطة الثقافية ودفع المبادرة والاستثمار.
- مراجعة مشروع القانون المتعلق بتنقيح نظام الضمان الاجتماعي للفنانين والمبدعين والمثقفين وإعداد مشروع تنقيح قانون الملكية الأدبية والفنية لإدماج أحكام اتفاقية مراكش ومشروع الأمر الخاص بإحداث الدبلوم الوطني للموسيقى.
- صدور القانون عدد 8 لسنة 2026 المؤرخ في 13 ماي 2026 المتعلق بالفنان والمهن الفنية وبتنظيم ممارسة المهن الفنية وبتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفنانين.

الميزان الاقتصادي 2027

- إحداث مشروع الإطار الإحصائي الثقافي التونسي بهدف تطوير نظام وطني دائم لجمع وتحليل البيانات الثقافية وفق المعايير الدولية.
- متابعة مشاريع إحداث مؤسسة مدينة الثقافة وإلحاق مراكز الفنون الدرامية والركحية بالمسرح الوطني وإعادة تنظيم المعهد الوطني للموسيقى.
- تحديث منظومة الاستثمار ومنظومة التصرف في دور الثقافة والمركبات الثقافية ومنظومة تسجيل ومتابعة مطالب رخص عبور المصنفات التشكيلية.

الممارسة الثقافية والمشاركة المجتمعية:

- مواصلة برامج دعم الإنتاج الثقافي في مختلف المجالات بما ساهم في ضمان استدامة الفعل الثقافي وتنويع العرض الموجه إلى مختلف الفئات الاجتماعية والجهوية.
- إنجاز قرابة 4000 نشاط ثقافي موجه لمختلف الشرائح بالمؤسسات الثقافية بكامل تراب الجمهورية.
- إسناد مساعدات ظرفية لفائدة 461 فنان ومبدع إلى جانب الموافقة على 28 ملفاً للانتفاع بالتغطية الاجتماعية وإطلاق منظومة إيداع مطالب المنح الظرفية على الخط بما يساهم في تعزيز إدماجهم ضمن منظومة الضمان الاجتماعي.
- تعزيز النفاذ إلى الثقافة وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص من خلال تنفيذ عدد من البرامج الخصوصية على غرار البرنامج الوطني للترغيب في المطالعة وبرنامج "الأذن تقرأ" ومشروع «حقيبة المعرفة للمكفوفين "حيث تم إحداث 4 فضاءات من أصل 16 فضاءً مبرمجاً لفائدة ضعاف وفاقدي البصر إلى جانب تنفيذ برنامج "مخابر الإبداع" بمختلف الجهات مع العمل على بلوغ 41 فضاءً إبداعيا سنة 2026 مقابل 35 فضاءً سنة 2025 وتنفيذ البرنامج الوطني للاستثمار في ثقافة الأطفال واليافعين وبرنامج فنون الشارع وبرنامج الإبداع السجنى وبرنامج شوارع المدن المبدعة وتنظيم الدورة الخامسة للمسابقة الوطنية لنوادي الفنون التشكيلية بدور الثقافة تحت محور " بين العلامة واللون " والدورة 36 للمهرجان الوطني لنوادي المسرح.
- دعم المكتبات العمومية عبر:

✓ تطوير الأرصدة الوثائقية وتنويع مصادر المعرفة باقتناء 1557 عنواناً منها 778 عنواناً باللغة العربية و779 عنواناً بلغات أجنبية،

✓ تهيئة 13 مكتبة عمومية من جملة 20 مكتبة مبرمجة، إضافة إلى مواصلة برامج بناء دور الثقافة وتهيئتها وتوسعتها وتجهيزها،

✓ دخول المكتبة العمومية بالوردية حيز النشاط ليبلغ عدد المكتبات العمومية والمتنقلة 448 مكتبة سنة 2026 مقابل 444 سنة 2024 واستكمال مشاريع بناء المراكز الوطنية للفنون الدرامية والركحية بالكاف وسوسة ودور الثقافة بوادي الليل والسواسي والشابة وسبالة أولاد عسكر.

دعم الإشعاع الثقافي:

- إعداد وتنفيذ الخطة الاتصالية الوطنية للترويج للتراث.
- إدراج 3500 عمل فني بالمنصة الوطنية للتصرف في الرصيد الوطني للفنون التشكيلية (FNAP).

- تطوير منصة (Musika.tn) ومنصة (فينوس) بالنجمة الزهراء والمنصة الرقمية (للمكتبة الافتراضية) بدار الكتب الوطنية، التي تضم أكثر من 700 ألف تسجيلة (Notice bibliographique) و14 ألف وثيقة مرقمنة.
- التنظيم والمشاركة في الملتقيات والتظاهرات الثقافية الدولية مع العمل على استقطاب فرص التعاون والاستثمار في المجال السمعي البصري وتعزيز تموقع تونس ضمن شبكات الإنتاج السينمائي الدولية.

2. مضمون السياسة الثقافية لسنة 2027

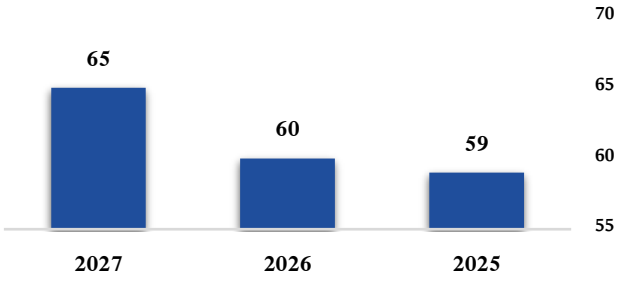
أهداف سنة 2027

تندرج الإصلاحات والبرامج المرسمة لسنة 2027 ضمن أولويات السياسة الثقافية التي تهدف إلى تحويل الثقافة إلى مجال استثماري عبر تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، بما يرفع تدريجياً مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام بنسبة 3% إلى جانب تعزيز مكانة الثقافة كرافد للتنمية السياحية والمحلية باستقطاب ما لا يقل عن 30% من السياح سنويا، فضلا عن تدعيم بعدها الاجتماعي وضمان عدالة النفاذ إلى الخدمات والبرامج بين مختلف الجهات والفئات.

➢ الحماية والمحافظة والاستدامة:

- إحداث مخبر التأريخ في التراث بالمعهد الوطني للتراث الذي يهدف إلى إنشاء أول منصة وطنية متخصصة في علوم التأريخ الأثري والآركيومتريا ويوفر خدمات علمية تساهم في تطوير البحث العلمي ويحسن جودة الدراسات الأثرية لتعزيز السيادة العلمية الوطنية.
- الشروع في الجرد الشامل للتراث المعماري للفترة الاستعمارية وإطلاق حملة رقمية لتوثيق 500 موقع أثري وإرساء نظام إنذار مبكر لحماية المواقع والمتاحف وتكوين مختصين في الترميم.
- مواصلة ترميم وتأهيل المعالم التاريخية والمواقع الأثرية ذات القيمة الوطنية والعالمية (فسقيات الأغالبة والجامع الكبير بالقيروان وجامع الزيتونة المعمور) وتحويل دار ابن خلدون إلى متحف مخصص للعلامة عبد الرحمان ابن خلدون وانطلاق مشاريع ترميم وصيانة المعالم التاريخية في الجهات كبرج غازي مصطفى بجربة وقصبة باجة وتأهيل المواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي.
- تجديد العروض المتحفية وتحسين ظروف حفظ المجموعات الأثرية بالمتاحف الوطنية والجهوية ومواصلة تهيئة متاحف كل من باردو والزعيم فرحات حشاد والمهدية والمتحف الأثري بمكثر.
- إعداد الخارطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية بتحديد ورسم المواقع الأثرية وحمايتها وصيانة المدن العتيقة والعناية بفنون الخط وإنقاذ المعالم المكتشفة عفويا ومواصلة مشروع التأمين الذاتي للمعالم والمواقع والمتاحف والمحافظة على الرصيد التراثي الوطني وفق مقاربة وقائية ومستدامة.
- مواصلة تنفيذ مشاريع رقمنة وإنقاذ مختلف الأرصدة الثقافية ليشمل الرصيد الفني التشكيلي والأرشيف السينمائي والتراث الموسيقي والتراث المكتوب فضلاً عن تجهيز وتهيئة دار الكتب الوطنية وتحسين ظروف الحفظ وتأمين الأرصدة الثقافية.

رسم بياني عدد54 : نسبة رقمنة الرصيد الفني (%)

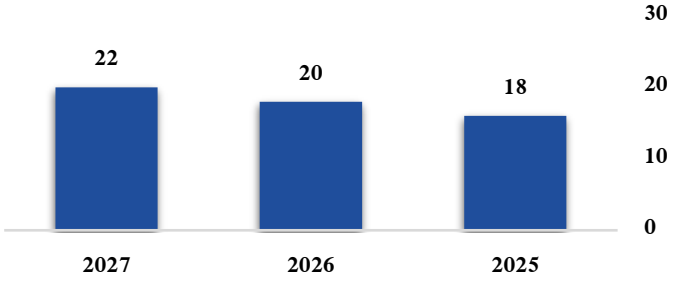


المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

➢ التثمين الاقتصادي وتحفيز الاستثمار (الاقتصاد البرتقالي):

- إعداد خطة اتصالية للتعريف بآلية الرعاية الثقافية وصندوق ضمان القروض المسندة للصناعات الثقافية.
- مواصلة تنظيم التظاهرات الثقافية الوطنية والدولية على غرار معرض تونس الدولي للكتاب وأيام قرطاج السينمائية وأيام قرطاج للفن المعاصر ومهرجان قرطاج الدولي ومهرجان الحمامات الدولي.
- دعم نشر وترويج الكتاب بالجهات عبر التشجيع على انتصاب دور النشر بها وبلوغ عدد 16 دار نشر جديدة سنة 2027.
- تنفيذ الدورة السادسة لبرنامج حاضنة المؤسسات الناشئة الثقافية وتنظيم تظاهرة للابتكار الرقمي "Hackathon" لتطوير الحلول الرقمية المبتكرة لفائدة القطاع، إلى جانب مواصلة تنفيذ برنامج "طموح مشترك" لمرافقة المبادرات والمشاريع الثقافية والإبداعية.
- تطوير آليات استخلاص حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ورفع عدد الاتفاقيات مع مستغلي المصنفات الفنية.
- دعم إنتاج الأعمال السينمائية باعتبار قدرتها على استقطاب الاستثمار وتنشيط الصناعات المرتبطة بالإنتاج السمعي البصري.
- تركيز منظومة وطنية للإنارة الفنية بعدد من المعالم والمواقع الأثرية ومشروع التثمين الرقمي للتراث الذي يهدف إلى إنتاج محتوى ثقافي تفاعلي وتطوير خدمات ذكية لفائدة الزوار والباحثين وتعزيز النفاذ الرقمي إلى الموروث الثقافي الوطني.
- إعادة تأهيل متحف الآلات الموسيقية بقصر النجمة الزهراء وتهيئة ورشة الصناعات الموسيقية وتهيئة فضاء المسبح ومحيطه وتعهد وصيانة حدائق النجمة الزهراء ممّا يوفر فضاءات جديدة للعروض والتكوين والإنتاج الموسيقي.
- تهيئة وتوسعة دار المتوسط للثقافة والفنون بالحمامات وتهيئة المركز الوطني للخزف الفني وتجهيز وتأثيث قطب الإبداع والفنون الرقمية الفاضل بن عاشور بالمرسى واقتناء تجهيزات سمعية بصرية وإنجاز الدراسة المتحفية الخاصة بقاعة عروضه.
- إحداث متحف معارف ومهارات نساء سجنان عبر تحويل محطة القطار التاريخية إلى متحف حي مخصص لتثمين صناعة الفخار.
- إعداد ملفات تسجيل التراث المادي على غرار المدينة العتيقة بصفاقس والمركب المائي الروماني بزغوان وغير المادي كالجبة التونسية ولباس عروس المهديّة على قائمة التراث العالمي لليونسكو.

رسم بياني عدد55 : عدد عناصر التراث المودعة للتسجيل في قائمات اليونسكو



المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

➢ الممارسة الثقافية والمشاركة المجتمعية:

- دعم منظومة الإنتاج الثقافي والفني (مسرح وفن تشكيلي وموسيقى وكتاب) وتواصل تنفيذ عدد من البرامج الداعمة للمبدعين وتنظيم الدورة الرابعة للصالون الوطني للفنون التشكيلية والمهرجان الوطني لنوادي المسرح إضافة إلى مواصلة إسناد المنح الظرفية للفنانين والمبدعين والناشطين في المجال الثقافي.
- تنقيح الأمر عدد 749 لسنة 1979 المتعلق بتشجيع الدولة للإنتاج الأدبي والعلمي وإعداد نص ترتيبي جديد ينظم دعم النشر الرقمي إلى جانب مواصلة مراجعة التشريع المتعلق بالملكية الأدبية والفنية وملاءمته مع الاتفاقيات الدولية.
- تطوير منظومة التصرف الجماعي في حقوق المؤلف والحقوق المجاورة واستكمال إرساء منظومة التصرف في الحقوق المجاورة لفائدة فناني الأداء والمنتجين ومنظومة التصرف في حقوق النسخ لفائدة الكتّاب والناشرين.
- تركيز النظام المعلوماتي للتصرف في شبكة المكتبات العمومية حيث تم انجاز 12 موقع تجريبي منذ سنة 2025 وينتظر بلوغ عدد 143 موقع سنة 2027 أي بنسبة 34.2% من مجموع المكتبات العمومية.
- إعادة تفعيل منظومة WIPO Connect واعتماد التراقيم الدولية الموحدة للتعريف بالمصنفات وأصحابها، فضلا عن تطوير المواقع الإلكترونية والمنصات الرقمية للمؤسسات الثقافية وإحداث منصات جديدة لفائدة مركز تونس الدولي للاقتصاد الثقافي الرقمي.
- تواصل تنفيذ برنامج "الأذن تقرأ" ومشروع حقيبة المعرفة للمكفوفين والبرنامج الوطني للترغيب في المطالعة والبرنامج الوطني للاستثمار في ثقافة الأطفال واليافعين وبرامج مخابر الإبداع وفنون الشارع وفنون على الحدود وبرنامج مسارات الإدماج الثقافي بالمناطق المهمشة فضلاً عن ترسخ الثقافة القريبة من المواطن عبر شراكات مع البلديات والمجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي.
- إحداث المدرسة التطبيقية لفنون العرائس بما يعزز دورها داخل المؤسسات التربويّة والثقافيّة.
- تعزيز البنية الأساسية والرقمية للمؤسسات الثقافية من خلال مواصلة برامج البناء والتهيئة والتوسعة والتجهيز (اقتناء نحو 500 وحدة إعلامية والتزود بمعدات التكييف لما يزيد عن 100 مؤسسة ثقافية عمومية) إضافة إلى التوجه نحو توفير نقاط إعارة جديدة للمكتبات المتنقلة أو تركيز نواة مكتبة قارة بإحدى المؤسسات التربوية بالجهات التي تكون الكثافة السكانية بها ضعيفة.

- تنفيذ برنامج الانتقال الطاقي بالمكتبات العمومية وتركيز الطاقة الشمسية بالمراكز الثقافية والمندوبيات الجهوية للشؤون الثقافية وفق أولويات تحددها دراسات النجاعة الطاقية.

➢ **دعم الإشعاع الثقافي:**

- تطوير المنصات الرقمية الوطنية لتثمين الرصيد الثقافي والفني وتوسيع دائرة النفاذ إليه داخل تونس وخارجها.
- الانطلاق في إعداد الخارطة الوطنية للمهرجانات والتظاهرات الثقافية.
- مواصلة تنفيذ برنامج "أوروبا المبدعة" بما يتيح للمؤسسات والفاعلين الثقافيين التونسيين الاندماج في برامج التعاون الأوروبية.
- مواصلة تنفيذ برامج التبادل الثقافي الدولي بما يدعم تنقل الفنانين والمبدعين وتنظيم التظاهرات والأسابيع الثقافية بالخارج.
- العمل على استعادة المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة عضويتها بالكنفيدرالية الدولية لمؤسسات المؤلفين والملحنين (CISAC) وإبرام اتفاقيات للتمثيل المتبادل مع مؤسسات التصرف الجماعي وإعادة تفعيل التعاون مع جمعية المؤلفين والملحنين وناشري الموسيقى (SACEM) بما يعزز اندماج تونس في المنظومة الدولية لحماية حقوق المؤلف ويضمن حماية أفضل للمصنفات التونسية خارج الحدود ويدعم حقوق المبدعين التونسيين في الأسواق الدولية.

II. ضمان العمل اللائق وتعزيز الإدماج الاجتماعي

1. سياسة التشغيل

تنصهر سياسة التشغيل ضمن خيار تحقيق العدالة الاجتماعية والأولويات الوطنية الرامية إلى إدماج كل الفئات بصفة متكافئة في الدورة الاقتصادية وتثمين قدرات الموارد البشرية في العمل والريادة وبعث المشاريع المشغلة.

ويعتبر تقليص نسب البطالة أهم الرهانات خاصة بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية ولدى الفتيات مع ارتفاع حدّة البطالة بالجهات الداخلية فضلا عن تعدد مظاهر العمل الهش والاقتصاد غير المنظم وعدم مواكبة المنظومة التعليمية والتكوينية للتحولات المتسارعة لسوق الشغل.

وقصد رفع هذه التحديات حظيت سياسة التشغيل بعناية متواصلة بهدف خلق مزيد من مواطن الشغل اللائقة من خلال العمل على تطوير مؤهلات طالبي الشغل والرفع من القدرات التشغيلية للمؤسسات الاقتصادية من خلال آليات التكوين والمرافقة والاحاطة الى جانب التشجيع على احداث المشاريع عبر دفع المبادرة الخاصة والجماعية.

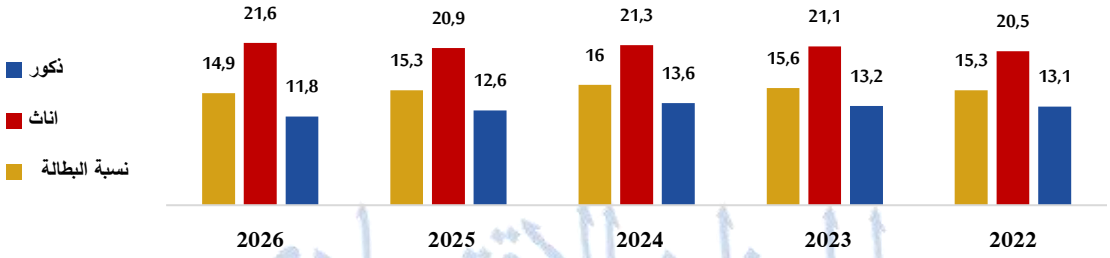
وشكّل إحداث الشركات الأهلية مصدرا جديدا لتوفير مواطن الشغل وخلق الثروة خاصة بالجهات الداخلية فضلا عن توسيع مسارات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لفائدة الفئات الهشة.

وفي هذا الإطار تنصهر سياسة التشغيل لمخطط التنمية 2026-2030 ضمن رؤية شاملة تقوم على توفير عمل لائق ومثمن وتعزيز دفع المبادرة الخاصة كآلية دامجة لكل الفئات ودعم إحداث الشركات الأهلية.

1.1 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تميزت سوق الشغل بتسجيل نتائج إيجابية خلال سنة 2026 اعتبارا الى تواصل تحسن النشاط الاقتصادي حيث من المتوقع ان تستمر ديناميكية النمو بفضل التحسن الشامل في النشاط الاقتصادي مدفوعا بالمسارات الإيجابية في مختلف القطاعات وخاصة في احداث مواطن شغل جديدة بما ساهم في انخفاض نسبة البطالة الجملية خلال الثلاثي الثاني لسنة 2026 الى 14.9% مقابل 15.3% خلال نفس الفترة من سنة 2025 مع توقع استقرار هذه النتائج الى موفّى سنة 2026. هذا ولا تزال نسب البطالة مرتفعة بالنسبة للباحثين عن عمل من الشباب والإناث وحاملي الشهادات العليا. كما انخفض مجموع السكان النشيطين إلى 4191 ألف ونسبة 44.7% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026 مقابل على التوالي 4260 ألف 46.2% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025.

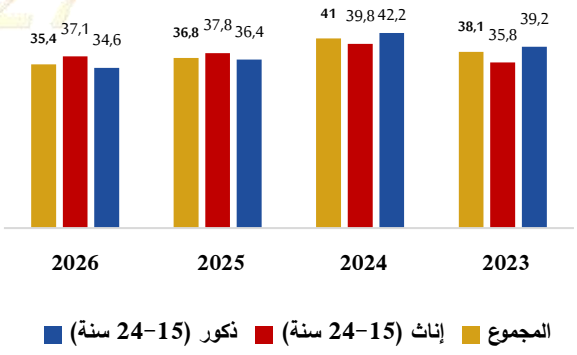
رسم بياني عدد56 : نسبة البطالة (%)



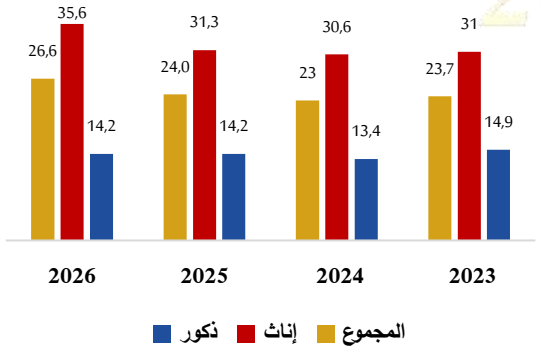
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

الميزان الاقتصادي 2027

رسم بياني عدد57 : نسبة البطالة من بين الشباب في سن 15-24 سنة (%)



رسم بياني عدد58 : نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا (%)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

تطوير كفاءة باحثي الشغل ودعم قدرات المؤسسة والجهة

دعم قدرة المؤسسة الاقتصادية على توفير مواطن شغل لائق:

- **مواصلة تنفيذ برنامج كبار المشغلين** حيث تم إبرام 25 اتفاقية في كافة القطاعات مكنت من توفير أكثر من 15 ألف عرض شغل وتوقيع 6 اتفاقيات مع مؤسسات صناعة مكونات السيارات وفّرت أكثر من 1700 موطن شغل واتفاقية تعاون في الصناعات الالكترونية ستوفّر أكثر من 400 موطن شغل واتفاقية في الخدمات الاعلامية وتكنولوجيات المعلومات والذكاء الاصطناعي لتشغيل 1000 باحث عن شغل في مرحلة أولى.

- **توقيع اتفاقية شراكة مع الغرفة التونسية الفرنسية للتجارة والصناعة** تهدف إلى دعم وتثمين الشهادات والكفاءات التونسية وتوفير مواطن شغل لائق بقرابة 2500 مؤسسة منضوية إليها.
- **تنظيم يوم التشغيل في المهن السياحية** بمشاركة أكثر من 30 مؤسّسة اقتصادية وفرت أكثر من 700 عرض شغل على المستوى الوطني و100 عرض على المستوى الدولي بالإضافة إلى تنظيم تظاهرات جهوية مماثلة.

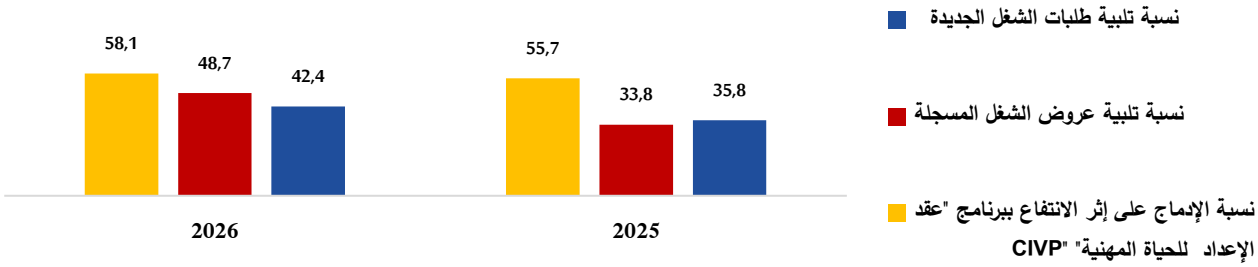
دعم قدرات الباحثين عن شغل لتنمية كفاءاتهم للالتحاق بموطن شغل لائق ومثمّن وفقا لمشروع مسارهم المهني:

- **الانطلاق في مراجعة البرامج النشيطة للتشغيل** لملاءمتها مع تنقيح مجلة الشغل وأنماط العمل الجديدة وتطوير برنامج المرافقة وإحداث برنامج جديد للإشهاد و**تكوين وإدماج الباحثين عن شغل الذين تتراوح أعمارهم بين** 18 و35 **سنة** في الاختصاصات صعبة الادماج في الجهات وتثبيت مواطن شغل لفائدة 300 شابا تم تكوينهم وإدماجهم بمختلف المؤسسات.
- **مواصلة تعزيز إدماج الشباب (**15-29 **سنة)** ممن ليسوا في وضعية دراسة أو تكوين أو شغل.
- **إدماج** 2000 **منتفعا في عمل مؤجر أو مستقل** في تسع ولايات ضمن مشروع تحسين قابلية الشباب للتشغيل.

مكنت البرامج والآليات النشيطة للتشغيل من رفع نسبة تلبية طلبات الشغل الجديدة التي يتوقع ان تبلغ 42.4% موفى سنة 2026 مقابل 35.8% خلال سنة 2025 ونسبة تلبية عروض الشغل المسجلة من 33.8% الى 48.7% خلال نفس الفترة الى جانب رفع نسبة الادماج على إثر الانتفاع ببرنامج عقد الاعداد للحياة المهنية لنفس الفترة من 55.7% الى 58.1%.

الميزان الاقتصادي

رسم بياني عدد59 : تطور مؤشرات دعم القدرة التشغيلية للباحثين عن شغل(%)



المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل

دعم قدرات الجهة لتثمين ثرواتها واحداث مواطن شغل لائق ومثمّن لجميع الفئات:

- **الانطلاق في تنفيذ مخرجات الدفعة الأولى من المخططات الجهوية للتشغيل** بولايات تونس وسوسة وصفاقس ومنوبة والقيروان وإعداد المرحلة الثانية لفائدة كل من ولايات جندوبة والكاف وسليانة والقصرين وقفصة وسيدي بوزيد بهدف صياغة رؤية جهوية تشاركية للتشغيل ترتكز على تشخيص واقعي لاحتياجات الجهة وتدعم المبادرة الخاصة وتوفّر فرص العمل اللائق لفائدة الشباب اعتمادا على تثمين مخزون الجهة والمنظومات الاقتصادية المترابطة.
- **دعم المبادرة الخاصة والتكوين المهني والتكوين التكميلي في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية** لفائدة 5000 شاب وشابة في إطار تنفيذ برنامج "دعم التكوين من أجل تشغيل الشباب التونسي" بـ 15 ولاية.

دعم البعد الدولي في السياسة الوطنيّة للتشغيل:

- **توقيع اتفاقية تعاون إطارية مع الوكالة الإيطالية للتشغيل** بهدف دعم توظيف اليد العاملة التونسية بالمؤسسات الاقتصادية الإيطالية تتضمن تأمين تنظيم الدورات التكوينية في مجالات الصحة والسلامة المهنية والتكوين التكميلي في الاختصاصات التقنية بالإضافة إلى دورات التكوين في اللغة والثقافة الإيطالية.
- **توقيع مذكرة تفاهم في مجال التكوين والتدريب المهني والتشغيل وتنقل اليد العاملة بين تونس وليبيا** والهادفة إلى توفير الظروف الملاءمة لتنقل اليد العاملة بين البلدين في إطار يضمن الحقوق ويحفظ التوازن بين العرض والطلب في سوق الشغل.
- تطوير المنصة الرقمية الخاصة بالمؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج والتي ستدخل طور الاستغلال في أواخر سنة 2026.
- **إعداد مشروع القانون المتعلق بتنظيم ممارسة المؤسسات الخاصة لنشاط التوظيف بالخارج** الذي سيمكن من حماية طالبي الشغل من عمليات التحيل والابتزاز وتفادي نقائص الإطار القانوني الحالي وضمان الانتداب العادل وتحسين ترتيب تونس على المستوى الدولي في مجال مكافحة الإتجار بالأشخاص.
- ارتفاع عمليات التشغيل بالخارج من 3457 سنة 2025 الى 4000 موفى سنة 2026.

حوكمة سوق الشغل وتطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة السياسات والبرامج والمشاريع:

- متابعة وتقييم مؤشرات البرامج النشيطة للتشغيل ومزيد حوكمة هذه البرامج وتوسيع قاعدة المنتفعين وضمان العمل اللائق.
- توسيع تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل ومزيد ملاءمتها مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- إحداث خلية يقظة واستشراف المهن والكفاءات والمتابعة الدورية لحاجيات سوق الشغل لتعديل برامج التكوين وإرساء منصة رقمية حول ديناميكية سوق الشغل على المستوى الجهوي والوطني والدولي.
- إطلاق المدونة التونسية للمهن والكفاءات وملاءمة مخرجات التعليم العالي والتكوين المهني مع حاجيات سوق الشغل وإدماجها بالنظام المعلوماتي لمكاتب التشغيل وفضاءات المبادرة وتطوير منصة التسجيل عن بعد للباحثين عن شغل ورقمنة معالجة عقود الشغل مع تطوير منظومة التصرف في عروض الشغل وفق المعايير الدولية المعتمدة.

دعم المبادرة الخاصة والانتقال للعمل المنظم

خلق بيئة مجتمعية تشجع على (دعم المبادرة الفردية):

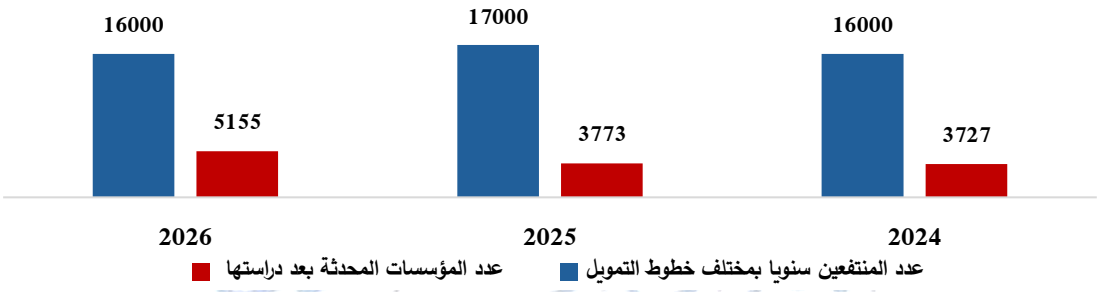
- تنظيم مسابقة "المتكون المبادر" لانتقاء أفضل أفكار المشاريع (1713 مشارك من 84 مركز تكوين واختيار 25 فكرة مشروع).
- مواصلة تنفيذ برنامج التكوين في ريادة الأعمال بمراكز التكوين (5 دورات، 102 مكوّن و206 متكون، أحدث منهم 36 مشروعا)
- إعداد تصور لنظام "المتكون المبادر" الجديد لتحفيز الخريجين على إحداث مشاريعهم عبر التكوين والمرافقة والإحاطة.

- دعم ريادة الأعمال في الاقتصاد الأخضر بالشروع في تركيز "مختبر الابتكار الأخضر" بتوزر.

تحديد مسار مرافقة متكامل يضمن الإحاطة بالباعثين خلال كامل فترة المشروع:

- إعداد مسار مرافقة مشخصة لأصحاب المبادرات الفردية والجماعية في العمل المستقل وتنفيذ خطة للرّفع من كفاءة مستشاري المهن الصغرى بفضاءات المبادرة ومكاتب التشغيل.
- مرافقة 75 مؤسسة في مجال التكنولوجيا لتعزيز قدرتها التشغيلية بولايات تونس وسوسة وصفاقس وذلك في إطار مشروع دعم خلق مواطن الشغل القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال لفائدة الشباب والنساء.
- بلوغ عدد المنتفعين سنويا بخطوط التمويل 16 ألف منتفع سنة 2026 مقابل 17 ألف منتفع سنة 2025 مما ساهم في دعم احداث المؤسسات الصغرى وخلق مواطن شغل جديدة.
- ارتفاع عدد المؤسسات المحدثة التي تمت دراستها من 3727 مؤسسة في 2024 الى 3773 مؤسسة في 2025 لتبلغ 5 آلاف مؤسسة سنة 2026.

رسم بياني عدد60 : تطور مؤشرات المبادرة الخاصة



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

إرساء منظومة تمويل شاملة وعادلة:

- التوقيع على اتفاقيات لتوظيف موارد الصندوق الوطني للتشغيل في تمويل المشاريع المحدثة لمواطن الشغل
- مواصلة تنفيذ **برنامج دعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية والتمكين الاقتصادي** ليشمل تمويل نحو 10 آلاف مشروع في سنة 2026 باعتمادات قدرها حوالي 150 م د.
- **دعم الانتقال إلى العمل المنظم** بمواصلة تنفيذ برنامج المبادر الذاتي من خلال تطوير الجزء الثاني من منصة المبادر الذاتي.
- **حوكمة منظومة المبادرة الخاصة** عبر استغلال منصة إلكترونية لتسجيل الباعثين الراغبين في الحصول على التمويل والمرافقة.

إحداث شركات أهلية ذات مسؤولية ومستدامة

دعم حوكمة الشركات الاهلية:

- تطوير السجل الوطني للشركات الأهلية وتمكين المؤسسين من متابعة ملفاتهم بشفافية وتوفير قاعدة بيانات وطنيّة.

- إعداد لوحة رقمية لمتابعة مطالب كراء الأراضي الدولية الفلاحية للشركات الأهلية (قائمة أولى 38 ضيعة فلاحية) وأنموذج لمطلب ترشح لكراء عقار للملك البلدي الخاص ودليل إجراءات لصيغ استغلال الشركات الأهلية للمنتوجات الغابية غير الخشبية مراكنة.
- ارتفاع عدد الشركات الأهلية المحدثة خلال سنة 2026 التي استكملت جميع مراحل الإحداث القانوني لتبلغ 257 شركة وتسجيل 800 مبادرة لإحداث شركات أهلية بالسجل الوطني للشركات الأهلية.
- دخول حوالي 36% من العدد الجملي للشركات المحدثة طور النشاط حيث تحصلت 32 منها على منحة دعم خلال سنة 2026 بقيمة 800 دينار شهريا مع إسناد 94 إشعار تمويل للشركات الأهلية.

تأمين الإحاطة والمرافقة خلال مختلف المراحل عبر بلورة برنامج تكوين بالتنسيق مع وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي لباعثي الشركات الأهلية في المجال الفلاحي.

تيسير النفاذ إلى التمويل وإلى السوق بتخصيص اعتماد إضافي لخطّ تمويل الشركات الأهلية بمبلغ 35 م د على موارد الصندوق الوطني للتشغيل وإمضاء 12 اتفاقية تمويل الشركات الأهلية مع بنوك عمومية وخاصة باعتمادات جملية قدرها 31 م د سنة 2026.

تطوير استراتيجية إعلام واتصال خاصة بالشركات الأهلية بإعداد دليل الشركات الأهلية وإدراجه بمنصة الشركات الأهلية وإعداد هوية بصرية خاصة بالشركات الأهلية ومحامل مختلفة تتضمن التعريف بالشركات الأهلية والحوافز والامتيازات.

2.1 مضمون سياسة التشغيل لسنة 2027

تطوير كفاءة باحثي الشغل ودعم قدرات المؤسسة والجهة

أهداف سنة 2027

تجسيدا لتوجهات مخطط التنمية 2026-2030 في مجال التشغيل سيتواصل العمل خلال سنة 2027 على تطوير سياسة النهوض بالتشغيل بهدف تحسين تشغيلية مختلف فئات الباحثين عن شغل وتلبية حاجيات المؤسسات الاقتصادية من اليد العاملة بما يسهم في الحد من نسب البطالة ودعم تنافسية الاقتصاد وجاذبية تونس للاستثمار.

➢ **دعم قدرة المؤسسة على توفير مواطن شغل لائق وفقا لحاجيتها وآفاق تطوّرها:**

- مواصلة تطوير برامج الصندوق الوطني للتشغيل وإسناد الامتيازات الخصوصية للنهوض بالتشغيل حسب النشاط الاقتصادي والموقع الجغرافي إلى جانب تطوير برنامج كبار المشغلين باعتماد عقود أهداف مع مكاتب التشغيل والعمل المستقل.
- رفع نسق العمل بآليات التكوين التكميلي وتأهيل الباحثين عن شغل وفقا لمتطلبات مواطن شغل مشخصة واحداث منصة رقمية لربط حاجيات المؤسسات ببرامج التكوين التكميلي او التأهيل حسب القطاعات.

➢ **دعم قدرات الباحثين عن شغل لتنمية كفاءاتهم للالتحاق بموطن شغل لائق ومثمن:**

- إعداد منظومة وطنية للمرافقة والتكوين في المهارات الحياتية لفائدة الشباب والناشئة على امتداد المسارات التعليمية والتكوينية إلى جانب إرساء برنامج وطني للتكوين في المهارات الحياتية واللغات والتكنولوجيا الرقمية.
- تنظيم دورات تكوين إشهادي في مجال اللغات والتكنولوجيات الحديثة أو الاختصاصات التقنية بالشراكة مع الهياكل والمنظمات والجامعات المهنية المعنية وتطوير آليات وبرامج التربصات بالوسط المهني والتكوين التكميلي باعتماد صك خدمات الجوار والبرامج الخصوصية الموجهة للشباب ممن ليسوا في وضعية دراسة أو تكوين أو عمل والمنقطعين عن الدراسة.

➢ **دعم قدرات الجهة لتثمين ثرواتها واحداث مواطن شغل لائق ومثمّن لجميع الفئات** من خلال تعميم إعداد وتنفيذ المخططات الجهوية للتشغيل بالولايات.

➢ **دعم البعد الدولي في السياسة الوطنيّة للتشغيل** بفضل تحسين حوكمة هجرة العمل واعتمادها كخيار إضافي مع دعم مسالكها النظامية بإرساء شراكات مع بلدان القبول وتنظيم الوساطة وعمليات استكشاف واستغلال عروض الشغل الدولية وتسهيل إجراءات النفاذ إليها وتشجيع الهجرة الدائرية مع إحكام متابعة هجرة العمل على المستوى الوطني والدولي مع تطوير نظام اليقظة الخاص بمتابعة تطورات سوق الشغل على المستوى الوطني والدولي وتطوير نظام معلومات واتصال حول هجرة العمل.

➢ **حوكمة سوق الشغل وتطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة السياسات والبرامج** عبر مواصلة تطوير منظومة اليقظة واستشراف المهن والكفاءات ودراسة حاجيات سوق الشغل وتطوير المنصة الرقمية لمتابعة ديناميكية سوق الشغل وتفعيل توصيات الدراسات المنجزة في مجالات النقل واللوجستيك وتكنولوجيا المعلومات والاتصال الى جانب التحيين الدوري للمدونة التونسية للمهن والكفاءات وإرساء بوابة جديدة للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل ونظام ملاءمة بين عروض وطلبات الشغل قائم على الذكاء الاصطناعي وإعداد منظومة وطنية لمتابعة وتقييم برامج الصندوق الوطني للتشغيل والشروع في إعداد أول أنموذج اقتصادي متكامل لقياس إحداثات مواطن الشغل على المستوى الوطني والقطاعي والجهوي.

هذا وينتظر تطور عدد المنتفعين بمختلف آليات التشغيل ليبلغ 120 ألف منتفع سنة 2027 منهم 100 ألف منتفع ببرنامج عقد الإعداد للحياة المهنيّة.

دعم المبادرة الخاصة والانتقال للعمل المنظم

أهداف سنة 2027

تعتبر المبادرة الخاصة رافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تضطلع به من دور في دفع الاستثمار وخلق مواطن الشغل وتعزيز حيوية النسيج الاقتصادي والجهوي. وفي إطار توجهات مخطط التنمية 2026- 2030 ستتركز الجهود خلال سنة 2027 على ترسيخ ثقافة المبادرة ودعم الاستثمار الخاص وتوفير بيئة أكثر ملاءمة لإحداث المؤسسات وتطويرها من خلال تبسيط الإجراءات وتيسير النفاذ إلى التمويل وتعزيز آليات الإحاطة والمرافقة بما يدعم ديناميكية الاقتصاد الوطني ويعزز التنمية الشاملة والمستدامة.

وتشمل التدخلات المبرمجة بالخصوص:

- إطلاق نظام "المتكون المبادر" بمراكز التكوين المهني وتعميم تجربة نوادي المبادرة وتنظيم النسخة الثانية من مسابقة "المتكون المبادر" ومرافقة المتكونين خلال مراحل إحداث مشاريعهم وتمويلها.
- انطلاق التجربة النموذجية لمسار مرافقة شامل لأصحاب المبادرات الفردية والجماعية في العمل المستقل طبقا لخصوصيات وحاجيات جميع الفئات المعنية ويضمن تناسق تدخلات هياكل التأطير والمساندة.
- انطلاق التجربة النموذجية للمرافقة بعد إحداث المشاريع عبر تفعيل آلية المساعدة الفنية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف تعزيز فرص النجاح للمشاريع الجديدة أو التوسعة أو إعادة الهيكلة.
- إرساء خطوط تمويل لفائدة الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وذوي الإعاقة وحاملي صفة الطالب المبادر أو المتكون المبادر ودعم المال المتداول للمؤسسات التي تعاني من صعوبات ظرفية وتمويل المشاريع بالجهات ذات الأولوية في التنمية ودعم التمويل الذاتي لباعثي المشاريع والمؤسسات الصغرى إلى جانب المراجعة الجذرية لبرنامج "جيل جديد من الباعثين" برفع سقف التمويل وتحسين منظومة المرافقة لأصحاب المشاريع.

ومن المنتظر أن تفضي هذه التدخلات والإجراءات خلال سنة 2027 الى إنجاز 21500 عملية مرافقة للراغبين في إحداث المشاريع وإحداث 5500 مؤسسة مع انتفاع 16500 مبادر بمختلف خطوط التمويل.

رسم بياني عدد61 : تطور مؤشرات المبادرة الخاصة



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

إحداث شركات أهلية ذات مسؤولية ومستدامة

أهداف سنة 2027

تجسيدا لتوجهات مخطط التنمية 2026-2030 ستتجه الجهود خلال سنة 2027 نحو مزيد دعم إحداث الشركات الأهلية وتطوير نشاطها وتيسير نفاذها إلى التمويل وتعزيز آليات الإحاطة والمرافقة بما يدعم تنمية أكثر توازنا بين الجهات.

اعتبارا لأهمية النهوض بالشركات الأهلية سيتم بالخصوص:

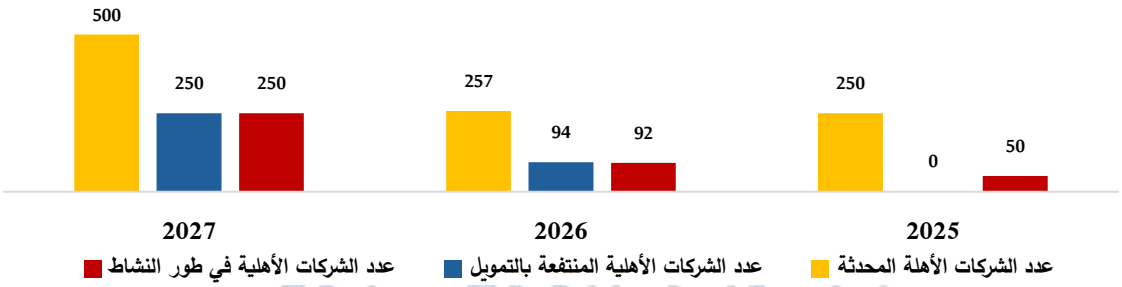
- دعم حوكمة الشركات الاهلية من خلال إرساء إطار تنظيمي يقوم على تحديد الأدوار والمسؤوليات والرقابة والشفافية وذلك عبر مراجعة الهيكلة الإدارية وتركيز وحدات مبادرة أهلية جهويا ومركزيا ورقمنة الخدمات

المساداة وإبرام اتفاقيات مع المؤسسات العمومية والخاصة ودعم تبادل الخبرات الفنية في مختلف المجالات والتعاون لفائدة الشركات الأهلية التي في طور النشاط.

- تأمين الإحاطة والمرافقة خلال مختلف المراحل عبر الشروع في إعداد برنامج ودليل مرافقة خاص بالشركات الأهلية (إدارية وقانونية وفنية ومالية) وتوفير التكوين ومساعدتها على تطوير نشاطها.
- تيسير النفاذ إلى التمويل والتسويق وذلك بدعم خط تمويل الشركات الأهلية وإحداث خط للتمويل الذاتي للشركات الأهلية على موارد الصندوق الوطني للتشغيل وإمضاء اتفاقيات مع المؤسسات المالية وتنويع مصادر تمويل الشركات الأهلية وبلورة التصور الأولي لمنظومة رقمية للتسويق خاصة بها.

هذا وينتظر خلال سنة 2027، بلوغ 500 شركة أهلية وانتفاع 250 شركة منها بالتمويل إلى جانب دخول 50% من الشركات الأهلية طور النشاط الفعلي هذا فضلا عن توفير الإحاطة والمرافقة لفائدة 1000 منتفع.

رسم بياني عدد62 : تطور مؤشرات الشركات الأهلية



المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

2.حماية وتغطية اجتماعية شاملة وعادلة

تكتسي السياسة الاجتماعية أهمية محورية في ترسيخ مقومات الدولة الاجتماعية والتقدم في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز التماسك الاجتماعي. وتشمل الرهانات المطروحة بالخصوص في الارتقاء بجودة خدمات الحماية والضمان الاجتماعي والحدّ من الفوارق الاجتماعية وتعزيز إدماج الفئات الهشة ومحدودة الدخل.

وترتكز الخيارات الوطنية للسياسة الاجتماعية ضمن مخطط التنمية حول إرساء منوال تنموي أكثر عدالة وإنصافاً واستدامة من خلال الإصلاحات والبرامج الرامية إلى دعم المنافع والخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين استهداف برامج الدعم ورقمنة الخدمات الاجتماعية بالتوازي مع المحافظة على استدامة أنظمة الضمان الاجتماعي وتعزيز حوكمتها.

1.2 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تكريس قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية:

- دعم برنامج الأمان الاجتماعي وتعزيز استهداف الفئات المستحقة عبر الترفيع في المنحة الشهرية إلى 280 دينارا وإسناد منحة إضافية عن كل ابن في الكفالة الى جانب إصدار بروتوكول تجديد الانتفاع بالتحويلات المالية المباشرة بهدف تحسين الاستهداف. وتبلغ الاعتمادات المرصودة لبرنامج الأمان الاجتماعي في سنة 2026 نحو 1774 م د أي ما يعادل نحو 1% من الناتج.

- تعزيز الدعم الموجه إلى الأطفال والأسر حيث شملت المنح العائلية أكثر من 137 ألف طفل دون سن السادسة و463 ألف طفلا من 6 إلى 18 سنة فضلا عن تمكين حوالي 637 ألف تلميذ ونحو 17 ألف طالب من مساعدات العودة المدرسية والجامعية بما يدعم تكافؤ الفرص ويحد من مخاطر الانقطاع عن التعليم.
- دعم التمكين الاقتصادي وتحسين قابلية الفئات الهشة للإدماج الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات من خلال الشروع في تنفيذ 800 مشروعا في إطار احداث موارد الرزق.
- إحداث صندوق النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى قانون المالية لسنة 2026 بهدف دعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة عبر تمويل مجالات التكوين، والتشغيل، والتشجيع على بعث المشاريع، والإدماج الاقتصادي، والرياضي، والثقافي.
- تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم وذلك بتخصيص حوالي 6 م د لفائدة التمكين الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة فضلا عن تركيز منصة رقمية جديدة لإسناد وتجديد بطاقة الإعاقة.
- دعم الوقاية والحماية والإدماج الاجتماعي من خلال تهيئة مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومراكز الدفاع والإدماج وإعداد أدلة معيارية في مجال حماية الطفولة وسماع ضحايا الاعتداءات الجنسية وتطوير آلية الإسعاف الاجتماعي بما يعزز منظومة الوقاية والحماية والإدماج للفئات والأشخاص في وضعيات هشة.

تعزيز العمل اللائق والآمن ومقاومة العمل الهش

- إدماج 13550 عاملا بصفة مباشرة لدى الشركات المستفيدة إلى جانب تحويل 86431 عقد شغل من عقود محددة المدة إلى عقود غير محددة المدة وفق القانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بمنع المناولة.
- إعداد دراسة أولى حول تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق الشغل بما يساهم في استباق التحولات المرتبطة بأنماط العمل الجديدة وتكييف الأطر التنظيمية معها ودراسة ثانية حول حوكمة اقتصاد المنصات والمهن الرقمية.
- تطوير الإطار التشريعي وآليات تسوية النزاعات في إطار مشروع تنقيح مجلة الشغل بالتوازي مع إطلاق مشروع نموذجي للوساطة في تسوية نزاعات الشغل الفردية والجماعية الى جانب اعداد مشروع قانون يتعلق بتنظيم العمل عن بعد وعمل المنصات في القطاع الخاص ومشروع قانون يتعلق بالقطاعات ذات القدرة التشغيلية الواعدة ومتابعة المؤسسات التي تواجه صعوبات اقتصادية أو فنية والعملة المتضررين منها.

ضمان ديمومة وتحقيق التوازن المالي لخدمات ومؤسسات الضمان الاجتماعي:

- تعزيز الإحاطة الاجتماعية بالعمال المتضررين من فقدان مواطن الشغل لفائدة 2290 عاملا.
- تكفل الدولة بمساهمات الأعراف في الضمان الاجتماعي بعنوان الأجراء من حاملي الشهادات العليا المنتدبين حديثًا.
- إقرار الإعفاء من الأداء على القيمة المضافة والمعاليم الديوانية بعنوان اقتناء معدات وتجهيزات صحية لمصحات الضمان الاجتماعي.
- تعزيز موارد تمويل الصناديق الاجتماعية من خلال الموارد الإضافية المنصوص عليها بالفصل 20 من قانون المالية لسنة 2026.

- اعداد النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بصندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات وصندوق التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية بما يعزز تنوع آليات الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق تغطيتها لتشمل اصناف مهنية واجتماعية مختلفة.
- التوسيع التدريجي لقاعدة المشمولين بمنظومة الضمان الاجتماعي حيث سجلت نسبة التغطية الاجتماعية الإجمالية بالقطاع لتبلغ 81.94 % سنة 2026.

تعزيز مساهمة الهجرة والتونسيين بالخارج في التنمية الاجتماعية:

- تطوير نظام المعلومات الوطني حول الهجرة ورقمنة التصرف الإداري في ملفات الأجانب.
- إعداد التقرير الوطني الطوعي الثاني لمتابعة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وعرضه خلال المنتدى الدولي الثاني لاستعراض الهجرة الدولية المنعقد بنيويورك في ماي 2026.
- مواصلة تنفيذ برنامج THAMM+ الرامي إلى دعم الهجرة النظامية والدائرية وتعزيز فرص التنقل القانوني للعمالة التونسية الذي مكن 500 مستفيدا من الحصول على عقود عمل قانونية في مرحلته الاولى وتيسير تنقل نحو 2500 عامل تونسي إلى فرنسا في مرحلته الثانية وتطوير التكوين والتأهيل والتوظيف لفائدة حوالي 2000 شاب وشابة نحو إيطاليا في قطاع البناء والأشغال العامة وترتكز هذه المسارات على تأهيل المستفيدين فنيا ولغوياً بما يعزز الاستفادة المشتركة منها وفق مقاربة «المنفعة الثلاثية».

حوكمة السياسات الاجتماعية:

- إطلاق المنصة الرقمية الوطنية المندمجة لخدمات الحماية الاجتماعية القائمة على السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للمنتفعين والدليل الوطني للبرامج والخدمات الاجتماعية بهدف تعزيز التنسيق وتيسير النفاذ إلى الخدمات ورفع نجاعة الاستهداف.
- إحداث المركز الرقمي للشؤون الاجتماعية لتطوير قدرات تسيير وإدارة السجلات الوطنية والاجتماعية.
- تعميم واستغلال عدد من المنظومات على غرار منظومة الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية ومنظومة بطاقات الإعاقة إلى جانب منصات المعهد الوطني لرعاية الطفولة والتمويل العمومي للجمعيات والتصرف الإلكتروني في ملفات الموظفين بما يساهم في رقمنة الخدمات وتحسين كفاءة التصرف الإداري.

2.2 مضامين السياسة الاجتماعية لسنة 2027

- **أهداف سنة 2027**
- تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف العيش
- تعزيز العمل اللائق والآمن ومقاومة أشكال العمل الهش ودعم الإدماج الاقتصادي وتطوير الخدمات الاجتماعية وتحسين جودتها والارتقاء بحوكمتها ورقمنتها
- ضمان ديمومة أنظمة ومؤسسات الضمان الاجتماعي وتحقيق توازنها المالي وتنويع مصادر تمويلها
- تعزيز مساهمة الهجرة والتونسيين بالخارج في التنمية الاجتماعية
- تحسين نجاعة السياسات الاجتماعية بما يعزز قدرة المنظومة على الاستجابة الاستباقية للتحولات.

➢ تكريس قيم ومبادئ العدالة الاجتماعية:

- مراجعة شاملة لمنظومة الأمان الاجتماعي بهدف تحسين نجاعة توجيه التدخلات الاجتماعية وتحيين قاعدة المنتفعين بها واستكمال إسناد المعرّف الاجتماعي لفائدة 100% من رؤساء وأفراد الأسر المسجلة.
- استكمال توزيع البطاقات الإلكترونية البريدية "الأمان الاجتماعي " لفائدة نحو 400 ألف منتفع إلى جانب تفعيل منظومة بطاقات العلاج الإلكترونية "أمان".
- رفع عدد مشاريع التمكين الاقتصادي إلى 1000 مشروع باعتمادات تناهز 18 م د وإعداد خطة اتصالية لتشجيع المبادرة الذاتية وتفعيل صندوق العاملات الفلاحيات وإرساء سجل وطني للعاملات الفلاحيات.
- تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وآليات إدماجهم باستكمال مشروع تنقيح القانون التوجيهي المتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وتفعيل المنصة الرقمية الخاصة بإسناد بطاقة الإعاقة وتنفيذ برامج الصندوق الوطني للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وإرساء الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- اعداد الخطة الوطنية للدفاع والإدماج الاجتماعي مع توسيع برنامج "الفرصة الثانية" ليشمل مراكز بنزرت وسيدي بوزيد والمنستير.
- توسيع التغطية لآلية الإسعاف الاجتماعي بما يعزز التدخل المبكر والاستجابة للحالات الاجتماعية الهشة.

➢ تعزيز العمل اللائق والآمن ومقاومة العمل الهش:

تمت مأسسة الوساطة داخل المؤسسات الاقتصادية الكبرى وإدماجها في 40% من المؤسسات المصنفة ضمن مناطق التوتر المهني الدائم مع اعتماد لوحة قيادة لمتابعة النزاعات بهدف خفض النزاعات الجماعية المحالة على مستوى لجان المصالحة بنسبة 10% بما يساهم في الحد من النزاعات قبل تفاقمها.

➢ ضمان ديمومة وتحقيق التوازن المالي لخدمات ومؤسسات الضمان الاجتماعي:

- تعزيز الاستدامة المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي وتنويع مواردها من خلال الاصلاحات الرامية الى إحداث موارد جديدة لفائدة "**حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي**" وتعبئة موارد غير تقليدية لفائدة الحماية

الاجتماعية. كما ينتظر العمل على **معالجة مديونية الصناديق** وإرساء آلية لتسوية الديون المتقاطعة بالتوازي مع تشديد العقوبات المالية على عدم الانخراط.

- إجراء مراجعة شاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي وتحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي وتوسيع شبكة مكاتب ودور الضمان الاجتماعي بكل المناطق.

➢ **تعزيز مساهمة الهجرة والتونسيين بالخارج في التنمية الاجتماعية:**

ينتظر بالخصوص مراجعة الاستراتيجية الوطنية للهجرة وتثمين مساهمة التونسيين بالخارج في التنمية باعتماد سياسات أكثر استجابة لخصوصيات التونسيين بالخارج وحفز استثماراتهم وتعريفهم بصيغ التمويل المتاحة والعمل على إحداث صندوق **استثماري للجالية التونسية بالخارج إلى جانب** إنجاز المسح الوطني الثاني حول الهجرة الدولية في تونسHIMS 2.

➢ **حوكمة السياسات الاجتماعية:**

سيتركز العمل حول إطلاق المنصة الرقمية الوطنية المندمجة لخدمات الحماية الاجتماعية القائمة على السجل الاجتماعي الموحّد والسجل الوطني للمنتفعين والدليل الوطني للبرامج والخدمات الاجتماعية بهدف تحسين التنسيق والنفاذ إلى الخدمات ورفع نجاعة الاستهداف فضلا عن تعزيز الحوكمة الرقمية للبيانات الاجتماعية بإحداث المركز الرقمي للشؤون الاجتماعية لتطوير قدرات تسيير وإدارة السجلات الوطنية والاجتماعية وضمان تكاملها واستكمال تعميم المنصات والمنظومات الرقمية القطاعية كمنظومة بطاقات الإعاقة ومنصة المعهد الوطني لرعاية الطفولة.

الميزان الاقتصادي

III. دعم الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال

تحظى العناية بالأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بمكانة هامة صلب السياسات التنموية وتمثل مقوّما أساسيا في تنمية الرأس المال البشري وتحقيق التنمية العادلة والشاملة خاصة في ظل التحولات الديمغرافية والاجتماعية التي تشهدها الأسرة التونسية.

وتكريسا للتوجهات الوطنية المضمنة بمخطط التنمية والرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والادماج الاجتماعي لمختلف الفئات تسعى الدولة إلى مزيد الإحاطة بالمرأة ودعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات والأسر والعمل على الحفاظ على تماسك الأسرة وتوازنها والاستثمار في الطفولة المبكرة وحماية الأطفال من جميع أشكال التهديد إضافة إلى توفير رعاية أفضل لفائدة كبار السنّ وتثمين قدراتهم وتعزيز إدماجهم في الحياة العامة والعمل على التقليص من العنف والسلوكيات الاجتماعية السلبية داخل الأسرة والمجتمع.

نساء فاعلات وقادرات على التغيير والاندماج الاقتصادي والاجتماعي:

تواصل العمل خلال سنة 2026 على مزيد الإحاطة بالمرأة ودعم مكانتها في مختلف المجالات من خلال تطوير منظومة ريادة الأعمال النسائية ودعم برامج الادماج الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز منظومة الوقاية والحد من العنف المسلط على النساء والفتيات.

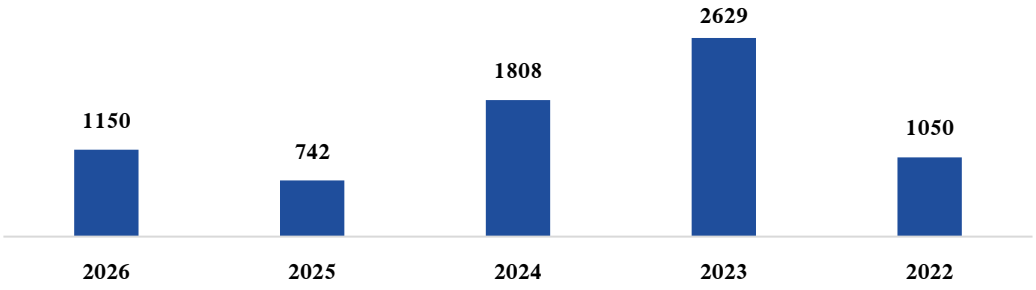
1. أهم الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

دعم ريادة الأعمال النسائية ودفع الاستثمار

- مواصلة تنفيذ محاور "الاستراتيجية الوطنية للنهوض بريادة الأعمال النسائية" في أفق 2035 وخطتها التنفيذية.
- إرساء المنصة الوطنية الرقمية لتسويق منتجات النساء والفتيات وخاصّة بالوسط الريفي وتيسير النفاذ إلى الأسواق.
- تركيز خط أخضر مجاني للإرشاد والتوجيه في مجال ريادة الأعمال النسائية حول البرامج المتوفرة وهياكل المساندة والمرافقة والتمويل لفائدة النساء والفتيات.
- إطلاق المبادرة الوطنية حول توحيد مسار ريادة الأعمال النسائية "من الفكرة إلى ما بعد الإنجاز" بكل الولايات للتعريف بمختلف البرامج والاليات المتاحة لمساندة المبادرات الجماعية والفردية وإرساء فضاءات متعددة تجمع كل الهياكل التي تقدّم خدمات المساندة والمرافقة والتمويل والتكوين.
- مراجعة وتقييم برنامج "رائدات" للفترة 2022-2025 وإحداث خط تمويل جديد لتمويل مشاريع لفائدة خريجات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني وتغيير منهجيّة تنفيذ البرنامج.

وقد تم تسجيل 4772 ملفا بالمنصة الرقمية "رائدات" وتخصيص حوالي 10 م د لتمويل المشاريع ويتوقع أن تبلغ المشاريع المحدثة حوالي 1150 مشروعا سنة 2026.

رسم بياني عدد63 : المشاريع المحدثة في إطار برنامج رائدات 2022-2026



المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

- إعداد مشروع أمر يتعلق بإحداث برنامج وطني جديد لريادة الأعمال النسائية "رائدات" وضبط شروطه وإجراءات الانتفاع بهدف حوكمة تدخلاته وضمان استدامة المشاريع وتعزيز نجاعة آليات التمويل والمرافقة والإحاطة والتكوين.

دعم برامج الادماج الاقتصادي لفائدة النسّاء والفتيات

- المصادقة على استراتيجية وطنية جديدة للإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في الوسط الريفي.
- إعداد مشروع أمر يتعلق بضبط شروط وصيغ واجراءات الانتفاع ببرامج الادماج الاقتصادي للأسر والنساء والفتيات وإعداد دليل إجراءات لتوحيد مسار الإنجاز على المستوى الجهوي.
- إحداث 4 فضاءات للمرافقة والتكوين وتسويق منتجات النساء بكل من الغديفات بالعلا وبوعمران بالقطار وبجزّة بتاجروين وميداس بتمغزة في إطار تقريب الخدمات لفائدة الفتيات بالوسط الريفي.

- مواصلة دعم المجامع الفلاحية النسائية من خلال استكمال تجهيز المجامع التنموية بكل من الراقوبة الشرقية من معتمدية سيدي بومخلوف وبتمغزة والانطلاق في دعم المجامع التنموية بالكريب ومنطقة بلعوم بالقلعة الكبرى.
- إحداث حوالي 200 مورد رزق في إطار البرنامج الوطني للإدماج الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي.
- دعم برنامج الإدماج الاقتصادي لأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي ليشمل ولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد وسليانة والمهدية وتخصيص 2 م د لإحداث 200 مورد رزق.
- إحداث 150 مورد رزق بكلفة 1,5 م د للنساء ضحايا العنف الزوجي ضمن برنامج "صامدة" للإدماج الاقتصادي.

الوقاية والحدّ من العنف المسلّط على النّساء والفتيات من خلال:

- الانطلاق في تقييم الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضدّ المرأة 2021-2025 ومراجعة كراس الشروط المنظم لإحداث وتسيير مراكز التعهد بالنساء والأطفال ضحايا العنف
- تدعيم آليات الاتصال والتواصل في المسائل ذات الصلة بالوقاية من العنف وحماية الضحايا من خلال دعم قدرات المتدخلين وتعزيز خدمات الإنصات والإرشاد والتوجيه والايواء للنساء ضحايا العنف.
- إعداد التقرير الوطني الثامن حول مقاومة العنف ضدّ المرأة وتنفيذ جملة من البرامج والمنابر الحوارية حول ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات على غرار التظاهرة الدولية "16 يوما من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة" والقوافل الشبابية لكسب تأييد ومناصرة الشباب حول قضايا العنف ضد المرأة.

تثمين الفعل النسائي وتطوير منظومة الدراسات والبحث

- مواصلة التنظيم السنوي لجائزة أفضل بحث علمي نسائي وجائزة زبيدة بشير للكتابات النسائية التونسية وتنظيم تظاهرة "ناجحات ببلادي" إضافة إلى إعداد جملة من الدراسات في مجالات العنف ضد النساء والفتيات والديبلوماسيّات التونسيّات والنساء في الوسط الريفي وتطوير احصائيات النوع الاجتماعي.

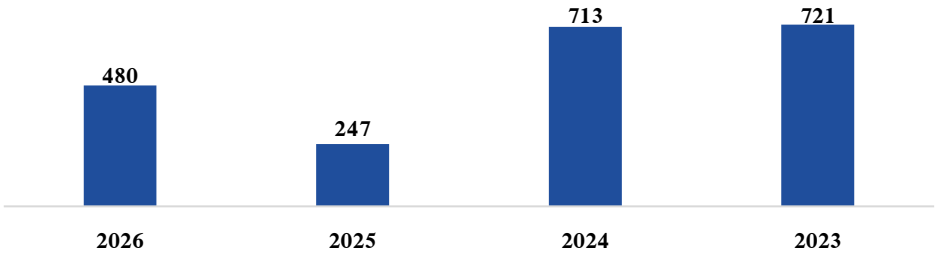
تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1325 "المرأة والأمن والسلم من خلال الانطلاق في إعداد الخطط القطاعية ذات العلاقة وتنفيذ تجربة نموذجيّة لتكوين النساء والفتيات ومرافقتهن في بعث المشاريع وتوفير موارد الرزق.

أسرة متوازنة ودامجة ومنفتحة على محيطها:

شهدت سنة 2026 إنجاز جملة من الإصلاحات والبرامج والمشاريع الرامية إلى النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر ودعم الترابط والتماسك الأسري وتعزيز التضامن والتواصل بين أفرادها وتمثلت خاصة في:

تعزيز الادماج الاقتصادي للأسر عبر مواصلة تنفيذ برنامج الإدماج الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة بتخصيص 4 م د لإحداث حولي 480 مورد رزق لفائدة الأسر ذات المعيل الواحد والأسر المهددة بالتغيرات المناخية وأسر الأطفال المقيمين بمؤسسات الرعاية وأسر الأطفال المكفولين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة.

رسم بياني عدد64 : تطور عدد موارد الرزق المحدثة للفترة 2023-2026



المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

دعم تماسك الأسرة وتعزيز صمودها

- إعداد خطة عمل وطنية للتماسك الأسري في أفق 2035.
- الانطلاق في وضع خطة تنفيذية للإعداد والتأهيل للحياة الزوجية والأسرية لفائدة المقبلين على الزواج.
- استكمال إحداث فضاءات متعدّدة الخدمات لفائدة الأسرة بكلّ من دوار السلاطنية بسيدي بوزيد والسواسي بالمهدية والمطوية بقابس لتقديم الخدمات لفائدة أفراد الأسرة (النساء والفتيات – كبار السّن – الأطفال).
- انتفاع حوالي 1000 أسرة في موفى سنة 2026 بخدمات الإرشاد، والتوجيه الأسري، والتعهدالاجتماعي والنفسي.
- استهداف حوالي 10 آلاف مستفيدا من خدمات التعهد بالأطفال ومرافقة الأولياء وتوفير أدلة ودعائم اتصالية في إطار مواصلة تنفيذ برنامج دعم قدرات الأولياء للتعهد بأبنائهم ذوي اضطرابات التعلم.

تطوير الإطار التشريعي عبر إعداد مشروع قانون يتعلق بإحداث نظام خاص بالتوفيق الأسري وإعداد مشروع قانون أساسي متعلق بنظام تأمين النفقة وجراية الطلاق في إطار العمل على الحفاظ على أسس التّماسك الأسري وتحقيق العدالة الاجتماعية.

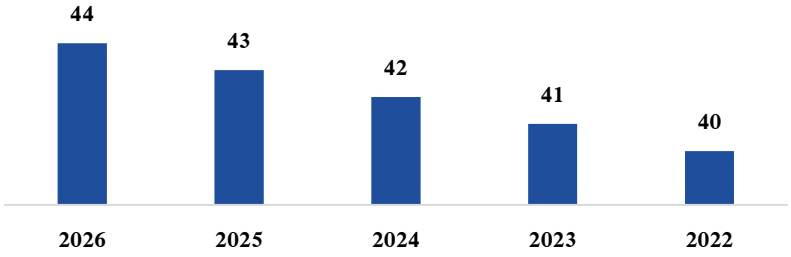
أطفال في نماء وحماية في ظل بيئة سليمة وآمنة:

تظافرت الجهود خلال سنة 2026 بهدف ضمان حقوق الطفل ورفاهه ونمائه وتمتيعه بتربية شاملة ومتوازنة تماشيا مع أولويات وأهداف مخطط التنمية وذلك باعتماد خطط عمل وبرامج وتدخلات مندمجة تمثلت بالأساس في:

الارتقاء بنماء ورفاه الأطفال

- تحسين التغطية بخدمات الطفولة المبكرة وتمكين أكبر عدد من الأطفال من العائلات المعوزة والمحدودة الدخل من الانتفاع بالتربية قبل المدرسية حيث بلغت نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة 44% سنة 2026 مقابل 43% سنة 2025.

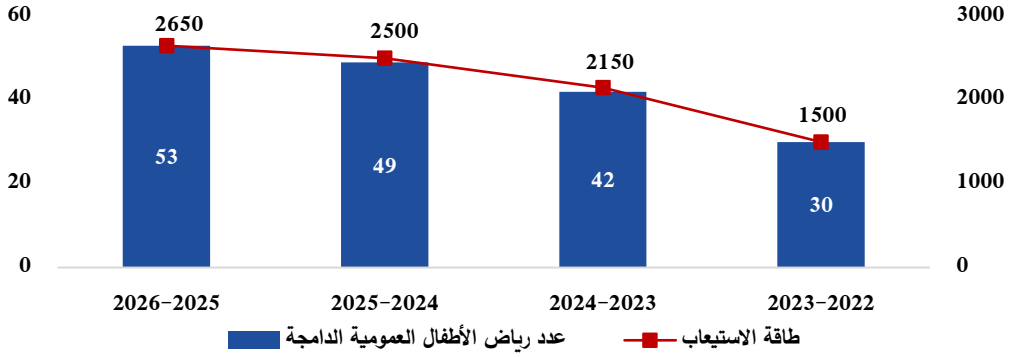
رسم بياني عدد65 : تطور نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة (%)



المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

- إعداد الاستراتيجية الوطنية الجديدة متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة للفترة 2026-2035 وخطتها التنفيذية ومواصلة مراجعة وتطوير المناهج التربوية لتنمية الطفولة المبكرة.
- إعداد مشروع أمر يتعلق بالبرنامج الوطني حول "النهوض بالطفولة المبكرة" وشروط وإجراءات الانتفاع به.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للنهوض بالطفولة المبكرة "روضتنا في حومتنا" حيث بلغ عدد الأطفال المنتفعين بالبرنامج والمنتمين للعائلات المعوزة وفاقدي السند 24386 طفلا خلال السنة التربوية 2025-2026.
- مواصلة انجاز البرنامج الوطني لدمج الأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحّد برياض الأطفال من خلال تمكين 612 طفلا من التمتع بالخدمات التربوية برياض الأطفال خلال السنة التربوية 2025-2026.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لإرساء الروضة العمومية الدامجة عبر إحداث وتجهيز وإعادة توظيف عدد من مؤسسات الطفولة وتحويلها إلى رياض أطفال عمومية دامجة بالمناطق الداخلية وذات الأولوية لتبلغ 53 روضة خلال السنة التربوية 2025-2026 بطاقة استيعاب اجمالية تبلغ 2650 طفل مقابل 49 روضة خلال السنة التربوية 2024-2025 بطاقة استيعاب بلغت 2500 طفل.

رسم بياني عدد66 : تطور عدد وطاقة استيعاب الرياض العمومية الدامجة 2023-2026



المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

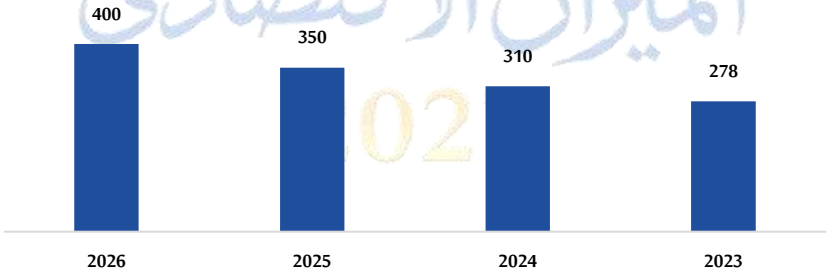
- تطوير منظومة التنشيط التربوي والاجتماعي من خلال إعداد مشروع قانون يتعلق بمؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي ومواصلة تطوير مؤسسات الطفولة القارة العمومية والخاصة وتعزيز شبكة نوادي الأطفال المتنقلة في المناطق الداخلية والحدودية ومن المتوقع أن ينتفع بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي مليون و100 ألف طفل موفى سنة 2026 مقابل 970 ألف طفل سنة 2025.
- الانطلاق في مراجعة شاملة للنصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بقطاع الطفولة قصد تحيينها وتطويرها ومواءمتها مع الحاجيات الحقيقية للأطفال.

النهوض بحماية ورعاية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد

- مواصلة تنفيذ مكونات الحملة الوطنية الاتصالية للتصدي للعنف المسلط على الأطفال وإطلاق الحملة الوطنية الاتصالية "أعطيه الوقت الكافي" ومواصلة تنفيذ خطة العمل الوطنية لحماية الأطفال من العنف في الفضاء الرقمي 2024-2028 وإمضاء الميثاق الوطني لدعم قدرات الأسر لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي.

- إعداد الخطة الاستراتيجية للتواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي والمشاركة المجتمعية وإعداد دليل تكوين للمكوّنين في مجال التواصل وتأمين المرافقة الفنية والتأطير الميداني للمكونين والفاعلين على المستوى الوطني والجهوي.
- إعداد الخطة الوطنية لوقاية الأطفال من مخاطر المخدرات عبر إنجاز فيديوهات تحسيسية تحت شعار "قول لا للمخدرات" وتنظيم حملات تحسيسية في مختلف الجهات إلى جانب إرساء شراكة مع مؤسسة التلفزة الوطنية لنشر رسائل توعوية مبنية على أسس علمية وتربوية تراعي الخصائص النفسية والاجتماعية للأطفال واليافعين.
- مواصلة تنفيذ البرنامج النموذجي للوالدية الإيجابية لتحسين قدرات الأولياء والأسر وخدمات تنمية الطفولة المبكرة وتوسيع قاعدة المنتفعين به من الأولياء والأسر وتنظيم ورشات تفاعلية على المستوى الوطني والجهوي.
- مواصلة تطوير عمل الخط الأخضر 1809 و192 لتلقي الاشعارات عن حالات التهديد والإحاطة النفسية بالأطفال والأسر وتكوين الإطارات المختصة بالإنصات والأخصائيين النفسانيين في المجال.
- الشروع في إعداد خطة إعادة هيكلة منظومة الرعاية بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة وتطوير خدماتها ومواصلة تأهيل مركبات الطفولة التي بلغ عددها 108 مركبا سنة 2026 ورفع عدد مندوبي حماية الطفولة بالجهات وعدد الأطفال المكفولين بمؤسسات الرعاية.
- الترفيع في عدد المستفيدين ببرنامج الإيداع العائلي ليبلغ حوالي 400 طفلا سنة 2026 مقابل 350 سنة 2025.

رسم بياني عدد67 : تطور عدد المستفيدين ببرنامج الإيداع العائلي 2023-2026



المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

تطوير الإطار التشريعي والقانوني ومناخ الاستثمار في مجال الطفولة

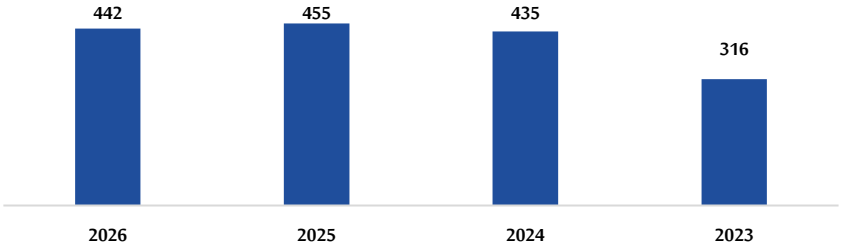
- إعداد مشروع قانون لحماية الأطفال في الفضاء الرقمي.
- إعداد مشروع قانون لمؤسسات التنشيط التربوي والاجتماعي.
- إعداد مشروع تنقيح لكراس الشروط المنظم لفتح المحاضن المدرسية.
- إعداد مشروع تنقيح لكراس الشروط المنظم لفتح رياض الأطفال.
- تنقيح كراسات الشروط الخاصة بفتح محاضن الأطفال وبنوادي الأطفال ونوادي الإعلامية الموجهة للطفل.

كبار السن يعيشون بكرامة وفي ترابط مع جميع الأجيال:

تواصل العمل خلال سنة 2026 على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية لكبار السن ودعم مكانتهم في الأسرة مع مزيد تثمين دورهم في المجتمع كفئة نشيطة وفاعلة وتحسين جودة خدمات مؤسسات الرعاية والنوادي النهارية. وتمثلت الإنجازات في:

- مواصلة تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن 2022-2030.
- مواصلة اسناد منحة شهرية لفائدة الاسرة الكافلة للمسن المعوز والمقدرة بـ 350 د في إطار برنامج الإيداع العائلي وبلوغ عدد كبار السن المكفولين 442 مسنا ومسنة سنة 2026 مقابل 455 سنة 2025.

رسم بياني عدد68 : تطور عدد المكفولين ببرنامج الإيداع العائلي 2023-2026



المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

- مواصلة إحداث الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت والتي بلغ عددها 49 فريقا في 19 ولاية حاليا ينتفع بخدماتها 4533 مسنّا ومسنّة مقابل 5000 مستفيدا سنة 2025 ومواصلة دعم الجمعيات المسيرة لهذه الفرق في إطار اتفاقيات شراكة.
- بلوغ عدد المستفيدين بخدمات الإقامة والإحاطة الاجتماعية والصحية بمؤسسات رعاية كبار السن حوالي 354 مسنة ومسنا سنة 2026.
- مواصلة دعم النوادي النهارية لفائدة كبار السنّ التي بلغ عددها 20 ناديا بـ08 ولايات (زغوان ومدنين وتطاوين وقبلي وقابس وتوزر والمنستير والمهدية) والتي استفاد من خدماتها 1128 مسنا ومسنة سنة 2026 مقابل 1396 سنة 2025.
- تدعيم تدخلات "الخط الأخضر للتوجيه والإحاطة والإشعار حول كبار السن في وضعية تهديد 1833" بهدف تقديم الخدمات لكبار السن في وضعيات هشاشة أو ضحايا العنف.

تطوير المنظومة التشريعيّة والترتيبيّة لقطاع كبار السنّ:

- استكمال إعداد القانون المتعلق بحماية حقوق كبار السن.
- إعداد كراس الشروط الخاص بإحداث وتسيير مؤسسات الرعاية.
- الشروع في إعداد كراسي شروط إحداث وتسيير الفرق المتنقلة لرعاية كبار السنّ في البيت وفي وسطهم الطبيعي ونوادي كبار السنّ.
- الانطلاق في مراجعة النصوص الترتيبية المتعلقة بالإيداع العائلي.

2. مضمون سياسة الترابط الأسري والتضامن بين الأجيال لسنة 2027

نساء فاعلات وقادرات على التغيير والاندماج الاقتصادي والاجتماعي

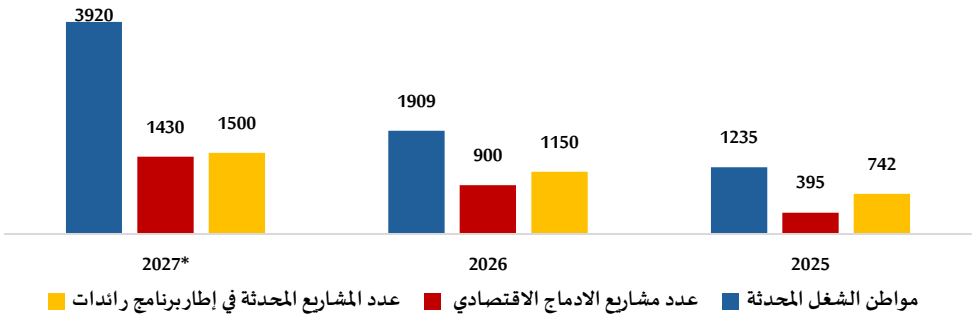
أهداف سنة 2027

سترتكز الجهود خلال سنة 2027 على تحقيق جملة من الأولويات والأهداف الاستراتيجية والمتمثلة في تعزيز الإدماج الاقتصادي للنّساء والفتيات ودعم ريادة الأعمال النسائية ودفع الاستثمار وتعزيز الوقاية والحدّ من العنف والتمييز ضدّ النساء والفتيات ودعم منظومة الدراسات ورصد الفجوات القائمة بين الجنسين في مختلف القطاعات وذلك من خلال تنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج والمبادرات وفقا للتوجهات المضمنة بمخطط التنمية 2026-2030.

➢ تعزيز الادماج الاقتصادي ودفع ريادة الأعمال النسائية

- تنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية للنهوض بريادة الأعمال النّسائية في أفق 2035 وخاصة في مجال دعم ثقافة ريادة الأعمال النّسائية والعمل على وضع تصور جديد لبرنامج "رائدات."
- مواصلة تنفيذ مبادرة توحيد مسار ريادة الأعمال النسائية "من الفكرة إلى ما بعد الإنجاز" بكلّ الولايات وخاصة بالمعتمديات ذات المؤشرات التنموية الضعيفة (الفقر/البطالة....) للتعريف بمختلف برامج الدولة في مجال المبادرات الفردية والجماعيّة وإطلاق فضاءات مندمجة لتقديم خدمات المساندة، والمرافقة والتمويل والتكوين.
- إحداث 1500 مشروعا نسائيا في إطار برنامج ريادة الأعمال النسائية والاستثمار "رائدات".
- احداث حوالي 1400 مشروعا ومورد رزق لفائدة النساء والفتيات في إطار برامج الإدماج الاقتصادي للعاملات في القطاع الفلاحي ولأمهات التلاميذ المهددين بالانقطاع المدرسي وبرنامج صامدة للإدماج الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الزوجي.
- خلق حوالي 3920 موطن شغل في إطار مواصلة تنفيذ برنامج رائدات ومختلف برامج الادماج الاقتصادي للنساء والفتيات.

رسم بياني عدد69 : تطور عدد المشاريع ومواطن الشغل المحدثة (برنامج رائدات وبرامج الإدماج الاقتصادي)



المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

- مواصلة إنجاز برنامج إحداث المجامع التنموية الفلاحية النسائية ورفع عدد المستفيدات به ومواصلة العمل على حوكمته وضمان ديمومة المجامع المحدثة وتوفير ظروف العمل اللائق للنساء والفتيات.

- وضع برنامج لدعم قدرات النساء والفتيات خاصة في مجال تقنيات التسويق الرقمي بما يرفّع في نسق الانخراط بالمنصة الوطنية للتسويق ويحافظ على ديمومة المشاريع.
- إحداث 4 فضاءات للمرافقة والتكوين وتسويق منتجات النساء والفتيات بالوسط الريفي بكل من القرية الحرفية بتلمين بولاية قبلي والمنصورة بولاية منوبة وعين البية بولاية جندوبة وبرج الطويل بولاية أريانة.

➢ **تطوير منظومة الوقاية والحد من العنف ضد النساء والفتيات** من خلال إعداد إستراتيجية وطنية جديدة للحد من العنف ضد المرأة للفترة 2027 -2030 وخطط عمل قطاعية واصدار الأمر المتعلّق بمراجعة كراس الشروط المنظّم لإحداث وتسيير مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف والانطلاق في دراسة بناء مركز إيواء النساء ضحايا العنف بصفاقس وتهيئة مركز إيواء النساء ضحايا العنف بالمكناسي قصد رفع عددها ليبلغ 15 مركزا بطاقة استيعاب تقدر بـ 250 إمراة سنة 2027 إلى جانب تحسين جودة الخدمات المقدمة وإرساء مقاربة دامجة لمختلف برامج الارشاد والتوجيه والادماج الاقتصادي. كما سيتم التركيز على تنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1325 "المرأة والأمن والسلم".

أسرة متوازنة ودامجة ومنفتحة على محيطها

أهداف سنة 2027

سيتم العمل خلال سنة 2027 على تنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج الرامية إلى تحقيق الأولويات والأهداف الاستراتيجية والمتمثلة في تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأسر ذات الوضعيات الخاصة ودعم الترابط والتماسك الأسري وتعزيز ثقافة الحوار والتواصل بين مختلف أفرادها وتعزيز صمودها أمام التحديّات والمخاطر.

- الانطلاق في تنفيذ المحور الثالث المتعلّق بالخطّة الوطنية لدعم التماسك الأسري في أفق 2035 والمتمّثل في انفتاح الأسرة على محيطها (الفضاءات العمومية /المؤسسات /العمل التطوعي .....) بما يدعم دور الأسرة في بناء المجتمع.
- خلق موارد رزق ومشاريع الادماج الاقتصادي لفائدة حوالي 710 أسرة في موفي سنة 2027 في إطار تنفيذ برنامج الإدماج الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة.
- مواصلة تنفيذ برنامج احداث وحدات للتعهد بالأولياء وابنائهم ذوي اضطرابات التعلم عبر توفير خدمات التعهد بالأطفال ذوي اضطرابات التعلم ومرافقة الأولياء.
- تنفيذ البرنامج الوطني للإعداد والتأهيل للحياة الزوجية من خلال ارساء خطة اتصالية وتكثيف حلقات التوعية والتثقيف والإرشاد لإعداد الشباب للحياة الزوجية وتأهيل الأسر وفق منهجية تعتمد التقييم وقيس الأثر.
- تمكين حوالي 20 ألف أسرة بمختلف الولايات من خدمات التأهيل والتثقيف في مجال التربية الوالدية والوقاية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.
- استكمال بناء فضاءين متعددي الخدمات للأسرة بمدنين وباب الجبلي بصفاقس والانتهاء من إعداد الدراسات المتعلقة بإحداث فضاءين متعددي الخدمات للأسرة بنبر بالكاف وبمكثر بسليانة.

- مواصلة إحداث مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري وتعزيز خدمات التعهد الاجتماعية والنفسية والقانونية الموجهة للأسر وتقييم الخدمات المسداة وأثرها على الاسرة لتصويب الخدمات ومزيد حوكمة التدخلات بها.
- تطوير الإطار التشريعي والقانوني المنظم لقطاع الأسرة عبر المصادقة على مشروع القانون المتعلق بإحداث نظام خاص بالتوفيق الأسري ومشروع القانون الأساسي المتعلق بنظام تأمين النفقة وجراية الطلاق.

أطفال في نماء وحماية في ظل بيئة سليمة وآمنة:

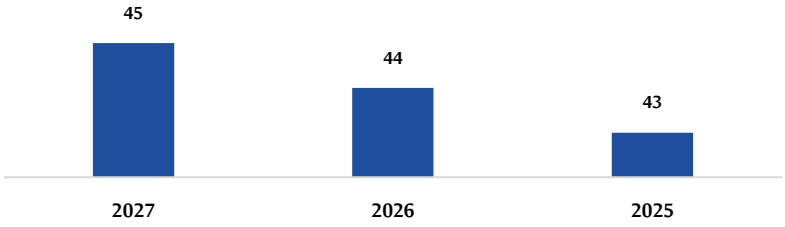
أهداف السياسة التنموية لسنة 2027

ستتميز سنة 2027 بتنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج والمشاريع الرامية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة العمومية للطفولة المضمنة بمخطط التنمية 2026-2030 والمرتكزة على تنمية مهارات الأطفال وتعزيز قدراتهم على الخلق والإبداع والابتكار وتعزيز وقاية جميع الأطفال وحمايتهم من كل أشكال التهديد والاستغلال والعنف والسلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

➢ النهوض بنماء ورفاه الأطفال

- الارتقاء بنسبة التغطية بمؤسسات الطفولة المبكرة إلى حدود 45% سنة 2027 خاصة لفائدة الأطفال المنحدرين من العائلات المعوزة والمناطق والجهات الداخلية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية.

رسم بياني عدد70 : نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة (%)



المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

- الانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة 2026-2035 ووضع مخططاتها التنفيذية بهدف إعمال الحق في النماء والرفاه لجميع الأطفال في سن الطفولة المبكرة دون تمييز.
- تمكين حوالي 25 ألف طفلا في سن 3-5 سنوات من العائلات محدودة الدخل وفاقدي السند من الانتفاع بخدمات التربية ما قبل المدرسية خلال سنة 2027 في إطار برنامج روضتنا في حومتنا.
- رفع عدد رياض الأطفال العمومية الدامجة إلى 60 روضة دامجة يؤمها حوالي 3000 طفلا سنة 2027 خاصة في المناطق ذات الأولوية التي تشهد ضعفا في نسبة التغطية بخدمات التربية ما قبل المدرسية بمختلف الجهات وتوفير التجهيزات اللازمة.
- التكفل بخلاص معاليم إدماج حوالي 1200 طفلا من الأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد بمؤسسات الطفولة المبكرة للتمتع بخدمات التربية ما قبل المدرسية.

- تطوير المناهج البيداغوجية لتنمية الطفولة المبكرة من خلال إعداد محامل العمل البيداغوجية لفائدة الإطارات التربوية بمؤسسات الطفولة المبكرة تمكن الأطفال من تلقي محتوى تربوي يؤهلهم لحياة مدرسية ناجحة دون تمييز.
- مراجعة الإطار القانوني لمؤسسات الطفولة وإصدار القانون التوجيهي لمؤسسات التنشيط التربوي والاجتماعي بمراجعة الأوامر والقوانين المنظمة للسلك التربوي البيداغوجي والمتفقدين والمرشدين البيداغوجيين لتواكب التطورات والحاجيات الحقيقية للأطفال.

➢ تعزيز حماية ورعاية الأطفال من جميع أشكال التهديد:

- تنفيذ خطة العمل الوطنية لحماية الأطفال من العنف في الفضاء الرقمي 2024-2028 والانطلاق في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتواصل من أجل التغيير الاجتماعي والسلوكي والمشاركة المجتمعية في مجال العنف.
- بلورة السياسة العمومية المندمجة لوقاية الأطفال وحمايتهم التي تهدف إلى تحقيق نماء ورفاه كل الأطفال وحمايتهم من جميع السلوكيات المحفوفة بالمخاطر ومن كل الظواهر والتهديدات المستجدة.
- ارساء الاستراتيجية الوطنية للحد من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وتعزيز العمل الشبكي بين المتدخلين وتنفيذ حملات اتصالية توعوية (التربية على الاستعمال الآمن والإيجابي للفضاء الرقمي والتربية على وسائل الإعلام والوالدية الإيجابية...).
- رفع عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي للأطفال إلى 420 طفلا سنة 2027.
- توسيع تدخلات برنامج الوالدية الإيجابية في مختلف الجهات والعمل على إدراجه بمحاور التدريس لطلبة المعهد العالي لإطارات الطفولة بقرطاج درمش.
- تطوير الإطار التشريعي في مجال حماية الأطفال من خلال مراجعة مجلة حماية الطفل ومراجعة منظومة المراكز المندمجة للشباب والطفولة ومراجعة شاملة لكل الأوامر والقوانين المنظمة لسلك مندوبي حماية الطفولة.

كبار السن يعيشون بكرامة وفي ترابط مع جميع الأجيال:

أهداف سنة 2027

ستشهد سنة 2027 تنفيذ الأولويات والأهداف الاستراتيجية المضمنة بالمخطط التنموي 2026-2030 والمتمثلة في تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والعمل على الحفاظ على كبار السن في محيطهم الطبيعي وفي وسطهم العائلي وتثمين كفاءاتهم واستثمار خبراتهم بما يمكنهم من الاندماج في الحياة العامة بشكل أفضل. وفي هذا الإطار سيتم تنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج المرسومة.

➢ مراجعة الإطار التشريعي في مجال كبار السنّ

- ✓ إصدار قانون حماية حقوق كبار السن ونصوصه الترتيبية.
- ✓ إصدار كراس الشروط الجديد المتعلق بإحداث وتسيير مؤسسات رعاية كبار السن.
- ✓ إصدار كراس شروط إحداث وتسيير نوادي كبار السن.

✓ اصدار كراس شروط إحداث وتسيير الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن.

➢ **الارتقاء بجودة الخدمات الموّجهة إلى كبار السن**

- رفع عدد الفرق المتنقلة لكبار السن إلى 62 فريقا متنقلا يتمتع بخدماتها حوالي 5500 مسنا وتدعيمها بالموارد البشرية والمادية وتعزيز التغطية بمختلف الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن بالبيت والنوادي النهارية إلى حدود 36 نادي يتمتع بتدخلاتها حولي 1448 مسنا بهدف مزيد إدماج كبار السن والمتقاعدين في المجتمع ووقايتهم من العزلة الاجتماعية.
- مواصلة إحداث الفرق المتنقلة لتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدة كبار السن وخاصة في المناطق الداخلية والحدودية لتبلغ 62 فريقا متنقلا سنة 2027.
- زيادة عدد المستفيدين ببرنامج الإيداع العائلي لكبار السن ليبلغ 603 مسنا ومسنة وإعداد دليل مرجعي حول برنامج وآليات الإيداع العائلي لكبار السن وتعزيز المتابعة والرقابة والتفقد وتشجيع العائلات الكافلة على احتضان مسنين فاقدين للسند العائلي.
- رفع عدد المستفيدين بخدمات الرعاية المؤسساتية إلى 520 مسنا ومسنة إلى جانب تعزيز معايير الجودة لهذه المؤسسات وتأهيل بنيتها الأساسية عبر مواصلة أشغال البناء والتهيئة والتوسعة لمؤسسات رعاية كبار السن بسوسة ومنوبة وسليانة والقصرين وقفصة وقرمبالية وصفاقس.

➢ **تطوير مسار التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد ووقايتهم وحمايتهم من كل أشكال العنف المسلط ضدهم** من خلال تعميم خدمات الخط الأخضر بكامل الولايات وإعداد دليل إجرائي للتعهد بكبار السن في وضعيات تهديد.

➢ **توفير خدمات صحية ذات جودة لفائدة كبار السن عبر** إعداد خطة وطنية لتأمين الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية لكبار السن وتكريس مبدأ الأولوية لكبار السن في النفاذ للخدمات الصحية في المؤسسات الاستشفائية العمومية.

➢ **حوكمة قطاع كبار السن** من خلال إعداد خطة تواصلية وبرنامج توعوي وتحسيسي لتشجيع كبار السن على الانخراط في العمل التطوعي والجمعياتي والعمل على تركيز منصّة رقمية تتضمن بيانات حول كبار السن ذوي الكفاءة والخبرة وإحداث وحدة للتصرف في السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين.

IV. تمكين الشباب وإدماجه في بيئة سليمة وامنة ومحفزة

يمثل الشباب باعتبار وزنه الديمغرافي حوالي 26.7% (15-34 سنة) من مجموع السكان ثروة وطنية وعنصرا من عناصر القوى المنتجة ومساهما في رفع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ورسم وتنفيذ التوجهات الوطنية والسياسات التنموية.

وعليه، لا يزال الاهتمام بالفئات الشبابية في مقدمة التوجهات الوطنيّة الرامية إلى دعم الأجيال القادمة وإدماجهم الفعّال في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من خلال مواصلة الجهود الرامية إلى دعم برامج

الادماج الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام وإرساء بيئة ملائمة وسليمة تمكن من الإحاطة بالشباب في وضعيات هشة والشباب بالمناطق الريفية والأحياء الشعبية والشباب ذوي الإعاقة.

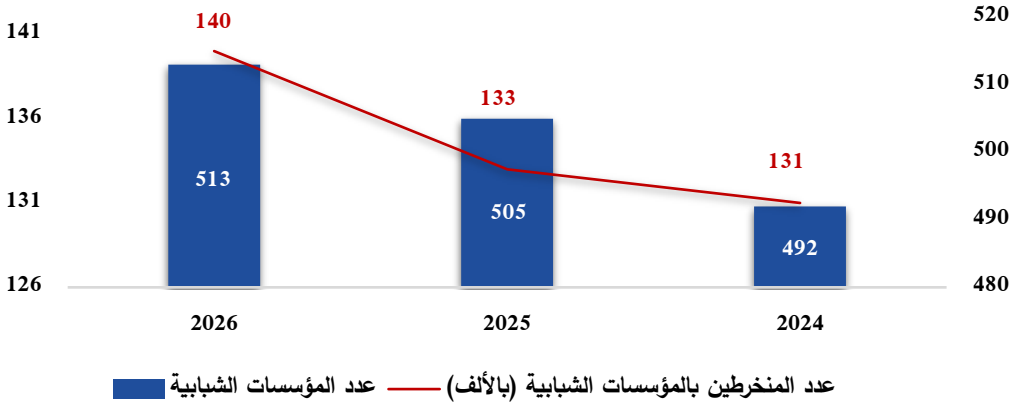
1. أهم الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

شباب متمكن

تواصل العمل خلال سنة 2026 على تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة والارتقاء بجودة الخدمات الشبابية ورقمنتها وتطوير أداء مؤسسات الشباب واعتماد منظومة أكثر نجاعة لمتابعة الأداء وقياس أثر البرامج على الفئات المستهدفة إلى جانب تطوير وتنويع برامج التنشيط التربوي والاجتماعي والسياحة الشبابية. وتمثلت أهم الإنجازات خاصة في:

- مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035 والانطلاق في إعداد مخططاتها التنفيذية ورفع عدد المستفيدين من برامج وأنشطة المؤسسات الشبابية في مختلف المجالات التي تضمنتها الاستراتيجية إلى حدود 304 ألف شاب وشابة في سنة 2026 مقابل 277 ألف سنة 2025.
- تنمية أنشطة الاعلام والاتصال بمؤسسات الشباب ودعم المبادرات الشبابية في مجال المواطنة وتنظيم البرنامج الوطني للتطوع وتعزيز مشاركة الشباب في إعداد وتنفيذ المشاريع والمبادرات المحلية والجهوية والوطنية
- تنفيذ البرنامج النموذجي للآلية التشاركية بما يعزز مساهمة الشّباب في صياغة السياسات والبرامج الشبابية والعمل على تعميمها على أكبر عدد ممكن من المؤسسات الشبابية.
- تنفيذ البرنامج الوطني للأنشطة الصيفية والسياحة الشبابية ودعم أنشطة الابداع العلمي والتكنولوجي والتركيز على أنشطة التحوّل الإيكولوجي والمناخي ومهارات الحياة ورفع عدد المستفيدين من 185 ألف سنة 2025 إلى 200 ألف شابا وشابة سنة 2026 خاصة من الفئات الاجتماعية الهشة والمناطق الداخلية إلى جانب مواصلة تعميم تنظيم المهرجان الوطني للشباب ليشمل 260 جهة مستفيدة بمختلف تدخلاته سن 2026.
- إعداد مخطط عمل للحد من ظواهر العنف واستهلاك المخدرات بالأوساط الشبابية وحماية الشباب من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.
- الارتقاء بأداء المؤسسات الشبابية من خلال تطوير عدد من التطبيقات والمنصات الرقمية والتوجه نحو تعميم الخدمات الرقمية وربط المؤسسات بمنظومة معلوماتية موحدة.
- تنفيذ جملة من البرامج والأنشطة الشبابية في إطار برنامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب وبرنامج مغرومين.
- رفع عدد المؤسسات الشبابية من 505 سنة 2025 إلى 513 مؤسسة سنة 2026 نتيجة تطور عدد دور الشباب من 359 سنة 2025 إلى 366 دار شباب سنة 2026 مما ساهم في تطور عدد المنخرطين بالمؤسسات الشبابية من 133.6 ألف سنة 2025 إلى 140 ألف شاب وشابة سنة 2026.

رسم بياني عدد 71 : تطور عدد المؤسسات الشبابية وعدد المنخرطين



المصدر: وزارة الشباب والرياضة

رياضة للجميع وذات اشعاع دولي

تواصل العمل خلال سنة 2026 على تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بحوكمة المنظومة الرياضية لتواكب التحولات الدولية في الميدان الرياضي والتكنولوجي وتطوير الممارسة الرياضية الواسعة والمنظمة ودعم رياضيي النخبة وتوفير ممهدات التألق الرياضي إقليميا ودوليا إلى جانب تعزيز التربية البدنية والرياضة للجميع للارتقاء بمؤشراتها نحو تحقيق الأهداف الوطنية والنهوض بمنظومة التكوين والبحث العلمي في المجال الرياضي. وتمثلت أهم الإنجازات المحققة في:

تطوير الإطار التشريعي الرياضي

إعداد مشروع القانون الأساسي المتعلق بالهياكل الرياضية الذي تضمن عديد الإصلاحات المتعلقة بتعزيز حوكمة الهياكل الرياضية والارتقاء بآليات إدارتها وتسييرها وتطوير منظومة الاحتراف وتحديث آليات التمويل وتنويع مصادره وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والأخلاقيات الرياضية.

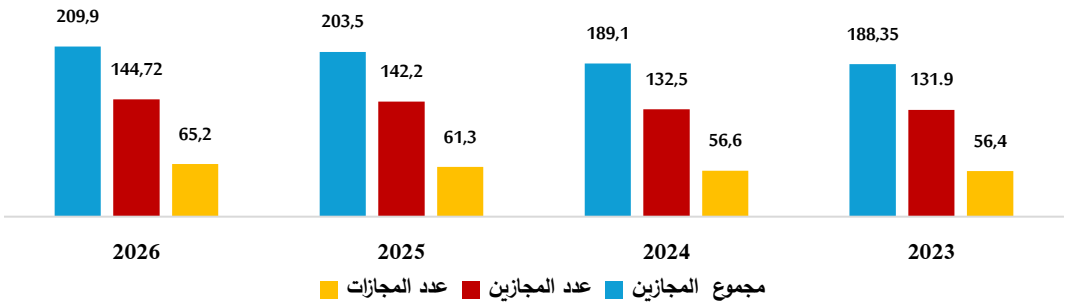
تطوير الحوكمة والأداء الرياضي

مواصلة اعتماد اللجنة المكلفة بإسناد المنح العمومية لفائدة الهياكل الرياضية بهدف تطوير آليات التصرف في التمويلات العمومية وتعزيز الشفافية والنجاعة في توزيعها ومواصلة اعتماد منصة معلوماتية لمتابعة النشاط الإداري والمالي والفني للجامعات الرياضية إلى جانب تدعيم آليات الرقابة والحوكمة داخل الجامعات الرياضية عبر إعادة هيكلة عدد منها ومرافقتها في تنفيذ الإصلاحات الضرورية ودعم الجامعات والجمعيات الرياضية من خلال منح التسيير والتكوين وتمكين الجمعيات المستوفية للشروط من التمويل العمومي لممارسة أنشطتها.

النهوض بالرياضة المدنية

- توسيع قاعدة ممارسي الرياضة المدنية من خلال رفع عدد الجمعيات الرياضية من 1985 جمعية سنة 2025 إلى 2009 جمعية سنة 2026 إلى جانب احداث فروع واختصاصات جديدة ومزيد نشر الممارسة الرياضية وتعميمها على مختلف الجهات وهو ما مكن من توسيع قاعدة الممارسة الرياضية ورفع عدد المجازين ليبلغ 210 ألف مجاز سنة 2026 مقابل 203 ألف مجاز سنة 2025.

رسم بياني عدد72 :تطور عدد المجازين والمجازات 2023-2026



المصدر: وزارة الشباب والرياضة

- دعم رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال مواصلة دعم الجامعات الرياضية لإحداث اختصاصات جديدة لهذه الفئات وتعزيز الدعم المالي والفني لرياضيي النخبة من الأشخاص ذوي الإعاقة بهدف تعزيز مشاركتهم في التظاهرات الرياضية الوطنية والدولية.
- مزيد دعم الرياضة النسائية من خلال رفع عدد الجمعيات النسائية وعدد المجازات ليبلغ عددها حوالي 65 ألف مجازة سنة 2026 مقابل 61.3 ألف مجازة سنة 2025 وهو ما يمثل حوالي 31% من المجموع العام للمجازين.
- توسيع تنظيم التظاهرات الرياضية في مختلف الاختصاصات التي بلغت خلال الموسم الرياضي 2026/2025 حوالي 160 ألف تظاهرة رياضية مقابل 78 ألف تظاهرة خلال الموسم الرياضي 2025/2024.
- دعم تنظيم التظاهرات الرياضية الدولية الرسمية وتطوير المستوى الفني للمسابقات والنتائج والتعريف بالوجهة التونسية وتدعيم الشراكات بين الهياكل الرياضية والمؤسسات الاقتصادية في تبني تمويل التظاهرات.

تعزيز إشعاع رياضيي النخبة

دعم الرياضيين ذوي المستوى العالي، وتحسين ظروف إعدادهم من خلال توفير التأطير الفني والطبي والعلمي، وتطوير آليات اكتشاف المواهب الرياضية ومرافقتها بما يضمن بناء جيل جديد من الأبطال القادرين على تمثيل تونس في مختلف الاستحقاقات الرياضية. وقد شهدت سنة 2026 تواصل تنفيذ برامج دعم رياضيي النخبة وتعزيز مشاركاتهم في المنافسات الوطنية والدولية مع تسجيل نتائج إيجابية في عديد الرياضات:

- الحصول على 202 ميدالية إلى غاية السداسي الأول من سنة 2026
- المشاركة في 171 تظاهرة إقليمية ودولية إلى غاية شهر جوان 2026.
- ارتفاع عدد رياضيي النخبة خلال السداسي الأول من سنة 2026 إلى 3687 رياضيا مقابل 3087 رياضيا سنة 2025.
- ارتفاع عدد الرياضيين ذوي المستوى العالي المنتفعين بعقود أهداف سنة 2026 إلى 29 رياضيا مقابل 24 رياضيا سنة 2025 من بينهم 11 رياضيا من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تطور عدد الرياضيين المصنفين المنتفعين بعقود تدريب من 129 رياضي سنة 2025 إلى 143 سنة 2026.

تعزيز احترام أخلاقيات الرياضة والحفاظ على صحة الرياضيين من خلال تدعيم البرامج المتعلقة بالوقاية من تعاطي المنشطات ومراقبة الرياضيين وفق المعايير واللوائح الدولية المعتمدة مع إعطاء الأولوية لرياضيي النخبة والمنتخبات الوطنية.

دعم منظومة التربية البدنية

- تعميم تدريس التربية البدنية وتحسين نسبة تغطية المؤسسات التربوية بالإطارات البيداغوجية المختصة والحد من التفاوت الجهوي وإعادة توزيع الموارد البشرية وفق الحاجيات الفعلية مع إيلاء عناية خاصة للمرحلة الابتدائية التي بلغت نسبة التغطية بها 63% خلال السنة الدراسية 2024-2025، مقابل 92% بالمرحلة الإعدادية و98% بالتعليم الثانوي.
- الشروع في مراجعة البرامج الرسمية للتربية البدنية في إطار مواكبة الإصلاحات التربوية الوطنية والاستجابة للتطورات العلمية والبيداغوجية التي يشهدها المجال.
- دعم مراكز النهوض بالرياضة بالمرحلة الابتدائية وخلايا تطوير الرياضة بالمرحلة الإعدادية إلى جانب مواصلة تطوير شعبة الرياضة بالتعليم الثانوي ومواصلة دعم المؤسسات التربوية والهياكل الرياضية المدرسية بالتجهيزات اللازمة.
- تطوير قواعد البيانات الإحصائية الخاصة بالتربية البدنية وإرساء منظومة لمتابعة مؤشرات الأداء إلى جانب رقمنة عدد من إجراءات التصرف في الموارد البشرية والأنشطة البيداغوجية.

تطوير منظومة التكوين والبحث العلمي من خلال مواصلة تنفيذ البرامج الرامية إلى تطوير التكوين الأساسي والمستمر ودعم البحث العلمي في مجال تقنيات وعلوم الأنشطة البدنية والرياضية لمواكبة المستجدات العلمية والتكنولوجية والعمل على تطوير مسالك التكوين ومراجعة مضامينها بما يستجيب لمتطلبات سوق الشغل إضافة إلى مواصلة تعزيز الشراكات مع المؤسسات الجامعية ومخابر البحث والجامعات الرياضية الوطنية والدولية.

1. مضمون السياسات لسنة 2027

شباب متمكن

أهداف سنة 2027

سيرتكز العمل خلال سنة 2027 على مواصلة تنفيذ مكونات الاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035 والأهداف المضمنة بالمخطط 2026-2030 بهدف تعزيز مساهمة الشباب كشريك فاعل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتتمثل أهم الأولويات والرهانات الاستراتيجية المرسومة للسنة المقبلة في تعزيز مساهمة الشباب في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي والارتقاء بجودة الخدمات الموجهة للشباب وتطوير أداء عمل المؤسسات الشبابية ودعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المهارات وثقافة المبادرة لدى الفئات الشبابية إلى جانب تسريع التحول الرقمي وادماج البعد البيئي والمناخي في مختلف البرامج الشبابية وتعزيز برامج الوقاية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

سيتم في هذا الإطار العمل على إنجاز جملة من البرامج والإصلاحات المتمثلة أساسا في:

- الانطلاق في ضبط وإعداد المخططات التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للشباب في أفق 2035 بالتعاون والتنسيق مع مختلف الوزارات والهياكل العمومية المتدخلة في الشأن الشبابي.
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للتوعية والوقاية من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر وإنجاز دراسات وبحوث ميدانية حول التحولات الاجتماعية والسلوكيات المستجدة لدى الشباب.
- تطوير برامج التنشيط التربوي والاجتماعي والإحاطة النفسية والاجتماعية لفائدة مختلف الفئات الشبابية مع إيلاء عناية خاصة بالفئات الهشة وذوي الإعاقة والشباب المودعين بالمؤسسات السجنية ومراكز الإصلاح.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للأنشطة الصيفية والسياحة الشبابية لسنة 2027 وتعزيز تدخلاته خاصة في مجالات التحوّل الرقمي والمناخي ومهارات الحياة حيث من المنتظر أن يبلغ عدد المستفيدين من مختلف هذه البرامج والأنشطة الصيفية حوالي 210 ألف شاب وشابة سنة 2027 خاصة في صفوف الشباب بالمناطق الداخلية والحدودية والأحياء الشعبية.
- دعم التحول الرقمي وتحديث الخدمات الشبابية من خلال إحداث تطبيقة إلكترونية C'Jeunes لتقديم الخدمات والامتيازات لفائدة الشباب خاصة الشباب غير المنخرطين في التعليم أو التكوين أو سوق الشغل واستكمال رقمنة الخدمات بالمؤسسات الشبابية وإحداث منصة وطنية موحدة للخدمات الشبابية وإنجاز مشروع دار الشباب الرقمية.
- دعم ثقافة المبادرة وريادة الأعمال من خلال تنفيذ جملة من برامج الادماج الاقتصادي لفائدة الشباب لدعم بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة ومرافقة المبادرات الشبابية والتشجيع على الابداع وتثمين الابتكار.
- دعم الانتقال البيئي والإيكولوجي والتنمية المستدامة في المجال الشبابي من خلال تنظيم حملات وطنية للتوعية البيئية داخل المؤسسات الشبابية وإحداث ودعم نوادي بيئية وتشجيع المبادرات الشبابية في مجالات الاقتصاد الأخضر وإحداث جائزة وطنية للإبداع الشبابي في مجالات الابتكار البيئي والمبادرات المجتمعية.
- إصدار إطار قانوني ينظم استغلال الفضاءات والخدمات بالمؤسسات الشبابية وإرساء مجالس للمؤسسات الشبابية تعزز مشاركة الشباب في التصرف وإعداد البرامج وتقييمها وتدعيم استقلالية المؤسسات الشبابية تدريجياً في إطار إصلاح منظومة التصرف والحوكمة وتطوير آليات الشراكة مع الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية.
- تجهيز المؤسسات الشبابية بالمعدات التربوية والرقمية والرياضية والثقافية خاصة بالمناطق الريفية والداخلية وإحداث فضاءات متعددة الاختصاصات لفائدة الشباب بالمناطق ذات الأولوية وتدعيم أسطول النقل لوحدات التنشيط الحضري والريفي بما يضمن تقريب الخدمات من الشباب.

رياضة للجميع وذات إشعاع دولي

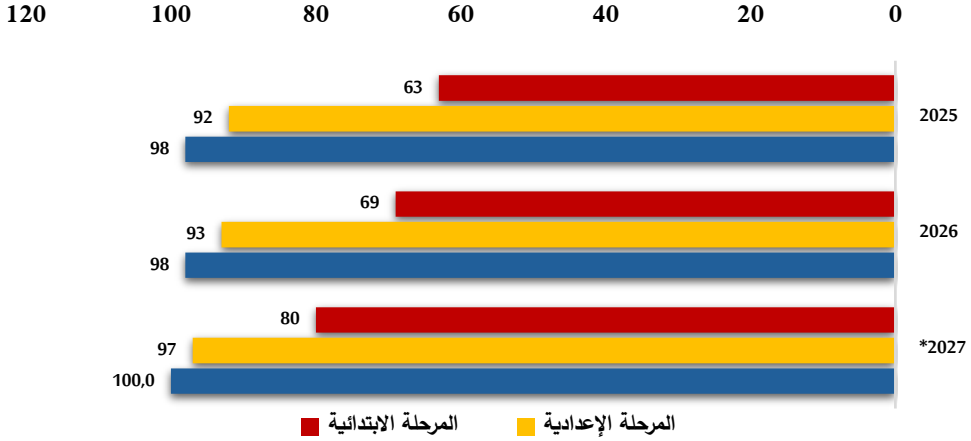
أهداف سنة 2027

سيتواصل العمل خلال سنة 2027 على مواصلة تنفيذ الأولويات والسياسات المضمنة بالمخطط التنموي 2026-2030 الرامية إلى توسيع قاعدة الممارسة الرياضية ونشر الرياضة للجميع وتعزيز إشعاع الرياضة التونسية ودعم رياضة النخبة وحوكمة القطاع الرياضي ومواصلة إصلاح وتطوير منظومة التربية البدنية والرياضة المدرسية والارتقاء بجودة التكوين والبحث العلمي الرياضي وتطوير البنية التحتية الرياضية والتجهيزات الرياضية.

سيتم في هذا الإطار العمل عل انجاز البرامج والإصلاحات المتمثلة في:

- توسيع قاعدة الممارسة الرياضية ونشر الرياضة للجميع والعمل على بلوغ 218 ألف مجاز ومجازة سنة 2027 من خلال دعم انتشار الأنشطة الرياضية بمختلف الجهات والفئات العمرية ورفع عدد الجمعيات الرياضية وبعث اختصاصات رياضية جديدة مع مواصلة تطوير البرامج الموجهة للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعم رياضة النخبة وتحسين نتائج الرياضيين والمنتخبات الوطنية عبر تدعيم برامج الإعداد للمواعيد القارية والدولية وتوفير ظروف أفضل للتكوين والتأطير الفني والطبي والعلمي إلى جانب توسيع قاعدة الرياضيين المستهدفين بعقود الأهداف وعقود التدريب مع إيلاء مزيد العناية خاصة بالرياضيين ذوي المستوى العالي والعناصر الواعدة وتعزيز منظومة اكتشاف المواهب الرياضية ومرافقتها.
- مواصلة إرساء منظومة ناجعة لحوكمة الهياكل الرياضية وذلك بتحسين آليات المتابعة والتقييم وتعزيز الشفافية في إسناد المنح ومراقبة استعمالها وربط التمويل العمومي بالبرامج والنتائج المحققة إلى جانب دعم الجامعات والجمعيات الرياضية لمساعدتها على تحسين طرق التصرف الإداري والمالي وتعزيز قدرتها على تنفيذ برامجها الرياضية.
- مواصلة متابعة تهيئة وتأهيل المنشآت الرياضية وتحسين تجهيزاتها وفق حاجيات الاختصاصات الرياضية بما يساهم في توفير ظروف ملائمة للممارسة الرياضية والإعداد الجيد للرياضيين والمنتخبات الوطنية إلى جانب العمل على تحسين استغلال الفضاءات الرياضية وتوجيه التجهيزات نحو الأولويات الفعلية للقطاع.
- تعزيز برامج التكوين المستمر لفائدة المدربين والإطارات الفنية والإدارية والحكام باعتبارهم عنصرا أساسيا في تطوير جودة التأطير الرياضي ورفع مستوى المنافسات.
- مواصلة دعم تنظيم التظاهرات الرياضية الوطنية والدولية من خلال توفير المساندة اللوجستية والمالية ومرافقة الجامعات الرياضية في مختلف مراحل الإعداد والتنظيم بما يعزز مكانة تونس الرياضية إقليميا ودوليا.
- مواصلة رقمنة الإدارة الرياضية وتحسين أساليب المتابعة والتقييم وتعزيز التواصل الرقمي مع مختلف الهياكل الرياضية.
- الترفيع في نسبة التغطية بتدريس مادة التربية البدنية بالمراحل التعليمية وخاصة بالابتدائي لتبلغ حوالي 80% سنة 2027 إلى جانب دعم التأطير والمرافقة البيداغوجية واستكمال مراجعة البرامج الرسمية للتعليم الابتدائي وإدراج رياضات وأنشطة بدنية حديثة ضمن البرامج المدرسية.

رسم بياني عدد73 : تطور نسبة التغطية بتدريس مادة التربية 2025-2027 (%)



المصدر: وزارة الشباب والرياضة

- إصلاح وتطوير الهياكل الرياضية المدرسية من خلال تطوير منظومة مراكز النهوض بالرياضة ورفع مردوديتها وتدعيم دور خلايا تطوير الرياضة وتوسيع مجالات تدخلها إلى جانب إصلاح وتنظيم شعبة الرياضة بما يعزز مسارات التميز الرياضي ودعم المؤسسات التربوية والهياكل الرياضية المدرسية بالتجهيزات الرياضية اللازمة.
- الارتقاء بمنظومة التكوين والبحث عبر تعزيز برامج التكوين المستمر لفائدة الإطارات ودعم البحث العلمي في مجال علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية وتطوير التعاون والشراكة مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات الرياضية.
- تطوير البنية الأساسية الرياضية بفضل:

✓ الانطلاق في إعادة بناء الملعب الأولمبي بالمنزه وإتمام تهيئة الملعب الأولمبي بسوسة وتهيئة المركب الرياضي مصطفى بن جنات بالمنستير وفقا لمواصفات الهياكل الرياضية الدولية وانطلاق الدراسات الفنية لتوسيع ملعب الطيب المهيري بصفاقس.

✓ تأهيل وتطوير المنشآت الرياضية وتهيئتها بمختلف الجهات من ملاعب وقاعات رياضة مع إعطاء أهمية كبرى لإحداث وتهيئة ملاعب الأحياء خاصة بالمناطق الداخلية والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية.

✓ مواصلة تهيئة المعاهد العليا للرياضة والتربية بكل من قصر السعيد وصفاقس والكاف والانطلاق في بناء القسط الأول من المعهد العالي للرياضة والتربية البدنية بقفصة.

٧. وعي ديني ينبني على قيم التسامح والاعتدال

تهدف السياسة الوطنية للشأن الديني إلى تيسير إقامة الشعائر ونشر قيم الاعتدال والتسامح بما يضمن الحفاظ على التماسك الروحي صلب المجتمع، في ظل الرهانات للتصدي لكل مظاهر التطرف والغلو وحماية السلم الاجتماعي وفي إطار الالتزام باحترام أحكام الدستور.

وستتركّ الجهود بالخصوص على تكثيف التوعية والإرشاد الديني الموجه للمواطنين وخاصة الشباب وتطوير الخطاب الديني لنشر الفكر الديني المستنير المبني على قيم التسامح والاعتدال والوسطية ومزيد العناية بالمعالم الدينية ومضامين الخطب.

1. أهم الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تميزت سنة 2026 بإنجاز عديد البرامج والمشاريع الرامية إلى تعزيز المرافق الدينية وترسيخ القيم الإسلامية ودعم مجهود الإرشاد الديني من خلال:

- إنجاز أشغال الصيانة والتهيئة لحوالي 21 معلم ديني ذات الأولوية في التدخل (السداسية الأولى لسنة 2026) وإسناد تراخيص البناء وترسيم الجوامع والمساجد مما مكن من بلوغ عدد المعالم الدينية 6808 معلم سنة 2026 مقابل 6720 سنة 2025 مع الحرص على توفير الفضاءات المخصّصة للنساء لضمان أفضل الظروف لمرتاديها قصد أداء الشعائر الدينية حيث ينتظر أن تبلغ 5435 فضاء سنة 2026 مقابل 5350 سنة 2025.
- حوكمة التصرف في المعالم من خلال اقتناء منظومة إعلامية للمعالم الدينية قصد توفير قاعدة بيانات تسهل المتابعة الدورية للبناء والتوسعة والصيانة.
- تعزيز التوعية والإرشاد الديني والتذكير بمبادئ الدين الإسلامي وأحكامه المبنية على التسامح والداعية إلى الوسطية والاعتدال والتيسير والعمل على تكثيف عمليات المراقبة والتفقد للأنشطة التي تنجزها الإطارات المسجدية بالجوامع والمساجد (الخطب والدروس) للمحافظة على السلم الاجتماعي والأمني.
- التصدي لمظاهر التطرف عبر تطوير الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية.
- العناية بالكتاتيب بإعطاء الأولوية لملفات إحداثها وتهيئتها وصيانتها خاصة بالجهات ضعيفة التغطية وذلك بإضافة 56 كتابا سنة 2026 ليبلغ العدد الجملي 2143 كتابا مقابل 2087 سنة 2025.
- تحسين الخدمات للحجيج من خلال العمل على التنسيق المبكر والمكثف لتأمين أفضل الخدمات للحجيج التونسيين وتنظيم دورات تكوينية للحجيج في مختلف الجهات نظريا وتطبيقيا ومتابعة أوضاعهم ميدانيا.
- الانطلاق في تطوير المنظومة التشريعية للقطاع من خلال:
- تنقيح الأمر عدد 1045 لسنة 1989 المتعلق بالترفيع الآلي في الإعانة الشهرية لفائدة بعض إطارات الشؤون الدينية التي لم تعد حالتهم الصحية تسمح بممارسة النشاط وكذلك بالنسبة للأرامل،
- إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 1228 لسنة 2019 المؤرخ في 24 ديسمبر 2019 المتعلق بالإطارات المسجدية.

- إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح الأمر عدد 597 لسنة 1994 والمتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الدينية،
- إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 534 لسنة 2021 والمتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الدينية،
- إعداد مشروع أمر يتعلق بضبط مهام المعهد الأعلى للشريعة بتونس وتنظيمه الإداري والمالي،
- مراجعة قرار وزير الشؤون الدينية المؤرخ في 18 سبتمبر 2023 والمتعلق بتنظيم الكتاتيب.

2. مضمون السياسة لسنة 2027

أهداف سنة 2027

تهدف التدخلات المرسومة لسنة 2027 في توفير الظروف المثلى للمصلين تيسيراً لممارسة شعائرهم ودعم التوعية والإرشاد الديني بما يعزّز الوعي الديني السليم ويحصّن الفرد والمجتمع من الانحرافات الفكرية والسلوكية مع توفير خطاب ديني معتدل ويستجيب لمتطلبات العصر، فضلا عن الإحاطة بالإطارات المسجدية عبر الرعاية والتكوين ومساعدتها على تأدية مهامها التوجيهية والتربوية لكل الفئات.

➢ تيسير ممارسة الشعائر الدينية في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني

- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر مواصلة إرساء منظومة للمعالم الدينية تحدد الحاجة الفعلية لإحداث الجوامع والمساجد وتطوير المنظومة المعلوماتية المندمجة للحج لمزيد تبسيط الإجراءات للمواطن والإدارة وحمايتها من الاختراقات.
- حوكمة بناء المعالم الدينية بالترخيص في بناء الجوامع والمساجد والمصادقة على ترسيمها ضمن قائمة المعالم الدينية التي تتفق عليها الدّولة مع مراعاة حاجيات كل الفئات وخاصة كبار السن قصد بلوغ عدد 6928 معلم ديني سنة 2027 مقابل 6808 سنة 2026 مع الحرص على توفير الفضاءات المخصصة للنساء بالجوامع والمساجد من خلال اشتراط توفيرها في ملفات تراخيص بناء المعالم الدينية لبلوغ عدد 5555 فضاء سنة 2027 مقابل 5435 سنة 2026.
- إعطاء الأولوية في الترخيص لبناء أو فتح الكتاتيب على مستوى الجهات التي تكون فيها نسبة التغطية ضعيفة والعمل على اعتماد تكنولوجيات الاتصال الحديثة ورصد الكتاتيب غير المؤهلة للعملية التربوية من أجل تهيئتها لاحتضان الأطفال.
- تنفيذ أشغال صيانة وتهيئة لما يقارب 22 معلما دينيا ذات أولوية في التدخل وموزعة على ولايات مختلفة للحفاظ على الموروث الديني وتوفير أفضل الظروف لأداء الشعائر الدينية.
- العمل على مزيد تحييد الجوامع والمساجد بتكثيف عمليات التفقد والمراقبة للمعالم الدينية ومتابعة الأنشطة التي تقدّمها الإطارات المسجدية (الخطب الجمعية والدروس) وتكوينهم للمحافظة على السلم الاجتماعي والأمني وحماية البلاد من مخاطر التطرّف.
- مواصلة تحسين جودة الخدمات المقدمة للحاج التونسي وأخذ التدابير اللازمة لحمايته من أخطار ارتفاع درجات الحرارة قصد تمكينه من أداء المناسك في أفضل الظروف، إلى جانب تطوير برامج التوعية الدينية (مرئية وسمعية ومكتوبة) والإرشاد الديني لفائدة الحاج والمعتمر من خلال:

- ✓ مراجعة دليل الحاج والمعتمر والمرشد الديني وتحيينهم،
- ✓ تنظيم قطاع العمرة وتأطير مرافقي العمرة ومراقبة تنفيذ عقود العمرة،
- ✓ تطوير المنظومة الوطنية المندمجة للحج وحمايتها من الاختراقات.

- تشجيع ربط المساجد بالطاقة الشمسية باستغلال التقنيات الذكية للتحكم في الاستهلاك والعمل على ترشيد استهلاك المياه وبناء المواجل (تعميم التجربة النموذجية بمساجد ولاية توزر على بقية الولايات).

➢ **المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع** من خلال:

- تثمين مضامين الخطاب الديني بتكثيف الدروس الدينية والتوعية والإرشاد الديني ومزيد مواكبة الخطاب للواقع وإسهامه في تعزيز المبادئ والقيم السمحة داخل المجتمع مع تكثيف التوعية والتحسيس بأهمية التوقّي من السلوكيات المتطرفة والتصدي للانحرافات الفكرية والسلوكية.
- تطوير مهام الجوامع والمساجد في اتجاه نشر المبادئ والقيم الإسلامية لتحصين المجتمع وضمان سلامته وأمنه وترسيخ الحسّ الوطني لدى جميع مكوناته.

مزيد العناية بالكتاتيب من خلال السعي إلى تأهيل الكتاتيب وتهيئتها لاحتضان الأطفال لضمان تربية سليمة ومتوازنة وحفظ القرآن وتفسيره ومعرفة أصوله على أسس صحيحة مع تنظيم المسابقات المحلية والوطنيّة والعالمية.

- تحسين وضعية الإطارات المسجدية وخاصة الوضعيات الهشة بتوفير قاعدة بيانات محينه تحصر وضعيتهم الصحية والاجتماعية.

الميزان الاقتصادي

VI. النفاذ إلى السكن اللائق

يُعدّ قطاع السكن من القطاعات الحيوية في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية، لما يضطلع به من دور في تحسين جودة حياة المواطنين ودعم الاستقرار الاجتماعي، فضلاً عن مساهمته في تنشيط قطاع البناء ومختلف الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به. كما يساهم قطاع السكن في تحقيق التوازن بين الجهات ودعم التنمية العمرانية، من خلال توفير مساكن لائقة وميسّرة وتحسين النفاذ إلى مختلف المرافق والخدمات الأساسية.

ورغم تطور العرض السكني خلال السنوات الأخيرة، لا يزال القطاع يواجه جملة من التحديات، من أبرزها ارتفاع كلفة البناء وأسعار العقارات، ومحدودية الأراضي الصالحة للتهيئة، وصعوبات النفاذ إلى التمويل، وعدم التوازن بين العرض والطلب، خاصة بالنسبة إلى الفئات محدودة ومتوسطة الدخل. كما ساهمت هذه الصعوبات في تنامي البناء غير المنظم والتوسع العمراني غير المتوازن.

وفي هذا الإطار، يبرز الدور الاجتماعي للدولة في السياسة السكنية بأهمية متزايدة لهذا المجال بالعمل على تلبية الاحتياجات السكنية لمختلف الشرائح المجتمعية بما يتناسب مع قدراتهم الشرائية ولما له من انعكاسات مباشرة على الاستقرار الاجتماعي، وتركز على تطوير العرض وتوفير الأراضي المهيأة، ودعم البناء الذاتي وتمويل

السكن، ومواصلة البرامج الوطنية (السكن الاجتماعي، فوبرولوس، المسكن الأول)، مع إدراج الكراء المملّك مراعاة لمستوى دخل الفئات الضعيفة.

وتتنزل هذه الأولويات ضمن التوجهات الاستراتيجية للفترة 2026-2030، الرامية إلى تحسين النفاذ إلى السكن اللائق والميسّر، والنهوض بالسكن القائم، والحد من البناء الفوضوي والتوسع العمراني غير المنظم، مع مواصلة تطوير الإطار القانوني والترتيبي للقطاع. كما تتجه السياسة السكنية نحو تعزيز استدامة المشاريع العمرانية من خلال تحسين النجاعة الطاقية والمائية وتشجيع اعتماد التقنيات والمواد الإيكولوجية والطاقات المتجددة، بما يساهم في تحقيق تنمية عمرانية متوازنة ومستدامة بمختلف جهات الجمهورية.

1. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تميزت سنة 2026 بمواصلة دعم العرض السكني وتعزيز الدور الاجتماعي للدولة من خلال مساندة الباعثين العقاريين العموميين لإنجاز وحدات سكنية عبر توظيف الأراضي على ملك الدولة لإنجاز هذه المشاريع والانطلاق في تجسيم برنامج الكراء المملّك بحوكمة مسار إعداده وتنفيذه ومتابعته. وشملت الإنجازات بالخصوص:

المجال القانوني والترتيبي:

تم خلال سنة 2026 دعم الإطار القانوني للسياسة السكنية، وخاصة من خلال مراجعة شروط الانتفاع بقروض صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء «فوبرولوس» حيث تم تعديل سقوف الدخل المعتمدة للانتفاع بتدخلات الصندوق بما يتلاءم مع ترفيع الأجر الأدنى المهني المضمون، ليصبح سقف الدخل لصيغة «فوبرولوس1» يتراوح بين 591 و1477 د، ومن 1477 إلى 2068 د بالنسبة إلى صيغة «فوبرولوس 2» ومن 2068 إلى 2659 د لصيغة «فوبرولوس 3» وبين 2659 إلى 3545 د ليغة «فوبرولوس 4».

كما تم دعم تمويل مشاريع بناء المساكن وتهيئة المقاسم الاجتماعية الموجهة للفئات المنتفعة بقروض «فوبرولوس» والمنجزة من قبل الشركات العقارية العمومية والوكالة العقارية بتمويل نسبة 100% من كلفة المشروع وتسديدها دون فائدة على مدة أقصاها 25 سنة بمقتضى الأمر عدد 123 لسنة 2026 المتعلق بإتمام الأمر عدد 1126 المؤرخ في 18 أوت 2016 المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.

في مجال توفير المساكن:

تميّزت سنة 2026 بمواصلة دعم العرض السكني وتعزيز الدور الاجتماعي للدولة من خلال مساندة الباعثين العقاريين العموميين لإنجاز وحدات سكنية، والأفراد على تعويض المساكن البدائية والبناء الذاتي واقتناء مسكن.

✓ **برنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها**

يشمل البرنامج إنجاز حوالي 10190 مسكنًا جديدًا لتعويض المساكن البدائية وقد تم إبرام اتفاقيات بشأنها بكلفة جملية قدرها 218 م د، أنجز منها 7641 مسكنًا. كما تم وفقا لمخطط التنمية برمجة إنجاز 2916 مسكنا جديدا معوضا للمساكن البدائية موزعة على 20 ولاية في إطار اتفاقيات جديدة.

بالنسبة لسنة 2026 تمت برمجة انجاز 1003 مسكنا جديدا معوضا للمساكن البدائية موزعة على تسع 09 ولايات (زغوان، باجة، المنستير، القصرين، تطاوين، بن عروس، سوسة، سيدي بوزيد، الكاف). وقد تمّت المصادقة حاليا على 625 منتفعا لتعويض مساكنهم البدائية بمساكن جديدة.

✓ **إنجاز المساكن والمقاسم الاجتماعية**

يتواصل تنفيذ برنامج إحداث حوالي 13400 مسكن ومقسم اجتماعي بكلفة جملية تناهز 1093 م د يتم إنجازها على مرحلتين حسب الجاهزية.

تشمل المرحلة الأولى 8373 مسكنًا ومقسمًا اجتماعيًا بكلفة تقدر بـ 588 م د، تمّ منها تسليم 5119 مسكنًا إلى حدود شهر أوت 2026، فيما بلغ عدد المساكن الجاهزة للتسليم 1157 مسكنًا. ويتواصل إنجاز 1875 مسكنًا ومقسمًا اجتماعيًا موزعة على 8 ولايات بنسبة تقدم بلغت نحو 90% في حين تم تأجيل إنجاز 222 مسكنًا بسبب إشكاليات عقارية وأخرى مرتبطة بالربط بمختلف الشبكات.

وتتضمن المرحلة الثانية بناء 4600 مسكن اجتماعي موزع على 18 ولاية، تم الإعلان عن طلب عروض قسط أول 2261 مسكنًا خلال سنة 2026 الى جانب مواصلة التحكم العقاري في القسط الثاني الذي يشمل 2320 مسكنًا.

وفي إطار التسريع في إعداد قائمات المنتفعين بالمساكن الاجتماعية تم تطوير منصة رقمية خاصة بالبرنامج لضمان صحة المعطيات المتعلقة بالمترشّحين وشفافية التعامل معهم.

✓ **تطوير آلية الكراء المملّك**

سجلت سنة 2026 اتخاذ الخطوات العملية لانطلاق برنامج الكراء المملّك الموجه للفئات محدودة ومتوسطة الدخل، وضبط إنجاز حوالي 1213 مسكنًا موزعة على 11 ولاية من جملة 5000 مسكن في إطار الآلية.

ولضمان حسن حوكمة البرنامج، تم إحداث بوزارة التجهيز والإسكان "لجنة قيادة برنامج الكراء المملّك" والتي تولّت إعداد مشروع دليل إجراءات يتعلق بإنجاز مشاريع سكنية ذات صبغة اجتماعية مخصصة للمنتفعين بصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وفق صيغة الكراء المملك أو البيع بالتقسيط يتم اعتمادها من الباعثين العقاريين المكلفين بالانجاز، ومشروع اتفاقية نموذجية متعلقة بتمويل وإنجاز المشروع السكني، ومشروع عقد الكراء المملك الذي يبرم بين الباعث العقاري العمومي والمتسوغ المنتفع بالمسكن.

وفي إطار رقمنة البرنامج وتيسير متابعته، تم الشروع في إحداث منصة رقمية متكاملة خاصة بالمشاريع السكنية وفق صيغة الكراء المملك أو البيع بالتقسيط.

كما شملت الإنجازات الانطلاق في سبع مشاريع موزعة على أربع ولايات تشمل إحداث 371 وحدة سكنية ينتظر جاهزيتها ابتداء من سنة في 2027، كما سيتم الإعداد لبقية البرنامج.

جدول عدد 4: توزيع الوحدات السكنية حسب الولايات والشركة المتعهدة بالإنجاز (2026)

	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط		الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب		شركة السبرولوس	المجموع
الولاية	منوبة	القيروان	سوسة	صفاقس	صفاقس	صفاقس	7 مشاريع بـ 4 ولايات
المعتمدية	المرناقية	القيروان الشمالية	سوسة	طينة	الصخيرة	ساقية الزيت	–
عدد المساكن	**162**	**43**	**14**	**75**	**42**	**35**	**371**

المصدر : وزارة التجهيز والإسكان

✓ **توفير الأراضي وتمويل السكن**

شملت تدخلات سنة 2026 مواصلة توفير الأراضي الصالحة للبناء عبر تدخل الوكالة العقارية للسكنى في اقتناء الأراضي وتهيئتها، وتوظيف الأراضي على ملك الدولة لفائدة الباعثين العقاريين العموميين لإحداث السكن الاجتماعي إضافة إلى إسناد قروض من صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء، ومواصلة تمويل المساكن في إطار برنامج «المسكن الأول» ودعم الفئات محدودة الدخل من خلال تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن.

- **في مجال توفير الأراضي**

- تم الترخيص في التفويت فيها بالدينار الرمزي لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بالجنوب وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية عقارات بمساحة تفوق 5 هك بـ 3 ولايات (قابس وبنزرت أريانة).
- التفويت في مساحة 27.7 هك من الأراضي الدولية غير الفلاحية لفائدة الوكالة العقارية للسكنى بولايتي بن عروس وأريانة وينتظر إتمام إجراءات التفويت في نحو 19.3 هك لفائدة ولاية المهدية).

- **في مجال تمويل السكن**

- توفير التمويل عبر صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء لاقتناء مقاسم واقتناء وبناء وتوسعة مساكن حيث أمكن تمويل 432 مسكن بقيمة 57.2 م د إلى غاية ماي 2026.
- مواصلة رصد القروض البنكية ضمن برنامج المسكن الأول المخصص مساعدة العائلات والأفراد متوسطة الدخل التي لا تملك مسكنا.

التأقلم والتكيف مع التحديات المناخية

تشمل التدخلات تخصيص اعتمادات مالية لتمويل إنجاز مواجل لتخزين مياه الأمطار وإسناد قروض دون فائدة للمالكين الخواص. وقد تسنى المصادقة على 302 ملف فني من قبل المصالح الجهوية للتجهيز والإسكان، بتقديرات في حدود 6 م د والموافقة على إسناد 134 قرض من طرف بنك الإسكان قدرها 2.52 م د منها 2 م د تم صرفها على أقساط.

2. مضامين سياسة السكن لسنة 2027

تتجه سياسة السكن خلال سنة 2027 إلى تسريع تنفيذ البرامج السكنية والاجتماعية التي تم إطلاقها خلال سنة 2026، وتوسيع العرض السكني الموجه للفئات محدودة ومتوسطة الدخل، وتعزيز آليات تمويل السكن، وتوفير الأراضي والمقاسم المهيأة، مع مواصلة معالجة المساكن البدائية وتهذيب الأحياء السكنية.

كما ستتواصل الجهود الرامية إلى تطوير آليات جديدة للنفاذ إلى السكن، وخاصة الكراء المملّك، إلى جانب مواصلة تنفيذ برامج «فوبرولوس» و«المسكن الأول»، وتطوير الإطار القانوني والترتيبي للقطاع.

وتندرج هذه التدخلات ضمن الحرص على النفاذ العادل إلى السكن اللائق والميسّر، وتحسين جودة الحياة، ودعم التنمية العمرانية المتوازنة والمستدامة، مع تعزيز النجاعة الطاقية والمائية والتأقلم مع التغيرات المناخية.

في مجال توفير السكن

➢ مواصلة تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

- مواصلة برنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها: بإنجاز 1875 مسكنًا لتعويض المساكن البدائية في إطار المشاريع المتواصلة، الانطلاق الفعلي في المرحلة الثانية من برنامج توفير مساكن اجتماعية أو تهيئة وتوفير مقاسم اجتماعية تشمل 2261 مسكنا ضمن برنامج 4600 مسكن.
- تطوير برنامج الكراء المملّك من خلال مواصلة برنامج 2026، من خلال استكمال مشاريع المساكن المبرمجة والانطلاق في برامج جديدة لإنجاز 680 مسكن موزع على ثماني ولايات من المنتظر أن تكون جاهزة في سنة 2028. وتتوزع البرامج حسب الولايات والباعثين العقارين كالآتي:

جدول عدد 5: توزيع الوحدات السكنية حسب الولايات والشركة المتعهدة بالإنجاز (2027)

	الشركة الوطنية العقارية للبلاد شمال		الشركة الوطنية العقارية للبلاد وسط			الشركة الوطنية العقارية للبلاد جنوب		السبرولس	
الولاية	بنزرت	بن عروس	سوسة	سوسة	القصرين	صفاقس	قابس	اريانة	توزر
المعتمدية	جرزونة	فوشانة	سوسة جوهرة	سيدي عبد الحميد	الزهور	الصخيرة	بوشمة	رواد	توزر
عدد المساكن	54	217	14	30	32	43	50	120	120
صنف المساكن	جماعي	جماعي	جماعي	جماعي	فردي	فردي	جماعي	جماعي	جماعي

المصدر: وزارة التجهيز والإسكان

كما سيتم الاعداد لانطلاق برنامج يشمل 393 سكن موزع على ولايات منوبة (المرناقية) ونابل (سليمان) وبنزرت (بنزرت الشمالية) وباجة من خلال توفير العقارات الدولية وإتمام إجراءات التفويت فيها لفائدة الباعثين العقاريين العموميين.

➢ توفير الأراضي وتمويل السكن

سيتواصل العمل سنة 2027 على تدعيم الرصيد العقاري الدولي لتعزيز برامج توفير السكن من خلال مواصلة استصدار الأوامر المتعلقة بالترخيص في التفويت بالدينار الرمزي في عقارات دولية غير فلاحية لفائدة مشاريع

السكن الاجتماعي لفائدة شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية إضافة إلى مواصلة توفير الرّصيد العقاري بالسعر التفاضلي لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.

ويهدف برنامج الوكالة العقارية للسكنى لسنة 2027 إلى مزيد تكريس دورها الاجتماعي والمجتمعي من خلال :

- تهيئة مساحة خام تناهز 178,89 هكتار، موزعة على كامل تراب الجمهورية؛
- برمجة تسويق وبيع 1100 مقسم بمساحة جملية بـ 37.14 هك مقارنة بإنجازات منتظرة لسنة 2026 بـ 748 مقسم على مساحة تقدر بـ6.28 هك. وتمثل المقاسم الفردية الاجتماعية نسبة 71 % من جملة المقاسم الفردية المباعة سنويا.
- مواصلة دعم تمويل السكن للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود عن طريق صندوق النهوض بالمسكن في حدود تدخلات سنة 2026 إلى جانب العمل على تفعيل صندوق ضمان القروض السكن لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدّخل غير القار المحدث بمقتضى القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 07 سبتمبر 2018.

جدول عدد 6: أهم المؤشرات المتعلقة بسياسة السكن

مؤشر الأداء	الوحدة	2025	2026	2027
العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيئة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.	عدد تراكمي	13496	15831	16939
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار الفوبرولوس		4900	5300	5700
العدد التراكمي للمساكن المنجزة في إطار برنامج المسكن الاول		3350	3950	4200
مجموع العدد التراكمي للمساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة		21746	25081	26839
معدل النسبة التراكمية للنساء المنتفعات بمساكن اجتماعيه أو ميسّرة أو مقاسهم مهيّأة (%)	نسبة تراكمية	44	45	46

المصدر: وزارة التجهيز والإسكان

المحور الثاني تحقيق تنمية مجالية متوازنة

- مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي
- مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري
- مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية
- مجالات ترابية دافعة للحركية الاقتصادية
- مجالات ترابية مكرسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها

"تثمين الميزات الخصوصية المحلية والجهوية والتوظيف الأمثل للقدرات الذاتية والاستجابة لانتظارات المواطنين بالسرعة والنجاعة المطلوبتين"

مخطط التنمية 2026-2030

التوجهات العامة والأهداف التنموية(صفحة53)

مشروع
الميزان الاقتصادي
2027

يكرّس المخطط 2026-2030. تحولا نوعيًا في المقاربة التنموية المعتمدة في مجال التخطيط من خلال جعل البعد المجالي ركيزة أساسية لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة بين مختلف الجهات. وتضمن المخطط تشخيصا لأبرز مظاهر التفاوت التنموي بين الجهات والتي يمكن حوصلتها في مدى قدرة هذه الأخيرة على استقطاب الاستثمار وخلق فرص التشغيل ودرجة جاذبيتها للأنشطة الاقتصادية. كما تتجسد الفوارق في تباين النفاذ إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية والتجهيزات الجماعية، خاصة بالوسط الريفي. وتتفاقم هذه الاختلالات بسبب تمركز الأنشطة الاقتصادية والسكان بالمحاور الحضرية الكبرى مقابل استمرار البطالة والفقر والنزوح وضعف الديناميكية الاقتصادية بعدد من الجهات الداخلية والجنوبية.

وللتقليص من هذا التفاوت التنموي، وانطلاقا من أولويات المجالس المنتخبة تم تحديد جملة من التوجهات الاستراتيجية التي تهدف إلى تعزيز قدرة المجالات الترابية على قيادة العمل التنموي ودعم العدالة الاجتماعية وتنمية رأس المال البشري وتعزيز استمرارية التنمية أمام التحديات البيئية والمناخية المتزايدة ودفع الحركية الاقتصادية والاستثمار، إضافة إلى تكريس الاندماج والتكامل والتضامن بين مختلف الجهات. كما أولى المخطط المجالي أهمية خاصة لتثمين الموارد والخصوصيات المحلية وتطوير سلاسل القيمة والمنظومات الاقتصادية.

ويتنزل إعداد الميزان الاقتصادي لسنة 2027 في جانبه المتعلق بدفع التنمية المحلية والجهوية في سياق مواصلة تنفيذ التوجهات والأهداف المرسومة ضمن المخطط وذلك عبر العمل على تحسين ظروف العيش وتعزيز العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي ودعم جاذبية الجهات وقدرتها على استقطاب الاستثمار وإحداث مواطن الشغل، فضلاً عن تطوير الخدمات الجماعية وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة مختلف التحديات، والتحولات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

وقد أبرزت المشاريع المقترحة ضمن المخطط أن أولويات الجهات تتمحور أساساً حول تحسين البنية الأساسية والخدمات الجماعية، ولا سيما في مجالات الطرقات والمسالك والماء الصالح للشرب والتطهير والإنارة والتجهيزات الجماعية، إلى جانب دعم الخدمات الاجتماعية وتقريب المرافق العمومية وتعزيز الإحاطة بالفئات ذات الدخل المحدود. وهو ما يستوجب اعتماد آليات تدخل مرنة تشمل مختلف القطاعات ذات الأولوية بصفة اندماجية وتدعم المجهود التنموي للدولة على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي.

- التوجهات الاستراتيجية للسياسة المجالية للفترة 2026-2030
- مجالات ترابية قادرة على إدارة شأنها التنموي
- مجالات ترابية داعمة للعدالة الاجتماعية ورأس المال البشري
- مجالات ترابية صامدة أمام التحديات البيئية والمناخية
- مجالات ترابية دافعة للحركية الاقتصادية
- مجالات ترابية مكرسة للاندماج والتكامل والتضامن فيما بينها

I. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

- تواصل العمل خلال سنة 2026 على تنفيذ جملة من البرامج الخصوصية ذات الطابع الاندماجي بهدف تلافي الإشكاليات التنموية المسجلة في عديد المجالات كالبنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وقصد رفع مؤشرات التنمية المحلية وتحسين جودة الحياة بالمناطق ذات الأولوية وتعزيز التكامل مع التدخلات القطاعية.

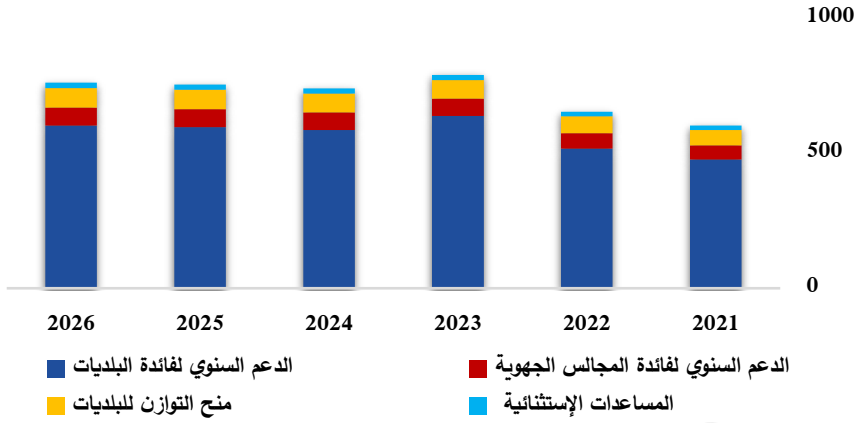
1.1 برامج التنمية البلدية

تهدف سياسة التنمية المحلية إلى الارتقاء بإطار عيش المواطن وتحسين جودة حياته، من خلال تعزيز قدرات البلديات ودعم إمكانياتها وبلورة وتنفيذ برامج استثمارية تستجيب للحاجيات المحلية وتمكن من توفير خدمات ومرافق عمومية ذات جودة ونجاعة. كما تهدف هذه السياسة إلى تطوير منظومة النظافة والعناية بالبيئة والمحافظة على المحيط، بما يعزز جاذبية المدن وجودة الحياة بها، ويساهم في تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة لكل الجهات. وفي هذا الإطار ولترسيخ دور البلديات في المجهود التنموي تمّ إصدار المرسوم عدد 4 لسنة 2026 المتعلق بالمجالس البلدية. كما تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات البلديات والارتقاء بجودة الخدمات والمرافق العمومية ودعم الاستثمار المحلي، بما يساهم في تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة تستجيب للخصوصيات وتلبي الحاجيات المحلية، وذلك من خلال:

الدعم المالي للجماعات المحلية

شهد الدعم المالي المسند لفائدة الجماعات المحلية تطورا خلال السنوات الأخيرة، بما ساهم في مساعدة البلديات نسبيا على تخطي الصعوبات المالية التي تمر بها. وقد خصّصت 762م د سنة 2026 لتلبية الحاجيات الخصوصية والطارئة لفائدة البلديات التي شملت المساهمة في تطهير المديونية وتنمية المداخيل وتحسين أساليب التصرف الإداري والمالي.

رسم بياني عدد74 : تطور الدعم المالي لفائدة الجماعات المحلية خلال الفترة 2021-2026 (م.د)

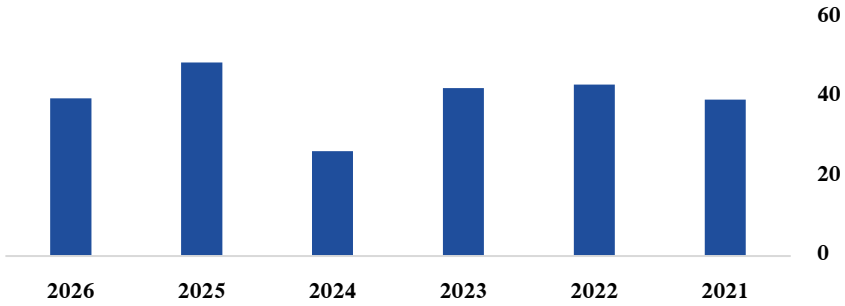


المصدر: صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

البرامج الاستثمارية البلدية

- تخصيص استثمارات بقيمة 118 م د لفائدة 350 بلدية لإنجاز برامج ومشاريع تستهدف تحسين ظروف العيش ودعم البنى التحتية وإنجاز الفضاءات الاقتصادية والشبابية ودعم النظافة والعناية بالبيئة وذلك من خلال:
  - ✓ مواصلة انجاز برنامج تعميم النظام البلدي PACI لفائدة 29 بلدية جديدة وبرنامج دعم اللامركزية والتمكين المحلي PRODEC لفائدة 26 بلدية جديدة. وتشمل تدخلات هذه البرامج مجالات البنية الأساسية والبناءات المدنية وإنجاز مشاريع شبابية واقتصادية واقتناء المعدات.
  - ✓ استكمال انجاز برنامج تمويل الجماعات المحلية FICOL2 والذي يستهدف البلديات التي شهدت توسعة لحدودها الترابية من خلال انجاز مشاريع في مجال تدعيم البنية الأساسية.
  - ✓ انطلاق انجاز البرنامج الوطني لتعصير الطرقات البلدية بـ 88 بلدية بكلفة جملية في حدود 242 م د.
  - ✓ الشروع في تنفيذ برنامج تجهيز المباني البلدية بالأنظمة الفولطاضوئية (1500 بناية).
- الانطلاق في اعداد البرنامج الوطني لتحالف البلديات من أجل الانتقال الطاقي بكلفة 270 م د والذي يهدف إلى استبدال المصابيح المعتمدة حاليا بشبكة التنوير بـ 350 بلدية بمصابيح مقتصدة للطاقة.
- مواصلة برنامج تهذيب الأحياء الشعبية بالمناطق الريفية بكلفة 57 م د من خلال استكمال القسط الأول الذي يضم 21 حيا ومواصلة انجاز القسط الثاني الذي يضم 10 أحياء.
- مواصلة انجاز البرنامج الخصوصي لتأهيل وصيانة المسالخ لفائدة 17 بلدية بكلفة جملية قدرها 40.8 م د
- مساهمة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في تمويل المشاريع بإسناد قروض للبلديات لمعاضدة مجهودها الاستثماري حيث سنة 2026 اسناد قروض (مصادقات نهائية) في حدود 39.7 م د. ويبيّن الرسم البياني الموالي تطور حجم القروض المسندة للبلديات للفترة 2021-2026.

رسم بياني عدد75 : المصادقات النهائية للقروض المسندة لفائدة البلديات (م د)



المصدر: صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

تطوير منظومة النظافة والتصرف في النفايات المنزلية والمشابهة

- مواصلة تجسيم التوصيات المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية للتصرف المندمج في النفايات المنزلية والمشابهة (2020-2035) والتي تهدف إلى تطوير منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة وفقا لمتطلبات الاقتصاد الدائري لتشمل التدخلات:
  - ✓ مواصلة انجاز برنامج دعم المبادرات البلدية لإحداث مراكز فرز النفايات المنزلية ومحطات لتسميد النفايات الخضراء ووحدات لإنتاج الغاز الحيوي بعدد من البلديات. وتم دعم هذا التوجه خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 6 جانفي 2025 المخصص لحوكمة منظومة النظافة والعناية بالبيئة الذي أقرّ إحداث 100 محطة تسميد و100 وحدة فرز خلال فترة المخطط.
  - ✓ الانطلاق في تهيئة واستصلاح المصبات البلدية الخاصة بإيداع النفايات المنزلية والشبيهة باستثمارات قيمتها 10 م د تشمل 14 ولاية.
  - ✓ إنجاز صفقة مجمعة لاقتناء معدات النظافة والطرقات بكلفة جملية تبلغ 104 م د لفائدة 200 بلدية واقتناء 3000 حاوية حديدية لرفع الفضلات المنزلية تم توزيعها على 350 بلدية.
- برمجة إنجاز منظومة معلوماتية مندمجة لمتابعة منظومة التصرف في النفايات المنزلية والشبيهة باعتمادات تقدر بـ 300 ألف دينار.

تنمية القدرات البشرية

تم في إطار الحرص على مساندة البلديات في انجاز المشاريع الاستثمارية ودعم القدرات على المستوى المحلي، العمل خلال سنة 2026 على توفير المساندة الفنية وبرامج التكوين لفائدة البلديات وذلك من خلال:

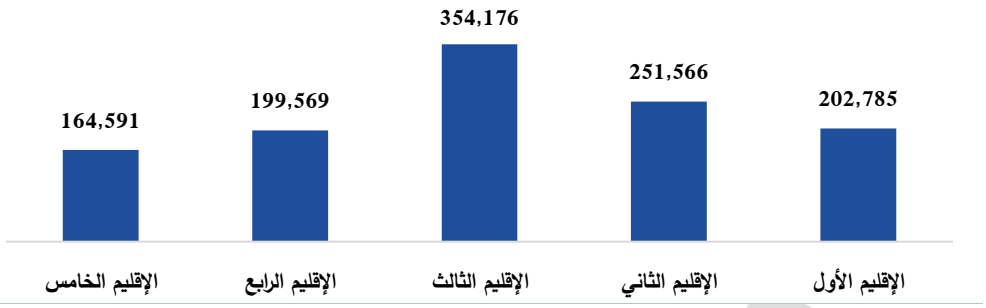
- مواصلة تنفيذ برنامج تدعيم قدرات البلديات والعمل بمنصة التدريب الالكتروني عن بعد من طرف مركز التكوين ودعم اللامركزية.
- تدعيم الرصيد البشري لفائدة الجماعات المحلية ببرمجة انتداب 263 إطارا لفائدة 129 بلدية في اختصاصات المالية والحقوق والجباية والمحاسبة والاقتصاد والتصرف وانتداب 145 مهندسا لفائدة 145 بلدية.

2.1 البرنامج الجهوي للتنمية

تم في إطار ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2026 رصد اعتمادات بعنوان عنصر تحسين ظروف العيش بقيمة 300 م د أي بزيادة تقدر بـ50 م د مقارنة بسنة 2025 وذلك استجابة للطلبات المجالس المنتخبة المضمّنة

بمخطط التنمية مع إعطاء الأولوية في توزيعها لمجالات تحسين ظروف العيش لا سيما البنية الأساسية بالمناطق الأقل تنمية مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجيات المرتبطة بالثقل الديمغرافي للجهات.

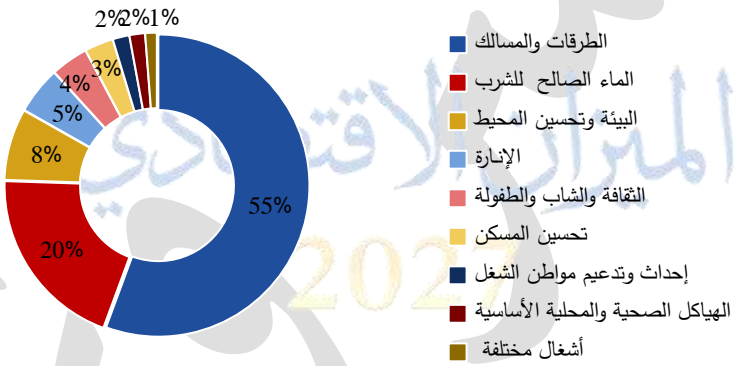
رسم بياني عدد76 : الاعتمادات المفتوحة تعهدا ودفعا (م د) حسب الإقليم



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

يبرز التوزيع القطاعي للاعتمادات المفتوحة في إطار البرنامج التنمية الجهوية بالخصوص أهمية عنصر الطرقات والمسالك والتزويد بالماء الصالح للشرب والعناية بالبيئة وتحسين المحيط.

رسم بياني عدد77 :التوزيع القطاعي لاعتمادات البرنامج الجهوي للتنمية المفتوحة تعهدا للفترة 2021-2025

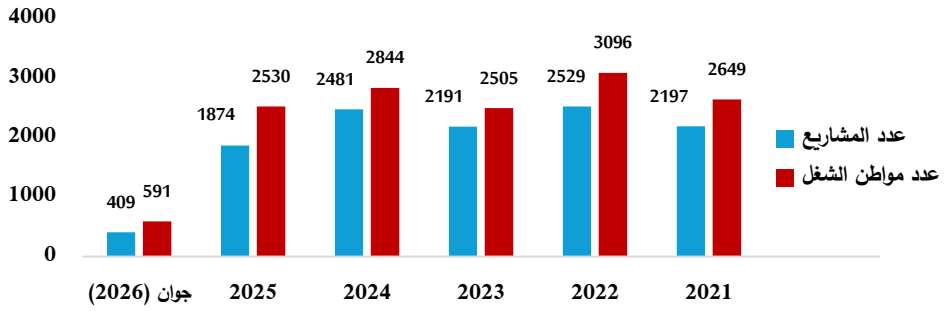


المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

وبخصوص **عنصر الحضائر الجهوية**، فقد تواصلت سنة 2026 إجراءات إدماج الدفعة الخامسة والأخيرة من عملة الحضائر الذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة والبالغ عددهم 5000 عامل مع انطلاق إدماج عملة الفئة العمرية 45-55 سنة.

أما في مجال النهوض بالاستثمار الخاص، فقد تم تخصيص اعتمادات بقيمة 20 م د لفائدة **آلية اعتماد الانطلاق** منها 15 م د من المنتظر أن يتمّ فتحها بنهاية سنة 2026 وذلك للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن ضمن آلية "إعتماد الانطلاق1" حيث أمكن إلى حدود شهر جوان تمويل 409 مشروعا فيما تمّ تخصيص 5 م د للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لفائدة مشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ضمن آلية "اعتماد الانطلاق 2". وفي هذا الإطار ينتظر إصدار منشور جديد لتنظيم آليتي اعتماد الانطلاق 1 و2 وذلك بغرض تيسير نفاذ الشركات الأهلية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لموارد الآليتين.

- **رسم بياني عدد78 : إنجازات آلية اعتماد الانطلاق 1 للفترة** 2021-2026



المصدر: بنك تونس للتضامن

3.1 برنامج التنمية المندمجة

برنامج التنمية المندمجة (القسطين 1 و2)

- بلغت جملة التعهدات المبرمة للبرنامج في قسطيه الأول والثاني خلال سنة 2026 ما قدره 67,5 م د وجملة الدفوعات 44,8 م د. كما تمّ تسجيل نسبة إنجاز بنهاية شهر أوت تقدر بـ 95,8 % بالنسبة للاستثمارات العمومية. ومن أبرز النتائج المادية المنتظرة مع نهاية سنة 2026 نذكر ما يلي:
- إنجاز 460 مشروعا فرديا،
- تكوين 685 منتفعا في مجالات تهم الفلاحة والصناعات التقليدية والقطاعات المتجددة،
- إتمام إنجاز أشغال تهيئة 406 هك من المناطق السقوية،
- بناء 05 فضاءات صناعية ومنطقة حرفية،
- تهيئة سوق وبناء 02 مراكز لتجميع المنتوجات الفلاحية وفضاء ترويج،
- بناء 02 قرى سياحية (استكمال باقي المكونات)،
- تهيئة وتعبيد 03 كم من المسالك الريفية وتعبيد 2,4 كم من الطرقات الحضرية،
- مدّ قنوات التطهير على طول 0,4 كم وتزويد 250 عائلة بالماء الصالح للشرب،
- بناء 02 منشآت للشباب ومنشأة رياضية وتهيئة 03 منتزهات ومنطقة خضراء وفضاء ترفيه.

برنامج التنمية المندمجة (القسط 3)

- بلغت جملة التعهدات خلال سنة 2026 ما يناهز 65,6 م د وجملة الدفوعات ما قدره 63,8 م.د. كما تمّ تسجيل نسبة إنجـــاز بنهاية شهر أوت 2026 تقدر بـ 71,5 % بالنسبة للاستثمارات العمومية تشمل مختلف العناصر الجماعية للبرنامج. ومن أبرز النتائج المادية المنتظرة مع نهاية سنة 2026 نذكر ما يلي:
- إنجاز 357 مشروعا فرديا،
- تكوين 156 منتفعا في مجالات تهم الفلاحة والصناعات التقليدية والقطاعات المتجددة والمجال الرقمي،
- تهيئة منطقة حرفية وبناء 04 محلات صناعية وبناء مركزين لتجميع للمنتوجات الفلاحية،
- تهيئة 978 هك من المناطق السقوية ومناطق الري التكميلي،
- تهيئة 16 سوقا بلدية ويومية وإحداث مسلخين بلديين،
- تهيئة وتعبيد 198 كم من المسالك والطرقات وتركيز 600 نقطة إضاءة وتزويد 1310 عائلة بماء الشرب،
- بناء مكتبة عمومية ونادي أطفال و14 مركزا للصحة الأساسية و09 قاعات رياضة وتهيئة 26 ملعبا.

4.1 برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية:

- يشمل الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية تهذيب 160 حيّا بكلفة جملية محينة قدرها 828,5 م د ويمتد إنجاز هذا البرنامج على الفترة (2019-2028). وينتظر سنة 2026 إنجاز استثمارات في حدود 210 م د ضمن البرنامج تم من خلالها إنهاء أشغال البنية الأساسية بـ 59 حيا ومواصلة الأشغال بـ 10 أحياء وانطلاق الأشغال بـ 55 حيا.

5.1 برنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة:

- يشمل البرنامج التدخل بالبنية الأساسية وتهيئة الفضاءات العمومية وتجديد وإعادة تأهيل المباني التاريخية والنهوض بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والحرفية والمسالك السياحية وتحسين السكن. ويشمل البرنامج 10 مشاريع موزعة على 10 بلديات بكلفة قدرها 50 م د وينتظر سنة 2026 استكمال إعداد الدراسات الفنية لمختلف المشاريع وانطلاق الأشغال بدفعة أولى من المشاريع. وسيتم خلال سنة 2027 الانطلاق في انجاز مختلف المشاريع المدرجة.

II. مضمون سياسة التنمية الجهوية لسنة 2027

- ستحظى التنمية المحلية والجهوية بمزيد العناية خلال سنة 2027 بالنظر لأهميتها في تحسين ظروف العيش وخلق حركية تنموية دامجة بالمناطق والجهات الداخلية خاصة وأنها تتميّز بتنوّع تدخلاتها لتشمل مجالات البنية الأساسية والمرافق الخدماتية ومساهمتها في خلق موارد الرزق ومساندة المشاريع الصغرى والحرفية
- وسيتم خلال سنة 2027 تقييم برامج التنمية المندمجة والبناء على نتائجها الإيجابية قصد إرساء جيل جديد من البرامج الخصوصية يواكب الأولويات التنموية ويضمن استمرارية التدخل لفائدة كل الجهات. إلى جانب مزيد دعم برامج تهذيب الأحياء السكنية وتيسير النفاذ إلى الخدمات العمومية لاسيما الصحة والإنارة ومياه الشرب والأنشطة الثقافية والشبابية والرياضية وتعزيز ريادة الشباب وخلق المشاريع الصغرى.

أهداف سنة 2027

- الترفيع في ميزانيات البرامج التنموية الخصوصية
- الشروع في إعداد برامج خصوصية جديدة في مجال التنمية المندمجة وتهذيب الأحياء السكنية
- مراجعة الإطار القانوني المنظم لتدخلات البرنامج الجهوي للتنمية
- الرفع من مجهود البلديات في مجال النظافة وحماية البيئة

1.2 برامج التنمية البلدية

- في إطار العمل على تمكين البلديات من لعب دور فعّال في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ستشهد سنة 2027 مواصلة دعم القدرات الفنية والمالية للبلديات وتحسين جودة الخدمات والمرافق العمومية ودفع الاستثمار المحلي.

- وفي مجال الاستثمار ودعم البلديات لإنجاز مشاريع تنموية سيتم خلال سنة 2027 تخصيص اعتمادات في حدود 115 م د لمواصلة وانطلاق انجاز مجموعة من البرامج التنموية التي تهدف إلى:
- **تحسين جودة الحياة للمواطنين** والحفاض على الصحة العامة وذلك من خلال توفير بيئة نظيفة ومجهزة بخدمات أساسية ذات جودة خصوصا عن طريق إنجاز مشاريع البنية التحتية والتجهيزات الجماعية واقتناء معدات النظافة والطرقات.
- **الحد من التفاوت الجهوي** وذلك من خلال الانطلاق في إنجاز برنامج لتهذيب الأحياء الشعبية يشمل تعبيد الطرقات والتنوير العمومي والربط بشبكات التطهير والماء الصالح للشرب وبرنامج تعصير الطرقات البلدية.
- **تجسيم الانتقال الطاقي** من خلال إنجاز مشاريع التنوير العمومي المقتصد واستعمال الطاقات المتجددة والاقتصاد في استهلاك المحروقات عبر متابعة الاستهلاك ومتابعة حركية المعدات والآليات البلدية.
- إرساء **خطة تواصلية** لتأسيس المصالحة بين المواطن والفضاء العام وتطوير منظومة التصرف في النفايات المنزلية والمشابهة وفقا لمبادئ الاقتصاد الدائري.

2.2 البرنامج الجهوي للتنمية:

- مواصلة للتوجه القائم على دعم البرامج الخصوصية وتوسيع أثرها الإيجابي في **تحسين ظروف عيش** المواطنين ستشهد سنة 2027 ترفيعا في ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية وذلك حتى يتسنى الاستجابة لطلبات الجهات المضمنة بالمخطط 2026-2030. فقد تمت برمجة اعتمادات على مستوى التعهد في حدود الـ400 م د مقارنة بسنة 2026 والبالغة 300 م د.

كما سيتم بالتوازي مع ذلك الانتهاء من إعداد تصور جديد خاص بالبرنامج يشمل مختلف الجوانب المتعلقة بالإعداد والتنفيذ والمتابعة على المستويين المركزي والجهوي في اتجاه تصويب تدخلاته عبر مراجعة القطاعات المعنية والتكلفة الفردية لبعض المشاريع خاصة فيما يتعلق بالإنارة المنزلية والتزود بالماء الصالح للشرب. هذا بالإضافة إلى النظر في إمكانية إدراج قطاعات جديدة مع تعزيز البعد البيئي وترسيخ عنصر الاستدامة عبر تمويل مشاريع في مجال الطاقات المتجددة. كما سيتم التوجه نحو إضفاء مزيد من الخصوصية في التدخلات حتى تستجيب إلى حاجيات الولايات وفقا للواقع المجالي والاشكاليات التنموية ذات العلاقة.

- أما فيما يتعلق بباقي عناصر البرنامج وبخصوص عنصر **الحضائر الجهوية** فقد تم التقليص في حجم الاعتمادات المخصصة لهذا العنصر لسنة 2027، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرّخ في 17 جوان 2021 المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها حيث من المبرمج أن يتم خلال السنة القادمة الانتهاء من إدماج الدفعة الخامسة والأخيرة من عملة الحضائر الذين يقلّ سنّهم عن 45 سنة في مراكز شاغرة بالوظيفة العمومية بالإضافة الى مواصلة إدماج العملة الذين يندرجون ضمن الفئة العمرية 45-55 سنة.
- كما سيتم الترفيع في ميزانية **آلية اعتماد الانطلاق 1** لتبلغ 20 م د سنة 2027 مقابل 15 م د سنة 2026 وذلك للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لفائدة باعثي المشاريع الصغرى والمتوسطة بالإضافة إلى تلبية الحاجيات الإضافية

من التمويل المتأتية من إدراج الشركات الأهلية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن الفئات المنتفعة بهذه الآلية.

3.2 برنامج التنمية المندمجة:

القسطين الأول والثاني:

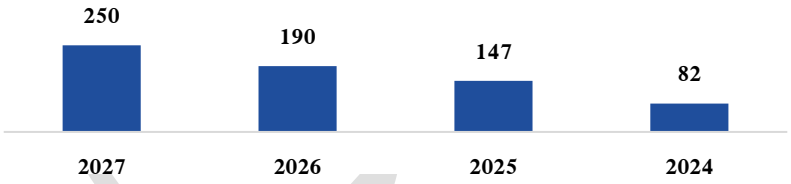
- من المنتظر أن تشهد سنة 2027 الانتهاء من إنجاز باقي مكونات مشاريع برنامج التنمية المندمجة للقسطين الأول والثاني من خلال استكمال خلاص مستحقات المقاولات ومسدي الخدمات وإعداد الأختام النهائية للصفقات حيث تم في الغرض برمجة ميزانية قدرها 90,3 م د ضمن ميزانية الدولة لسنة 2027.

القسط الثالث:

- سيتم خلال سنة 2027 مواصلة إنجاز مكونات مشاريع القسط الثالث من البرنامج وذلك من خلال تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 156,6 م.د.
- وستشهد سنة 2027 الانطلاق في اعداد برنامج خصوصي جديد للتنمية الجهوية وذلك في إطار مواصلة تحقيق تنمية متوازنة ودامجة بين الجهات، وسيتم العمل على تحديد مكونات ومجالات تدخل البرنامج والجهات المنتفعة وضبط التركيبة المالية.

هذا وتجدر الإشارة أن اعتمادات برنامج التنمية المندمجة قد شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال الثلاث سنوات الأخيرة كما يبينه الرسم البياني الموالي وذلك استجابة للنسق المتصاعد الذي شهده إنجاز المشاريع حيث أن جل العناصر قد تجاوزت مرحلة الدراسات وبلغت مراحل متقدمة من الأشغال لا سيّما العناصر التي عرفت ارتفاعا في تكاليفها، وهو ما يفسر تطور حجم الاعتمادات المرسمة لفائدة المندوبية العامة للتنمية الجهوية خلال هذه الفترة.

رسم بياني عدد79 : تطور اعتمادات برنامج التنمية المندمجة خلال الفترة 2024-2027 (م د)



المصدر: المندوبية العامة للتنمية الجهوية

4.2 برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية:

- سيتم خلال سنة 2027 مواصلة انجاز مختلف عناصر البرنامج التي تضم البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية والفضاءات الاقتصادية وتحسين السكن.
- كما ستشهد سنة 2027 الانطلاق في انجاز دراسات قابلية الإنجاز لجميع مشاريع تهذيب الأحياء الشعبية المقترحة من قبل المجالس المحلية في إطار اعداد المخطط الوطني 2026-2030 والمقدرة بـ 950 مشروعا، حيث سيتم على ضوء ما ستفرزه هذه الدراسات تحديد برنامج جديد لتهذيب وادماج الأحياء السكنية تحت اشراف وزارة التجهيز والإسكان وبرنامج جديد لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي تحت اشراف وزارة الداخلية.

-

مشروع الميزان الاقتصادي 2027

المحور الثالث تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية

- إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة
- التجهيز والبنية الأساسية
- التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة
- الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

" تعزيز قدرات النسيج الاقتصادي وتنافسيته وتدعيم القدرة على الصمود والمحافظة على ديمومة الموارد الطبيعية وعلى بيئة سليمة"

مخطط التنمية 2026-2030

السياسات التنموية (صفحة 9)

الميزان الاقتصادي
2027

يحظى العمل التنموي خلال سنة 2027 بأهمية خاصة لتأكيد التقدم في تجسيم الأولويات الوطنية لا سيما تحسين أداء القطاعات الاقتصادية بما يسهم في تدعيم نسق النموّ وتعزيز الهيكلة الاقتصادية في اتجاه مزيد تحسين التنافسية والاندماج في سلاسل القيمة الدولية ودفع التصدير إلى جانب مواصلة تعصير البنية الأساسية وتحسين مناخ الأعمال وفتح الآفاق لاستقطاب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وخلق مواطن شغل جديدة.

وتجدر الإشارة إلى تباين الأداء القطاعي خلال سنة 2026 حيث تحسن الإنتاج الفلاحي خاصة زيت الزيتون والحبوب والتمور وتواصلت الديناميكية الإيجابية للصناعات الميكانيكية والإلكترونية والصناعات الغذائية وخدمات السياحة والنقل والاتصالات. وفي المقابل، تم تسجيل صعوبات تخص أساسا أنشطة الفسفاط ومشتقاته، واستخراج النفط والغاز، وصناعة النسيج. إضافة إلى تسجيل فجوة بين الإنتاج والطلب على الكهرباء خلال فترة ذروة الاستهلاك الصيفي.

وسيتركّز العمل خلال سنة 2027 بالخصوص على تفعيل الاستراتيجيات والبرامج القطاعية والتقدم في تجسيم عديد الإصلاحات المؤسساتية والترتيبية وتنفيذ البرامج الداعمة للفلاحين ومؤسسات الإنتاج بما يسهم في مزيد تحسين أداء الفاعلين العموميين من خلال رقمنة الخدمات وتحسين أداء المؤسسات العمومية الاستراتيجية وتكثيف مجهود استقطاب الاستثمار الخاص وتنويع الأسواق وتثمين الفرص المتاحة لتصدير السلع والخدمات. كما ستتركز الجهود على معالجة وضعية عديد المؤسسات العمومية الكبرى ودعم الاستثمار العمومي ومزيد الإحاطة بالمشاريع المعطّلة. وعلى هذا الأساس تتمثل أهم النتائج المنتظرة في:

- تواصل التطوّر الإيجابي للأنشطة الفلاحية مع استهداف تحسين إنتاج الحبوب واستعادة تكوين القطاع ومزيد التأقلم مع المتغيرات المناخية لاسيما نقص المياه.
- تحسين إنتاج الصناعات المعملية والارتقاء بجودة المنتجات الصناعية وإحكام تفعيل برامج التأهيل وآليات مساندة المؤسسات الصناعية وكذلك واستكمال إنجاز المنصات الرقمية الانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ودعم الاقتصاد الرقمي والتجديد.
- العمل على تحسين أداء منظومة الفسفاط من خلال تعزيز قدرات الإنتاج وتعزيز التأهيل البيئي والاستدانة الطاقية.
- مواصلة تطوير منظومة النقل العمومي عبر تدعيم أسطول الحافلات وتجديد أسطول المترو وتأهيل الشبكة الحديدية وتطوير النقل الجوي وأداء الموانئ البحرية واستكمال الدراسات الفنية للمشاريع الوطنية الجديدة.
- إعطاء دفع أكبر للقطاع السياحي من خلال تأهيل الوحدات السياحية وتنويع العرض السياحي وإحكام توظيف آليات التسويق الحديثة وإنجاح فعاليات "تونس عاصمة للسياحة العربية".
- مزيد تطوير قطاع التجارة، بتأمين انتظام التزويد وتحسين شفافية مسالك التوزيع بفضل الرقمنة والرقابة الموجهة وتعصير الأسواق والبنية التجارية فضلا عن دعم الصادرات وتنويع الأسواق والمنتجات وإحكام التصرف في الواردات وتفعيل الدفاع التجاري.

- تعزز البنية الأساسية من خلال استكمال إنجاز مشاريع الطرقات السيارة والجسور ومضاعفة الطرقات وانجاز المنعرجات وتهيئة شبكة الطرقات المرقمة وفق المعايير الدولية، وتأهيل المسالك الريفية لفك العزلة وتحقيق الترابط بين الجهات إلى جانب دعم حماية المدن والمناطق العمرانية من الفيضانات وتحيين مخططات تفادي الكوارث ومجابهتها وتنظيم النجدة.
- تسريع رقمنة الخدمات العمومية ومواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز التغطية وجودتها وادماج الذكاء الاصطناعي في السياسة العمومية ودعم الاقتصاد الرقمي والابتكار مع إيلاء أهمية خاصة للأمن السيبرني والثقة الرقمية وتنمية المهارات والقدرات الرقمية.
- مزيد تحسين مناخ الأعمال مع التركيز على توظيف المقومات والفرص المتاحة لاستقطاب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي وإعطاء دفع أكبر لتطوير منظومة الاستثمار واعتماد استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشروع في تنفيذها.

I. إعادة تأهيل وتطوير القطاعات المنتجة

1. الصناعات المعمليّة

يمثل القطاع الصناعي أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الوطني، بالنظر إلى مساهمته في خلق القيمة المضافة ودعم الصادرات والتشغيل، حيث تبلغ مساهمته حوالي 14% من الناتج الداخلي الخام، فيما يستأثر بنحو 90 % من الصادرات ويوفر قرابة 20 % من إجمالي مواطن الشغل. ويضم النسيج الصناعي التونسي 4604 مؤسسة تشغل أكثر من 10 أجراء بقدرة استيعاب تصل الى حوالي 522 ألف موطن شغل. وتشكل المؤسسات المصدرة كليا البالغ عددها 2066 العمود الفقري للنشاط التشغيلي باستئثارها بـ 70 % من إجمالي القوة العاملة بالقطاع الصناعي.

وعلى المستوى القطاعي، يستحوذ قطاع النسيج والملابس والجلود والأحذية على النصيب الأكبر بنسبة تبلغ 16.1% من إجمالي النسيج الصناعي، يليه قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 22.4%، ثم قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 36.1%. وتعكس هذه التركيبة تنوع النسيج الصناعي التونسي وتعدّد مكوناته حيث يشتمل على أنشطة صناعية متخصصة وذات قيمة مضافة عالية، إلى جانب تموقع عدد من المؤسسات ضمن حلقات متقدمة من سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. ويمثل هذا التنوع ركيزة هامة لمواصلة تطوير القاعدة الصناعية والارتقاء بمساهمتها الاقتصادية، لاسيما من خلال تعزيز الإنتاجية والابتكار ورفع القيمة المضافة المحلية ودعم اندماج المؤسسات التونسية في سلاسل القيمة ذات المحتوى التكنولوجي العالي. وتؤكد هذه المعطيات الدور المحوري للقطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، بما يستدعي مواصلة العمل على تعزيز قدرته التنافسية وتطوير أدائه بما يدعم النمو ويسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والعادلة.

وفي هذا الإطار، تم رسم توجهات القطاع الصناعي ضمن مخطط التنمية 2026-2030 الذي يهدف إلى **تركيز مقومات صناعة ذات قدرة تنافسية عالية وذات محتوى تكنولوجي متطور تمكن من نمو شامل وعادل** حيث سترتكز الخطة الإستراتيجية على التجديد صلب المؤسسة وعلى مواكبة التغيرات العالمية خاصة الانتقال البيئي والإيكولوجي والرقمي للاقتصاد وتعزيز تموقع القطاع ضمن سلاسل القيمة العالمية والتجديد والتطوير التكنولوجي.

محاور سياسة الصناعة المضمّنة بمخطط التنمية 2026-2030:

- التحول الرقمي وتطوير المهارات الصناعية مع متطلبات الصناعة الذكية وعولمة المؤسسات،
- النهوض بالاستثمارات ذات الأثر في القطاع الصناعي،
- تطوير الاختصاصات القطاعية وسلاسل القيمة الواعدة،
- دعم الصناعة النظيفة والخضراء،
- تطوير البنية التحتية الصناعية والخدمات اللوجستية.

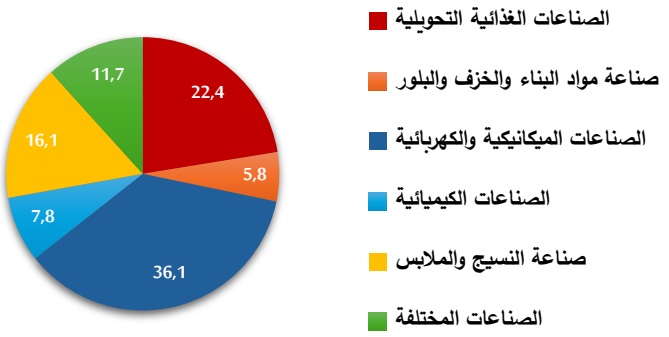
1.1 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تتميز سنة 2026 بكونها محطة هامّة للشروع في تجسيد الأولويات الاستراتيجية لمخطط التنمية 2026-2030 وترسيخ مقومات الصناعة المستقبلية. وفي هذا الإطار، تتمثل أبرز الإنجازات لسنة 2026 في:

تطور القيمة المضافة: : لتبلغ نسبة 2.1 % نتيجة التحسن المسجل في نمو قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 4.5 % وقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 3% مقابل تراجع طفيف لقطاع صناعة النسيج والملابس بنسبة 0.9 %.

وينتظر أن تبلغ حصة الصناعات المعملية من الناتج المحلي (دون اعتبار تكرير النفط) ما يناهز 15.2% سنة 2026. وواصل قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية أدائه الإيجابي ليمثل 36.1% من مجموع الصناعات المعملية.

رسم بياني عدد80 : هيكلة القيمة المضافة للصناعات المعملية حسب النشاط (2026)



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

التحول الرقمي وتطوير المهارات الصناعية مع متطلبات الصناعة الذكية وعولمة المؤسسات

يمثل توظيف الحلول الرقمية والتكنولوجيات المتقدمة ركيزة أساسية لتحديث المنظومة الصناعية والارتقاء بكفاءتها لما تتيحه للمؤسسات من تحسين للجودة وخفض للتكاليف وتطوير لمنتجات مبتكرة تعزز تنافسيتها وتوسع حضورها في الأسواق. وتجسيدا لهذا التوجه، تواصلت الجهود خلال سنة 2026 لتسريع مسار التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات والآجال الإدارية للمستثمرين، من خلال الشروع في تنفيذ بعض الحلول الرقمية المتمثلة بالأساس في:

- رقمنة الخدمات المسداة من خلال إحداث منصة رقمية "e-industrie" تضمّ كافة الخدمات المقدمة لفائدة المؤسسات الصناعية وتطوير خدمات إضافية مكمّلة لها عن بعد،
- إنشاء منصة HUB 4.0 بهدف مرافقة الشركات التونسية والناشئة في التحول الرقمي.

النهوض بالاستثمارات ذات الأثر في القطاع الصناعي

تواصل دعم الاستثمار والتجديد خلال سنة 2026 بهدف تطوير النسيج الصناعي وتعزيز التنافسية والنفاذ للأسواق الخارجية، حيث سجل أداء برنامج التأهيل الصناعي خلال سنة 2026 حركية إيجابية انخرطت فيها 147 مؤسسة، منها 8 مؤسسات ضمن برنامج الحدّ من انبعاث الكربون. ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2026 المصادقة على 190 ملف تأهيل و370 ملف استثمارات تكنولوجية ذات أولوية علما وأنّه قد تمّ رصد ميزانية في حدود 45 م د لفائدة برنامج تأهيل الصناعة في إطار قانون المالية لسنة 2026.

النهوض بالمؤسسات الصناعية العمومية

تندرج الجهود الموجهة إلى المؤسسات الصناعية العمومية ضمن مسار دعم هذه المؤسسات والنهوض بها، بما يعزز قدرتها على مواصلة الاضطلاع بدورها ضمن النسيج الصناعي الوطني. وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2026 إعداد برامج إعادة هيكلة لفائدة الشركة التونسية للحديد والفولاذ والشركة التونسية للسكر والشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق وشركة إسمنت بنزرت.

تطوير الاختصاصات القطاعية وسلاسل القيمة الواعدة

سجل قطاع الصناعات المعملية تحسنا تدريجيا في مناخ الاستثمار وعودة النشاط الاستثماري إلى مسار النمو خلال النصف الأول من سنة 2026، حيث أظهرت نتائج المسح نصف السنوي الذي أصدره المعهد الوطني للإحصاء (والذي شمل 1085 مؤسسة صناعية في ماي 2026):

- ارتفاع رصيد آراء رؤساء المؤسسات خلال النصف الأول من سنة 2026 بعلاقة مع الاستثمار الإجمالي إلى 24%مقارنة بـ 21%خلال النصف الثاني من 2025،
- توقع بلوغ رصيد الآراء يصل إلى 26% خلال النصف الثاني من سنة 2026.

دعم قطاع النسيج والملابس

تشير التقديرات إلى تسجيل تراجع نسبي للقيمة المضافة لقطاع النسيج والملابس (−0.9%) بسبب الصعوبات التقنية التي يشهدها القطاع. وتبعا لذلك، يتوقّع أن تبلغ صادرات القطاع حوالي 8.5 مليار دينار خلال سنة

2026 مسجلة انخفاضا بنسبة 2.5% مقارنة بسنة 2025. وتستند هذه التقديرات إلى استمرار الضغوط التنافسية على المستوى الدولي وتطور تكاليف الإنتاج المحلية.

وقد تواصلت الجهود لدعم قطاع النسيج والملابس والارتقاء بقدرته التنافسية وتطوير قيمته المضافة في ظل التحديات والتحولات المتسارعة التي يواجهها وذلك من خلال:

- تطوير منتجات جديدة ومبتكرة لتلبية احتياجات الأسواق المتغيرة وتطوير القدرات البشرية،
- تطوير منتجات الأنسجة الذكية والنسيج التقني وإعداد مشروع الترتيب الفني لمنتجات النسيج.
- مواصلة تنفيذ الميثاق القطاعي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص علاوة على مواصلة تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع "البرنامج الشامل للنسيج والملابس" GTEX-MENATE" ومشروع "النهوض بالواردات من البلدان النامية (CBI) "،

النهوض بقطاع الصناعات الغذائية

اتجه العمل خلال سنة 2026 نحو اعتماد جملة من الإجراءات تمثلت بالأساس في:

- متابعة أهم مواسم التحويل بالتعاون مع الوزارات والهياكل المعنية (منظومة الألبان والطماطم الفصلية المعدّة للتحويل)،
- مواصلة العمل على إرساء خلية اليقظة الاقتصادية الموجهة للصناعيين (المنصة الرقمية للرصد الاستراتيجية https://iaa.tn/)،
- استكمال الإطار التنظيمي لصندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب ومواصلة دعم تعليب زيت الزيتون تحت علامات تونسية وتعزيز تصديره عبر تمويل برامج الترويج والتسويق ومساندة المؤسسات المصدرة حيث بلغت كميات زيت الزيتون المعلب التونسي المصدرة نحو 41 ألف طن خلال السداسي الأول من سنة 2026 مسجلة ارتفاعاً بنسبة 57% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2025،
- مواصلة المصادقة الفنية لحوالي 300 مؤسسة ناشطة في مجال تحويل المنتجات ذات الأصل النباتي.

تطوير قطاع صناعة السيارات ومكوناتها

تحتل تونس المرتبة الثانية إفريقيا في مجال صناعة مكونات السيارات ومعدات السيارة، مما يجعلها أحد أكثر القطاعات اندماجا في الأسواق العالمية، خاصة الأوروبية منها. وقد ارتكزت خطة عمل سنة 2026 لتطوير القطاع على الأولويات التالية:

- مواصلة تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن ميثاق الشراكة لقطاع تصنيع مكونات السيارات في أفق 2027،
- دعم الاستثمار في مجال تركيب وتصنيع السيارات ورفع قيمة الصادرات عبر استهداف أسواق جديدة،

وساهمت هذه الخطة في تعزيز موقع تونس كمزود أساسي للمكونات الموجهة للتصدير، خصوصا نحو السوق الأوروبية، وجعل من تونس قوة صناعية صاعدة في صناعة مكونات السيارات، مع قدرة متزايدة على مواكبة التحولات العالمية وتثبيت مكانتها في الأسواق الدولية حيث يسعى القطاع إلى مضاعفة قيمة الصادرات لتصل الى نحو 36 مليار دينار مواكبة للتوسع في الأسواق الدولية وارتفاع الطلب على المكونات المتقدمة.

النهوض بقطاع الصناعات الالكترونية

تجسيما للتوجهات الاستراتيجية وتعزيزا لقدرة القطاع التنافسية وتطوير اندماجه في سلاسل القيمة العالمية، تم خلال سنة 2026 إعداد ميثاق الشراكة للنهوض بقطاع الصناعات الإلكترونية في أفق 2030 (يتضمن 32 إجراء مشتركا) يهدف خاصة إلى تعزيز موقع تونس في سلاسل القيمة العالمية واستقطاب كبرى الشركات الرائدة في مجالات الإلكترونيات الدقيقة وشبه الموصلات والصناعات الذكية.

القطاعات الواعدة

- يعكس التقدم المسجل في مجال القطاعات الواعدة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية للتوجه الوطني نحو تعزيز الأنشطة ذات القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي العالي، من خلال إمضاء ميثاق الشراكة للنهوض بالصناعات الإلكترونية ومواصلة تنفيذ ميثاق قطاع مكونات السيارات. غير أن محدودية اندماج بعض المؤسسات في سلاسل القيمة العالمية، واشتداد المنافسة الدولية وصعوبات النفاذ إلى الأسواق الخارجية، لا تزال تحد من سرعة تطوير هذه الأنشطة وتوسيع قاعدة الأسواق والحرفاء.
- أما على مستوى استدامة النسيج الصناعي، ورغم تواصل برامج دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإعادة هيكلة عدد من المؤسسات العمومية الصناعية، إلى جانب دعم قطاعات النسيج والصناعات الغذائية، لا تزال تنافسية عدد من المؤسسات والقطاعات تتأثر بارتفاع كلفة الإنتاج والمدخلات والنقل، وتذبذب توفر بعض المواد الأولية، فضلا عن محدودية تثمين المنتجات الفلاحية وضعف القيمة المضافة لبعض المنتجات.

دعم الصناعة النظيفة والخضراء

شملت خطة العمل خلال سنة 2026 في مجال دعم الصناعة النظيفة اتخاذ جملة من الإجراءات الرامية إلى تطوير المنتجات الصناعية ومنها بالخصوص:

- التوجه نحو الاستثمارات المتعلّقة بتصنيع الجيل الجديد من السيارات المستعملة للطاقات المتجددة،
- انخراط 25 مؤسسة في برنامج الحدّ من انبعاث الكربون PMN-Décarbonation الذي يهدف إلى تقليل البصمة الكربونية وإعادة استخدام النفايات الصلبة والمياه والنفايات الغازية وضمان التنمية المستدامة والصديقة للبيئة.
- تطوير قطاع النسيج والملابس ليكون أكثر استدامة، من خلال إعادة تدوير النفايات واستخدام مصادر الطاقة المتجددة،
- تشجيع مؤسسات قطاع النسيج والملابس لتطوير طرق إنتاج صديقة للبيئة.

تطوير البنية التحتية الصناعية والخدمات اللوجستية

تعتبر البنية التحتية الصناعية من أهم مقومات جذب الاستثمارات وتطوير قطاع الصناعة، وذلك من خلال توفير مناطق صناعية بكافة الجهات مع إيلاء الأولوية لمناطق التنمية الجهوية، بما يدعم مناخ الاستثمار ويشجع على المبادرة وإحداث المشاريع الجديدة. وفي هذا الإطار تمّت:

- المصادقة على 7 مدخرات عقارية صناعية جديدة على مساحة جملية تقدّر بـ 1727 هك،
- الانتهاء من تهيئة المنطقتين الصناعيتين بجلمة وبوعرادة 2 (القسط الثاني)،
- تواصل الأشغال بكلّ من السبيخة 2 والارتياح 2 وأم العظام والكاف (توسعة) مع الانطلاق في أشغال تهيئة المنطقة الصناعية كندار 2 (50 هك)،
- مواصلة إعداد الدراسات لمناطق صناعية جديدة، وهي النفيضة 3 (50 هك) واستغطيمي (100 هك) والفحص المرجى (50 هك) وبوتفاحة 2 (24 هك) ومنزل تميم الملاعبي (55 هك) وجعفر رواد (50 هك) وبرقو (20 هك) ولعروسة (32 هك) ودقة (20 هك) وبن بشير (12 هك) والمسلان (100 هك) والدخان (74 هك) والروماني (74 هك) وأوتيك 2 (22 هك) والسرس (80 هك).

أمّا بالنسبة **للمركبات الصناعية والتكنولوجية**، فقد تم خلال سنة 2026:

- الانتهاء من تهيئة المناطق الصناعية ببوعرقوب حشاد (64 هك)، وتالة وسبيطلة التابعة للمركب الصناعي والتكنولوجي بالقصرين والعزيب (66 هك التابعة للمركب الصناعي والتكنولوجي ببنزرت)،
- الانتهاء من تهيئة الجزء الأول من المنطقة الصناعية المحاميد بالكاف التابعة للمركب الصناعي والتكنولوجي بالكاف.

تعزيز الدور الاقتصادي للأقطاب التكنولوجية والصناعية

تندرج الأقطاب التكنولوجية ضمن توجهات تطوير المنظومة الصناعية وتعزيز قدرتها على الابتكار والتجديد التكنولوجي، من خلال ربط البحث العلمي بالنسيج الصناعي وتثمين المعرفة ودعم الأنشطة ذات القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي المرتفع.

وفي إطار تنفيذ مخطط التنمية 2026–2030، تكتسي إعادة هندسة الأقطاب التكنولوجية أهمية في دعم الأولويات الصناعية، ولا سيما تطوير التخصصات الواعدة وتعزيز التكامل بين البحث والمؤسسات ودعم الاستثمار والتجديد التكنولوجي.

2.1 مضامين سياسة الصناعات المعملية لسنة 2027

ينتظر أن تتأثر الصناعات المعملية خلال سنة 2027 بالمتغيرات التي تفرض تحديات متزايدة على أداء القطاع على غرار:

- الاضطراب في سلاسل الإمداد وتذبذب أسعار الطاقة والمواد الأولية،
- تباطؤ الطلب في بعض الأسواق الخارجية واشتداد المنافسة الدولية .
- تزايد الضغوط المرتبطة بالتحول الأخضر خاصة مع دخول الآليات الأوروبية المتعلقة بالكربون حيز التطبيق النهائي بداية من غرة جانفي 2026، مما يستدعي من المؤسسات الصناعية المصدرة مزيد التحكم في البصمة الكربونية والارتقاء بالمعايير البيئية،
- التسارع التكنولوجي وتنامي متطلبات الرقمنة، بما قد يؤثر في تنافسية المؤسسات وقدرتها على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

في ظل التحولات التكنولوجية والبيئية المتسارعة وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، تبرز الحاجة إلى مواصلة تطوير السياسات الصناعية بما يعزز قدرة المؤسسات على التكيف ويرفع من قدرتها التنافسية. وفي هذا الإطار، تمثل سنة 2027 محطة هامة ضمن مسار إصلاحي يهدف إلى دعم الاستثمار والتجديد التكنولوجي ورفع تنافسية القطاع وتعزيز اندماجه في سلاسل القيمة والأسواق الدولية.

ويرتكز النهوض بالقطاع الصناعي على تعزيز قدرته التنافسية وتطوير الخدمات المتصلة به ورفع إنتاجيته وقيمته المضافة بالتوازي مع إرساء مقومات التحول الرقمي كرافعة أساسية لتحديث القطاع الصناعي ومواكبة التطورات التكنولوجية، بما يساهم في إرساء تنمية صناعية مستدامة وقادرة على التكيف مع التحولات الدولية. وتستند السياسات الصناعية للفترة المقبلة إلى جملة من الأنشطة ذات الأولوية، بما يتلاءم مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية ويعزز قدرة النسيج الصناعي على التطور والاستجابة لمتطلبات الأسواق، وذلك من خلال جملة من الإجراءات والتدابير تتمثل أساسًا في:

➢ التحول الرقمي وتطوير المهارات الصناعية مع متطلبات الصناعة الذكية وعولمة المؤسسات

يمثل التحول الرقمي أحد الركائز الأساسية لتحديث القطاع الصناعي وتحسين الإنتاجية والجودة وتعزيز قدرة المؤسسات على اعتماد تقنيات الإنتاج الذكي. وفي هذا الإطار، تشمل التدخلات:

- تنفيذ مشاريع تشخيص ومرافقة فنية وتكوين للمؤسسات الصناعية لاعتماد تقنيات الإنتاج الذكي والرقمنة،
- تطوير آلية لتمويل العمليات المندرجة في إطار المخططات المقترحة من قبل المؤسسات الصناعية للعبور إلى الصناعة الذكية industrie 4.0،
- تسريع عمليات رقمنة وتطوير الخدمات الإدارية المسداة لفائدة المؤسسة الصناعية. ويتضمن هذا البرنامج مواصلة إحداث منصة رقمية "e-industrie" تضم كافة الخدمات المقدمة.

كما تمثل الصناعات المعملية التونسية رافعة أساسية لتنمية الصادرات ودعم نمو المؤسسات ورفع قدرتها التنافسية، ممّا يقتضي تنويع الوجهات والأسواق المستهدفة والولوج إلى أسواق جديدة والارتقاء بجودة المنتجات، بما يستجيب لمتطلبات الأسواق العالمية. وبالتالي، ستشهد سنة 2027:

- تنويع الأسواق الخارجية المستهدفة من خلال تكثيف التعريف بالمنتجات الصناعية التونسية واستكشاف الأسواق الافريقية والعربية والآسيوية ذات إمكانات النمو مع دعم المؤسسات في مجال دراسة حاجيات هذه الأسواق ومتطلباتها،
- تعزيز مرافقة المؤسسات المصدّرة وخاصة الصغرى والمتوسطة في مراحل البحث عن الحرفاء وإعداد عروض التصدير والتفاوض التجاري والمطابقة مع متطلبات الأسواق المستهدفة،
- تطوير جودة المنتجات الصناعية ومطابقتها للمعايير الدولية، عبر دعم المؤسسات في الحصول على شهادات المطابقة والاعتماد اللازمة وتطوير أنظمة الجودة والتتبع،

- دعم المشاركة في المعارض والصالونات الدولية والبعثات الاقتصادية المتخصصة مع إعطاء الأولوية للقطاعات والمنتجات ذات القدرة التصديرية العالية وربط المؤسسات التونسية مباشرة بالمشترين والشركاء الدوليين.

➢ النهوض بالاستثمارات ذات الأثر في القطاع الصناعي

تطور القيمة المضافة: ينتظر تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي بنسبة 1.8% خلال سنة 2027، مقابل 2.1% سنة 2026، نتيجة تراجع قطاع الصناعات الغذائية بعلاقة مع انخفاض صابة زيتون الزيت واستمرار التحديات التي يواجهها قطاع النسيج والملابس الذي ينتظر أن يسجل نمو قيمته المضافة انخفاضا بنسبة 0.5%. وفي المقابل، سيتواصل الأداء الجيد لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية لتتطور قيمته المضافة بنسبة 3.8% مقابل 3% سنة 2026.

الصناعات الصيدلية

سيتواصل العمل خلال سنة 2027 على تنفيذ ميثاق النهوض بالقدرة التنافسية لقطاع الصناعات الصيدلية في أفق 2030 والذي يتمحور خاصّة حول:

تحسين حوكمة القطاع:

- مراجعة منظومة تسعير الأدوية وإحداث لجنة موحدة للأسعار،
- التقليص من آجال إسناد رخص وضع الأدوية بالسوق،
- مراجعة آليات التزود العمومي بالأدوية لمعالجة اضطرابات السوق، وتحفيز الاستثمار، والبحث والتطوير.
- التدرج في رفع الدعم عن الأدوية الموردة التي يغطيها إنتاج محلي مماثل.

الرفع من القيمة المضافة للقطاع ودعم الابتكار:

- التوجه نحو إنتاج وتطوير الصناعة المحلية للأدوية البيوتكنولوجية،
- تطوير صناعة المواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف الموجهة إلى قطاع صناعة الأدوية،
- إحداث صندوق مخصص لتمويل أنشطة البحث والتطوير.
- تطوير البنية التحتية الداعمة للقطاع عبر استكمال إنجاز المنصة التكنولوجية بالقطب البيوتكنولوجي بسيدي ثابت لفائدة المؤسسات المختصة في تطوير وتصنيع الأدوية البيولوجية واللقاحات.
- تعزيز التموقع بالأسواق العالمية من خلال توفير منظومة متكاملة وملائمة لإنجاز التجارب الإكلينيكية وفق المعايير الدولية.

أما فيما يتعلق باستدامة النسيج الصناعي، تقتضي مواصلة النهوض بالقطاع الصناعي اعتماد مقاربة متكاملة تقوم من جهة على المحافظة على ديمومة النسيج الصناعي وتعزيز قدرته على الصمود والتطور في ظل التحولات الاقتصادية والتنافسية المتسارعة، ومن جهة أخرى، على دفع الاستثمار الصناعي وتوجيهه نحو

الأنشطة ذات القيمة المضافة والقدرة على إحداث مواطن الشغل وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة، وتتمثل أهم الأهداف المرسومة في هذا المجال في:

- المصادقة على 200 ملف تأهيل و400 ملف استثمارات تكنولوجية ذات أولوية بمجموع استثمارات بحوالي 770 م د،
- انخراط 15 مؤسسة جديدة في برنامج خط اعتماد مساعدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تجاوز صعوباتها المالية،
- إسناد امتياز تكفل الدولة بالفارق بين النسبة الموظفة على قروض وتمويلات الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط بالنسبة للقروض والتمويلات المسندة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لفائدة 100 مؤسسة صغرى ومتوسطة،
- مواصلة العمل على إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية.

➢ تطوير الاختصاصات القطاعية وسلاسل القيمة الواعدة

يمثل دعم الصناعات ذات الأولوية أحد المسارات الأساسية لتعزيز تنافسية القطاع الصناعي ورفع قدرته على خلق القيمة المضافة ودعم الصادرات. وفي هذا الإطار، تم توجيه عدد من البرامج نحو قطاعات صناعية واعدة، مع التركيز على تطوير سلاسل القيمة ودعم الاستثمار والتجديد الصناعي.

قطاع الصناعات الغذائية:

- مواصلة دعم القدرة التنافسية ورفع القيمة المضافة والنهوض بصادرات المنتجات الغذائية،
- تعزيز سلامة الأغذية وإحداث العلامات المميزة للجودة،
- إعطاء دفع جديد لتدويل مؤسسات المنتجات الرائدة والمنتجات الفاخرة والمحلية على مستوى الأسواق الآسيوية والافريقية،
- دعم التجديد الصناعي صلب مؤسسات الصناعات الغذائية والاستثمار في القطاعات الصناعية ذات الأولوية،
- تفعيل دور خلية اليقظة الاقتصادية في جمع ونشر البيانات الاستراتيجية عبر منصتها الرقمية لفائدة الصناعيين،

قطاع النسيج والملابس:

تتجه التدخلات في قطاع النسيج والملابس إلى مواصلة تنفيذ الإجراءات التي تهدف إلى دعم قدرته التنافسية وتعزيز نفاذ منتجاته إلى الأسواق الخارجية، وذلك من خلال:

- تفعيل خطة العمل لدفع قطاع النسيج والملابس بالشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- متابعة تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع "البرنامج الشامل للنسيج والملابس" (GTEX-MENATEX)،
- استقطاب مستثمرين دوليين وتطوير منتجات الأنسجة الذكية والنسيج التقني،
- تعزيز الشراكة مع بلدان الاتحاد الأوروبي وتحسين استغلال اتفاقيات التبادل الحرّ المبرمة مع البلدان الإفريقية (ZLECAF et COMESA) وجعل تونس رائدة في المجال الصناعي والتكنولوجي،

- إعداد مشروع الترتيب الفني الخاص بالمنتجات النسيجية.

قطاع الصناعات الميكانيكية والالكترونية:

يمثل تطوير قطاع الصناعات الميكانيكية والالكترونية أحد المسارات ذات الأولوية لتعزيز تنافسية الصناعة الوطنية واستقطاب الاستثمارات ذات القيمة المضافة. وفي هذا الإطار، ينتظر أن تشهد سنة 2027:

- متابعة تنفيذ ميثاق الشراكة للنهوض بقطاع الصناعات الإلكترونية (في أفق 2030).
- إعداد دراسة قطاعية شاملة حول صناعة السفن وقوارب الترفيه، مع إعداد برنامج عمل للنهوض بهذا القطاع الواعد،
- تفعيل ميثاق تنافسية قطاع تصنيع السيارات ومكوناتها عبر العمل على توفير بنية تحتية صناعية وتكنولوجية متكاملة محفزة للاستثمار "Automotive Smart City" ورفع المحتوى التكنولوجي للقطاع،
- التوجه نحو الاستثمارات المتعلّقة بتصنيع الجيل الجديد من السيارات الكهربائية المستعملة للطاقات المتجددة والتقنيات الذكية.

قطاع مكونات الطائرات:

ينتظر أن يتواصل خلال سنة 2027 إعداد ميثاق النهوض بالقدرة التنافسية لقطاع مكونات الطائرات في أفق 2030، والذي يهدف إلى:

- رفع نسبة الإدماج الوطني من 40 % سنة 2024 إلى 48 % سنة 2030.
- تعزيز تموقع تونس على المستوى العالمي في قطاع صناعة مكونات الطائرات،
- تطوير منصة للبحث والابتكار مخصصة للتصدير،
- رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 3.5 % سنة 2024 إلى 7 % سنة 2030.

➢ دعم الصناعة النظيفة والخضراء

تندرج الصناعة النظيفة ضمن التوجهات الهادفة إلى تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية وتعزيز قدرتها على التكيف مع التحولات البيئية وفي هذا الإطار، تشمل البرامج:

- تطوير خدمات هياكل دعم القطاع الصناعي في مجال التكوين والمساندة الفنية وتطوير الخدمات المخبرية قصد الإحاطة بالمؤسسات الصناعية ودعمها للمرور الى صناعة نظيفة ومطابقة للمتطلبات البيئية والحدّ من التلوث الصناعي بالإضافة إلى حث المؤسسات الصناعية على حسن التصرف في الموارد الصناعية (المياه والطاقة والمواد الأولية الصناعية)،
- تركيز نظم للإنتاج النظيف وبرامج ومحطات لمعالجة النفايات داخل المؤسسات الصناعية،
- دعم الاقتصاد الدائري وتحسين النجاعة الطاقية والحدّ من البصمة الكربونية وإدخال مفاهيم التحليل البيئي.

➢ تطوير البنية التحتية الصناعية والخدمات اللوجستية

تمثل البنية التحتية الصناعية أحد المكونات الأساسية لتوفير الظروف الملائمة للاستثمار الصناعي ودعم التنمية الجهوية. وتتضمن خطة العمل لسنة 2027 الخاصة **بالوكالة العقارية الصناعية** إنجاز المشاريع التالية:

- استكمال أشغال تهيئة أربعة مناطق صناعية وهي السبيخة 2 والارتياح 2 وأم العظام والكاف وتوسعة على مساحة جملية 180 هك وإعادة تهيئة 6 مناطق صناعية (381 هك)،
- الانطلاق في أشغال تهيئة المناطق الصناعية برأس المرج والسرس واستغطيمي (القسط الأول) وبنقردان وجعفر رواد والنفيضة 3 والمحرس 2 ومواصلة أشغال تهيئة المنطقة الصناعية كندار 2 على مساحة 50 هك.
- إعداد ومواصلة الدراسات الخاصة لـ 14 منطقة صناعية جديدة على مساحة تناهز 1488 هك.

أمّا فيما يتعلّق **بالأقطاب الصناعية والتكنولوجية**، يتضمن البرنامج إنجاز المشاريع التالية خلال سنة 2027:

- تهيئة وتوسعة المساحات الصناعية ببوعرقوب للقطب التكنولوجي ببرج السدرية (194 هك) وإنشاء مركز حياة بـ 119 م.د.
- إنجاز مشاريع التهيئة والربط والتحول الطاقي التابعة للقطب التكنولوجي بقابس (23 هك)، ودعم منظومة الابتكار عبر بناء مركز الموارد التكنولوجية ومحضنة المؤسسات ببوشمة وإحداث منصة تشاركية لليقظة بـ 31.5 م د
- توسعة المنطقة الصناعية بالفجة والمنطقة المساندة لها (350 هك) بكلفة تقدر بـ 424 م.د،
- إحداث منطقتين صناعيتين إيكولوجيتين بكل من زغوان واللواتة (238 هك) التابعتين للقطب التنموي ببنزرت،
- تهيئة منطقتين صناعيتين تابعتين للقطب التكنولوجي بصفاقس بكل من سيدي منصور (46 هك) والقنّة (200 هك)،
- تهيئة القطب التنموي بقفصة على مساحة 88 هك، والمنطقة الصناعية بالسند على 15 هك، إلى جانب تهيئة فضاء صناعي (5000 م²) بالمنطقة الصناعية بالمتلوي.

➢ تعزيز الدور الاقتصادي للأقطاب التكنولوجية والصناعية

ستتجه الجهود خلال سنة 2027 نحو مواصلة تطوير البنية التحتية للجودة وتعزيز دورها في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني عبر تحسين منظومات التقييس والاعتماد والمتروليجيا وتقييم مطابقة المنتجات والخدمات والتحاليل، وتطوير خدمات المراكز الفنية لفائدة المؤسسات الصناعية، مما يمكن من تحسين جودة المنتجات وتعزيز التصدير وتطوير المبادلات التجارية ودعم تموقع تونس بالأسواق الخارجية وتيسير النفاذ إليها وتعزيز اندماج المؤسسات في سلاسل القيمة العالمية. ويستهدف برنامج سنة 2027 ما يلي:

- العمل على مساندة 100 مؤسسة صناعية للتحول نحو الصناعة الذكية (Industrie 4.0)، ومرافقة قرابة 50 مؤسسة في مسار الانتقال التكنولوجي والبيئي لتكريس الاقتصاد الدائري وخفض البصمة الكربونية، إلى جانب دعم وإحداث 50 مؤسسة ناشئة على الأقل دفعاً للابتكار ودعماً للنسيج الاقتصادي.
- إنجاز محطة طاقة شمسية (1 ميغاوات)، وبناء وتجهيز مركز للموارد التكنولوجية ومحضنة مؤسسات ببوشمة، إلى جانب إطلاق منصة تشاركية لليقظة العلمية والاقتصادية للجنوب الشرقي بقابس.
- إنجاز مقر جديد للمركز الفني لصناعة الخشب والتأثيث وتحديث مخابره وتطوير أنشطته لتعزيز دوره المحوري في تنمية القطاع .

2. قطاع المناجم

يعد قطاع المناجم ركيزة حيوية للاقتصاد التونسي، خاصة مع توفر مخزون كبير من الفسفاط بحوالي 3 مليار طن فضلا عن القدرات التحويلية وإمكانات التصدير المتاحة مما جعل تونس تصنّف من بين أكبر عشر منتجين للفسفاط في العالم والخامسة على مستوى تصدير مشتقات الفسفاط، ألا أنه ومنذ سنة 2011 عرف القطاع عديد الإشكاليات أدت الى تراجع الإنتاج والنقل والتحويل ممّا سبّب انخفاضا في إنتاج مشتقات الفسفاط أدّى إلى فقدان القطاع لحرفائه التقليديين إلى جانب خسارة تموقع تونس في السوق العالمية. وتهدف سياسة المناجم إلى رفع طاقة الإنتاج الفسفاط إلى 11.4 مليون طن مع موفّى سنة 2030، واستعادة نسق تصدير الفسفاط المجفف. وتهدف السياسة الخاصّة بقطاع تحويل وتسويق المواد الفسفاطية خلال الفترة 2026–2030 إلى إرساء مسار تنموي شامل يقوم على إصلاحات هيكلية عميقة تشمل مختلف أبعاد النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما يُعدّ استغلال الإمكانات الكامنة من المواد غير الفسفاطية خيارًا واعدًا لتحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام. وتقوم الخطة التنموية لقطاع الفسفاط خلال الفترة 2026–2030 على استعادة نسق الإنتاج تدريجيا، وذلك من خلال تحسين جاهزية وحدات الاستخراج والمعالجة ودخول مشاريع جديدة حيز الاستغلال، وتوفير الموارد البشرية واللوجستية اللازمة، واستكمال المشاريع المهيكلة. كما تهدف هذه الخطة إلى استئناف تصدير الفسفاط التجاري المجفف، مع الاستفادة من تحسن الأسعار العالمية وتثبيت موقع تونس في السوق الدولية، حيث يُقدّر معدل التصدير السنوي المرتقب بـ 300 ألف طن.

وفي هذا السياق، سيتم التركيز على دعم الاستثمار في إنتاج المشتقات الفسفاطية ذات القيمة المضافة العالية، خاصة الحامض الفسفوري العادي والمنقّى، وثلاثي وأحادي الفسفاط الرفيع، وثاني وأحادي فسفاط الأمونيا، وذلك تماشيا مع الطلب العالمي وتغطية حاجيات السوق الوطنية، لاسيما في القطاع الفلاحي. أما على مستوى قطاع المواد المنجمية غير الفسفاطية، فترتكز التوجهات المستقبلية على رفع طاقة استغلال هذه الموارد، والإحاطة بالمستثمرين، خاصة تلك الموجهة للصناعات التحويلية، إلى جانب تيسير إسناد الرخص وتطوير قاعدة البيانات الجيولوجية الوطنية، بما يسمح ببعث مشاريع منجمية جديدة ذات جدوى اقتصادية واجتماعية عالية، لا سيما في الولايات الداخلية

محاور سياسة المناجم المضمّنة بمخطط التنمية 2026-2030 :

- تطوير طاقة استخراج وإنتاج الفسفاط وذلك عبر حل الاشكالات العالقة وتطوير المشاريع الجديدة،
- العودة تدريجيا لنشاط تصدير الفسفاط المجفف
- تنمية إنتاج وتصدير مشتقات الفسفاط وإدماج متطلبات التنمية الشاملة في أبعادها البيئية والاجتماعية والإيكولوجية، بالإضافة إلى تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية بهدف تطوير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والعمل على إدماج المجمع الكيميائي في صلب المبادرات الوطنية الرامية لتفعيل الاقتصاد الأخضر،
- تطوير إنتاج المواد المنجمية غير الفسفاطية،
- تثمين المواد المعدنية وتعزيز قيمتها المضافة خاصّة منها الصخور الصناعية،
- التشجيع على الاستثمار في مجال البحث المنجمي للمعادن الإستراتيجية والمستعملة في الطاقة النظيفة (رصاص، زنك، نحاس، اللثيوم، العناصر الأرضية النادرة...)،
- الاهتمام بالبعد البيئي عبر مواصلة جهود التأهيل البيئي للمواقع المنجمية

1.2 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

اتسمت سنة 2026 باستمرار الضغوط التشغيلية بكامل منظومة الفسفاط، مع أداء دون المستويات المستهدفة في الاستخراج، والإنتاج والوسق والتحويل. حيث تبين المؤشرات الفنية المسجلة استمرار الصعوبات التي تشهدها شركة فسفاط قفصة على مستوى الاستخراج والإنتاج والوسق.

كما شهدت سنة 2026 تراجعا في نسق وسق الفسفاط التجاري من مناطق الإنتاج بالحوض المنجمي نحو مصانع التحويل بكل من قابس والصخيرة، حيث ينتظر ان تبلغ الكميات الموسوقة الى موفي السنة حوالي 2.5 مليون طن من الفسفاط التجاري مقابل 5.6 مليون طن مبرمجة بالمخطط. كما ينتظر تحقيق هدف تصدير الفسفاط الخام نحو 200 ألف طن لكامل سنة 2026.

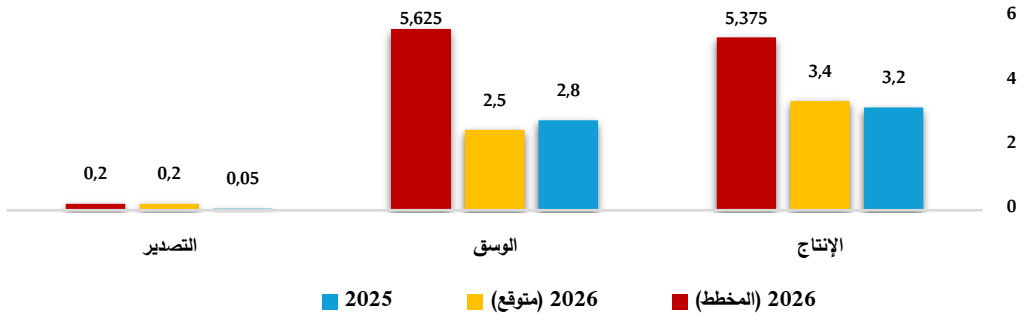
أما على مستوى الاستثمار تشهد السنة الحالية تواصل تعطل إنجاز المشاريع الكبرى على غرار مشروع أم الخشب ومنجم الفسفاط بالمكناسي. كما ينتظر الانتهاء من انجاز الدراسات الخاصة بمشروع النقل الهيدروليكي.

وتتمثل أهم العوامل التي أدت الى هذه النتائج في:

- ضعف نسق الأشغال التحضيرية لإعداد مكامن الاستخراج وعدم انتظامية نسق الوسق الى المغاسل،
- النقص الحاد في مستلزمات الاستغلال، ولاسيما مواد التفجير والإطارات المطاطية،
- تواصل ضعف أداء الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية، وتعطل خدمات النقل نتيجة تأخر خلاص مستحقات المزودين،
- نقص الموارد المائية الصناعية، ومحدودية جاهزية وحدات التجفيف التي لا تتجاوز نسبة استغلالها 50% من طاقتها التصميمية،
- تواصل تعطل المشاريع الكبرى على غرار مشروع أم الخشب 1 لإنتاج الفسفاط ومنجم الفسفاط بالمكناسي.

- محدودية قدرة الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية على تأمين حاجيات نقل الفسفاط التجاري،
- ضعف الكميات المنقولة بواسطة الشاحنات نحو مصانع التحويل.

رسم بياني عدد 81 : مؤشرات قطاع الفسفاط (مليون طن)

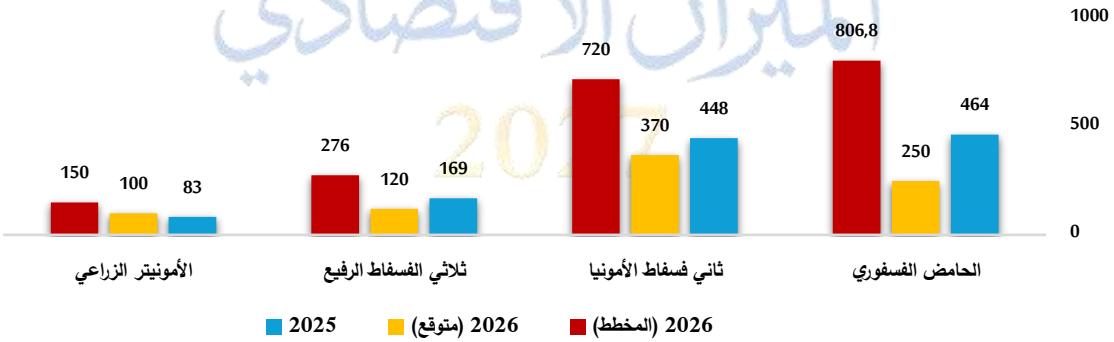


المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

بالنسبة لإنتاج مشتقات الفسفاط فان سنة 2026 أظهرت تباعدا واضحا عن المسار المبرمج، حيث ينتظر أن يعرف إنتاج مختلف المنتجات الرئيسية تراجعا مقارنة بأهداف المخطط، وذلك نتيجة لـ:

- تراجع نسق تزويد وحدات المجمع الكيميائي التونسي بالفسفاط التجاري،
- استمرار الصعوبات الفنية والتشغيلية بعدد من الوحدات الصناعية،
- انعكاسات الاضطرابات الجيوسياسية على أسواق المواد الأولية.

رسم بياني عدد82 : انتاج مشتقات الفسفاط (ألف طن)



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

ويتوقّع أن تشهد سنة 2026 تحسنا في مستوى إنتاج المواد غير الفسفاطية مقارنة بسنة 2025 وذلك بالعلاقة مع تطور عدد الرخص المسندة وتوفر مخزونات قابلة للاستغلال.

فعلى مستوى دعم الاستثمار المنجمي، ينتظر أن يتم خلال سنة 2026 إسناد أو تجديد 12 رخصة بحث على الأقل، مع ارتفاع عدد امتيازات الاستغلال المنتظر إسنادها إلى 10 امتيازات مقابل 4 امتيازات سنة 2025، وذلك في إطار مواصلة دفع الاستثمار وتثمين الموارد المنجمية غير الفسفاطية حيث تم إلى موفي شهر جوان 2026 تأسيس 3 رخص بحث وامتيازي استغلال، في حين يتواصل استكمال بقية الإجراءات الفنية والبيئية بالنسبة للملفات المتبقية، وخاصة المصادقة على دراسات التأثير على المحيط.

وفي مجال تطوير قاعدة البيانات الجيولوجية، حافظ مؤشر تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية على مستوى 85.79 %، مع تواصل إنجاز خريطتي بئر أم السويغ وسيدي بوزيد.

جدول عدد 7: أهم مؤشرات قطاع المناجم لسنة 2026

المؤشر	منجز 2025	متوقع 2026	مبرمج بالمخطط 2026
نمو القيمة المضافة للقطاع	**+30,1%**	**+2.0%**	**+30%**
إنتاج الفسفاط	3.2 مليون طن	3.4 مليون طن	5.375 مليون طن
وسق الفسفاط نحو مصانع التحويل	2.8 مليون طن	2,5 مليون طن	5.625 مليون طن
تحويل الفسفاط بالمجمع الكيميائي	2.5 مليون طن	2 مليون طن	4.5 مليون طن
الاستثمارات المنجمية	132 م د	160 م د	615 م د
إنتاج الحديد	269 ألف طن	280 ألف طن	280 ألف طن
إنتاج الجبس	1,07 مليون طن	1,3 مليون طن	1.2 مليون طن
إنتاج الملح	1,95 مليون طن	2,3 مليون طن	3.1 مليون طن
إنتاج كربونات الكلسيوم	317 ألف طن	400 ألف طن	400 ألف طن
إنتاج الرصاص والزنك	3.3 ألف طن	7 ألف طن	8.5 ألف طن
إنتاج الباريتين	2.5 ألف طن	6 ألف طن	2.95 ألف طن
انتاج البنتونيت	3 ألف طن	5 ألف طن	5.4 ألف طن
تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية	%85,79	%85,79	%86.88

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة

2.2 مضامين سياسة قطاع المناجم لسنة 2027

تمثل سنة 2027 مرحلة استعادة تدريجية لنشاط القطاع، مع الانتقال من معالجة الإشكاليات التشغيلية الظرفية إلى تدخلات هيكلية تستهدف الإنتاج والنقل والتحويل والاستثمار والحوكمة، حيث تمثل سنة الانطلاق في تنفيذ استراتيجية القطاع 2027–2035 والتي تتمحور أساسا حول:

- رفع نسق إنتاج الفسفاط التجاري وتحسين أداء منظومة الاستخراج والمغاسل والتجفيف،
- إعادة تأهيل منظومة النقل الحديدي وتوسيع إمكانيات الخزن والتصدير،
- تسريع إنجاز المشاريع الكبرى واقتناء آليات استخراج جديدة وتجديد أسطول المناجم،
- تأمين الموارد المائية الصناعية ومواصلة انجاز وحدات الترشيح بالضغط العالي وحفر الآبار التعويضية،
- دعم استمرارية إنتاج المجمع الكيميائي التونسي ورفع كفاءة التحويل وتنويع المشتقات ذات القيمة المضافة العالية،
- تعزيز الاستدامة البيئية والحد من الآثار السلبية للصناعات التحويلية،
- إعداد دراسة استراتيجية شاملة لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته.

أهداف سنة 2027:

➢ **تطوير طاقة استخراج وإنتاج الفسفاط:**

استعادة نسق إنتاج الفسفاط ليبلغ 4.2 مليون طن مقابل 3.4 مليون طن سنة 2026، بالإضافة الى تطوير البنية التحتية لتحسين نقل الفسفاط من المناجم إلى وحدات التحويل والموانئ، بما في ذلك إعادة تأهيل السكك الحديدية وتوسيع سعات التخزين والتصدير.

مجهود استثماري هام لتلافي التأخير الحاصل على مستوى المشاريع الكبرى خاصة مشروع أم الخشب 01 والانطلاق في انجاز المشاريع الجديدة خاصة مشروع اقتناء آليات استخراج المناجم السطحية ووحدة الإنتاج الجديدة بأم الخشب 02 بالإضافة الى تأهيل المغاسل ووحدات الإنتاج وتركيز وحدة ترشيح بالضغط العالي .

➢ **تنمية إنتاج وتصدير مشتقات الفسفاط:**

العمل على ضمان استدامة النشاط الصناعي والمحافظة على استمرارية الإنتاج للمجمع الكيميائي التونسي من خلال تحسين الأداء الصناعي وترشيد الموارد وذلك بتركيز المجهودات أساسا على تحويل ما قدره 3.5 مليون طن من الفسفاط التجاري مقابل 2 مليون طن سنة 2026.

وتبقى تقديرات سنة 2027 دون المأمول مقارنة بالأهداف المرسمة بمخطط التنمية 2026-2030 وذلك باعتبار عدم التقدم في تجاوز الإشكاليات الهيكلية، بالإضافة الى تأخر اقتناء التجهيزات وتواصل صعوبات النقل ونقص المياه الصناعية، بالإضافة الى تواصل تعطل المشاريع الكبرى وأهمّها مشروع انتاج الفسفاط أم الخشب 01 ومشروع انتاج ثلاثي الفسفاط الرفيع TSP المظيلة 02.

وبالتالي ينتظر ان يرتكز العمل سنة 2027 على تجاوز هاته العراقيل واستعادة تدريجية لنشاط القطاع، مع الانتقال من معالجة الإشكاليات التشغيلية الظرفية إلى تدخلات هيكلية تستهدف **الإنتاج والنقل والتحويل والاستثمار والحوكمة**، حيث سيتم العمل على:

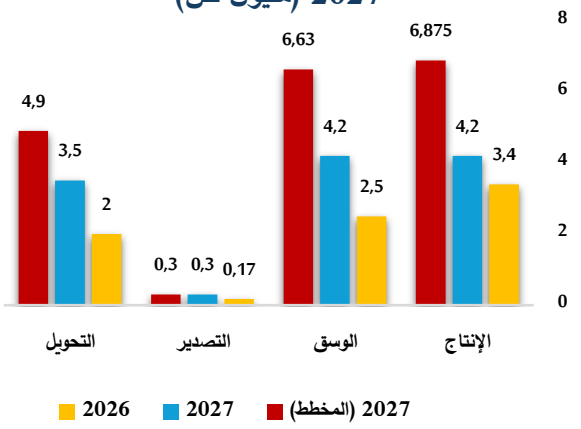
- تحسين أداء منظومة النقل الحديدي من خلال تقليص مدة شحن العربات ومدة تفريغها والترفيع في عدد القطارات وعدد العربات المستغلة،
- هيكلة الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية (STTPM) ،
- معالجة إشكاليات التزويد بمادة الأمونيتر ومستلزمات الإنتاج (مواد التفجير، الإطارات) التي تعيق الأشغال التحضيرية بالمناجم،
- مواصلة برنامج تجديد وتدعيم أسطول آليات المناجم (الأقساط 2 و3 و4) لرفع طاقة الاستخراج،
- اقتناء 14 محملة للتزود بالخام داخل المغاسل،
- الانطلاق في إنجاز مشروع تأهيل وتعصير البنية التحتية لنقل الفساط من طرف الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية،
- رفع جاهزية وحدات التجفيف عبر برنامج تأهيل المجففات وأنظمة التخزين والشحن،
- إنجاز برنامج حفر الآبار التعويضية (12 بئرا على مرحلتين: 4 سنة 2026 و7 سنة 2027)،
- مواصلة تركيز وحدات ترشيح المياه الطينية بالضغط العالي،

- التسريع في استكمال المشاريع الكبرى المعطلة على غرار مشروع أم الخشب 1،
- إعداد دراسة استراتيجية شاملة لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته.

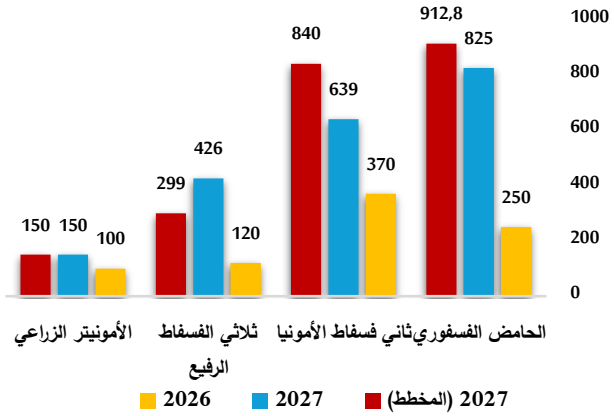
أما بالنسبة لمشتقات الفسفاط، سيتم خلال سنة 2027 العمل على عدة برامج وأنشطة واصلاحات تهدف الى ضمان استدامة النشاط الصناعي والمحافظة على استمرارية الإنتاج للمجمع الكيميائي التونسي من خلال تحسين الأداء الصناعي وترشيد الموارد، مما يمكن من تحويل ما قدره 3.5 مليون طن من الفسفاط التجاري وذلك بتركيز المجهودات أساسا على:

- الصيانة وشراء المعدات وقطع الغيار اللازمة،
- ترشيد الاستهلاكات الخصوصية من المواد الكيميائية المختلفة،
- تنويع المنتوجات عبر بعث مشروع وحدة التحبيب لإنتاج MCP et SSP بالصخيرة
- استكمال مشروع المظيلة 2،
- تأمين إمدادات المواد الأولية بصفة مستمرة لتلبية احتياجات المصانع وضمان استمرارية انتاجها،
- تنويع مصادر التزود بالكبريت والأمونيا لتقليل المخاطر،
- تحسين بنية التخزين والنقل لتسهيل العمليات وتقليص التكاليف،
- تركيز تقنية الإنتاج المتزامن للطاقة الكهربائية والحرارية (Cogénération) في معامل ثاني فسفاط الأمونيا بقابس والمظيلة 1،
- استرداد الطاقة الكهربائية باستخدام تقنية الامتصاص المضاعف واسترجاع الحرارة(HRS) ،
- مواصلة دعم القطاع الفلاحي عبر تزويد السوق المحلية بالأسمدة الكيميائية بأسعار تفاضلية،
- تسريع حلّ إشكالية التلوّث البيئي بمراكز التحويل وذلك بتسريع انجاز مشاريع التأهيل البيئي.

رسم بياني عدد 83: مؤشرات قطاع الفسفاط لسنة 2027 (مليون طن)



رسم بياني عدد 84:انتاج مشتقات الفسفاط 2027



➢ تطوير إنتاج المواد المنجمية غير الفسفاطية:

بالنسبة للمواد الغير فسفاطية، من المنتظر أن تشهد سنة 2027 عدة إجراءات الهدف منها الترفيع في انتاج وتصدير المواد المنجمية ذات القيمة المضافة وحوكمة استغلالها وخلق مواطن شغل من أهمها:

- إرساء إطار تشريعي أكثر جاذبية وملاءمة للاستثمار عبر مراجعة مجلة المناجم،

استكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع المواد المنجمية غير الفسفاطية،

- تقليص آجال إسناد السندات المنجمية وتسريع استكمال الإجراءات الفنية والبيئية.
- استكمال إنجاز الخريطة الجيولوجية لسيدي بوزيد، ليبلغ عدد الخرائط المنجزة 158 خريطة من مجموع 183 خريطة،
- إسناد حوالي 8 امتيازات استغلال والنظر في حوالي 20 مطلب رخصة بحث،
- رفع القيمة المضافة للمواد المنجمية عبر تشجيع تحويلها وتصنيعها محليا.
- تعزيز مساهمة القطاع في التنمية الجهوية وخلق مواطن الشغل، خاصة بالمناطق ذات الإمكانيات المنجمية.

جدول عدد 8: أهم مؤشرات قطاع المناجم لسنة 2027

المؤشر	توقعات 2026	تقديرات 2027	مبرمج بالمخطط 2027
نمو القيمة المضافة للقطاع	**+2.0%**	**+13.2%**	**+13.8%**
إنتاج الفسفاط	3.4 مليون طن	4.2 مليون طن	6.875 مليون طن
وسق الفسفاط نحو مصانع التحويل	2,5 مليون طن	4.2 مليون طن	6.63 مليون طن
تحويل الفسفاط بالمجمع الكيميائي	2 مليون طن	3.5 مليون طن	4.9 مليون طن
الاستثمارات المنجمية	160 م د	240 م د	949.4 م د
إنتاج الحديد	280 ألف طن	290 ألف طن	300 ألف طن
إنتاج الجبس	1,3 مليون طن	1.3 مليون طن	1.3 مليون طن
إنتاج الملح	2,3 مليون طن	3.3 مليون طن	3.4 مليون طن
إنتاج كربونات الكلسيوم	400 ألف طن	400 ألف طن	400 ألف طن
إنتاج الرصاص والزنك	7 ألف طن	7 ألف طن	10 ألف طن
إنتاج الباريتين	6 ألف طن	6 ألف طن	3.3 ألف طن
انتاج البنتونيت	5 ألف طن	5 ألف طن	5.9 ألف طن
تغطية الخرائط الجيولوجية الأساسية	%85,79	%86.33	%87

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة

3. قطاع النقل واللوجستية

يمثل قطاع النقل واللوجستية أحد القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني لما يضطلع به من دور في دعم حركة التجارة والربط بين الجهات وتعزيز تنافسية الاقتصاد فضلا عن مساهمته بحوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير نحو 170 ألف موطن شغل ومداخيل بالعملة الأجنبية. غير أن القطاع يواجه منذ سنوات جملة من التحديات أبرزها تراجع أداء عدد من مؤسسات وشركات النقل وتراكم الصعوبات المالية والهيكلية، مما أثر على قدرته على الاستثمار وتطوير خدماته. وقد زادت الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية الدولية وما رافقها من اضطرابات في سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية من الضغوطات المسلطة على القطاع، وهو ما يستدعي ضرورة مواصلة تطوير منظومة النقل واللوجستية لتكون أكثر كفاءة واستدامة وقدرة على مواكبة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والمناخية. وفي هذا الإطار، تم ضمن وثيقة السياسات العمومية لقطاع النقل واللوجستية للمخطط التنموي 2026-2030 ضبط جملة من الأولويات تقوم أساسا على استكمال المشاريع المتواصلة وتسريع المشاريع المعطلة وتطوير النقل العمومي والبنية التحتية وتحسين جودة الخدمات والسلامة وتعزيز التحول الرقمي والطاقي ودعم الدور الاجتماعي والتنموي للقطاع بما يساهم في تحسين ظروف عيش المواطن وتعزيز

الاندماج بين الجهات والأقاليم ورفع تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني. وتبقى سرعة تنفيذ هذه التوجهات مرتبطة بقدرة المؤسسات والمنشآت العمومية على تجاوز صعوباتها المالية والهيكلية وتعبئة التمويلات ومعالجة الإشكاليات العقارية والفنية والدراسات وتعزيز الكفاءات المختصة بما يضمن الانتقال من مرحلة البرمجة إلى الإنجاز الفعلي للمشاريع ذات الأولوية والأثر المباشر.

الأولويات والأهداف الإستراتيجية لقطاع النقل واللوجستية (2026–2030):

تهدف الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل للفترة 2026–2030 إلى **إرساء منظومة نقل حديثة وناجعة**، تضمن حق التنقل الآمن والعادل لكل المواطنين وتعزّز تنافسية الاقتصاد الوطني وتواكب التحولات التكنولوجية والبيئية العالمية .

وترتكز هذه الرؤية على ثلاث توجهات استراتيجية كبرى تتمثل في:

1. **نقل عمومي عادل يضمن حق كل مواطن في التنقل الآمن:** عبر تطوير نقل عمومي شامل وآمن ومنتظم ودامج يستجيب لحاجيات مختلف الجهات والفئات وتقريب الخدمات من خلال دعم النقل العمومي الجماعي وتوسيع وتجديد أسطول الحافلات والنقل الحديدي وتعزيز تكامل أنماط النقل عبر إحداث محطات متعددة الأنماط وتوسيع الربط بالشبكة الحديدية الوطنية إلى جانب تحسين جودة الخدمات والسلامة.
2. **النقل واللوجستية كمحرّك للاقتصاد والمنافسة:** عبر تطوير اللوجستية والنقل متعدد الوسائط وتعزيز الربط بين الموانئ والمطارات والسكك الحديدية وتحسين مردودية البنية التحتية والمعابر الحدودية وتطوير النقل الحديدي للبضائع والخطوط العابرة للحدود ودعم تموقع تونس كقطب متوسطي وإفريقي للتجارة والخدمات إلى جانب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتحسين حوكمتها ومردوديتها.
3. **تحويل منظومة النقل إلى نظام ذكي ومستدام:** عبر تحسين النجاعة الطاقية لقطاع النقل والتوجه نحو استعمال وسائل نقل نظيفة (الحافلات الكهربائية، النقل الحديدي المكهرب، والنقل البحري باعتماد الطاقات البديلة) واحترام المعايير البيئية في برامج اقتناء وتجديد الأسطول وملاءمة الإطار التشريعي.

1.3 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تميزت سنة 2026 بإعداد المخطط الخماسي للتنمية 2026–2030، الذي أفضى إلى وضع استراتيجية لقطاع النقل تقوم على إرساء منظومة نقل حديثة وناجعة، تعزز الدور الاجتماعي والبيئي والتنموي للقطاع وتنافسية الاقتصاد الوطني وجاذبيته، وتدعم الاندماج المجالي. وفي هذا السياق، تم تكثيف الجهود الرامية لإستحثاث إنجاز المشاريع والبرامج والإصلاحات خاصة فيما يتعلق بالنهوض بمنظومة النقل العمومي، واتخاذ جملة من الإجراءات شملت خاصة:

- تدعيم أسطول النقل العمومي بالحافلات بالجهات من خلال الترخيص لوزارة النقل عن طريق الشركات الجهوية للنقل والشركة الوطنية للنقل بين المدن لاقتناء 621 حافلة جديدة.
- الاذن لشركة ميناء النفيضة كصاحب مشروع مفوّض للانطلاق في اتخاذ كافة الإجراءات العملية والتنظيمية لإنجاز أشغال ميناء المياه العميقة والمنطقة اللوجستية بالنفيضة بصيغة البناء من قبل الدولة بكافة مكوناته.

- الموافقة على إدراج مشاريع توسعة مطار تونس قرطاج الدولي وربطه عبر شبكة النقل الحديدي، وإنجاز ميناء المياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية المحاذية له بالنفيضة، وإنجاز خط حديدي عالي الأداء يربط بين شمال وجنوب تونس ضمن قائمة المشاريع ذات الطابع الإستراتيجي.
- الموافقة على إسناد صفقة اقتناء 30 عربة مترو لفائدة شركة نقل تونس مع تمكينها من ضمان الدولة لتدعيم النقل الحضري بواسطة المترو بتونس الكبرى لتحسين العرض وجودة الخدمات.

نقل عمومي عادل يضمن حق كل مواطن في التنقل الآمن

في إطار تكريس حق التنقل كحق أساسي، من خلال تطوير نقل عمومي شامل، آمن ومنتظم، يستجيب لحاجيات المواطنين بمختلف الجهات والفئات الاجتماعية، ويساهم في فك العزلة عن المناطق الداخلية والأحياء الشعبية، وتقريب الخدمات، تميزت الإنجازات بـ:

- تعزيز أسطول شركة نقل تونس بتسلم 118 حافلة جديدة لشركة نقل تونس، مما رفع معدل الأسطول الجاهز للشركة بنسبة 40%. كما ينتظر تسلم 50 حافلة مستعملة في إطار هبة خلال سنة 2026. وستساهم الإنجازات المنتظرة في تحسين معدل الاسطول المتجول إلى أكثر من 700 حافلة و63 عربة مترو و12 عربة تونس – حلق الوادي – المرسى، سنة 2026.
- إسناد صفقة اقتناء 18 عربة لخط تونس – حلق الوادي – المرسى (TGM) ينتظر تسلمها خلال 2028 و2029
- الإعلان عن طلبات عروض لدراسات تهيئة وتأهيل مستودعي المترو بتونس البحرية لصيانة وإيواء عربات المترو وعربات خط تونس – حلق الوادي – المرسى.
- الإعلان عن المنافسة لإنجاز دراسات الجدوى لمشروعي تمديد خط المترو إلى مطار تونس قرطاج وخط المترو 6 إلى أحياء المروج 6.
- تعزيز أسطول الشركات الجهوية للنقل بـ323 حافلة والشركة الوطنية للنقل بين المدن بـ48 حافلة (من ضمن طلب العروض الدولي لاقتناء 461 حافلة) و151 حافلة من السوق المحلية في إطار برامجها الاستثمارية وتواصل إجراءات اقتناء 727 حافلة في إطار طلب عروض دولي.
- بلوغ نسبة تقدم أشغال الجزء الأول من الشبكة الحديدية السريعة (RFR) 95% مع استكمال مستودع سيدي فتح الله وتواصل الأشغال بساحة باردو.
- فيما يتعلق بشبكة الشركة الوطنية للسكك الحديدية، تمّ تسجيل تقدم هام في تحرير الحوزة العقارية لمشروع مضاعفة وكهربة الخط الحديدي رقم 22 بين المكنين والمهدية واستكمال المتطلبات البيئية والاجتماعية والتمهيد لانطلاق مشروع أشغال تهيئة الخط الحديدي عدد 6 الرابط بين تونس والقصرين. وقد تم في هذا الصدد إسناد صفقة اقتناء 5 قطارات كهربائية(EMU) للخط الحديدي رقم 22 (المكنين – المهدية).
- إصدار قرار وزير النقل في 9 جوان 2026 لتنظيم النقل الحضري بين الولايات وتمكين الولاة من ترخيص التاكسي الفردي والجماعي والسياحي للمقيمين بالولاية بالعمل في الدوائر الحضرية التي تتجاوز حدود الولاية لتحسين النقل وتيسير التنقل ومواكبة التحولات العمرانية والاقتصادية.

النقل واللوجستية كمحرّك للاقتصاد والمنافسة

تميزت سنة 2026، بإيلاء عناية خاصة للمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي ومعالجة مختلف الإشكاليات واستحثاث نسق إنجازها. وتشمل مشروع إنجاز ميناء المياه العميقة بالنفيضة والمنطقة اللوجستية المحاذية له وتوسعة مطار تونس قرطاج وربطه بخط المترو لوسط تونس العاصمة وإنجاز خط حديدي عالي الأداء يربط بين شمال وجنوب تونس. هذا إلى جانب إقرار الشروع في إنجاز وتحيين الدراسات المتعلقة بهذه المشاريع وإجراءات تحرير الحوزة العقارية.

وتشمل إنجازات 2026 بالخصوص:

- إقرار الإنجاز بصفة تدريجية لمشروع ميناء النفيضة بما يضمن الجدوى الاقتصادية والتشغيل الفوري للمرافق المكتملة والشروع في تحيين دراسات السوق والدراسات الفنية والاقتصادية والمالية للمشروع ومواصلة إعداد المخطط التوجيهي لمنطقة الخدمات اللوجستية ومواصلة تحرير الجوزة العقارية للمشروع.
- تعزيز الأسطول بست جرارات بحرية حديثة لمختلف الموانئ مما ساهم في تقليص آجال انتظار السفن وتحسين عمليات رسوها ومغادرتها ومواصلة دراسة المخطط المديري للموانئ أفق 2040 إضافة إلى إمضاء صفقة جهر موانئ حلق الوادي، رادس، سوسة وبنزرت لاستعادة الغاطس الأصلي.
- اقتناء حاميات رصيف وإنجاز أشغال ترميم الأرصفة بميناء حلق الوادي واقتناء معدات مناولة إضافية (منضدات وجرارات) لفائدة موانئ رادس، صفاقس وسوسة.
- إمضاء الشركة التونسية للشحن والترصيف عقد اقتناء 3 قبّانات مينائية ذات تكنولوجيا متطورة (120 طن)، مما سيرفع معدل التفريغ من 9 إلى 12 حاوية في الساعة.
- تواصل أشغال المعابر الحدودية البرية ببوشبكة (نسبة 15%) وملولة (المرحلة الثانية بنسبة 70% وينتظر استكماله موفى 2026) وإسناد صفقة تهيئة معبر رأس جدير.
- إحداث دائرة التدخل العقاري لمشروع المنطقة اللوجستية بقرقور (صفاقس) على مساحة 47 هكتاراً،
- العمل على تحسين مردودية الشركات العمومية للنقل في مجال النقل الجوي، بإطلاق عروض ترويجية للخطوط التونسية للجالية بالخارج والطلبة بتخفيضات تصل إلى 40% وتعميم البيع عن بعد للتذاكر، وتحسين خدمة الأمتعة (32 كغ)، وكراء طائرات إضافية لتعزيز الأسطول خلال فترات الذروة.
- برمجة إعادة تهيئة المحطات الجوية (تونس قرطاج، صفاقس، جربة) وتوسعة مناطق الإجراءات، مع تركيز منظومات الكشف عن المتفجرات (مطار جربة–جرجيس) ومعالجة الامتعة ....

تحويل منظومة النقل إلى نظام ذكي ومستدام

في إطار إرساء منظومة نقل خضراء وذكية وذات نجاعة طاقية عالية ومواكبة للتحوّل التكنولوجي والالتزامات المناخية. تمثلت الإنجازات في:

- تركيز وحدات لشحن السيارات الكهربائية في مينائي حلق الوادي وجرجيس، والشروع في دراسة ربط السفن بالشبكة الكهربائية الأرضية بميناء حلق الوادي مما يمكن من التحكم في البصمة الكربونية، بالإضافة إلى

تأهيل محطة طاقة شمسية فوطوضوئية بميناء رادس كتجربة نموذجية للإنارة وتشغيل المعدات بالطاقة البديلة.

- تركيز منظومة مراقبة بالكاميرات، واقتناء معدات مساعدات ملاحية ومعدات كشف عن المتفجرات، إلى جانب الشروع في بناء محطة كهرباء شمسية بمطار توزر نفطة (4 ميغاواط).
- إطلاق بوابة جديدة للبيانات المفتوحة للقطاع (data.transport.tn) وإعداد المرجعيات الفنية لمنظومة الاستخلاص الوطني ولمنظومة المساعدة على الاستغلال وإعلام المسافرين بالإضافة إلى توزيع لوحات رقمية على مراقبي النقل البري.
- مواصلة تطوير النظام المعلوماتي للطيران المدني يربط بين النظم المعلوماتية الوطنية والدولية.

2.3 مضامين السياسات لسنة 2027

ستمثل سنة 2027 نقلة نوعية في تجسيم السياسة التنموية لقطاع النقل حيث ترتكز أهداف وبرامج سنة 2027 على الانخراط في التحول الرقمي العميق، والانتقال الطاقي الفعلي، واستكمال الإصلاحات الهيكلية للشركات الكبرى (خاصة شركة الخطوط التونسية والشركة الوطنية للسكك الحديدية)، بما يرسخ قطاع نقل تونسي عصري قادر على المنافسة وتحقيق الاستدامة المالية والبيئية. كما ستتواصل المجهودات لتسريع تنفيذ مشاريع وبرامج قطاع النقل واللوجستية التي تمّ إقرارها ضمن مخطط التنمية 2026-2030.

أهداف سنة 2027:

- استحثاث تجسيم الإقتناءات الجديدة المبرمجة لأسطول النقل وخاصة منها دعم منظومة النقل العمومي بالجهات وبين المدن،
- إعطاء الأولوية للنهوض بمنظومة النقل الحديدي للأشخاص والبضائع،
- الشروع في تنفيذ برنامج النهوض بالنقل الحضري عبر شبكة المترو،
- تسريع تنفيذ المشاريع المعطلة من خلال إيجاد حلول للإشكاليات التي تعترضها،
- الشروع في الإنجاز من دراسات وتسوية الوضعيات العقارية والبحث عن تمويل وغيرها،
- تنفيذ عناصر البرنامج الوطني للإصلاحات الراجعة بالنظر لقطاع النقل،
- مساندة المجهود الوطني الرامي لتحسين مناخ الأعمال.

➢ نقل عمومي عادل يضمن حق كل مواطن في التنقل الآمن

سيتواصل العمل خلال سنة 2027 على تطوير منظومة نقل عمومي شامل من خلال جملة من المشاريع الهيكلية التي تشمل تجديد أسطول المترو وتأهيل الشبكة الحديدية واستكمال الدراسات الفنية لشبكة الخطوط السريعة.

- الشروع في الإجراءات الخاصة بتأهيل 80 عربة مترو (سيمانس) والمراجعة العامة لـ 55 عربة (سيتاديس) وبناء مستودع جديد لإيواء وصيانة العربات بمنوبة ومركز تحكم وقيادة وتركيز نظام الاستخلاص الإلكتروني للتذاكر إلى جانب تسلم 50 حافلة إضافية مستعملة، وانطلاق الدراسات الخاصة بتمديد خط المترو إلى

مطار تونس قرطاج وإلى أحياء المروج السادس إلى جانب أشغال تهيئة مستودع تونس البحرية وتخفيض أرصفة محطات المترو بساحة الجمهورية والخط الشمالي والخط 3 و5.

- نشر ملف طلب عروض للمرحلة الأولى من مشروع تأهيل الخط الحديدي الرابط بين تونس – بنزرت.
- الشروع في أشغال تعصير الخط الحديدي رقم 6 الرابط بين تونس والقصرين وكهربة ومضاعفة خط مترو الساحل رقم 22 الرابط بين المكنين – المهدية.
- استكمال الجزء الأول من الشبكة الحديدية السريعة (المُتوقع استغلاله بكامل طاقته قبل موفى 2027)، وتحيين الدراسات الفنية للقسط الثاني منها.
- استكمال تحرير حوزة مترو صفاقس والشروع في إجراءات إنجاز الجزء الأول من الخط T1 (بطول 13.5 كلم) وفق الصيغة المثلى التي سيتم تحديدها وانطلاق أشغال تحويل الشبكات المستلزمين العموميين المتقاطعة مع مسار الخط.

➢ النقل واللوجستية كمحرّك للاقتصاد والمنافسة

- انطلاق أشغال جهر موانئ بنزرت وحلق الوادي–رادس وسوسة وجرجيس، وإصلاح المرافئ البترولية بميناء بنزرت، وتهيئة أرصفة الوحدات العائمة لموانئ قابس وحلق الوادي –رادس. كما سيتم اقتناء 3 رافعات مينائية (220 طن) لموانئ صفاقس، سوسة وقابس، وتعزيز الأسطول بمعدات مناولة.
- تحيين الدراسات المتعلقة بمشروع الميناء بالمياه العميقة بالنفيضة وإعداد ملف طلب العروض، واختيار مكتب دراسات للإحاطة الفنية والمتابعة والمراقبة، وإبرام اتفاقيات مع ديوان الأراضي والمعهد الوطني للتراث.
- إنجاز دراسة تهيئة وتوسعة رصيف الحبوب بميناء رادس.
- توظيف استغلال الملك العمومي للموانئ البحرية التجارية في إطار لزمة من خلال الدعوة للمنافسة لتمويل وإنجاز أشغال تهيئة المسطحات للرصيف الصناعي بميناء رادس على مساحة 4.1 هك واستغلال الرصيف إلى جانب إسناد استغلال ثلاث مقاسم بسبخة الاميرة. كما ينتظر الدعوة للمنافسة لإنجاز أشغال توسعة محطة الحاويات بميناء رادس من قبل ديوان البحرية التجارية والموانئ توازيا مع الدعوة للمنافسة لاستغلال المحطة من قبل الخواص أو في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- رفع مردودية الموانئ من خلال اعتماد مواصفات الجودة في الخدمات المينائية للوصول إلى المؤشرات الدولية في شحن وتفريغ البضائع ومدة مكوثها بالميناء، عبر برنامج صيانة وجاهزية معدات الشركة التونسية للشحن والترصيف واقتناء معدات الاستغلال والربط الشبكي والتحكم لتفعيل منظومة TOS-GATE. ومن خلال مواصلة تبسيط الإجراءات الإدارية والمينائية وإدخالها حيز التنفيذ الفعلي وتعميم العمل بها لدى كافة المتدخلين وبكل الموانئ البحرية التجارية إضافة إلى برنامج تحسين انسيابية الحركة داخل ميناء رادس التي مكّنت من تقليص معدل مدة مكوث الحاويات بحوالي يومين، وبلوغ هدف تراجع بـ 4 أيام،
- مواصلة أشغال تهيئة المعبر الحدودي البري بوشبكة وانطلاق أشغال معبر رأس جدير ودراسة تهيئة معبري حزوة وساقية سيدي يوسف.
- استكمال إعداد برنامج إعادة هيكلة شركة الخطوط التونسية في أفق 2030.

- تطوير أسطول النقل الجوي من خلال كراء طائرات جديدة (3 طائرات متوسطة و1 كبيرة) على المدى الطويل (6 سنوات).
- تعصير البنية الأساسية للمطارات: تغيير أحزمة الأمتعة، تجديد الجسور التلسكوبية، توسعة منطقة الإجراءات بمطار جربة جرجيس، وتهيئة المسالك ومواقف السيارات بمطار توزر نفطة.
- الشروع في إنجاز دراسات تنظيمية لتطوير سوق اللوجستية.
- تطوير الإطار التنظيمي والقانوني والترتيبي في مجالي النقل البحري والجوي وفقا للاتفاقيات الدولية.

➢ **تحويل منظومة النقل إلى نظام ذكي ومستدام**

- مواصلة تركيز المنظومات المعلوماتية المندمجة للاستغلال والإعلام والاستخلاص.
- إنجاز تطبيقات نوعية في مجال النقل تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم خدمات متطورة.
- إنجاز نظام معلوماتي شامل للنقل البري، ومواصلة رقمنة جميع الخدمات الإدارية بالقطاع.
- تعميم تركيز منظومات إنتاج الكهرباء بالطاقة الفوطوضوئية ،
- إنجاز مشروع نموذجي لربط السفن بالشبكة الكهربائية الأرضية بميناء حلق الوادي.
- الإعلان عن طلب عروض لتركيز محطات فوطوضوئية بالمعابر الحدودية البرية بكلفة 18 م د،
- مواصلة تأهيل السفن للاستجابة لمقتضيات الإتفاقيات الدولية فيما يخص المحافظة على المحيط البحري والتقليص من انبعاثات الغازات الدفيئة (EPL, Shapolie).

4. قطاع السياحة

يمثل قطاع السياحة ركيزة استراتيجية للاقتصاد الوطني، لما يضطلع به من أدوار اقتصادية واجتماعية متكاملة، من خلال المساهمة في خلق فرص العمل، وتوفير موارد هامة من العملة الأجنبية وتنشيط الاستثمار، فضلا عن تثمين المقومات الطبيعية والثقافية والتراثية للبلاد ودعم التنمية الجهوية. ولئن اكتسبت بلادنا مكانة مرموقة كوجهة سياحية، فإن اشتداد المنافسة الخارجية وضعف نسق التطوير والتنويع للمنتوج السياحي الوطني تتطلب مضاعفة الجهود من أجل اعتماد نموذج سياحي جديد قادر على رفع مردودية الأنشطة السياحية والمحافظة على تنافسيتها ومزيد الارتقاء بجودة الخدمات وتثمين المخزون التراثي والطبيعي الوطني.

- وتتبني التوجهات الوطنية لتطوير قطاع السياحة على اعتماد باقة من الإصلاحات المتكاملة من أجل تعزيز تنافسية الوجهة التونسية وتنفيذ البرامج والمشاريع الداعمة للاستثمار السياحي وتحسين أداء الوحدات السياحية وتنويع العرض بفضل النهوض بأنشطة السياحة البديلة مع تقديم خدمات بجودة عالية وتسريع التحول الرقمي للقطاع. وتؤسس مرحلة مخطط التنمية لإرساء انطلاقة جديدة للقطاع السياحي بفضل ما أصبح يتسم به القطاع من قدرات وخبرة المهنيين وكفاءة الموارد البشرية الوطنية فضلا عن التحسن المرتقب للأنشطة المرتبطة بالسياحة كالنقل الدولي والصناعات التقليدية وأنشطة الترفيه. وفي هذا الإطار، تستند الاستراتيجية السياحية خلال فترة المخطط إلى رؤية طموحة تقوم على "**جعل تونس وجهة متوسطية مستدامة ومبتكرة وشاملة**"، بما يعزز تنافسية القطاع ويرسخ مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهوية.

محاور سياسة السياحة المضمّنة بمخطط التنمية 2026-2030 :

- تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة،
- تنويع العرض وتحفيز الاستثمار وتطوير البنية السياحية،
- تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية،
- تحسين الجودة ودعم التحول الرقمي،
- إرساء خطة عمل لإعادة تأهيل الوحدات السياحية المغلقة،
- دعم السياحة الصحية.

1.4 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

- تميزت سنة 2026 بمواصلة تحسن مؤشرات القطاع السياحي وترسيخ مكانته بوصفه أحد الروافد الاقتصادية الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني حيث أسهمت الجهود المتضافرة في الترويج للوجهة السياحية التونسية وتحسين الربط الجوي وتنويع الأسواق المستهدفة ومواصلة تأهيل المؤسسات السياحية في تحقيق تحسّن ملموس في مختلف المؤشرات القطاعية، مما يُعزّز الثقة في قدرة القطاع على بلوغ الأهداف الاستراتيجية المرسومة في إطار مخطط التنمية 2026-2030.
- وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2026 تنفيذ جملة من الإصلاحات والبرامج والمشاريع، من أبرزها:

تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة:

تواصل العمل خلال سنة 2026 على إرساء منظومة حوكمة ناجعة ومتكاملة تشمل مختلف مكونات المنظومة السياحية وتشمل مواصلة تحيين النصوص القانونية وإصدار كراسات الشروط المتعلقة خاصة بالسياحة البديلة (استضافة عائلية، اقامة ريفية، مخيم سياحي) وتدعيم دور البلديات السياحية وتكثيف الرقابة السياحية مع توفير الدعم الفني للوحدات السياحية والإحاطة بالباعثين في القطاع.

تنويع العرض وتحفيز الاستثمار وتطوير البنية السياحية من خلال:

- تكثيف المجهود التسويقي الموجّه نحو الأسواق الأوروبية التقليدية مع مزيد تنمية الأسواق الواعدة ولا سيما الآسيوية والإفريقية وأسواق الخليج.
- توسيع شبكة الرحلات الدولية وزيادة عدد الرحلات الموسمية، خاصة عبر المطارات الرئيسية بتونس قرطاج والمنستير والنفيضة وجربة جرجيس حيث شهدت سنة 2026 استئناف الرحلات الجوية الروسية إضافة إلى توقّع استقبال الموانئ التونسية لحوالي 500 ألف سائح.

دعم الاستثمار السياحي وتطوير البنية الأساسية:

- إبرام اتفاقيتي شراكة بين البنك التونسي للتضامن والديوان الوطني التونسي للسياحة ووكالة التكوين في مهن السياحة لإرساء منظومة لتمويل المشاريع السياحية الصغرى وتوفير الإحاطة الفنية والتكوين والمرافقة،
- برمجة إنجاز 105 مشاريع سياحية بطاقة إيواء إضافية تقدر بـ 1400 سرير إلى جانب 28 مشروعا للتنشيط السياحي بكلفة جملية تقدر بـ 320 م د.

- مواصلة اقتناء الوكالة العقارية السياحية للأراضي وإنجاز الدراسات المتعلقة بالمناطق والمحطات السياحية الجديدة، بما في ذلك شط الحمروني بقابس والزوارع بباجة وبياش بتطاوين.

تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية:

- من خلال اعتماد مقاربة ترويجية تجمع بين وسائل الاتصال التقليدية والرقمية وتكثيف المشاركة في التظاهرات السياحية الدولية وتنمية الشراكات مع مختلف الفاعلين في القطاع.
- تكثيف المشاركة في المعارض والصالونات السياحية الدولية وتنظيم تظاهرات وأيام سياحية بالخارج شملت برلين ومدريد ولندن وباريس والصين، ... مع تعزيز الدور التسويقي للتمثيليات التونسية في الخارج.
- إيلاء عناية خاصة لأسواق الجوار، بالنظر إلى مساهمتها الهامة في الحركة السياحية، مع العمل على تنويع المنتوجات والخدمات الموجهة إليها وتحسين جودة الإقامة.
- مزيد دعم السياحة الداخلية من خلال تنفيذ حملتي" اكتشف تونس بعيون تونسية " و" تونس ليك "، وتكثيف الحملات الرقمية الموجهة إلى التونسيين المقيمين بالخارج، بما يدعم تمديد الموسم السياحي وتنشيط الوجهات الداخلية على مدار السنة.

تحسين الجودة ودعم التحول الرقمي:

- من خلال تطوير وترويج الحضور الرقمي للوجهة التونسية إلى جانب تنظيم الدورة الأولى من صالون «سوق السفر التونسي» خلال شهر ماي 2026.
- مواصلة رقمنة برنامج تأهيل المؤسسات الفندقية، وتعزيز عمليات التفقد والمتابعة الميدانية،
- تحسين المحيط السياحي عبر متابعة وضعية المناطق والمسالك والمواقع السياحية وتمويل مشاريع التهيئة واقتناء معدات وتجهيزات النظافة لفائدة البلديات السياحية على موارد صندوق حماية المناطق السياحية.
- رفع كفاءة الموارد البشرية المؤهلة بفضل مراجعة البرامج البيداغوجية وتحيين المناهج بمدارس التكوين في مهن السياحة فضلا عن دعم المعهد العالي للدراسات السياحية والفندقية بسيدي الظريف.

إرساء خطة عمل لإعادة تأهيل الوحدات السياحية المغلقة:

في إطار خطة عمل لإعادة إدماج الوحدات السياحية المغلقة في الدورة الاقتصادية سواء من خلال إعادة تأهيلها أو عبر توجيهها نحو أنماط سياحية متنوعة على غرار السياحة الداخلية والسياحة البديلة والسياحة الميسّرة، تمّ العمل سنة 2026 على إيجاد حلول جذرية لمسألة مديونية المؤسسات السياحية بالتنسيق بين كل الهياكل المتداخلة والعمل على إعادة استغلال هذه الوحدات خاصة بالمنطقة السياحية بولاية توزر.

دعم السياحة الصحية:

تواصل العمل خلال سنة 2026 على دعم السياحة الصحية والاستشفائية وتعزيز تموقع تونس كوجهة إقليمية ودولية في هذا المجال من خلال برمجة تنظيم الدورة الثالثة لمعرض السياحة العلاجية والمختبرات والخدمات الطبية المساعدة في تونس خلال شهر أكتوبر 2026.

2.4 مضامين سياسة السياحة لسنة 2027

ينتظر أن يشهد القطاع السياحي جملة من التطورات والتغيرات خاصة بعد إعلان منظمة الأمم المتحدة للسياحة سنة 2027 "**السنة الدولية للسياحة المستدامة والقادرة على الصمود**"، حيث ستشهد السنة تنظيم عدة تظاهرات وقمم دولية وعربية، من أبرزها:

- فعاليات تونس عاصمة للسياحة العربية لسنة 2027،
- النسخة الثانية من القمة العالمية للسياحة TOURISME 2027 بالعاصمة السعودية الرياض،
- المنتدى الدولي للاستثمار السياحي 2027 بالمنامة، مملكة البحرين.

بالإضافة إلى ذلك، سيواجه القطاع جملة من المتغيرات والتحديات، تتمثل بالخصوص في:

- المنافسة العالمية التي تعتمد على استراتيجيات ترويج رقمية متقدمة إلى جانب تطوير البنية التحتية والخدمات وتحسين القدرة التنافسية والتكلفة.
- التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتحولات الجيوسياسية التي أثرت على الأسواق التقليدية والناشئة.

وتشكّل سنة 2027 مرحلة هامة لتسريع الإصلاحات الهيكلية وتعزيز مساهمة السياحة في دفع التنمية الشاملة والعادلة وفقا لأهداف مخطط التنمية 2026-2030، لا سيما المساهمة في دفع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار والتشغيل والتنمية الجهوية.

أهداف سنة 2027:

- تسجيل دخول نحو 12.1 مليون وافد،
- تحقيق عائدات سياحية تقدر بنحو 8,791.3 م د،
- إنجاز استثمارات في القطاع بقيمة تناهز 495 م د،
- تسجيل نمو في القيمة المضافة للقطاع بنسبة 5.2% .

لتجسيم هذه الأهداف، من المنتظر تنفيذ الإصلاحات والتدابير المدرجة بمخطط التنمية والتي تتعلق خاصة بالمحاور التالية:

➢ **تحديث القطاع وإرساء قواعد حوكمة جديدة:**

سيتم العمل على تطوير منظومة الحوكمة السياحية من خلال:

- تحيين الإطار القانوني والترتيبي ودعم اللامركزية وتعزيز دور الجهات والبلديات السياحية،
- إعادة هيكلة الديوان الوطني التونسي للسياحة وتطوير أدائه في مجال الترويج والتسويق.
- مراجعة الأطر المنظمة لمختلف الأنشطة السياحية وتطوير دور التمثيليات بالخارج،
- إحداث المرصد الوطني للسياحة لتطوير منظومة الإحصاء والمعلومات السياحية ودعم اتخاذ القرار على أساس معطيات دقيقة وموثوقة.

➢ تنويع العرض وتحفيز الاستثمار وتطوير البنية السياحية:

في إطار اختيار **تونس كعاصمة للسياحة العربية لسنة 2027**، سيتم العمل على تنفيذ برنامج تشاركي واسع يتضمن تظاهرات تجمع بين السياحة والثقافة والفنون والرياضة بهدف تقديم المدن التونسية كوجهات سياحية متكاملة وجاذبة للاستثمارات.

كما سيتواصل العمل على:

- تحسين مناخ الاستثمار من خلال تبسيط الإجراءات ورقمنة مسارات التراخيص والموافقات وتحيين دليل المستثمر وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- ملائمة فرص الاستثمار وفق خصوصيات الجهات وإمكاناتها الطبيعية والثقافية والتاريخية والاجتماعية مع تطوير الأنشطة السياحية ذات المردودية العالية وتنويع الأسواق خاصة من آسيا وإفريقيا ودول الخليج،
- تحيين الخارطة السياحية ووضع خارطة طريق لتنمية السياحة الصحراوية والواحية وتطوير السياحة البيئية والثقافية والاستشفائية وسياحة المؤتمرات واستقطاب السلاسل الفندقية الكبرى،
- إنجاز مشاريع مندمجة بالمناطق الداخلية تجمع بين الإقامات الريفية والقرى الحرفية والوحدات المختصة في السياحة الصحية والمسالك السياحية،
- تطوير النفاذ الجوي خاصة نحو المناطق الداخلية وتدعيم النقل الجوي المرتبط بالمنتوجات السياحية ذات القيمة المضافة،
- مواصلة إنجاز المشاريع السياحية بالمناطق الجديدة وخاصة الزوارع وبياش وفج الأطلال والمنطقة السياحية بهرقلة.

➢ تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية:

سيتم خلال سنة 2027 اعتماد توجه ترويجي أكثر انتقائية يقوم على استهداف التظاهرات والأسواق ذات المردودية المرتفعة، وذلك عبر:

- تطوير الترويج الرقمي والانتقال التدريجي نحو الترويج الذكي إلى جانب تعزيز الشراكات مع المؤسسات الناشئة التونسية المختصة في الرقمنة والتسويق.
- دعم التظاهرات الثقافية والرياضية والمؤتمرات والمهرجانات والراليات باعتبارها أدوات للترويج وتنشيط مختلف الجهات.
- إعطاء دفع أقوى للسياحة الداخلية وسياحة الجوار وتطوير السياحة القائمة على التجارب والمبادرات المحلية بما في ذلك الاستضافات العائلية والتعاونيات الحرفية والمطابخ التقليدية وتشجيع الجالية التونسية بالخارج على استهلاك المنتوج السياحي الوطني.

➢ تحسين الجودة ودعم التحول الرقمي:

سيتم التركيز سنة 2027 على تحسين الجودة على امتداد **سلسلة القيمة السياحية** والارتقاء بمحتوى المنتوج ونوعية الخدمات وذلك من خلال:

- تشجيع المؤسسات السياحية على اعتماد نظم التصرف في الجودة لاستقطاب السياح ذوي القدرة الشرائية العالية،
- رقمنة مسار الحريف واعتماد التأشيرة الإلكترونية ومواصلة رقمنة عمليات المتابعة والرقابة،
- إحداث منصة لمساعدة المؤسسات السياحية على الانخراط في التحول الرقمي،
- استكمال مشروع مراجعة تصنيف النزل وإدراج معايير الجودة والاستدامة ضمن منظومة التصنيف،
- تعزيز العناية بالمحيط السياحي والعلامات الإرشادية وإدماج القطاع ضمن أولويات الانتقال الإيكولوجي.
- تأهيل مؤسسات التكوين وتحسين كفاءة المكونين وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص،
- تحديث البرامج الأكاديمية للتعليم العالي السياحي بما يتلاءم مع التحولات الحديثة في قطاع السياحة.

➢ **إرساء خطة عمل لإعادة تأهيل الوحدات السياحية المغلقة:**

تتميز سنة 2027 بمواصلة تنفيذ خطة عمل لإعادة توظيف الوحدات السياحية المغلقة وإدماجها مجددا في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال دراسة إمكانيات إعادة تأهيلها وإعادة فتحها أو تحويل جزء منها إلى أنماط جديدة من الاستغلال السياحي ومن بينها مراكز للإقامة والرعاية الموجهة لكبار السن من السياح الأجانب.

➢ **دعم السياحة الصحية:**

سيتواصل دعم السياحة الصحية والاستشفائية من خلال تطوير الإطار التنظيمي وتحسين الخدمات الموجهة للمرضى الأجانب بما يساهم في تنويع العرض السياحي واستقطاب شرائح ذات إنفاق مرتفع وتمديد الموسم السياحي وتعزيز تموقع تونس كوجهة إقليمية ودولية في مجال السياحة الصحية.

المشاريع والاستثمارات المبرمجة لسنة 2027

تشمل خطة العمل بالخصوص:

- انجاز دراسة استراتيجية لتحديد الأهداف الكمية والنوعية للديوان الوطني التونسي للسياحة على المدى المتوسط والطويل واعتماد استراتيجية عملية لإرساء نظام جودة شاملة بالمؤسسات السياحية.
- دعم صورة الوجهة السياحية التونسية بالداخل والخارج باستثمارات جملية تقدر بـ 42 م د.
- مواصلة أشغال إعادة تهيئة ميناء سيدي بوسعيد.
- إنجاز دراسة حول تشخيص الوضع الحالي للموانئ البحرية الترفيهية وسبل تطويرها ودراسة جدوى احداث هيكل يشرف على الأنشطة البحرية بكلفة 0.54 م د.
- إنجاز مشروع تطبيقة رقمنة تحركات المراكب بالموانئ الترفيهية بكلفة تقديرية بـ 0.3 م د
- إصلاح الأضرار على مستوى منشآت الحماية الحجرية بالميناء الترفيهي مارينا المنستير بكلفة 1.04 م د.
- اعداد دراسات التهيئة والبنية الأساسية بالمناطق السياحية التالية: الزوارع من ولاية باجة، قصور الساف، واحة قبلي، الشفار من ولاية صفاقس وبالبياش من ولاية تطاوين.
- إستكمال تجهيز المنطقة السياحية "سيدي سالم" ببنزرت بالبنية الأساسية.
- تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدارس السياحية بسوسة والمنستير وتوزر وعين دراهم في نطاق التعاون الدولي بكلفة 28.4 مليون أورو.

- إنجاز دراسة فنية لتدعيم وتحديث البنية التحتية للمعهد العالي للدراسات السياحية والفندقية بسيدي الظريف بكلفة 0.3 م د.
- تمويل مشاريع التهيئة بالبلديات السياحية على موارد صندوق حماية المناطق السياحية بقيمة 11 م د.
- دعم التظاهرات والمهرجانات السياحية عن طريق صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي.

5. الصناعات التقليدية

يكتسي قطاع الصناعات التقليدية أهمية استراتيجية باعتباره أحد مكونات الاقتصاد الوطني ومحرّكًا لإحداث المشاريع الصغيرة والتشغيل والتنمية الجهوية المندمجة. ويستمد القطاع خصوصيته وقيمته المضافة من ارتباطه الوثيق بالهوية الثقافية والتراثية الوطنية، بما يجعله يجمع بين المحافظة على الموروث الحضاري والانفتاح على متطلبات الأسواق الوطنية والدولية من خلال التجديد والابتكار وتطوير أساليب الإنتاج والتسويق. وفي هذا الإطار، تتمثل رؤية القطاع بمخطط التنمية 2026-2030 في إرساء "قطاع اقتصادي مستدام تنافسي ومندمج لصناعات تقليدية عصرية ومتجددة ومهيكلة ومرقمنة تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة ومترسخة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار".

1.5 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

اتسمت سنة 2026 بتواصل تنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين تنافسية المؤسسات الحرفية وتطوير منظومة التصميم والابتكار وتعزيز التكوين والإحاطة الفنية وتوسيع مجالات التسويق والتصدير، إلى جانب دفع مسار الرقمنة وإدماج التكنولوجيات الحديثة في مختلف مراحل الإنتاج والترويج. وشملت محاور العمل بالخصوص:

حوكمة وتنظيم القطاع

من خلال الشروع في إعادة هيكلة المؤسسات والهياكل المشرفة على القطاع ومراجعة الإطار التشريعي بما في ذلك القانون عدد 15 لسنة 2005 المتعلق بتنظيم قطاع الحرف وتحديثه ليتلاءم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقوانين والنصوص الترتيبية ذات العلاقة.

تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية

- دعم الاستثمار في قطاع الصناعات التقليدية وتحسين مناخ الأعمال بالتوجه نحو نشر مفهوم العمل التشاركي والتضامني في إطار شبكات عنقودية بما يساهم في إحداث مشاريع جديدة وخلق فرص عمل مستدامة.
- إسناد حوالي 2900 قرض مال متداول نهاية السنة 2026 مقابل اسناد 2800 قرضا سنة 2025 وبلوغ حوالي 250 تصريح استثمار نهاية سنة 2026 مقابل 200 تصريحا سنة 2025.
- تنفيذ برامج مرافقة وتأهيل لفائدة المؤسسات الحرفية ضمن برنامج Start Export بهدف تمكينها من النفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال تأهيل 20 مؤسسة حرفية جديدة سنة 2026 مقابل 9 مؤسسات سنة 2025.

تدعيم صادرات الصناعات التقليدية في التصدير والأسواق الدولية

تم العمل سنة 2026 على مواصلة البرامج الرامية إلى تحسين تنافسية المنتوج التقليدي وتوسيع حضوره بالأسواق الدولية وتطوير آليات التصدير والتسويق للأسواق التقليدية خاصة دول الاتحاد الأوروبي مع دعم التصدير نحو

الولايات المتحدة الأمريكية، التي تمثل سوقا هامة لعدد من المنتجات التونسية ولا سيما خشب الزيتون والألياف النباتية والفخار، إلى جانب تعزيز الحضور في الأسواق الإفريقية، خاصة بالنسبة إلى منتوج الشاشية التونسية، وتم في هذا الغرض:

- رفع نسبة تغطية مصاريف النقل الجوي والبحري للمؤسسات المصدرة في مجال الصناعات التقليدية من 25% إلى 50% مع مواصلة تبسيط إجراءات التصدير في إطار برنامج «Easy Export»،
- تنظيم 155 تظاهرة جهوية ووطنية إلى جانب المشاركة في 16 معرضًا دوليًا للصناعات التقليدية،

وينتظر أن تبلغ قيمة صادرات القطاع حوالي 165 م د سنة 2026 مقابل 160 م د سنة 2025، ويتصدر خشب الزيتون المنتجات الموجهة للتصدير بنسبة 44%، يليه الفخار والخزف بنسبة 25%، ثم الزربية والنسيج بنسبة 13% والشاشية بنسبة 8%.

تعزيز صمود قطاع الصناعات التقليدية وديمومة مؤسساته ومواطن الشغل

تمثل تنمية الموارد البشرية ركيزة أساسية للارتقاء بتنافسية قطاع الصناعات التقليدية وقدرته على التجديد والابتكار. وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2026:

- تنفيذ برامج التكوين والتأهيل والإحاطة الفنية بهدف تطوير مهارات الحرفيين وتحسين جودة المنتجات ومواكبة التطورات التكنولوجية ومتطلبات الأسواق، وينتظر أن يبلغ عدد المنتفعين ببرامج التدريب الحرفي حوالي 6500 منتفعًا موفى سنة 2026، مقابل 5635 منتفعًا سنة 2025،
- تنفيذ البرنامج الخصوصي للتأهيل الحرفي لفائدة 613 منتفعًا سنة 2026، مقابل 1018 منتفعًا سنة 2025،
- تنظيم ورشات مرافقة وتأطير فني متنقلة بين الجهات لفائدة 200 منتفعا والمساهمة في برنامج خاص بتجديد مفروشات جامع الزيتونة وجامع عقبة بن نافع، إلى جانب مرافقة 70 منتفعًا من حرفيي ومنتجي النسيج اليدوي ودعم رقمنة تصاميمهم وإدماجها ضمن مسالك الإنتاج.
- إنجاز 45 نموذجًا مبتكرًا في إطار شراكات مع حرفيين ومؤسسات حرفية ورقمنة 30 تصميمًا لمنسوجات يدوية لفائدة حرفيين ومؤسسات حرفية وفنانين تشكيليين.

2.5 مضامين سياسة الصناعات التقليدية لسنة 2027

من المنتظر أن يشهد قطاع الصناعات التقليدية سنة 2027 جملة من التحولات الكبرى ومنها بالخصوص:

- التحولات الاقتصادية والجيوسياسية التي أثرت على الأسواق التقليدية والناشئة،
- التحول الرقمي والتكنولوجيا: تسارع تطور الرقمنة والتكنولوجيا والاستخدام المكثف لوسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية للتسويق والبيع،
- الأبعاد البيئية والتحديات المناخية: التي تأثر على استمرارية الحرف التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية مثل السعف والنسيج والخزف.

وتمثل سنة 2027 مرحلة هامّة لترسيخ نتائج سنة 2026 وتسريع تنفيذ توجهات مخطط التنمية 2026-2030، حيث يرتكز برنامج العمل بالخصوص على إرساء تحول نوعي في قطاع الصناعات التقليدية، من قطاع يستند

أساسا على الأنشطة الحرفية الفردية إلى قطاع اقتصادي منظم وتنافسي ومندمج، قادر على خلق القيمة المضافة ودعم التشغيل وتعزيز القدرة التصديرية والمساهمة في التنمية الجهوية.

أهداف سنة 2027:

- الترفيع في قيمة الصادرات لتبلغ حوالي 175 م د،
- تحقيق حوالي 350 تصريحا بالاستثمار وإسناد حوالي 3100 قرضا لفائدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية،
- الرفع من عدد المنتفعين ببرامج التدريب إلى حوالي 7500 منتفعا.

يرتكز برنامج العمل لسنة 2027 على التقدم في تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لمخطط التنمية 2026-2030، والتي تتعلق خاصة بالمحاور التالية:

➢ حوكمة وتنظيم القطاع

- من خلال مراجعة الإطار التشريعي المنظم للصناعات التقليدية، بما في ذلك القانون عدد 15 لسنة 2005 وتحيينه بما يتلاءم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية،
- إعادة هيكلة المؤسسات والهياكل المشرفة على قطاع الصناعات التقليدية وإرساء آليات حوكمة تشاركية مع الهياكل الجهوية والمهنية،
- استكمال الإطار التشريعي والترتيبي المتعلق بإسناد علامة الجودة للمنتوجات التقليدية.

➢ تعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية

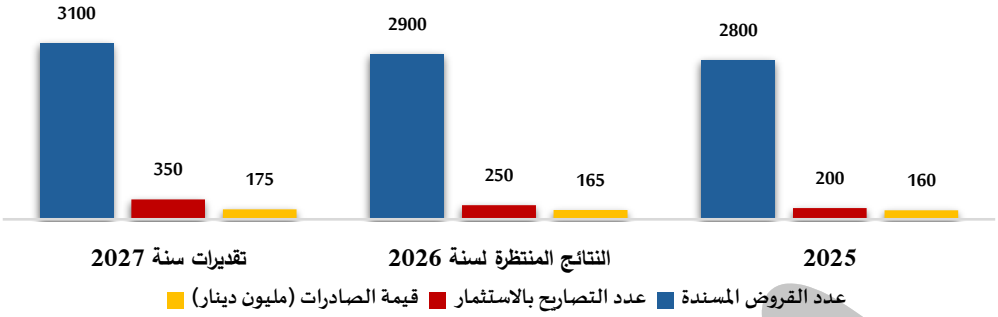
- من خلال مواصلة دعم العمل التشاركي والتضامني في إطار الشبكات العنقودية «Clusters» والمساهمة في بعث مشاريع نموذجية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الأهلية،
- تيسير اندماج الحرفيين في الاقتصاد المنظم وتحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات،
- تطوير المنصات الرقمية للتكوين والتأهيل والتسويق ورقمنة مسارات الإنتاج والتصرف في الطلبات،
- العمل على إرساء مسلك تزويد مؤطر يمكّن الحرفيين والمؤسسات الحرفية من تأمين حاجياتهم من المواد الأولية وتطوير منظومات الجودة والعلامات المميزة وشهادات المنشأ بما يعزز تنافسية المنتجات التقليدية.
- تعزيز الترابط بين الصناعات التقليدية والسياحة البيئية والثقافية خاصة في الجهات الداخلية بما يتيح تثمين المنتجات ذات الهوية المحلية وتوسيع فرص تسويقها بالأسواق الداخلية والخارجية.

➢ تدعيم حصّة صادرات الصناعات التقليدية في التصدير والنّفاذ إلى الأسواق الدولية

- إحداث علامة تجارية وطنية موحدة من شأنها دعم مصداقية المنتج التقليدي التونسي وتعزيز جاذبيته،
- تنفيذ مبادرة «تطوير التصدير» وتوجيه جهود الترويج والمرافقة نحو الأسواق الواعدة، وخاصة إفريقيا والخليج وأوروبا الشرقية،
- توفير برامج مرافقة فنية واقتصادية للمؤسسات الحرفية المصدرة وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية.

- دعم الحضور الدولي للمنتوج الحرفي من خلال المشاركة في حوالي 20 تظاهرة دولية وتعزيز الحركية الترويجية على المستوى الوطني من خلال تنظيم حوالي 170 تظاهرة جهوية ووطنية.

رسم بياني عدد85 : تطور مؤشرات قطاع الصناعات التقليدية



المصدر: الديوان الوطني للصناعات التقليدية

➢ تعزيز صمود قطاع الصناعات التقليدية وديمومة مؤسساته ومواطن الشغل

- من خلال إرساء نظام خاص للتدريب المهني في الصناعات التقليدية يتلاءم مع الخصوصيات الاجتماعية والمهنية والاقتصادية للقطاع، ويجمع بين التأهيل والتدريب لدى المؤسسات والتكوين عن بعد، مع إدراج اختصاصات التصميم، والابتكار، والتسويق، والتصرف.
- تطوير وتكثيف برامج الإحاطة والتأطير الفني وتوسيع قاعدة المنتفعين بها بما يساهم في تنمية الموارد البشرية وتحسين قدراتها على تثمين المنتجات وتطويرها.
- إيلاء قطاع الزربية والنسيج اليدوي أهمية خاصة، بالنظر إلى قدرته على المساهمة في دفع التشغيل والاستثمار والتصدير والتنمية الجهوية المندمجة والمستدامة، إلى جانب تطوير تصاميم جديدة ومعاصرة تستند إلى الخصوصية المحلية وتستجيب لمتطلبات الأسواق.
- تحسين جودة المنتجات وتعصير أساليب الإنتاج من خلال الارتقاء بجودة المواد الأولية وإجراء التحاليل الفنية الضرورية ودعم التتبع (Traçabilité) وحماية المنتجات بموجب الملكية الفكرية مع الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة والمحافظة في الآن ذاته على البعد التراثي للحرف التقليدية.
- إعداد مدونات للحرف التقليدية بهدف حفظ الذاكرة والمخزون التراثي،
- مواصلة تطوير مراكز التصميم والإبداع ونشر ثقافة الابتكار،
- مواصلة تطوير شبكة القرى والفضاءات الحرفية ودعم المؤسسات الحرفية الصغرى والمتوسطة وتحسين نفاذها إلى التمويل وبرامج المرافقة الفنية.

المشاريع والاستثمارات المبرمجة لسنة 2027:

تشمل خطة العمل بالخصوص:

- تمويل المؤسسات الحرفية عبر آلية قروض المال المتداول باعتمادات تقديرية بقيمة 3 م د.
- تنظيم ندوات وحلقات تأطيرية لفائدة المستثمرين وباعثي المشاريع بكلفة تقديرية بقيمة 0.05 م د.
- توسعة مركز التصميم بالمهدية بكلفة تقديرية بـ 0.8 م د.

- تنظيم حملة وطنية للتعريف بعلامة الجودة بكلفة تقديرية 0.05 م د.
- تنظيم مناظرة وطنية للحصول على طابع العرف بالنسبة للمصوغ من الذهب والبلاتين بكلفة 0.2 م د
- مواصلة مشروع تسمية منشأ فخار سجنان وإعداد الدراسات الفنية لإحداث قرية حرفية بالمنطقة،
- استكمال إحداث وحدة للتجارب النموذجية والإحاطة والتأطير في حرف النسيج اليدوي.
- تأهيل النواة المخبرية التابعة للمركز الفني للزربية للحصول على شهادة الاعتماد.
- مواصلة تجهيز القرى الحرفية بنابل، عين دراهم، المطوية، بوحجر، عمادة تستور المدينة، بئر الحفي، مجاز الباب، زغوان، الزهراء وقبلي.
- تجهيز قاعة عرض لمنتجات الصناعات التقليدية بجندوبة.
- تأهيل المتحف الوطني للزربية بالقيروان.

جدول عدد9 :أهم مؤشرات قطاع الصناعات التقليدية

المؤشر	2025 منجز	النتائج المنتظرة لسنة 2026	تقديرات سنة 2027
قيمة الصادرات (م د)	160	165	175
عدد التصاريح بالاستثمار	200	250	350
عدد القروض المسندة	2800	2900	3100
عدد المنتفعين بالتدريب	5635	6500	7500

المصدر: الديوان الوطني للصناعات التقليدية

6. التجارة وتنمية الصادرات

يكتسي قطاع التجارة بسياساته الداخلية والخارجية أهمية محورية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم، وما تفرضه التحديات الإقليمية والدولية بما له من دور مركزي في تطوير النسيج الاقتصادي ودعم الاستثمار وتوسيع آفاق المبادلات التجارية داخليًا وخارجيا علاوة على تعزيز قدرات البلاد على التصدير، بما يساهم في تقليص العجز التجاري وتحسين موقع تونس في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. كما يكتسي قطاع التجارة بعدًا استراتيجيًا في دفع التنمية الاجتماعية، نظرًا لما يوفّره من فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وما يتيحه من آليات لإدماج الفئات الهشة والجهات ذات الأولوية في الدورة الاقتصادية للبلاد. هذا وتتمثل الرؤية الإستراتيجية لقطاع التجارة الداخلية في إرساء مقومات تجارة مسؤولة تخدم الأهداف التنموية للدولة. وينبني هذا التوجه بالأساس على تحقيق أكثر نجاعة وتوزان واندماج للقطاع التجاري مع بقية القطاعات، بما يساعد على ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين في الاستهلاك العادل والآمن، وعلى تحفيز أنشطة الإنتاج وعلى فتح آفاقا أوسع للتنمية الشاملة بمختلف الجهات. أما بخصوص قطاع التجارة الخارجية، فتتمثل في دفع التصدير وتعزيز الاندماج التجاري الإقليمي من خلال الانتقال السريع نحو قطاعات واعدة واستراتيجية من أجل رفع القيمة المضافة للصادرات وتنويع أنشطة إنتاجية جديدة متشابكة مع تخصصات البلاد الأصلية والمساهمة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، فضلا عن تطوير الأداء التصديري لمواجهة المنافسة العالمية من خلال مزيد تنويع الأسواق المستهدفة.

1.6 التجارة الداخلية

1.1.6 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

في ظل تواتر جملة من الصعوبات الداخلية والخارجية المتوقعة وغير المتوقعة تمثلت خاصة في تفاقم التوترات الجيوستراتيجية والعوامل المناخية الصعبة خلال سنة 2026 والتي من المتوقع تواصلها خلال سنة 2027، سيتم العمل على التفاعل معها والحد من تداعياتها على سير القطاع التجاري واحتواء الإشكاليات المترتبة عن هذه الأوضاع والتقدم نسبيا في تحقيق التوجهات الاستراتيجية والأهداف المرسومة، وذلك وفق ما يلي:

ضمان التوازن العام للسوق وحماية المستهلك

مقارنة بسنة 2025، شهدت سنة 2026 تحسنا نسبيا في انتظام تزويد السوق بمختلف المنتجات الاستهلاكية، مع تطويق حالات النقص الظرفية المسجلة في بعض المواد الأساسية. وقد تم توجيه التدخلات نحو ضمان انسيابية التزويد وتحسين نفاذ المواطن إلى المواد، بالاعتماد على البرمجة المسبقة للحاجيات والتنسيق مع منظومات الإنتاج والمؤسسات العمومية المتدخلة في التوريد والخزن والتعديل.

وقد تم دعم هذا التوجه من خلال المتابعة الدورية للأسعار وهوامش الربح والتدخلات التعديلية، إلى جانب تكثيف نقاط البيع وبرامج المراقبة خلال المواسم الاستهلاكية. كما تم إيلاء أهمية أكبر للبعد الجهوي في توزيع المواد الأساسية، خاصة في المناطق الشعبية والريفية التي تكون أكثر عرضة لاختلالات التزويد أو ارتفاع كلفة التوزيع.

كما تواصل خلال سنة 2026 تنفيذ برامج الرقابة الاقتصادية العادية والمشتركة بمختلف حلقات مسالك التوزيع، مع تركيز خاص على الممارسات الاحتكارية والمضاربة والتلاعب بالمواد المدعمة والمنتجات الفلاحية والغذائية. وقد تجاوز عدد الزيارات الرقابية 326 ألف زيارة أفضت إلى رفع نحو 56 ألف مخالفة اقتصادية، بالتوازي مع تقدم تنفيذ البرنامج الوطني لمراقبة الجودة إلى حوالي 83%.

وتشير طبيعة المخالفات إلى أن التجاوزات السعرية والاحتكارية والتلاعب بالمواد المدعمة تمثل نحو 32% من مجموع المخالفات، في حين تركزت 79% من المخالفات المسجلة في قطاعات المنتجات الفلاحية والغذائية. كما تم خلال الفترة نفسها الشروع في تنفيذ ستة قرارات لمجلس المنافسة بخطايا مالية تناهز 3,8 م د، مع مواصلة متابعة بقية القرارات والمسارات القضائية المرتبطة بها.

وفي محور حماية المستهلك، تم دعم الأنشطة التحسيسية والتثقيفية، خاصة خلال شهر رمضان، ونشر الاستراتيجية الوطنية للحد من التبذير الغذائي. ويعكس ذلك توجها نحو الجمع بين المقاربة الردعية والمقاربة الوقائية القائمة على الوعي الاستهلاكي وجودة وسلامة المنتجات.

حوكمة منظومة الدعم

في مجال منظومة الدعم، تم الحفاظ إجمالا على توفر أغلب المواد المدعمة الموجهة للاستهلاك العائلي، مع بقاء صعوبات خاصة مرتبطة بالزيت النباتي المدعم. وتواصل في المقابل العمل على رقمنة مسالك التوزيع

وتكثيف مراقبة الاستعمالات غير المشروعة للمواد المدعمة، بهدف الحد من التسربات وتحسين التوازن الجغرافي في توزيعها والمحافظة على التوازنات المالية لصندوق التعويض.

تعزيز النسيج التجاري وتعصيره

أما في مجال تعصير النسيج التجاري، فقد تقدمت الأعمال المتعلقة بمنصة أسواق الإنتاج بالوسط بسيدي بوزيد من خلال الانطلاق في أشغال الربط بالشبكات والطرقات، كما تواصلت الدراسة الفنية للقاعدة التجارية بباجة. وتزامن ذلك مع العمل على تنظيم أسواق الجملة وتعميم الفوترة الإلكترونية وإعداد النظام النموذجي لأسواق الجملة وتنظيم أنشطة مختلف المتدخلين بها. وفي التجارة الإلكترونية، تم الشروع في إعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير التجارة الإلكترونية، باعتبارها ركيزة لتعصير النسيج التجاري وإدماج صغار ومتوسطي التجار في الاقتصاد الرقمي. كما تواصلت الأعمال التحضيرية الخاصة بتشخيص النسيج التجاري وإعداد مخططات مديرية للانتصاب في عدد من الأنشطة للحد من التفاوت الجغرافي والقطاعي.

تعزيز البيئة التشريعية للتجارة

تواصلت الأعمال الإدارية والتنسيقية بخصوص مراجعة النصوص المتعلقة بالمنافسة والأسعار وطرق البيع والإشهار التجاري ومسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري وأسواق الجملة والتصرف في المحجوزات.

إعادة الهيكلة المؤسساتية

تم إعداد تصورات لإعادة هيكلة عدد من المؤسسات والمنشآت تحت الإشراف، خاصة الديوان التونسي للتجارة والشركة التونسية لأسواق الجملة وشركة اللحوم، إلى جانب تفعيل المجالس الوطنية ذات العلاقة.

كما شهدت سنة 2026 تقدما في الرقابة والتزويد والرقمنة والتحضير للمشاريع، مقابل نسق أبطأ في الإصلاح التشريعي وإعادة الهيكلة والانتقال الفعلي من الدراسات إلى الإنجاز.

2.1.6 مضامين التجارة الداخلية لسنة 2027

تتمثل أهم السياسات العمومية والبرامج والمشاريع لسنة 2027 في:

➢ ضمان التوازن العام للسوق وحماية المستهلك

- من خلال تعزيز المتابعة الدورية للأسعار وهوامش الربح وتفعيل الأدوات الترتيبية عند الحاجة، مع تكثيف نقاط البيع المباشر أو البيع بأسعار تفاضلية وتنويع المنتجات المروجة عبرها.
- تنفيذ برامج رقابية على مدار السنة، مع توجيه التدخلات وفق تحليل المخاطر نحو المواد والمسالك الأكثر عرضة للاحتكار والمضاربة والتلاعب.
- رفع نجاعة تنفيذ قرارات مجلس المنافسة ومتابعة القضايا الكبرى في مجال الاحتكار والممارسات المخلة بالمنافسة، مع مواصلة برامج التثقيف الاستهلاكي والحد من التبذير الغذائي.

➢ حوكمة منظومة الدعم

- من خلال التسريع في الرقمنة الشاملة لمسالك توزيع السكر والزيت والقهوة وغيرها من المواد التي تتطلب تمييزا واضحا بين الاستعمال العائلي والمهني.
- ربط المتابعة الرقمية بالرقابة الميدانية وتطوير آليات التتبع والفوترة والتسليم الفعلي للمنتجات للحد من التسربات والاستعمالات غير المشروعة.
- تحسين الموازنة الجغرافية للكميات، مع اعتماد تعليب مميز للاستهلاك العائلي كلما كان ذلك ضروريا لتسهيل الرقابة والاستهداف
- تعزيز التغطية الرقابية لتتجاوز 84% خلال فترة المخطط.

➢ تعزيز النسيج التجاري وتعصيره

- من خلال تعميم منظومة الفوترة الإلكترونية بأهم أسواق الجملة ذات المصلحة الوطنية والجهوية، بما في ذلك أسواق منتجات الصيد البحري، وتحسين شفافية المعاملات والأسعار.
- استكمال الربط الخارجي لمشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط بسيدي بوزيد والشروع في التهيئة الداخلية للقسط الوظيفي المتعلق بسوق العرض وسوق الطلب والقاعدة اللوجستية.
- استكمال الدراسة الفنية للقاعدة التجارية بباجة ومواصلة المشاريع الخاصة بأسواق إنتاج التمور بقبلي وتوزر والقوارص بمنزل بوزلفة، مع ربط البرمجة بنتائج مراجعة المخطط المديري لأسواق الإنتاج والجملة.
- الشروع في تنفيذ المخططات المديرية لتنظيم الانتصاب في عدد من الأنشطة التجارية والحرفية، خاصة المخابز ومحلات صنع الخبز ووحدات قلي القهوة وتجار الجملة للمواد الغذائية.
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية وإحداث بوابة للتجارة الإلكترونية الموثوقة، وتطوير الدفع الإلكتروني والخدمات اللوجستية والفوترة وحماية المستهلك الرقمي.

➢ تعزيز البيئة التشريعية للتجارة

من خلال تسريع مراجعة قانون المنافسة والأسعار وقانون طرق البيع والإشهار التجاري وقانون حماية المستهلك، وإصدار قانون السلامة الصناعية والنصوص التطبيقية للمرسوم عدد 47 المؤرخ في 4 جويلية 2022 المتعلق بمسالك توزيع المنتجات الفلاحية والبحرية.

➢ إعادة الهيكلة المؤسساتية

من خلال إعادة هيكلة الديوان التونسي للتجارة والشركة التونسية لأسواق الجملة وشركة اللحوم وغرف التجارة والصناعة، وتركيز الوكالة الوطنية لسلامة المنتجات الصناعية ومراقبة السوق.

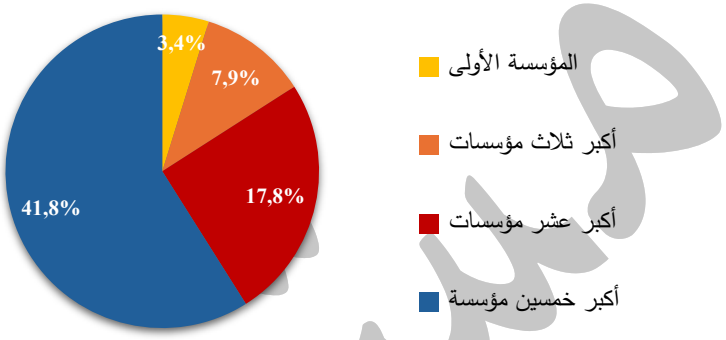
وتتمثل النتيجة المنتظرة سنة 2027 في الانتقال التدريجي من إدارة الأزمات ونقص المواد إلى إدارة استباقية للسوق، ومن الرقابة المتفرقة إلى رقابة موجهة بالبيانات والمخاطر، ومن مسالك توزيع مجزأة إلى منظومة أكثر شفافية ورقمنة وربطا بين المنتج والسوق والمستهلك.

2.6 التجارة الخارجية

1.2.6الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تبرز أهمية القطاع التصديري من خلال تطوّر عدد المؤسسات التي تجاوزت صادراتها 10 آلاف دينار نحو 4.678 مؤسسة، مقابل 4.896 مؤسسة خلال الفترة نفسها من سنة 2025. كما تظهر المعطيات تمركزا واضحا للعائدات لدى عدد محدود من المؤسسات الكبرى: أكبر عشر مؤسسات تستأثر بنحو 17,8% من الصادرات وأكبر خمسين مؤسسة بنحو 41,8 %.

رسم بياني عدد86 : درجة تركّز عائدات الصادرات لدى أكبر المؤسسات المصدرة



المصدر: وزارة التجارة وتنمية الصادرات – معطيات السداسي الأول 2026

وشهدت سنة 2026 مواصلة العمل على رقمنة الخدمات وتيسير نفاذ المؤسسات إلى الأسواق الخارجية حيث تم تمتيع تسع مؤسسات بالنظام الخاص لتصدير المنتجات عبر الوسائل الإلكترونية، كما تمت دراسة الفوارق القانونية بين الإطار الوطني وبروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المتعلق بالتجارة الرقمية، في إطار التحضير لمواءمة التشريعات الوطنية.

كما تم تمكين شركات التجارة الدولية من تجديد صلوحية شهادات الإيداع بتصريح الاستثمار لضمان استمرارية نشاطها، بالتوازي مع مواصلة إعداد مشروع الإطار القانوني الجديد المنظم لها ومراجعة النصوص المنظمة لعمليات التجارة الخارجية. وشمل العمل كذلك البحث عن حلول لتبسيط المراقبة الفنية عند التصدير بالاعتماد على منهج التصرف في المخاطر.

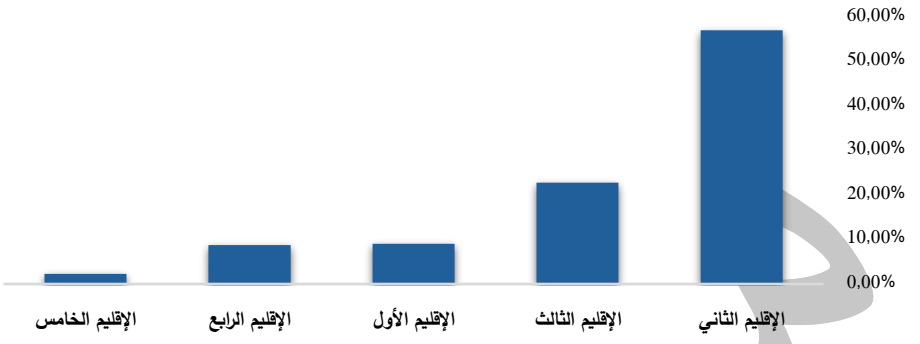
- **تعزيز اندماج تونس الاقتصادي والتجاري في محيطها الإقليمي والقاري والدولي**

على المستوى الإقليمي والدولي، تواصل تنفيذ اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر والمشاركة في اللجان المشتركة والهيئات الإقليمية والدولية، مع دعم استفادة المؤسسات من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والكوميسا وتنظيم البعثات والتظاهرات الاقتصادية. كما تواصلت جهود اليقظة الاقتصادية والتجارية لمتابعة الأسواق العالمية والتحولات الجيوسياسية وسلاسل الإمداد.

➢ **إحكام التصرف في الواردات وحماية المنتوج الوطني وإنفاذ آليات الدفاع التجاري**

وفي مجال حماية المنتوج الوطني، تواصل العمل بإجراءات المراقبة القبلية عند التوريد للمواد الاستهلاكية غير الضرورية، واستمر الإجراء الوقائي الكمي المتعلق ببعض الأسلاك الحديدية خلال سنته الثالثة والأخيرة. كما واصلت الهيئة الفنية لمتابعة الواردات اجتماعاتها لتحليل تطور العجز التجاري واقتراح التدابير التصحيحية.

رسم بياني عدد87 : التمركز الجهوي لعائدات الصادرات حسب الأقاليم خلال السداسي الأول 2026



المصدر : وزارة التجارة وتنمية الصادرات؛ باستثناء الطاقة والمناجم والفسفاط ومشتقاته

2.2.6 مضامين التجارة الخارجية لسنة 2027

تتمثل أهم برامج ومشاريع سياسة التجارة الخارجية لسنة 2027 في:

➢ **تنمية الصادرات ودعم التجارة الخارجية**

- مواصلة تحديث ورقمنة الخدمات المسداة للمتعاملين الاقتصاديين ودمج مختلف المتدخلين في الشباك الوطني الموحد للتجارة الخارجية، بما يشمل الديوانة والموانئ والبنوك والهياكل الفنية.
- رقمنة إجراءات الانتفاع بالنظام الخاص بالتصدير عبر الوسائل الإلكترونية وتطوير مشروع Easy Export لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر الشبكة البريدية.
- الانتقال من نظام الترخيص المسبق إلى كراس شروط أكثر مرونة بالنسبة للنظام الخاص بالتصدير الإلكتروني، في إطار الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية 2027-2031.
- الشروع في تطوير الإطار القانوني للوثائق التجارية الإلكترونية القابلة للتحويل وملاءمة التشريعات مع المعايير الدولية في مجال السجلات الإلكترونية.
- تطوير خدمات الإحاطة الرقمية للمصدرين، بما في ذلك خدمة الافتراضية للتصدير.

➢ **تعزيز اندماج تونس الاقتصادي والتجاري في محيطها الإقليمي والقاري والدولي**

- تعميق الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والكوميسا، وتكثيف البعثات الاقتصادية والمنتديات وشبكات التوزيع واللوجستيك في الأسواق الإفريقية.
- استهداف الأسواق الآسيوية والأمريكية الواعدة وتنويع الشركاء داخل الفضاء الأوروبي، مع مواصلة تطوير الاتفاقيات التجارية وفق المصلحة الوطنية.
- دعم صادرات الخدمات والاقتصاد الأخضر والمنتجات ذات القيمة المضافة، وتحسين الجودة والتعليب والعلامات المميزة، مع مواصلة الخطة الترويجية لزيت الزيتون والتمور.

- التقدم نحو رفع حصة الأسواق غير التقليدية وحصة الصادرات ذات القيمة المضافة العالية إلى نحو 40% في أفق 2030.

ومن أهم المشاريع الداعمة للاندماج الإقليمي والربط بالأسواق الخارجية:

- مواصلة مشروع المنطقة الحرة للأنشطة التجارية واللوجستية بين قردان: استكمال الربط بالماء والكهرباء، التقدم في الربط الطرقي، التحضير للتهيئة الداخلية، واستكمال إجراءات شركة التصرف والاستغلال.
- تفعيل الممر التجاري البري التونسي–الليبي نحو إفريقيا جنوب الصحراء بما يدعم موقع تونس كمنصة عبور وتوزيع بين أوروبا وإفريقيا.
- متابعة المخطط المديري للمناطق الحرة التجارية على الحدود التونسية الجزائرية وتحديد أولويات الإنجاز بالتنسيق مع الجانب الجزائري.

➢ إحكام التصرف في الواردات وحماية المنتوج الوطني وإنفاذ آليات الدفاع التجاري

- استكمال تركيز الهيئة العامة للدفاع التجاري وتحديد صلاحياتها وتنظيمها، بما يمكنها من تلقي عرائض المؤسسات الوطنية وإنجاز التحقيقات واقتراح الإجراءات الوقائية أو مكافحة الإغراق والدعم غير المشروع.
- إرساء منظومة وطنية للإنذار المبكر لمتابعة تطور الواردات وتحليل المخاطر التجارية، اعتمادا على قواعد البيانات التجارية ومؤشرات السوق بصورة أكثر آنية.
- تطوير منصة رقمية متكاملة للدفاع التجاري وربطها بقواعد البيانات الوطنية ذات الصلة، مع رقمنة تلقي الملفات ومتابعة مراحل التحقيق.
- إحداث منصة وطنية لتسجيل وتأهيل المصدرين الأجانب وفق شروط فنية وصحية، ومراجعة النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة للتجارة الخارجية.
- مواصلة الاجتماعات الدورية للمجلس الوطني للتجارة الخارجية وتطوير منظومة معلومات المرصد الوطني للتجارة الخارجية وإصدار نشرية شهرية لمتابعة وضعية الميزان التجاري.

وبالتالي فإن السياسة التجارية لسنة 2027 ستنفذ في إطار مسارين متكاملين. المسار الأول داخلي يهدف إلى تثبيت انتظام التزويد وحماية القدرة الشرائية وتحسين شفافية مسالك التوزيع من خلال الرقمنة والرقابة الموجهة وتعصير الأسواق والبنية التجارية. والمسار الثاني خارجي يهدف إلى تحسين التوازن التجاري عبر رفع تنافسية الصادرات وتنويع الأسواق والمنتجات، بالتوازي مع إحكام التصرف في الواردات وتفعيل الدفاع التجاري.

II. التجهيز والبنية الأساسية والمسائل العقارية

يعد التجهيز والبنية الأساسية ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني والتنمية الشاملة. إذ تستوعب شبكة الطرقات معظم تنقلات الأشخاص، وتشكل العمود الفقري لحركة البضائع من خلال ما يقارب 95% من التبادلات الداخلية ببُعديها الاقتصادي والاجتماعي. كما تؤدي منشآت حماية الشريط الساحلي من الانجراف والمدن من الفيضانات دورًا محوريًا في حماية الأرواح والممتلكات والمنظومات الطبيعية، والحد من المخاطر المناخية. ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار في بنية أساسية متطورة وصامدة، بما يعزز تنافسية المؤسسات، ويخفض في كلفة النقل، ويسرّع سلاسل التوريد واللوجستيك، ويدعم التشغيل وجودة الحياة، ويجسد رؤية مستقبلية لاقتصاد مرن وقادر على المنافسة والنماء المستدام.

وتواجه البنية الأساسية عدة تحديات، أبرزها هشاشتها أمام العوامل المناخية، وما ينجر عنها من فيضانات وانجراف للسواحل وتدهور المنشآت، مما يرفع كلفة الصيانة ويحد من استدامة الخدمات. ويضاف إلى ذلك التفاوت الجهوي في التجهيز والربط، إذ يتركز 70% من الطرقات السيارة المستغلة على الشريط الساحلي مع نقص الطرقات المهيكلة ذات المسارين، وضعف تهيئة المسالك الريفية وصيانتها بما يعمّق العزلة ويحد من النفاذ إلى الخدمات والاندماج الاقتصادي. وفي هذا السياق، يمثل مخطط التنمية 2026–2030 إطارًا لتجسيم رؤية مجالية مندمجة تجعل من التجهيز والبنية الأساسية رافعة لتحسين جودة حياة المواطن ودعم النمو الاقتصادي وتنافسيته.

ويرتكز هذا التوجه على تحسين الترابط بين الجهات والمراكز الحضرية ومناطق الإنتاج، وتطوير المحاور المهيكلة والأروقة الاقتصادية، والتكامل بين شبكات النقل والمناطق الاقتصادية، مع تحسين إنجاز المشاريع ذات الأولوية والأثر الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية والتكيف مع المناخ ، من خلال حماية التجمعات السكنية من مخاطر الفيضانات، وحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري، إلى جانب تطوير مجالي التهيئة الترابية والعمرانية بما يساهم في تنظيم المجال وتأهيله والتحكم في التوسع العمراني. وفي ضوء ما أبرزته التحديات التنموية والمناخية تبرز أهمية تحديث البنية الأساسية، وتعزيز قدرة الدولة على الاستباق والتدخل السريع للحد من تداعيات المخاطر الطبيعية، والعمل على إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية مركزيًا وجهويًا ومحليًا، فضلاً عن العمل على تسريع نسق تنفيذ المشاريع عبر دعما للصمود والتنمية المتوازنة.

الأولويات والأهداف الإستراتيجية للتجهيز والبنية الأساسية 2026–2030:

- إنجاز شبكة طرقات شاملة ومتاحة، تعزز الربط والتنقل داخليًا ومع دول الجوار، عبر استكمال الطرقات السيارة، وربط الولايات الداخلية بالساحلية، والارتقاء بالطرقات المرقمة وفق المعايير الدولية، وتأهيل المسالك الريفية لفك العزلة وربطها بالاقتصاد الوطني وتفعيل دورها في النماء، بما يحسّن ظروف العيش ويعزز جاذبية المجال.
- صيانة شبكة الطرقات وتعزيز السلامة المرورية والمحافظة على جودة الشبكة والحد من مخاطر الحوادث.
- تعزيز صمود الشريط الساحلي تجاه التحديات المناخية مع تقليص الهشاشة وتدعيم تأقلم المنظومات والمجتمع والاقتصاد والمناطق الترابية واعتماد التغيرات اللازمة بما يوفر مثال تنمية اجتماعي واقتصادي شامل ومستدام.
- تقليص الأضرار الناجمة عن الفيضانات في المناطق العمرانية من خلال تحقيق حماية مستدامة ومندمجة مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المتزايدة للعوامل المناخية بمراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمختلف المناطق.
- تحقيق تنمية ترابية شاملة وذكية ومتوازنة بين الجهات، تستثمر في الثورة الرقمية والبيانات لتحسين تخطيط المجال الترابي، وتوجيه الاستثمارات، وربط المناطق الداخلية، وخلق فرص اقتصادية وخدمية في جميع الجهات"
- إحكام التهيئة الترابية والعمرانية نحو إعادة هيكلة الانسجة العمرانية وتأهيلها وضمان النفاذ العادل إلى السكن اللائق، وبيئة صحية، وفضاءات عامة آمنة ومستدامة، وتعزيز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي.

1. التجهيز والبنية الأساسية

1.1 الإنجازات المرتقبة لسياسة التجهيز والبنية الأساسية لسنة 2026

تميزت سنة 2026، باعتبارها السنة الأولى لتنفيذ المخطط التنموي 2026-2030، بمواصلة تنفيذ المشاريع والبرامج المتواصلة والشروع في إنجاز عدد من المشاريع الجديدة، إلى جانب تكثيف التدخلات الوقائية والاستباقية لمجابهة آثار التقلبات المناخية وتعزيز صمود البنية الأساسية والمناطق العمرانية والساحلية.

1.1.1 الطرقات والجسور

تميّزت سنة 2026 بإعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع والبرامج المتواصلة للبنية الأساسية للطرقات إلى جانب الشروع في إنجاز مشاريع جديدة. وينتظر أن تبلغ الاستثمارات سنة 2026 حوالي 1245 م د بعنوان الطرقات والجسور. وتتمثل أهم التدخلات في:

الطرقات السيارة والمنشآت الكبرى

- مواصلة إنجاز الطريق السيارة تونس– جلمة على طول 186 كلم حيث بلغت نسبة تقدم الاشغال 38% .

- مواصلة أشغال الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت القسط الأول والثالث (حيث بلغت نسبة التقدم حوالي 78% ومن المتوقع أن تنتهي في ديسمبر 2026(الربط الشمالي والجنوبي) والقسط الثاني المتمثل في الجسر الرئيسي بطول جملي 2,1 كلم على مستوى قنال بنزرت (حيث بلغت نسبة تقدم الاشغال 30% على أن تنتهي في ديسمبر 2027)،

برامج طرقات تونس الكبرى

- مواصلة أشغال تهيئة المدخل الجنوبي للعاصمة إلى 2×4 مسالك بتقدم نسبة الأشغال بحوالي 66% . ومن المنتظر أن تنتهي أشغال الأقساط 2 و3 و4 موفى 2026، أما بقية الأقساط فمن المنتظر أن تنتهي مع منتصف 2027.
- تقدم أشغال طريق X4 ومحول على مستوى تقاطع الطريقين :(X20-X4) بنسبة تناهز 80.%.
- الطريق الحزامية X20 بين ط ج 31 والمخرج الغربي (بلغت الاشغال حوالي 97% على أن تنتهي موفي 2026).
- منشأة فنية على مستوى تقاطع الطريق الحزامية X20 ومسلك الشابي بمعتمدية المنيهلة من ولاية أريانة (بلغت الاشغال حوالي 80%) .
- تقدم أشغال مضاعفة الطريق المحلية 533 (ن.ك 10 – ن.ك 22,5) ووصلة إلى المرفأ المالي بولاية أريانة بنسبة تناهز 96.%.
- تقدم بنسبة 45% لأشغال الوصلة الرابطة بين المرفأ المالي بالحسيان والطريق المحلية رقم 533 والطريق الحزامية المستقبلية لتونس الكبرى X30 .
- الانطلاق في مضاعفة منشأة على الطريق الجهوية 39 ن ك 21,5 على الطريق السيارة أ1 ووصلة دخول أ1 في اتجاه سوسة وإنجاز 2 محولات على الطريق الحزامية الخارجية للمروج الجنوبية (محول رقم 1: تقاطع الطريق الوطنية 3 د مع شارع مدنين وشارع البيئة ورقم 2: تقاطع شارع البيئة وشارع الشهداء).

الطرقات المهيكلة للمدن

- مواصلة أشغال مضاعفة الطريق الجهوية 27 بنابل: بلغت الأشغال حوالي 78%. ومن المنتظر أن تنتهي أشغال القسطين 1 و2 موفى 2026، والقسط 3 في منتصف 2027.
- تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي بصفاقس: القسط 1: 44%؛ القسط 2: 91%؛ القسط 3: 11.%
- إنجاز 4 محوّلات على الطريق الحزامية كلم 4 بصفاقس على المفترقات: ط.ج. 82 (الحصة الثانية)، القسط 4: بلغت الأشغال 89%، على أن تنتهي في موفى 2026.
- إتمام الطريق الحزامية لمدينة القصرين في أواخر 2026.
- مضاعفة الطريق الجهوية 117 بمدنين: بلغت الأشغال 77%، ومن المتوقع الانتهاء منها موفى 2026.
- وصلة ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 مدنين–رأس جدير، القسط 2: بلغت الأشغال 91%، ومن المتوقع الانتهاء منها موفى 2026.

- الانطلاق في أشغال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين سوسة والقيروان على طول 55 كلم بين النفيضة والقيروان، والطريق الحزامية لمدينة قربة بولاية نابل.
- الانطلاق في أشغال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين.

التهيئة والتدعيم

- مواصلة أشغال تهيئة 138 كلم من الطرقات المرقمة بالقيروان وسيدي بوزيد وقفصة، وتهيئة الطريق الوطنية رقم 20 بين الفوار ورجيم معتوق بطول 73 كلم.
- الانطلاق في أشغال تهذيب الطريق المحلية 899 بطول 29,4 كلم، والطريق الجهوية رقم 77 بطول 50,77 كلم، والطريقين المحليتين رقم 861 و868 بولاية المهدية.
- مواصلة تدعيم الطريق الجهوية رقم 43 بولاية نابل بطول 44 كلم حيث بلغت الأشغال 26%.
- تدعيم الطريق الوطنية رقم 14 بطول 14 كلم: بلغت الأشغال 75%، على أن تنتهي موفى 2026.
- الانطلاق في تدعيم الطريق الجهوية رقم 96 بولاية المهدية، وتدعيم 7.188 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 7 ولايات.

الجسور والمسالك الريفية والتحكم العقاري

- مواصلة إنجاز برنامج الجسور (الجزءان 2 و3) والمنشأة الفنية على الطريق الجهوية 128 بقربص: بلغت الأشغال حوالي 91%، ومن المتوقع أن تنتهي في الثلاثي الأول لسنة 2027.
- الانطلاق في أشغال تهيئة 115.4 كلم من كلم من المسالك الريفية بصفاقس وسيدي بوزيد والقصرين وتهيئة على طول 2 كلم SOMAPROC طريق منصة سوق الإنتاج بالوسط.
- مواصلة اجراءات التحوز العقاري لمشروع الطريق السيارة بوسالم–الحدود الجزائرية والانطلاق فيها لمشروع الطريق السيارة إلى مدينة الكاف.

كما تم خلال سنة 2026 الموافقة على ابرام اتفاقية لزمة جديدة مع شركة تونس الطرقات السيارة باعتماد صيغة التفاوض المباشر لاستغلال الطريق السيارة أ 1 بالنسبة للجزء حمام الانف – مساكن وابرام اتفاقية لزمة مع شركة تونس الطرقات السيارة باعتماد صيغة التفاوض المباشر لاستغلال الطريق السيارة أ 2 الرابطة بين تونس – جلمة بعد انتهاء الأشغال مما يضمن جاهزيتها للاستغلال تحت نظام الاستخلاص

مباشرة إثر استكمال إنجازها مع العمل على تطوير حوكمة شركة تونس الطرقات السيارة ورفع نجاعة وكفاءة أدائها والموافقة على مقترح مراجعة تعريفة استخلاص معاليم المرور بالطرقات السيارة مع بالتنفيذ بصفة تدريجية بداية من سنة 2027.

2.1.1 حماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات

ترتكز سياسة حماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات خلال الفترة 2026–2030 على تعزيز القدرة على الصمود أمام تداعيات التغيرات المناخية، والحد من هشاشة المناطق الساحلية والعمرانية والمخاطر التي تهدد السكان والبنية الأساسية والممتلكات، بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وقد أبرزت التطرفات المناخية المسجلة خلال سنة 2026، هشاشة البنية الأساسية للطرقات والنقل وشبكات حماية المدن من الفيضانات والتطهير لاستيعاب كميات الامطار والسيلان، وعززت الحاجة إلى ضرورة تأمين التدخلات الوقائية والاستباقية ومراجعة أولويات المشاريع وتوجيه التدخلات نحو المناطق الأكثر عرضة للمخاطر. وعلى ضوء ذلك تمت مراجعة محفظة مشاريع المخطط 2026 –2030 في مجالي حماية الشريط الساحلي وحماية المدن من الفيضانات أخذا بعين الاعتبار المستجدات المناخية بإضافة مشاريع جديدة بالمناطق المتضررة إضافة إلى البرمجة بميزانية الدولة ورصد اعتمادات انطلاقا من سنة 2026.

حماية الشريط الساحلي

تواصل العمل خلال سنة 2026 على تنفيذ ومتابعة عدد من الدراسات والمشاريع الرامية إلى حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وتعزيز قدرته على التأقلم مع التغيرات المناخية إضافة إلى برمجة دراسات ومشاريع للمناطق المتضررة من المستجدات المناخية على غرار هضبة سيدي بوسعيد.

وفي هذا الإطار تميزت الإنجازات سنة 2026 بـ:

- تواصل دراسة المثال المديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري في أفق سنة 2050، الرامية إلى تشخيص الشواطئ والمناطق المهددة بالانجراف البحري، وتحديد سبل التأقلم مع تداعيات التغيرات المناخية، وتنظيم استخدامات السواحل وإحكام حوكمة استغلال الملك العمومي البحري. وقد أوجبت الظواهر المناخية المتطرفة المسجلة، أخذ بعين الاعتبار الأضرار الناجمة عنها ضمن مخرجات الدراسة ونتائجها.
- الدراسة الاستراتيجية للتنمية المندمجة لضفاف بحيرة السيجومي.
- الانطلاق في دراسة تقييم وحماية الشريط الساحلي الممتد من البقالطة إلى المهدية الشمالية.
- الإعلان عن طلبات عروض لدراسات حماية جرف طبرقة والساحل المحاذي له، والشريط الساحلي بمنطقة سلقطة–الشابة، ومتابعة وتقييم الشريط الساحلي بقلعة الأندلس وسلاسل الكثبان الرملية بسيدي بحرون.
- إنهاء أشغال حماية منطقة الإبر بشاطئ طبرقة من الانجراف البحري وإعادة تهيئة حاجز الحماية الحجري برفراف، ومواصلة أشغال حماية الشريط الساحلي بالرجيش –سلقطة، والشروع في أشغال حماية منطقة صونين ببنزرت من الانجراف البحري.

وعلى إثر الاضرار نتيجة للعوامل المناخية آثار العواصف المسجلة خلال شهر جانفي 2026، تمت برمجة مجموعة من الدراسات لتقييم أضرار الشريط الساحلي وضبطها وتحديد التدخلات الضرورية لمعالجتها. وفي نفس الإطار، برمجت وأطلقت دراسة مشروع حماية هضبة سيدي بوسعيد من الانزلاقات الأرضية، أعدّت المرحلة الأولى منها تشخيص وضعية الهضبة وإنجاز الأشغال الطبوغرافية والصور الجوية وإعداد الخرائط الجيولوجية والجيوفيزيائية اللازمة لتحديد التدخلات العاجلة وذات الأولوية بما يضمن حماية الهضبة وسلامة الأشخاص والممتلكات والمحافظة على خصوصيتها التاريخية والثقافية والمعمارية.

حماية المدن والمناطق العمرانية من مخاطر الفيضانات

تندرج حماية المدن والمناطق العمرانية من مخاطر الفيضانات ضمن الأولويات الرامية إلى تعزيز قدرة البلاد على الوقاية من المخاطر الطبيعية والتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية، من خلال تطوير منشآت الحماية،

وتحسين شبكات تصريف مياه الأمطار، وتعزيز الصيانة الدورية، وتطوير منظومات الرصد والإنذار المبكر والتدخل السريع.

وقد تم إعداد خطط العمل والبرامج الاستباقية والشروع في تنفيذها استعداد لموسم الأمطار وتوقيا من تداعيات التقلبات المناخية من خلال اعتماد مقاربة استراتيجية متكاملة تقوم على الاستشراف والتخطيط والجاهزية العملياتية والتدخل المبكر مع التأكيد على أهمية تحديث البنية الأساسية والوقاية والصيانة الدورية، الى جانب الرصد والانذار المبكر والمعاينات الميدانية وإحكام التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية مركزيا وجهويا ومحليا .

وتتلخص أهم خطط العمل والبرامج الاستباقية في إطار الوقاية من الفيضانات في:

- مواصلة إنجاز 29 مشروعًا لحماية عدد من المدن والمناطق العمرانية من الفيضانات، بكلفة جملية تناهز 396 م د.
- جهر وتنظيف 2250 كلم من القنوات ومجاري الأودية والمجاري الفرعية وحوالي 62 هكتارًا من أحواض تجميع المياه إلى شهر جويلية 2026، مع مواصلة استكمال البرنامج السنوي الذي يشمل حوالي 3800 كلم من القنوات والمجاري وقرابة 70 هكتارًا من الأحواض.

وتتواصل خلال سنة 2026 جهود الدولة في مجال الوقاية من مخاطر الفيضانات وحماية المدن والمناطق العمرانية، من خلال تنفيذ عدد من المشاريع والدراسات وبرامج الصيانة والتدعيم، بهدف الحد من مخاطر الفيضانات، وتعزيز نجاعة منشآت الحماية، وضمان سلامة المتساكنين والمناطق العمرانية.

كما يتواصل إنجاز 35 مشروعًا في مجال حماية المدن من الفيضانات، منها 10 مشاريع من المتوقع استلامها خلال السنة الجارية و4 مشاريع تم فسخ الصفقة المبرمة في شأنها (ولاية الكاف: مدينة الدهماني– ولاية مدنين: مدنين المدينة ومدينة بن قردان –ولاية توزر: مدينة نفطة) وبقية المشاريع سيتواصل إنجازها خلال سنة 2027.

3.1.1 التهيئة الترابية

في ظل التحولات المناخية والبيئية والتفاوتات المجالية، تواصل خلال سنة 2026 العمل على تطوير منظومة التهيئة الترابية بما يساهم في تحسين تنظيم المجال وتوجيه الاستثمارات والتجهيزات نحو المناطق ذات الأولوية، وإدماج المخاطر الطبيعية والمناخية ضمن وثائق التخطيط. وتتمثل أهم الإنجازات المسجلة في:

- مواصلة إعداد المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني مع التقدم في إنجاز المرحلة الأولى والإعداد للمرحلة الثانية.
- مواصلة إعداد الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة، وخاصة جزر قرقنة، والانطلاق في دراستي السباسب العليا والسباسب السفلى، وفي إجراءات الإعلان عن طلب عروض لدراسة المثال التوجيهي للمنطقة الحساسة بقفصة.
- الانتهاء من إعداد 04 دراسات تهم المجموعات العمرانية لمدن مراكز الولايات وهي سليانة، القيروان والكاف، القصرين والشروع في إعداد دراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لكل من صفاقس الكبرى وسوسة الكبرى وزغوان وتطاوين، مع مواصلة إعداد دراسة المثال التوجيهي لمدينة قفصة.

- استكمال دراسة التخطيط الترابي والرصيد العقاري، الرامية إلى وضع استراتيجية للتحكم والتصرف في الرصيد العقاري.

4.1.1 التهيئة العمرانية

تواصل خلال سنة 2026 تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لقطاع التهيئة العمرانية في إطار مخطط التنمية 2026-2030، وخاصة فيما يتعلق بتحسين أدوات التخطيط العمراني، والتحكم في التوسعات العمرانية، وتعزيز جودة الدراسات والمعطيات، ومراعاة الاعتبارات المناخية والبيئية. ومن أبرز الإنجازات المسجلة:

- إحالة مشروع مجلة التهيئة الترابية والتعمير وبعض نصوصها التطبيقية إلى المصادقة عليها.
- المصادقة على 143 مثال تهيئة عمرانية منذ صدور الأمر الحكومي عدد 926 لسنة 2020.
- التقدم في إنجاز برنامج الأشغال الجيوديزية بنسبة 48%.
- التقدم في إجراءات تركيز منظومة المعلومات العقارية للبلاد التونسية (TLIS).
- مواصلة إنجاز الدراسات المحورية والاستراتيجية، وخاصة دراسة الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الغربي، ودراسة الهيكلة العمرانية لهضبة الرابطة، ودراسة المقابر بتونس الكبرى.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة في مجال التهيئة العمرانية لسنة 2026 حوالي 64%.

2.1 مضامين السياسة التنموية لسنة 2027

أهداف السياسة لسنة 2027

وفي ضوء ما أبرزته التحديات المناخية الراهنة، سيتم خلال سنة 2027 التأكيد على أهمية تحديث البنية الأساسية، والوقاية والصيانة الدورية المستمرة، إلى جانب الرصد والإنذار المبكر، وإجراء المعاينات الميدانية، وإحكام التنسيق بين مختلف الهياكل المعنية مركزيًا وجهويًا ومحليًا، فضلاً عن تطوير منظومة الوقاية من المخاطر، وتعزيز قدرة الدولة على الاستباق والتدخل السريع للحد من تداعياتها. كما سيتم العمل على تسريع نسق تنفيذ المشاريع عبر مواصلة الطرقات السيارة والمهيكلة والاروقة الاقتصادية واتخاذ لمجابهة الفيضانات والانجراف والتقلبات المناخية عبر الرصد والإنذار المبكر، حمايةً للخدمات والمواطنين والمنشآت، ودعمًا للصمود والتنمية المتوازنة.

1.2.1 الطرقات والجسور

تمثل البنية الأساسية المتطورة عنصرا أساسيا في دفع التنمية الاقتصادية من خلال تحسين جاذبية الجهات لاستقطاب الاستثمار ودعم النمو والتشغيل وتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية والحد من التفاوت بين الجهات. كما تسهل تنقل الفاعلين الاقتصاديين والمواطنين، مما يحسّن الحياة ويساعد على خلق موارد الرزق والقضاء على الفقر.

وفي هذا السياق، يرتكز برنامج سنة 2027 على مواصلة تطوير شبكة الطرقات السيارة والمرقمة والمسالك الريفية على كامل تراب البلاد للحصول على شبكة مصنفة مع مزيد العناية بصيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والجسور والمسالك الريفية. وفي هذا الإطار تقدر اعتمادات الاستثمار المبرمجة لسنة 2027 حوالي 1200 م د.

وتتمثل أولويات وأهداف السياسة الطرقية في:

- تطوير طرقات سيارة وطرقات مرقمة تيسر تنقل الجميع داخل البلاد ومع الدول المجاورة،
- تحسين وصول الجميع إلى المرافق العمومية عبر مسالك ريفية مهيأة،

رفع جودة شبكة الطرقات لتيسير تنقل جميع المستعملين وسلامتهم

ولبلوغ الأهداف المرسومة سيتم العمل على مواصلة تنفيذ مشاريع شبكة الطرقات السيارة وانشاء أخرى جديدة ومضاعفة الطرقات وانجاز المنعرجات وإيلاء أولوية لتهيئة شبكة الطرقات المرقمة لجعلها متوافقة مع المعايير الدولية (بعرض يساوي أو يفوق 7 أمتار) وبناء الجسور لتحقيق الترابط بين الجهات ورفع مستوى الشبكة لتعزيز جاذبية الولايات الداخلية للاستثمار وخلق المزيد من فرص التشغيل وربطها بالأقطاب الاقتصادية الساحلية والموانئ والمطارات.

في إطار تحقيق هدف تطوير طرقات سيارة وطرقات مرقمة تيسر تنقل الجميع داخل البلاد ومع الدول المجاورة، تتمثل المشاريع في:

المشاريع المتواصلة:

- الطريق السيارة تونس–جلمة بطول 186 كلم، من المنتظر أن تنتهي أشغال الأجزاء الرابطة بين السبيخة والقيروان وحفوز في 2027 واستكمال بقية الأقساط الرابطة بين تونس –زغوان–الفحص–الناظور وبين حفوز ووادي الزرود وجلمة في سنة 2028.
- مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين والذي يندرج ضمن الأروقة الاقتصادية لربط الولايات الداخلية بالأقطاب الاقتصادية الساحلية وبالموانئ والمطارات والحد من الفوارق الجهوية. ويهدف إلى تعزيز الاستثمار والتشغيل وتنشيط التبادل التجاري مع الجزائر وليبيا، وهو حاليًا في طور تحرير الحوزة العقارية والاعداد لإعلان طلب عروض الأشغال. ويشمل مضاعفة الطريق إلى 2×2 مسالك على طول 181 كلم، وجسورًا ومنشآت مائية وطرقًا حزامية، إضافة إلى تهيئة 115.4 كلم من المسالك الريفية.
- أشغال مضاعفة الطريق الوطنية رقم 2 الرابطة بين سوسة والقيروان على طول 55 كلم، لتعزيز التواصل بين القيروان والمشروع المستقبلي المدينة الطبية الاغالبة ولقطب الاقتصادي المستقبلي بالنفيضة وتعزيز دورها كحلقة وصل بين ولايات الوسط الشرقي والوسط الغربي.
- برنامج طرقات تونس الكبرى: أشغال توسيع المدخل الجنوبي للعاصمة إلى 4x2 مسالك على طول 11,5 كلم (5 أقساط) ومواصلة الطريق اكس 4 بين الطريقين اكس واكس20 باعتبار محول اكس4 واكس20 وربط الميناء المالي الحسيان بشبكة الطرقات على طول 0,8 كلم ومضاعفة منشأة على الطريق الجهوية 39 ن ك 21,5 على الطريق السيارة أ1 ووصلة دخول أ1 في اتجاه سوسة وإنجاز 2 محولات على الطريق الحزامية الخارجية للمروج الجنوبية (محول رقم 1: تقاطع الطريق الوطنية 3 د مع شارع مدنين وشارع البيئة ورقم 2: تقاطع شارع البيئة وشارع الشهداء)،

- برنامج الطرقات المهيكلة للمدن: مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بولاية نابل بين مدينتي منزل تميم وقليبية (3 أقساط) ومضاعفة المدخل الجنوبي لمدينة صفاقس (3 أقساط) وكذلك منعرجات جرجيس وقربة والطريق الجهوية 92 بالمنستير،
- أشغال تهيئة 138 كلم من الطرقات المرقمة بالقيروان وسيدي بوزيد وقفصة وأشغال تهيئة 92,6 كلم من الطرقات المرقمة وتهيئة الطريق الجهوية رقم 173 بولاية الكاف على طول 45 كلم والطريق الجهوية رقم 75 أ2 (E275) بولاية جندوبة على طول 23 كلم، تهيئة وتهذيب الطريق الوطنية رقم 20 بين الفوار ورجيم معتوق بطول 73 كلم، أشغال تطوير الطريق الجهوية 76 بباجة،
- أشغال تدعيم 43 كلم بالطريق الجهوية 43 بولاية نابل وتدعيم 58 كلم من الطرقات المرقمة بكل من سليانة وسيدي بوزيد، تهيئة الطريق المحلية رقم 899 بولاية قفصة على طول 29.4 كلم، تدعيم الطريق الجهوية رقم 96 بولاية المهدية، تهيئة الطريقين المحليتين رقم861 و868 بولاية المهدية وبرنامج تدعيم 188.7 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 7 ولايات،
- بناء 10 جسور برنامج 2022 (بولايات بن عروس ونابل وزغوان وسوسة وصفاقس) وبناء 6 جسور برنامج 2025 (بولايات نابل وباجة والمنستير وقابس) وبناء 7 جسور بولايات باجة ونابل وقابس والمنستير وبن عروس،

المشاريع الجديدة:

- الطريق السيارة بوسالم فرنانة على طول 40 كلم (الجزء بوسالم مرورا ببلاريجيا الى حدود التقاطع مع الطريق الجهوية 59 على طول 27 كلم) بكلفة تقدر بـ 250 م د،
- تدعيم 451 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 17 ولاية،
- اقتناء أراضي لفائدة برنامج تهيئة 516 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 15 ولاية بكلفة تقدر بـ 50 م د،

ولتحقيق **هدف تحسين وصول الجميع إلى المرافق العمومية** عبر مسالك ريفية مهيأة، سيتمّ:

- مواصلة أشغال تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية، وأشغال تهيئة 115.4 كلم من المسالك الريفية بصفاقس، سيدي بوزيد والقصرين،
- الشروع في تأهيل 190.7 كلم من المسالك الريفية موزعة على 15 ولاية، وتهيئة المسالك الريفية بولاية قفصة وتهيئة 253 كلم من المسالك الريفية موزعة على 21 ولاية بكلفة تقدر ب 176 م د.
- ولتحقيق هدف **رفع جودة شبكة الطرقات** لتيسير تنقل جميع المستعملين وسلامتهم، من توفير شبكة من الطرقات المهيكلة والمجهزة بمرافق حديثة والقيام بالصيانة الدورية للطرقات والمسالك الريفية وإصلاح أضرار الفيضانات وتهيئة السلامة المرورية، والمدرجة ضمن مشاريع الصيانة الدورية للطرقات بعنوان برنامج 2024 و2025 و2026.

وستمكن مختلف البرامج والمشاريع من تطور مؤشرات مجال الطرقات لسنتي 2026 و2027 على النحو التالي:

جدول عدد 10: شبكة الطرقات

المؤشر%	سنة 2025	منتظرة سنة 2026	أهداف سنة 2027
النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة	62	70	70
نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار)	71.9	73.3	74,4
النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية لفائدة النساء والرجال على حد السواء	49.7	49.8	50
جودة شبكة الطرقات المرقمة	70.1	72.3	73.9

المصدر: وزارة التجهيز والإسكان

2.2.1 حماية الشريط الساحلي والمدن من الفيضانات

حماية الشريط الساحلي

سيتم خلال سنة 2027 مواصلة تنفيذ برامج حماية الشريط الساحلي وتعزيز القدرة على التأقلم مع الانجراف البحري والتغيرات المناخية، باعتمادات تناهز 38.6 م د وتشمل التدخلات:

- مواصلة حماية الأملاك العمومية البحرية وإصلاح أضرار الفيضانات.
- مواصلة أشغال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالرجيش–سلقطة وصونين ببنزرت، ودراسة حماية جزء من الشريط الساحلي بطبرقة،
- مواصلة دراسة حماية هضبة سيدي بوسعيد من الانزلاقات بالإضافة إلى إنجاز التدخلات المستعجلة.
- مواصلة التصفية العقارية لمشروع سبخة بن غياضة.
- الشروع في دراسة تطهير وتهيئة وتجديد شواطئ الضاحية الجنوبية لتونس العاصمة.
- الشروع في دراسات خاصة بالهياكل البحرية والبحث عن مواقع بحرية لاستخراج الرمال لتغذية الشواطئ إضافة إلى دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء مختبر النمذجة الفيزيائية لتعزيز قيمة البيانات وتقوية صمود البنية التحتية البحرية.

حماية المدن من الفيضانات

سيتواصل سنة 2027 دعم منظومة حماية المدن والمناطق العمرانية من الفيضانات وتشمل البرامج الدراسات والأشغال والصيانة الدورية لمنشآت حماية المدن من الفيضانات. كما سيتم تعزيز المقاربة الوقائية والاستباقية من خلال تحسين الجاهزية، وتحيين مخططات تفادي الكوارث ومجابهتها وتنظيم النجدة ومتابعة تنفيذها، وتعزيز منظومات الرصد، والقياس، والإنذار المبكر، والاتصال.

وعلى مستوى المشاريع، سيتواصل إنجاز أشغال الحماية من الفيضانات لمدن من بينها: تونس، وأريانة، وباجة، والطويرف، والدهماني، والكاف، والقصرين، والمنستير، ونابل، ومدنين، وبن قردان، ونفطة، وقفصة، وغمراسن، وجربة.

كما سيتم الشروع في إنجاز 11 مشروعا جديدا لحماية عدد من المدن والمناطق العمرانية موزعة على 10 ولايات وهي: بوعرقوب نابل)، فوسانة (القصرين)، سيدي بوزيد، بوسالم (جندوبة)، المرناقية (تونس)، القيروان والعلا (القيروان)، عقارب (صفاقس)، منزل بورقيبة(بنزرت)، الرميثة وتمغزة (توزر)، وقابس.

جدول عدد 11: أهم المؤشرات

المؤشر%	2025	منتظرة سنة 2026	أهداف سنة 2027
نسبة إنجاز مشاريع المخطط الاستراتيجي	84	87	89
النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات	84	92	95

المصدر: وزارة التجهيز والإسكان

3.2.1التهيئة الترابية والعمرانية

سيتم العمل سنة 2027على المصادقة على مشروع مجلة التهيئة الترابية والتعمير وإصدارها، ورفع نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات الأمثلة التوجيهية والرصد العقاري وتحسين جودة الدراسات العمرانية، والحد من التوسع العمراني غير المنظم، وتطوير آليات متابعة ومراقبة مشاريع التهيئة وتعزيز إدماج التغييرات المناخية في مختلف مستويات التخطيط والتهيئة الترابية.

وستشمل برامج 2027 إعداد الصور الجوية وخرائط المدن، وإعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية، ومشروع تركيز منظومة المعلومات العقارية للبلاد التونسية، والدراسات المحورية والاستراتيجية. كما سيتم العمل خلال سنة 2027 على مواصلة تحسين نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية، والتحكم في التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية، إلى جانب مواصلة تطوير أدوات التخطيط والرصد العقاري.

جدول عدد 12:مؤشرات التهيئة العمرانية

المؤشر%	سنة 2025	منتظرة سنة 2026	أهداف سنة 2027
نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية	15	16.5	17
نسبة التوسعات العمرانية على الأراضي الفلاحية	15	13	13

المصدر: وزارة التجهيز والإسكان

1. المسائل العقارية ذات العلاقة بأملاك الدولة

تهدف السياسة العقارية لأملاك الدولة 2026-2030 إلى تثمين الرصيد العقاري وتعزيز دوره الاجتماعي والاقتصادي والتنموي، عبر تسوية الوضعيات العقارية ودعم المشاريع وتوفير السكن اللائق لفائدة الفئات الهشة، وتحسين مناخ الاستثمار عبر توفير الرصيد العقاري للمشاريع والبنية التحتية والأمن الغذائي، ورقمنة العقار الرصيد العقاري وتحسين حوكمة التصرف فيه واستغلاله وتطوير التشريعات المنظمة له وتطوير السجل العقاري ورقمنته، بما يحقق تنمية محلية وجهوية مستدامة ويلبي انتظارات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين وتجسيد سياسات تنموية عادلة وشاملة يبرز من خلالها دور العقار الدولي في تحقيقها.

وتمثل هذه التوجهات امتدادا لما ارتكزت عليه السياسة العقارية خلال الفترة 2021-2025 التي جعل العقار الدولي دافعاً حقيقياً للتنمية وضامناً لملاءمة موارده أخذا بعين الاعتبار الأولويات

الاستراتيجية للدولة والتي تقتضي ضمان التوازن بين احتياجات التنمية الحالية وحقوق الأجيال القادمة.

وقد تم بفضل الإصلاحات المتعلقة بحماية الرصيد العقاري الدولي والتصرف فيه وتوظيفه، تحقيق نتائج ملموسة مكنت من انجاز عديد المشاريع في شتى المجالات منها المشاريع الكبرى ذات الأهمية الوطنية وغيرها من المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية. كما مكنت من تجاوز الصعوبات التي تعترض المشاريع المعطلة، ودعم برامج الطاقات المتجددة ومكنت الوكالات العقارية العمومية من تكوين رصيد عقاري لتوفير أراضي صالحة لإحداث مناطق صناعية وسياحية وسكنية وأقطاب تكنولوجية. كما انعكس ذلك إيجابيا على التنمية الجهوية عبر تخصيص أراضي دولية لإقامة المشاريع التنموية.

التوجهات الاستراتيجية

تثمين الرصيد العقاري وتعزيز دوره في تحقيق التنمية العادلة والشاملة والمستدامة باعتباره دعامة أساسية لإنجاز المشاريع ومصدرا لتحقيق الثروة وتحقيق لأمن الغذائي واحداث فرص العمل وكذألك موردا من الموارد الطبيعية الواجب الحفاظ عليها وضمان استدمتها لضمان حق الأجيال القادمة فيها.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية للمسائل العقارية لتحقيق هذه الرؤية في:

- تثمين الدور الاجتماعي للعقار الدولي: من خلال تطوير المنظومة التشريعية والترتيبية لضمان الدور الاجتماعي للعقار، تسوية الوضعيات العقارية والتمكين من المزيد من فرص التملك خاصة للأسر محدودة الدخل، تيسير النفاذ إلى السكن اللائق والمساهمة في ضمان الاستقرار الاجتماعي للفئات محدودة الدخل والعمل على تعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة.
- تثمين الدور الاقتصادي للعقار الدولي: يتمثل في المساهمة في تحسين مناخ الأعمال وتسهيل وتطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم لطرق التصرف في الرصيد العقاري الدولي.
- تطوير مساهمة العقار الدولي في تحقيق التنمية المحلية والجهوية، والإقليمية المتوازنة والشاملة: من خلال المساهمة في تحقيق التنمية المجالية بتوظيف العقار الدولي لفائدة مشاريع البنية الأساسية للنقل الحديدي وعبر الطرقات بما يسهم في تحسين الربط المجالي وتحسين جاذبية وجودة العيش بالمناطق الداخلية.

1.2 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تثمين الدور الاجتماعي للعقار الدولي

- تطوير المنظومة التشريعية لضمان الدور الاجتماعي للعقار وفق الشفافية والحوكمة، عبر العمل على المصادقة على مشروع قانون يتعلق بضبط صيغ تسوية وضعيات التجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص وشروطها، باعتماد التسوية الأحادية بقائمات مصادق عليها تنقل الملكية، وإقرار إجراءات استثنائية لتغيير صبغة العقارات والمصادقة على التقسيمات.

- تحسين ظروف العيش وتوفير المزيد من فرص التملك خاصة للأسر محدودة الدخل عبر تسوية 13 وضعية للتجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص بولايات الكاف (2)، صفاقس (1)، سليانة (4)، بنزرت (1)، سيدي بوزيد (2)، بن عروس (1) والمهدية (2).
- التسريع في نسق تسوية وضعية أملاك الأجانب الراجعة بالملكية للدولة بعرض 80 ملفا على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت مقابل 67 ملفا تم عرضه عليها خلال سنة 2025 وإصدار 20 مقرر تفويت في أملاك الأجانب مقابل 05 مقررات تفويت سنة 2025.
- مع الإشارة انه تم خلال السداسي الأول من سنة 2026 عرض الملفات الواردة من الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وعددها 23 ملفا على أنظار اللجنة الوطنية للتفويت حظي منها عدد 16 ملفا بالموافقة على التفويت. كما تم إصدار 04 مقررات تفويت أحيلت إلى الشركة الوطنية إضافة إلى مراجعة القانون عدد 78 لسنة 1991 المؤرخ في 2 أوت 1991 حول ضبط شروط التفويت في العقارات الراجعة للدولة بموجب الاتفاقيات التونسية الفرنسية بهدف ضمان حق الدولة في إحالة ملكية العقارات الراجعة للأجانب، لاسيما ذوي الوضعيات الهشة لفائدتها.

تيسير النفاذ إلى السكن اللائق والمساهمة في ضمان الاستقرار الاجتماعي للفئات محدودة الدخل عبر:

- اصدار 03 أوامر بالتراخيص في التفويت بالدينار الرمزي لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وشركة النهوض بالمساكن الاجتماعية لإنجاز مشاريع سكنية اجتماعية بولايات قابس وبنزرت واريانة بمساحة تناهز 6 هكتار.
- التفويت بالسعر التفضيلي في حوالي 47 هك من الأراضي الدولية غير الفلاحية، لفائدة الوكالة العقارية للسكنى موزعة بين ولايات بن عروس وأريانة والمهدية.
- ***تعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشة*** من خلال توفير العمل اللائق وفرص عمل منتجة وتوفير الدخل والأمن والحماية الاجتماعية لفائدة الشباب العاطل عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيرهم حيث تم إبرام 06 عقود بمساحة 58 هك والإعلان خلال السداسي الأول لسنة 2026 عن قائمة تضم 38 ضيعة دولية فلاحية معروضة للكراء لفائدة الشركات الأهلية على مساحة جملية بـ 17099,07 هك.

تثمين الدور البيئي للعقار الدولي

- توفير حوالي 500 هك كمخزون عقاري طاقي في إطار نظام اللزمات.
- توفير 40% من الطلبات المتعلقة بالرصد العقاري الدولي لبعث مشاريع الطاقات المتجددة خلال سنة 2026.

تثمين الدور الاقتصادي للعقار الدولي

المساهمة في تحسين مناخ الأعمال وتسهيل وتطوير الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للرصيد العقاري الدولي من خلال إعداد مراجعة لحزمة من النصوص التشريعية في انتظار المصادقة عليها:

- إعداد مشروع مراجعة مجلة أملاك الدولة والقانون عدد 69 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية.، والمرسوم 65 لسنة 2022 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 المتعلّق بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية.

- إعداد مشروع أوامر يتعلق بكيفية التفويت في المكاسب المنقولة التابعة للدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية ومشروع أمر يتعلق بضبط شروط وإجراءات تخصيص العقارات غير الفلاحية الراجعة للدولة والمنظمة للكراء طويل الأمد للعقارات الدولية غير الفلاحية
- مراجعة الأمر عدد 120 لسنة 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في أملاك الدولة الخاص ليشمل خاصة التفويت مراكنة لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية والأمر المنظم للكراء طويل الأمد للعقارات الدولية غير الفلاحية، والأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سير عملها.
- صدور المنشور التنقيحي للمنشور عدد1 لسنة 2020 المتعلق بمحاصيل أملاك الدولة (جوان 2026).

حماية الرصيد العقاري الدولي:

- تقديم حوالي 300 مطلب تسجيل عقار لفائدة الدولة (تم خلال السداسي الأول من سنة 2026، تقديم 205 مطلب تسجيل بمساحة 690 هك وبلغت الأحكام الصادرة بالتسجيل لفائدة الدولة عدد 18 حكما لمساحة 200 هك). بصفة عامة، تم تسجيل حوالي 57% من العقارات المقدم في شأنها قضايا مطالب تسجيل لفائدة ملك الدولة الخاص حتى موفى السداسي الأول من سنة 2026.
- تنقيح الأمر عدد 2247 لسنة 1998 المتعلق بضبط قواعد تنظيم وتيسير وطرق تدخل صندوق دعم تحديد الرّصيد العقاري في اتجاه مراجعة تدخلاته وإتاحة إمكانية تمويل عمليات التسجيل العقاري بالنسبة للمطالب المقدّمة من قبل الدولة في إطار التسريع في إجراءات تسجيلها لفائدة الدولة.
- المصادقة بأمر على تحديد نحو 70 عقارًا لفائدة الدولة (الملك الخاص)، مع بلوغ نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر 61.52% في موفي السداسي الأول من سنة 2026.
- جرد منذ 2023، حوالي 11689 أصل ثابت تابع لملك الدولة الخاص من جملة 51000 عقار على ملك الدولة الخاص الفلاحي وغير الفلاحي حتى موفي سنة 2025 ما يمثل نسبة 19,41% مع توقع جرد 1785 عقارًا من ملك الدولة الخاص سنة 2026 (60% من 3000 عقار)، مقابل 1564 عقارًا سنة 2025.

حوكمة التصرف في العقارات الدولية وتطوير مساهمته في تحقيق التنمية المحلية والجهوية، والإقليمية المتـــوازنة والشاملة:

يكتسي توفير العقار الدولي أهمية بالغة بمساهمته في تحقيق التنمية المجالية بتوظيفه لفائدة مشاريع البنية الأساسية للنقل الحديدي وعبر الطرقات بما يسهم في تحسين الربط المجالي وتحسين جاذبية وجودة العيش بالمناطق الداخلية. وتشمل الإنجازات المنتظرة لسنة 2026:

- مواصلة اقتناء وانتزاع العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية لاسيما مشاريع البنية التحتية، حيث ينتظر اقتناء حوالي800 عقار لفائدة الدولة (تم اقتناء 395 عقار مساحتها حوالي 187هكتار واستصدار 10 أوامر انتزاع في شأنها خلال السداسية الأولى من سنة 2026).

- التنسيق مع الجهات المعنية للمشاريع لاستكمال الملفات الفنية اللازمة لتحرير الحوزة العقارية الخاصة بالأقساط المتبقية من المشاريع الكبرى على غرار مشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين ولايتي صفاقس والقصرين ومشروع المنطقة اللوجستية بالنفيضة واستكمال السيطرة على النزاعات المتبقية بالنسبة لمشروعي استصلاح وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس «مشروع تبرورة" وتهيئة سبخة بن غياضة من ولاية المهدية.
- التفويت بالدينار الرمزي في حوالي 96 هك لفائدة الوكالة العقارية الصناعية بولايات نابل وسليانة وبن عروس وفي حوالي 1 هك لفائدة شركة القطب التنموي بقفصة وفي حوالي 2 هك لفائدة شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية بولاية أريانة وفي حوالي 5هك لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بولايات منوبة وبنزرت وقابس.
- إبرام عدد 114 عقد إشغال وقتي بمساحة جملية بحالي 9 هك و13 عقد كراء لمقاطع دولية بمساحة حوالي 65 هك و13 عقد كراء لمحلات على ملك الدولة الخاص غير الفلاحي. إضافة إلى إصدار 100 قرار تخصيص لمساحة جملية بحوالي 88 هك.
- من المنتظر أن تشهد سنة 2026 توظيف حوالي 11141هك من العقارات الدولية الفلاحية عن طريق التسويغ (7400 هك لفائدة شركات الإحياة التنمية،2114 هك لفائدة فنيين فلاحيين.، 527 هك لفائدة الفلاحين شبان) إضافة إلى توظيف 1100 هك من العقارات الدولية الفلاحية غير المهيكلة).
- توفير ما يزيد عن 551 هك من الرصيد العقاري الدولي الفلاحي لبعث أكثر من 18 مشروع بعدة ولايات تتعلق بمشاريع الطاقات المتجددة وتركيز أنبوب لنقل المحروقات، وحدة لتعليب المياه المعدنية، مشروع سياحي ثقافي، تمرير خط كهربائي أو أنبوب غاز.
- تخصيص حوالي 3168 هك من الرصيد العقاري الدولي الفلاحي لإنجاز مشاريع عمومية لفائدة ديوان الضيعات العسكرية، وزارة الدفاع الوطني، وزارة الداخلية، وزارة النقل وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
- إتمام إبرام عقود تسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية الصادر في شأنها أوامر مصادقة (إبرام عقدي بيع على مساحة جملية قدرها 15هك). ومتابعة مسار المصادقة على مشروع الأمر المتعلق بإتمام وتنقيح الأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سير عملها ومشروع الأمر المنقح للأمر عدد 67 لسنة 2018 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز ومتابعة الملفات المتعلقة بتسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية وضبط تنظيمها وطرق سيرها ما سيمكن من تجاوز البطء في نسق عمليات التسوية بالمقارنة مع السنوات الفارطة.

تعصير الإدارة ورقمنتها وتحسين جودة الخدمات الإدارية والعقارية

- مواصلة إنجاز مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة العقارية ومتابعة تنفيذ برنامج إنجاز وتركيز بوابة جغرافية للعقارات الدولية وصيانتها من خلال رقمنة حوالي 384000 هكتار من الأراضي الدولية الفلاحية وتحويل مساحة الرسوم العقارية التي سبق إدراجها. حيث ينتظر إنجاز القسط الأول المتعلق بتطوير وتركيز هذه البوابة والشروع في إنجاز الأشغال الطبوغرافية ل 154000 هك من العقارات الدولية الفلاحية.
- مواصلة رقمنة الرسوم العقارية وتحسين جودة الخدمات وتقليص اجال دراسة مطالب الترسيم.

2.2 مضامين السياسة العقارية ذات العلاقة بأملاك الدولة لسنة 2027

➢ تثمين الدور الاجتماعي للعقار الدولي

تحسين ظروف العيش عبر تسوية الوضعيات العقارية بما يسهم في توفير المزيد من فرص التملك خاصة للأسر محدودة الدخل وذلك بـ:

- مواصلة تسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية المقامة على ملك الدولة الخاص والتسريع في نسق التسويات عبر إدماج العقارات الدولية بأمثلة التهيئة العمرانية وإعطاءها التصنيف الملائم مع تحيين صيغ وشروط تسوية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة الخاص.
- التسريع في نسق تسوية وضعية أملاك الأجانب الراجعة بالملكية للدولة.
- الرفع في نسق التفويت في العقارات الراجعة للدولة من أملاك الأجانب وإنجاز جرد شامل لهذه العقارات الراجعة للدولة من أملاك الأجانب ومراجعة كراس الشروط المتعلقة بالبيع في المزاد العلني وتفعيل القانون المنقح والمتمم للقانون عدد 78 لسنة 1991 المتعلق بضبط شروط التفويت في العقارات الراجعة للدولة بموجب الاتفاقيات التونسية الفرنسية حال صدوره.
- مواصلة توفير عقارات دولية لإنجاز مشاريع اجتماعية وتوفير السكن اللائق للفئات محدودة الدخل من خلال استصدار الأوامر المتعلقة بالتراخيص في التفويت بالدينار الرمزي في عقارات دولية غير فلاحية لفائدة مشاريع السكن الاجتماعي بناء على طلب من شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية.
- مواصلة توفير الرصيد العقاري بالسعر التفاضلي لفائدة الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية مقابل توفير مناطق عمرانية مهيأة وتخصيص جزء من المقاسم إلى الفئات محدودة الدخل.
- مواصلة تخصيص الرصيد العقاري الدولي لإنجاز مشاريع اجتماعية لفائدة وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الشباب والرياضة ووزارة الشؤون الثقافية ووزارة الشؤون الاجتماعية...
- بلوغ نسبة 100% لعقود التفويت المبرمجة لإنجاز المشاريع السكنية وتهيئة المقاسم المعدة للسكن بالنسبة للملفات الجاهزة ومستوفية الشروط والإجراءات.
- معاضدة مجهود الدولة في توفير مواطن شغل لفائدة الشباب الباحث عن عمل ولفائدة الشركات الاهلية من خلال توظيف وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية الشاغرة للفنيين الفلاحين والفلاحين الشبان من خلال

توظيف وإعادة توظيف العقارات الدولية الفلاحية الشاغرة مع مراجعة الإطار القانوني المتعلق بكراء المقاسم الدولية الفلاحية لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهائد العلمية.

- مواصلة توظيف الضيعات الدولية الفلاحية بالكراء مراكنة لفائدة الشركات الاهلية وفقا لمقتضيات القرار المشترك بين وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية ووزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المؤرخ في 4 نوفمبر 2025 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات الكراء بالمراكنة للعقارات التابعة لملك الدولة الخاص غير الفلاحي لفائدة الشركات الأهلية.
- بلوغ نسبة توظيف العقارات الدولية لفائدة الشركات الأهلية 100% من الطلبات في حدود الرصيد المتوفر وبالنسبة للملفات الجاهزة ومستوفية الشروط والإجراءات.

➢ **تثمين الدور الاقتصادي للعقار الدولي والرفع من مساهمته في تحقيق التنمية المحلية والجهوية والإقليمية المتوازنة والشاملة والمستدامة:**

تسهيل وتطوير المنظومة القانونية والتشريعية المنظمة للمسائل العقارية

- إيجاد الحلول للإشكاليات المستجدة واستيعاب متطلبات التنمية وفقا للأولويات او الاستراتيجيات المرسومة وضمان ديمومة الرصيد العقاري وحسن التصرف فيه.
- بلوغ نسبة 100% في اصدار النصوص القانونية والترتيبية التي تمت مراجعتها كإصدار مجلة أملاك الدولة والقانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 69 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للأراضي الاشتراكية، والقانون المتعلق بتنقيح المرسوم 65 لسنة 2022 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 53 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية المتعلق بالانتزاع من أجل المصلحة العامة والأمر المتعلق يضبط شروط وإجراءات تخصيص العقارات غير الفلاحية الراجعة للدولة.

حماية الرصيد العقاري الدولي وتثمينه

- العمل على توفير رصيد عقاري سليم وجاهز لأداء دوره التنموي من خلال مواصلة المجهودات الرامية الى ضمان حماية ودعم الرصيد العقاري الدولي عبر التسريع في نسق تسجيل الرصيد العقاري الدولي من ملك الدولة الخاص.
- إعطاء الأولوية في التسجيل للعقارات ذات الجدوى والقيمة الاقتصادية المضافة والعقارات المتأتية من أعمال لجان الاستقصاء والتحديد، مع مواصلة تدعيم جهاز المكلف العام بنزاعات الدولة باعتباره يمثل الجهاز الدفاعي عن الدولة.
- برمجة تقديم حوالي 400 مطلب تسجيل عقار لفائدة الدولة وصدور حوالي 200حكم بالتسجيل، وتوقع بلوغ نسبة تسجيل العقارات المقدم في شأنها قضايا مطالب تسجيل لفائدة ملك الدولة الخاص 60%.
- ردع الاعتداءات على العقارات الدولية من خلال تكثيف عمليات المراقبة والمعاينات الميدانية وإثارة التّتبعات القضائية ضدّ المعتدين.

حوكمة التصرف في العقارات الدولية

- التوظيف الأمثل للعقارات الدولية وفقا للأولويات التنموية للدولة من خلال توفير الرصيد العقاري لإنجاز المشاريع العمومية وذلك بالتسريع في إنجازها من خلال متابعة طلبات المجالس المحلية والجهوية والإقليمية لتوفير العقارات الخاصة بمشاريع البنية التحتية المبرمجة ضمن المخطط 2026-2030.
- مزيد تحسين أداء ومردودية العقار الدولي من خلال اعتماد مقاربة تشاركية لتحديد الحاجيات ذات الأولوية من العقارات الدولية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي الوطني. اضافة الى مزيد الرفع في نسق تحرير الحوزة العقارية لفائدة المشاريع العمومية والتقليص من اجالها.
- توفير مدخرات عقارية من خلال تكثيف عمليات استقصاء وتحديد أملاك الدولة العقاريـــة مع توقع المصادقة بمقتضى أمر على تحديد حوالي 100 عقار لفائدة الملك الخاص وبلوغ نسبة العقارات الصادر في شأنها أوامر مصادقة على التحديد 63.5%.
- مواصلة توظيف العقارات الدولية غير الفلاحية لتلبية حاجيات الوكالات العقارية والأقطاب التكنولوجية والمؤسسات والشركات الوطنية، الدواوين والهيئات والشركات الخاصة في إطار تنفيذ أولويات التنمية للدولة. واستغلال آليات جديدة لتوظيف العقار الدولي غير الفلاحي وفقا للحاجيات والمتطلبات المستجدة للمستثمرين على إثر صدور النصوص التشريعية التي تم اقتراحها للغرض.
- حوكمة التصرف في المقاطع التابعة لملك الدولة الخاص ورقمنتها وتعزيز دورها في توفير المواد الإنشائية لمشاريع الطرقية.
- مواصلة توفير الفضاءات الضرورية للأنشطة الاقتصادية عبر تحويز الدولة بالمدخرات العقارية الضرورية لتلبية حاجيات البنية التحتية الوطنية والجهوية وإنجاز وتركيز المشاريع التنموية (من خلال آليات الإقتناء، الإنتزاع)، حيث من المنتظر اقتناء حوالي 631 هك من العقارات لفائدة المشاريع العمومية مثل مشروع منعرج قربة ومشروع تهذيب الطريق الجهوية رقم 77 سليانة (القسط الأول) و(القسط الثاني) ومشروع مضاعفة الطريق الوطنية رقم 13 (صفاقس) ومشروع الطريق السيارة للحدود الجزائرية (قسط 1و2).
- مواصلة توظيف المقاسم الدولية الفلاحية المهيكلة وغير المهيكلة والتّسريع في إعادة توظيف المقاسم والضّيعات الفلاحيّة المسترجعة وتثمينها (ككراء مقاسم دولية فلاحية مهيكلة لفائدة الفلاحين الشبان في إطار المنشور المشترك عدد 1780 بتاريخ 09 جوان 2025 بين السادة وزير الداخلية وأملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المتعلق بإجراءات كراء المقاسم الدولية الفلاحية) ومواصلة جرد الضيعات غير المسوّغة ومواصلة كراء الضيعات الدولية الفلاحية لفائدة الشركات الاهلية ومشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.
- التسريع في أعمال لجان الإسناد لإدماج 280 ألف هك لأراضي مسندة وذلك في إطار المقاربة الجديدة موضوع تنقيح الامر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 لا سيما بعد صدور الأمر المنقح والمتمم للأمر الحكومي عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية

الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتها وطرق سير عملها.

- تحسين نسب استخلاص مستحقات الدولة المتأتية من بيع وتسويغ العقارات الدولية غير الفلاحية.
- حوكمة سجلات أملاك الدولة وتطهيرها بالاعتماد على مخرجات برنامج جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة بما يمكن من توفير قاعدة بيانات محينه، شفافة وموثوقة، حيث من المنتظر:
  - التقدم في إنجاز برنامج جرد وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة (خاصة العقارات المسجلة) وجرد 3000 أصل ثابت تابع لملك الدولة الخاص الفلاحي وغير الفلاحي. وبلوغ نسبة جرد العقارات الدولية 28,8% (نسبة تراكمية).
  - مواصلة انجاز الاختبارات الخاصة بمشروع تقييم الأصول الثابتة المادية للدولة وبلوغ نسبة تقييم ملك الدولة الخاص 31% (نسبة تراكمية) من مجموع الأملاك المسجلة المقدرة بحوالي 51000 عقار.

مواصلة برنامج تعصير الإدارة ورقمنتها وتحسين جودة الخدمات الإدارية والعقارية

- مواصلة برنامج إنجاز وتركيز بوابة جغرافية للعقارات الدولية وصيانتها ورقمنة العقارات الدولية الفلاحية وإتمام انجاز المرحلة من القسط الثاني من الصفقة والمتعلق بإنجاز الرفع الطبوغرافي والبحث العقاري وتجميع البيانات ومعالجتها وتسليم الأمثلة القطعية (انجاز الاشغال الطبوغرافية 154000 هك ومعالجة البيانات وادراجها بقاعدة البيانات والشروع في انجاز الاشغال الطوبوغرافية لـ 115000 هك إضافية).
- مواصلة رقمنة الرسوم العقارية (94%) ومواصلة المشاريع المتعلقة برقمنة خدمات الديوان الوطني للملكية العقارية.
- مواصلة دعم البنية التحتية الرقمية وتركيز بوابة جغرافية للعقارات الدولية من خلال رقمنة 384 ألف هكتار من الأراضي الدولية الفلاحية إضافة الى رقمنة الرسوم العقارية.

➢ **تثمين دور العقار الدولي في المجال البيئي**

- مواصلة توظيف العقارات الدولية لفائدة شركات خاصة في إطار تركيز مشاريع انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ضمن نظامي الاستهلاك الذاتي والاستهلاك المحلي بالإضافة الى توفير مخزون عقاري طاقي في إطار المخطط الوطني للطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة ضمن نظام اللزمات الى جانب توفير عقارات دولية لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز في إطار تنفيذ برامجها الذاتية للطاقة الكهربائية المنتجة من الطاقات المتجددة.
- التنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة كالوزارتين المكلفتين بالفلاحة والطاقة في المسائل التشريعية الخاصة والمرتبطة بالجوانب العقارية ذات العلاقة بتوظيف واستغلال مقدرات الدولة العقارية في مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

جدول عدد 13: أهم المؤشرات الكمية الخاصة بالمسائل العقارية

الهدف	مؤشر قيس الأهداف	2025	2026	2027
		إنجازات	منتظرة	تقديرات
توظيف العقارات الدولية الفلاحية في المجال الفلاحي	نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية في المجال الفلاحي (%)	26,23	42	45
توظيف العقارات الدولية الفلاحية في المجال ي غير الفلاحي	نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية في المجال غير الفلاحي (%)	62	65	68
توظيف العقار الدولي الفلاحي لفائدة مشاريع الانتقال الطاقي	نسبة توظيف العقارات الدولية الفلاحية لفائدة مشاريع الانتقال الطاقي (%)	39	40	42
تسريع برنامج ضبط وتقييم الأصول الثابتة المادية للدولة	نسبة تقييم ملك الدولة الخاص (%)	18.68	25	31
تحسين نسق الاستجابة لطلبات الاقتناء لفائدة الدولة	نسبة العقارات المقتناة بالمقارنة مع العقارات المطلوبة (%)	40.32	46	45
الرفع من نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر	نسبة العقارات المصادق على تحديدها بأمر (%)	61.57	63	63.5
الترفيع في نسق تسجيل الرصيد العقاري الدولي من ملك الدولة الخاص	نسبة تسجيل العقارات المقدم في شأنها قضايا مطالب تسجيل لفائدة ملك الدولة الخاص (%)	57	62	63

المصدر: وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية

III. التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة

يعدّ قطاع تكنولوجيات الاتصال من القطاعات الاستراتيجية في تونس باعتباره يمثل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا الى دوره المتزايد في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتحسين جودة الخدمات العمومية ودعم الابتكار وتطوير المؤسسات فضلا عن مساهمته في تسريع التحول الرقمي. ويساهم القطاع حاليا بنسبة 3.2% في الناتج الداخلي الخام وبلغت حصته من الاستثمار 4% سنة 2025، كما ساهم بنسبة 3.5% في مجهود التشغيل على المستوى الوطني خلال سنة 2025 هذا فضلا عن مساهمته في الصادرات بـ 2.7% خلال نفس السنة .

ورغم ما تحقق من مكاسب، فان قطاع تكنولوجيات الاتصال يواجه محدودية على مستوى قدرته على الانتقال من مرحلة توفير البنية التحتية والكفاءات والخدمات الرقمية الى مرحلة بناء اقتصاد رقمي منتج وقادر على الابتكار والتصدير والمنافسة على المستوى الدولي. وتتداخل في ذلك عدة تحديات من أبرزها الفجوة الرقمية بين الفئات والجهات وصعوبة استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها ومحدودية الاستثمار الخاص في بعض الأنشطة التكنولوجية بالتوازي مع ضرورة تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي بما يواكب سرعة التحول الرقمي.

يعتمد التحول الرقمي الوطني على رؤية شاملة تهدف الى إرساء مقاربة جديدة شاملة لعمل المرافق العمومية والقطاع الاقتصادي والخدمات الإدارية، بما يواكب التطورات الرقمية العالمية ويجعل المواطن محورا رئيسيا والهدف للتحول. وتقوم هذه الرؤية على أربعة مبادئ اساسية:

- المواطن والمؤسسة أولا: توفير خدمات رقمية عالية الجودة شاملة وسهلة النفاذ تستجيب لحاجيات المواطنين والمؤسسات مع تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة.
- الأمن السيبرني وحماية البيانات: إرساء بيئة رقمية امنة تضمن حماية المعطيات الشخصية والمؤسساتية وتعزز الثقة في المعاملات والخدمات الرقمية.
- السيادة الرقمية: تعزيز التحكم الوطني في المنظومة الرقمية الوطنية والبيانات والبنية التحتية الرقمية بما يعزز الاستقلالية التقنية والاقتصادية للدولة.
- الابتكار والتكامل بين القطاعين العام والخاص: إشراك القطاع الخاص والمؤسسات الناشئة وحاضنات الابتكار وتعزيز الادماج الرقمي في تطوير وتنفيذ الحلول الرقمية لضمان سرعة التنفيذ وتحقيق نتائج ملموسة.

2. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

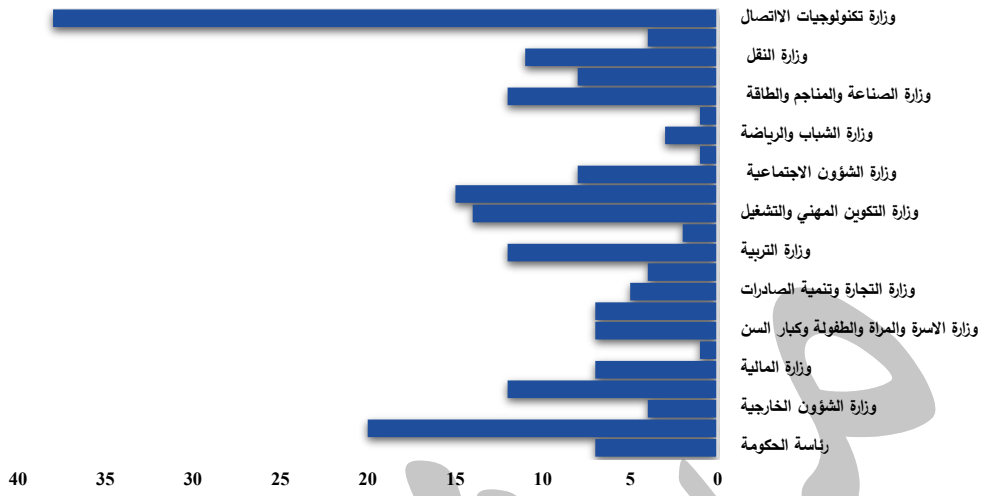
تمثل سنة 2026 أهمية متميزة باعتبارها تجسد إنجازات السنة الأولى من مخطط التنمية 2026-2030 من مبادرات ومشاريع رامية إلى إرساء دعائم إدارة رقمية متكاملة في خدمة المواطن والمؤسسة وتعزيز السيادة الرقمية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال وتحفيز الاقتصاد الرقمي. وشهدت سنة 2026 عديد الإنجازات من أهمها:

التحول الرقمي للإدارة والخدمات العمومية

- استكمال إدراج القسط الأول من الخدمات على الخط ووضعها حيز الاستغلال عبر البوابة الموحدة للخدمات الإلكترونية (المنصة الوطنية للخدمات الإدارية "خدمات") - https://khadamet.gov.tn -
- إنجاز المنصة الوطنية للإجراءات الإدارية (PNPA) التي تهدف إلى إرساء سجل وطني موحد للإجراءات الإدارية.
- تعميم خدمات خلاص معاليم الجولان عن بعد وإطلاق خدمة اقتناء الطابع الجبائي الإلكتروني.
- إطلاق المنظومة الوطنية لمتابعة المشاريع العمومية.
- الانطلاق في استغلال بوابة "تعمير" الخاصة برقمنة إجراءات الحصول على رخص البناء في 6 بلديات.
- مواصلة تطوير النظام المعلوماتي الجديد للديوانة.
- وضع خدمات جديدة حيز الاستغلال، على غرار خدمة طلب تجديد جواز السفر لفائدة التونسيين بالخارج وخدمة طلب ترجمة وثائق الحالة المدنية عن بعد.
- تواصل تطوير الخدمات الرقمية الموجهة للتونسيين المقيمين بالخارج، من خلال تعميم منظومة القنصلية الرقمية وإدراج خدمات الخلاص الإلكتروني، بما يساهم في ضمان استمرارية المرفق العمومي خارج أرض الوطن.
- الانتهاء من تطوير تطبيق الهاتف الجوال "خدمات" الذي يتيح النفاذ الآمن والموحد إلى الخدمات الإدارية الأكثر طلبا باستخدام منظومة الهوية الرقمية الذي وضع على ذمة العموم مع بداية شهر سبتمبر 2026 والذي يتيح النفاذ الى أكثر من 40 خدمة.

- الانطلاق في استغلال القسط الأول من النظام المعلوماتي المدرسي الجديد الذي يهدف إلى رقمنة مسار الخدمات المدرسية بالكامل، بدءاً من التسجيل عن بعد وصولا إلى متابعة المسار الدراسي للتلميذ.

رسم بياني عدد88 : توزيع مشاريع التحول الرقمي حسب الوزارات

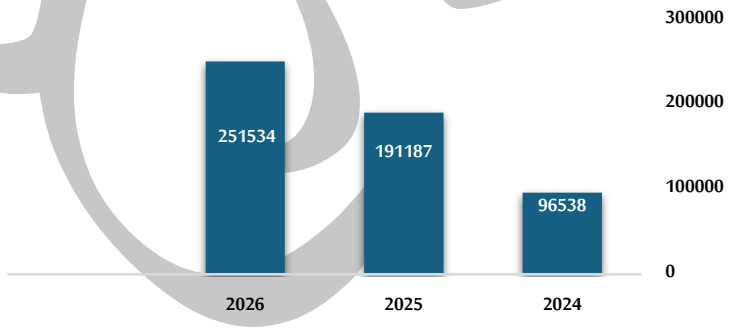


المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط

تطوير بنية تحتية رقمية وطنية امنة وعالية الأداء :

- تواصل دعم نشر شبكات الجيل الخامس،
- مواصلة تنفيذ مشروع التغطية الشاملة بشبكات الاتصالات ذات التدفق العالي بالمناطق ذات الأولوية.
- تواصل تنفيذ برنامج تعميم شبكة الالياف البصرية.
- استكمال الأشغال الفنية الخاصة بالكابل البحري "ميدوزا "(MEDUSA) ودخوله حيز الاستغلال.

رسم بياني عدد89 : اشتراكات الأنترنات بالألياف البصرية



المصدر: وزارة تكنولوجيات الاتصال

- **إدماج الذكاء الاصطناعي في السياسة العمومية والخدمات** من خلال الشروع في تنفيذ مشاريع رقمنة القطاعات الواعدة، على غرار الصحة الرقمية (e-Health)والتكنولوجيات التربوية (EdTech) والفلاحة الرقمية (AgriTech).

تنمية الاقتصاد الرقمي ورفع تنافسية النسيج الاقتصادي:

دعم الصناعات والخدمات الرقمية:

- استكمال المرحلة الأولى من البوابة الوطنية الموحدة للاستثمار الخاصة بخدمات التصريح بالاستثمار https://tunisiainvestment.tn واطلاقها في 25 جوان 2026.

- استكمال السجل الوطني للمؤسسات ورقمنة جميع معاملاته.
- إطلاق خدمة التصريح بالوجود عن بعد (Patente en ligne).
- الشروع في استغلال منظومة تسجيل عمليات الاستهلاك على عين المكان وتطبيقة الفوترة الالكترونية.
- الانطلاق في استغلال المرحلة الثانية من السجل الوطني للشركات الأهلية.
- استكمال المرحلة الثانية من المنصة الوطنية للمبادر الذاتي، مع إضافة خدمة التصريح بالدخل ودفع المساهمة الوحيدة المستوجبة.

تعزيز الادماج الرقمي والمالي عبر الحلول الرقمية:

- استكمال برنامج إحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات موزعة على 21 ولاية.
- تولى الديوان الوطني للبريد من سنة 2026 إحداث 117 ألف بطاقة الكترونية لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل خلال الأربع أشهر الأولى.

حماية الفضاء السيبرني ودعم الثقة الرقمية من خلال الانتهاء من تنفيذ البرنامج الخصوصي للتدقيق في السلامة المعلوماتية ليشمل 08 هياكل عمومية ذات خصوصية بما ساهم في تعزيز جاهزية أنظمتها المعلوماتية وتحسن حوكمة الامن السيبرني بالقطاع العمومي.

دعم راس المال البشري وتطوير القدرات والمهارات الرقمية وعلوم البيانات

- مواصلة تنفيذ البرنامج الخصوصي لتكوين الاعوان العموميين في المجالات الرقمية بالإضافة الى البرنامج الخصوصي للتكوين الإشهادي في الاختصاصات الرقمية الأكثر طلبا.
- تواصل تنفيذ برنامج إعادة التأهيل في المجال الرقمي بالجهات الداخلية ذات الأولوية التنموية لفائدة الشباب.

هذا ومن المتوقع ان تشهد سنة 2026 استمرار نسق نمو القطاع مدفوعا خاصة بالتوسع في تغطية شبكات الألياف البصرية والجيل الخامس وتوفير خدمات الأنترنت عبر الأقمار الاصطناعية للمناطق التي يصعب ربطها كما تبرزه المؤشرات التالية:

جدول عدد 14: مؤشرات منظومة الاتصالات

المؤشر	2026 (منجز)	الملاحظات
اشتراكات الإنترنت القار عبر الجيل الخامس	320 ألف مشترك	نمو يفوق 52% مقارنة بديسمبر 2025 (إلى غاية ماي 2026)
مشتركو الألياف البصرية	222 ألف مشترك	(خلال الثلاثي الأول 2026) نمو يفوق 98% مقارنة بالفترة نفسها من 2025
دور الخدمات الرقمية	34 دارا في 21 ولاية	26 خدمة إدارية تسديها 7 هياكل عمومية
استعمال دور الخدمات الرقمية	حوالي 18 ألف مواطن	قرابة 42 ألف معاملة إلى موفى جوان 2026
بطاقات إلكترونية للفئات محدودة الدخل	117 ألف بطاقة	حوالي 65% من حامليها سحبوا المستحقات عبر الموزعات الى غاية أفريل 2026
الهياكل المشمولة بتدقيق السلامة المعلوماتية	8 هياكل عمومية	–
الشركات الناشئة المصنفة Startup Act	1353 مؤسسة	إلى غاية ماي 2026
تغطية الجيل الخامس من التراب	%50,7	إلى غاية جوان 2026

المصدر: وزارة تكنولوجيات الاتصال

وعلى مستوى الاستثمار، فمن المؤمل أن تبلغ الاستثمارات العمومية 715.9 م د منها 427.9 م د مشاريع عن طريق المؤسسات العمومية تشمل خاصة الشركة الوطنية للاتصالات (315 م د) والديوان الوطني للبريد (98 م د).

أما دوليا، فقد عرفت تونس تقدما ملحوظا على مستوى البنية التحتية والخدمات مع استمرار تحديات تتعلق خاصة بضعف الحوكمة والفجوة الرقمية.

رسم بياني عدد 90: مؤشرات منظومة الاتصالات حسب تصنيف دولي

المؤشر	المصدر	السنة	نقاط تونس	الترتيب العالمي
مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال	الاتحاد الدولي للاتصالات (UIT)	2026	80.1 / 100	94 / 159
مؤشر جاهزية الشبكات	معهد بورتولانس / جامعة أكسفورد	2025	39.29 / 100	96 / 127
مؤشر الابتكار العالمي	المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)	2025	27.0 / 100	76 / 139

المصدر: وزارة تكنولوجيات الاتصال

1. مضمون سياسة التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والنهوض بالقطاعات الواعدة لسنة 2027:

على المستوى العالمي، من المتوقع ان يشهد قطاع تكنولوجيات الاتصال تحولات متسارعة تقودها التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي والتطور نحو الجيل السادس من الاتصالات (6G) بالتوازي مع توسع استعمالات انترنات الأشياء والحوسبة السحابية والاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية. كما يتوقع ان يتزايد الاهتمام الدولي بالأمن السيبرني والسيادة الرقمية وتحسين النجاعة الطاقية للبنى التحتية الرقمية.

في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة على المستوى العالمي وما تفرضه من فرص وتحديات جديدة، تكتسي السياسات العمومية في مجال تكنولوجيات الاتصال لسنة 2027 أهمية خاصة في توجيه القطاع نحو مزيد من التطور والنجاعة والقدرة على مواكبة المستجدات الدولية.

جدول عدد 15: أهم الأهداف الكمية لسنة 2027

المؤشر	منجز/مستهدف 2026	هدف 2027
عدد الخدمات الإلكترونية	40	50
خدمات الترابط البيني	160	180 خدمة
الهياكل العمومية المرتبطة بالمركز الوطني للإعلامية	47	70 هيكلا
ترتيب تونس في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية	ضمن أفضل 80 دولة	ضمن أفضل 80 دولة
نسبة الأسر المرتبطة بالإنترنت	%75	%80
نسبة نفاذ الإنترنت القار للأسر	%52.4	%56
تغطية شبكات الجيل الخامس من التراب	%50.7	%60
اشتراكات الإنترنت القار عبر الجيل الخامس	320الف مشترك	500 ألف مشترك
المؤسسات المصنفة Startup Act	1353 مؤسسة	2000 مؤسسة
الأشخاص الذين يمتلكون حسابا ماليا	%50	%55
نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي	%0.8	%0,9
مؤشر الأمن السيبراني العالمي	المستوى 2 (هدف)	المستوى 2 (هدف)

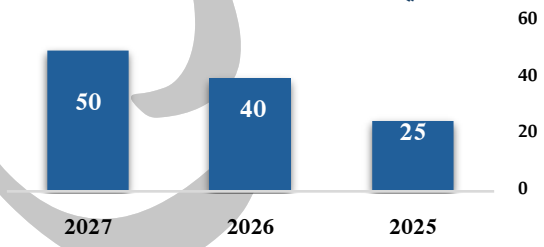
المصدر: وزارة تكنولوجيات الاتصال

وتندرج التوجهات المقترحة لسنة 2027 ضمن خيارات تهدف تسريع رقمنة الخدمات العمومية ومواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز التغطية وجودتها وادماج الذكاء الاصطناعي في السياسة العمومية ودعم الاقتصاد الرقمي والابتكار مع إيلاء أهمية خاصة للأمن السيبرني والثقة الرقمية وتنمية المهارات والقدرات الرقمية.

➢ التحول الرقمي الشامل للمرافق والخدمات العمومية:

- مواصلة تطوير الخدمات الإدارية الرقمية وتوسيع نطاقها.
- مراجعة منظومة حوكمة التحول الرقمي، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين وتعميم الترابط البيني بين المنظومات المعلوماتية العمومية.
- تطوير السجلات الوطنية الأساسية وقواعد البيانات المرجعية واعتماد الخلاص الإلكتروني في مختلف الخدمات.
- الانطلاق في انجاز المشاريع الوطنية ذات القيمة المضافة، من أهمها المرفق الإداري الذكي الذي يوظف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتوفير المرافقة والإرشاد الإداري على مدار الساعة، والبوابة الوطنية للإعلام القانوني باعتبارها مرجعاً وطنياً موحداً للنفاذ إلى النصوص القانونية، مدعومة بمحرك بحث ذكي يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى جانب استكمال رقمنة الخدمات العدلية ضمن بوابة خدمات وزارة العدل (e-Justice).
- مواصلة تطوير الخدمات الرقمية على المستوى الجهوي، من خلال رقمنة الخدمات التي تسديها الولايات.
- استكمال تحديث المنظومات المعلوماتية الوطنية في القطاعات ذات الأولوية، لاسيما منظومة المرصد الوطني للأسعار، ومنظومة حوكمة أملاك الدولة، والنظام المعلوماتي للتأمين على المرض (SEED)، ومنظومة الامتحانات المدرسية.

رسم بياني عدد 91 : عدد الخدمات الالكترونية

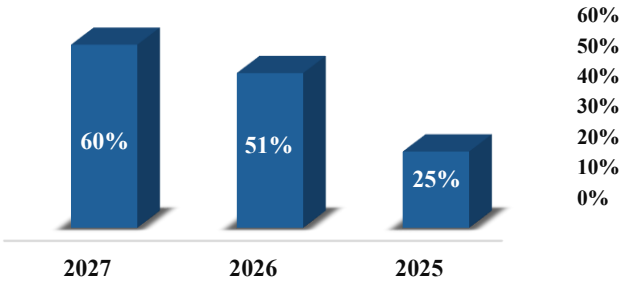


المصدر: وزارة تكنولوجيات الاتصال

➢ تطوير بنية تحتية رقمية وطنية امنة وعالية الأداء:

- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للإيقاف التدريجي لتكنولوجيا الجيل الثالث (3G) وإعادة توظيف الترددات لفائدة شبكات الجيلين 4 و5.
- مواصلة تركيز شبكة الألياف البصرية بهدف تحسين سرعة وجودة خدمات الأنترنات.
- مواصلة تنفيذ مشروع التغطية الشاملة بالمناطق ذات الأولوية.
- إرساء إطار تنظيمي لتوفير خدمات الأنترنات عبر الأقمار الاصطناعية بالمناطق التي يصعب ربطها بالشبكات الأرضية.

رسم بياني عدد92 :نسبة التغطية بشبكات الجيل الخامس



المصدر: وزارة تكنولوجيات الاتصال

ادماج الذكاء الاصطناعي في السياسة العمومية والخدمات:

- اعداد إطار قانوني محفز للاستثمار في مراكز البيانات السحابية (AI Infrastructure Act)
- الشروع في انجاز المركز الوطني للحوسبة فائقة الأداء (Government AI Cloud) بما يوفر بنية تحتية وطنية متطورة لمعالجة البيانات الضخمة واستضافة التطبيقات الرقمية والذكاء الاصطناعي ويعزز استقلالية تونس في مجال الحوسبة السحابية
- إحداث مراكز تميز في الذكاء الاصطناعي بالقطاعات ذات الأولوية على غرار الفلاحة الرقمية والنقل الذكي ومركز الابتكار والتجديد الرقمي للإدارة وبرنامج الصحة الرقمية.
- إطلاق مدونة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي بهدف إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة وضمان الاستخدام المسؤول والآمن لهذه التقنيات.

الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي

من المرتقب أن تمثل سنة 2027 نقطة تحول بالانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي بغرض تحويل بلادنا إلى مركزا إقليميا رائد ومبتكر في مجال الذكاء الاصطناعي المسؤول مما يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة وعادلة للجميع.

وتهدف الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي إلى:

–إرساء منظومة بيئية للذكاء الاصطناعي محفزة على الابتكار والتجديد

–تدعيم استعمالات الذكاء الاصطناعي للرفع من جودة المرافق والخدمات العمومية

–دمج الذكاء الاصطناعي في القطاعات الاقتصادية لدعم التنافسية

–وضع إطار تنظيمي وتقني ضامن لاستعمال مسؤول وامن يراعي الخصوصية الوطنية

وسيتسنى تحقيق جملة هذه الأهداف من خلال المحاور التالية:

– دعم راس المال البشري وتطوير الكفاءات

–تطوير البنية التحتية والبيانات

–حوكمة مجال الذكاء الاصطناعي

–ادماج الذكاء الاصطناعي في النسيج الاقتصادي الوطني

–دعم البحث والتطوير والابتكار

➢ تنمية الاقتصاد الرقمي ورفع تنافسية النسيج الاقتصادي:

- رفع عدد المؤسسات الحاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة" إلى 2000 مؤسسة.
- مواصلة تنفيذ برنامج Smart Tunisia 2030 لاستقطاب الاستثمارات في الأنشطة الرقمية ذات القيمة المضافة العالية.
- توسيع استعمال وسائل الدفع الالكتروني والخدمات المالية الرقمية.

➢ حماية الفضاء السيبرني ودعم الثقة الرقمية:

- مراجعة الإطار القانوني المنظم لخدمات المصادقة الإلكترونية.
- تحيين قانون حماية المعطيات الشخصية بما يواكب التطورات التكنولوجية والمعايير الدولية، ويعزز الثقة في المعاملات الرقمية ويضمن حماية الحقوق والحريات الأساسية.

➢ دعم راس المال البشري وتطوير القدرات والمهارات الرقمية وعلوم البيانات:

- مواصلة تنفيذ برنامج "المواهب التونسية 2030".
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لإعادة تأهيل الكفاءات في المجالات الرقمية.
- إرساء البارومتر الوطني للكفاءات الرقمية باعتباره أداة وطنية لرصد تطور المهارات الرقمية واستشراف حاجيات السوق.
- إطلاق اكاديمية التعلم الرقمي لفائدة أعوان القطاع العمومي بهدف تعزيز كفاءاتهم في مجال التحول الرقمي
–تنفيذ مبادرات لتعزيز التكوين الأكاديمي والمهني في المجالات الرقمية من خلال تطوير مسارات التكوين وتعزيز الشراكة بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية.

جدول عدد 16: أهم المشاريع المبرمجة خلال سنة 2027

المشروع	الكلفة الجملية (م د)	مبرمج 2027 (م د)
التغطية الشاملة لشبكات الاتصال (Zones Blanches)	75	12,4
تأهيل مركز البيانات بالمركز الوطني للإعلامية	29,7	10
تأهيل مركز البيانات للشؤون الاجتماعية	3,1	3,1
الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة الداخلية RNIA5	22,5	4,5
مشاريع التحول الرقمي في القطاع العمومي	15	8,5
المنظومة الوطنية للتصرف في المواد المدعمة	5	5
منظومة معلوماتية للتصرف في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية	18,9	8
بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتري	51	30
النقل الذكي	6	2,6
برنامج تكوين الأعوان العموميين في المجالات الرقمية	10	4
خارطة رقمية لأملاك الدولة الفلاحية	50,3	24,6
الصحة الرقمية	100	20
منصة للإرشاد حول الهجمات السيبرانية	2,1	2,1

المصدر: مخطط التنمية 2026-2030

IV. سياسة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

يعدّ الاستثمار الخاص رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما تعزيز قدرات النسيج الاقتصادي عبر تنويع مجالات الأنشطة وتوظيف التقنيات الحديثة والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية بما يدعم إمكانات التصدير فضلا عن مساهمة المشاريع الاستثمارية في دفع حركية التنمية الشاملة من خلال تثمين الميزات التفاضلية ومنظومات الإنتاج وموارد الجهات الداخلية وفي استحثاث خلق مواطن الشغل.

واعتبارا لأهمية رفع نسق التنمية الاقتصادية ومزيد فتح الآفاق من خلال تحسين التنافسية وتنويع قدرات الصناعات المعملية وأنشطة الخدمات والفلاحة والنهوض بالأنشطة الواعدة وذات القيمة المضافة العالية من جهة ولضرورة مواكبة تحوّلات مسارات تدفّق الاستثمار والأنشطة المستهدفة والمنافسة في استقطاب الشركات الكبرى من جهة أخرى، تنبني التوجّهات الوطنية لتطوير منظومة الاستثمار على تعزيز مقوّمات استقطاب المبادرة الخاصة وتوظيف مميّزات الوجهة التونسية لا سيما كفاءة الموارد البشرية وإمكانات البحث العلمي والتجديد وعامل القرب واتفاقيات الشراكة والتبادل الحر مع الأسواق الكبرى والواعدة.

كما تعرف منظومة الاستثمار عديد الرهانات المرتبطة بتنفيذ الإصلاحات الضرورية لتحسين مناخ الأعمال وتطوير أداء المنظومة المؤسساتية للإحاطة ومرافقة المستثمرين ومزيد تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع التحول الرقمي للخدمات الموجهة للمستثمرين وتطوير البنية التحتية والنفاذ إلى الخدمات اللوجستية والتمويل والعقار الصناعي، ...

وعلى هذا الأساس تم رسم جملة من الخيارات الجديدة ضمن مخطط التنمية 2026-2030 لإرساء اقتصاد وطني أكثر تنافسية واستدامة، قائم على الابتكار والتحول الرقمي، وقادر على خلق الثروة ومواطن الشغل وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وتستند هذه الخيارات إلى تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والإصلاحات والتدابير اللازمة لتحسين مناخ الأعمال واستعادة مكانة بلادنا كوجهة للاستثمار والأعمال وفقا للأولويات الوطنية لهذه المرحلة.

محاور العمل لمخطط التنمية 2026-2030

- تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة؛
- تطوير منظومة الإحاطة بالاستثمار؛
- تطوير القطاعات الواعدة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والنهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي؛
- استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنويع مصادرها ومجالاتها.

1. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

شهدت سنة 2026 مواصلة تنفيذ الإصلاحات المبرمجة ضمن الميزان الاقتصادي لسنة 2026 والرامية إلى تحسين مناخ الاستثمار بالتوازي مع الشروع في تنفيذ الإصلاحات المدرجة ضمن سياسة الاستثمار في إطار مخطط التنمية ويمكن إبراز أهم النتائج المسجلة كما يلي:

تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

تحسين مناخ الأعمال

التحول الرقمي لتحسين نجاعة منظومة الاستثمار

تم خلال سنة 2026 تحقيق تقدم في إرساء المسار الرقمي الموحد للمستثمر شمل بالخصوص:

تفعيل أول خدمة رقمية للمنصة الوطنية للاستثمار والمتمثلة في **إيداع التصريح بالاستثمار عن بعد** وذلك بداية من شهر جوان 2026، بما يمثل خطوة أولى في اتجاه رقمنة مسار المستثمر وتيسير إتمام الإجراءات الإدارية.

مواصلة تطوير **المنصة الوطنية للمستثمر** من خلال إدراج خدمة التكوين القانوني للمؤسسات، المبرمج دخولها حيز الاستغلال خلال الثلاثي الرابع من سنة 2026.

- تبسيط الإجراءات والحد من تداول الوثائق الورقية وتحسين آجال معالجة الملفات المتعلقة بمسار المستثمر.

وقد أتاح هذا المسار تركيز الأسس الأولى لمنظومة رقمية يستوجب استكمالها لتجاوز عدد من الصعوبات الفنية والمؤسساتية.

إعداد خارطة الاستثمار الوطنية

تعتبر خارطة الاستثمار الوطنية أداة مهمة لتوجيه الاستثمار وإبراز المقومات والميزات التفاضلية لمختلف مناطق البلاد وهو ما يستوجب اعتماد تمشي تساهم فيه كل الهياكل العمومية المعنية بدفع الاستثمار. وشمل العمل في هذا الشأن بالخصوص:

- تحديد الميزات التفاضلية للولايات وتوظيفها لإبراز خصوصياتها ومقوماتها الاقتصادية والتنموية.
- ضبط القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية حسب الجهات.
- الإعلان عن طلب العروض لتطوير المنظومة المعلوماتية الخاصة بخارطة الاستثمار الوطنية

إصلاح المنظومة اللوجستية والتجارة عبر الحدود

في إطار تحسين بيئة الأعمال وتيسير التجارة الخارجية وتعزيز تنافسية المؤسسات، سجلت سنة 2026 ارتفاع عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين (AEO) إلى 221 مؤسسة مقابل 202 مؤسسة سنة 2025، بما يعكس توسّع نطاق الاستفادة من هذا النظام ودوره في تيسير الإجراءات وتحسين انسيابية العمليات التجارية عبر الحدود.

رقمنة إجراءات رخص البناء وتحسين الربط بالشبكات العمومية

تم خلال سنة 2026 إطلاق منصة «تعمير (TAAMIR)» خلال شهر جوان والمخصصة للتصرف الإلكتروني في مطالب رخص البناء، بما يمثل خطوة في اتجاه تبسيط ورقمنه الإجراءات المتعلقة بإسناد رخص البناء والحد من آجال معالجة المطالب.

وفي المقابل، لم يسجل خلال الفترة ذاتها تقدم ملموس في رقمنة إجراءات الربط بالشبكات العمومية وخاصة شبكتي الكهرباء والماء الصالح للشراب وهو ما يظل من بين العوامل التي تؤثر في آجال استكمال المشاريع الاستثمارية ودخولها حيز الاستغلال.

مسار تبسيط كراسات شروط ممارسة الأنشطة الاقتصادية

تواصل النظر وفق تمشي تشاركي مع الهياكل العمومية المعنية في مراجعة كراسات الشروط، التي يبلغ عددها الإجمالي 167 كراس شروط موزعة على 17 مجالًا اقتصاديًا، وذلك بغرض تحيين الشروط الفنية المستوجبة على المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين. وأفضت أعمال المراجعة الأولية إلى تصنيف كراسات الشروط إلى ثلاث فئات، حيث تبيّن أن 70% منها تستوجب مراجعة معمقة، في حين أن 25% ستخضع لمراجعة جزئية مقابل 5%لا تستوجب المراجعة. وتم الاتفاق حول رزنامة مشتركة، بما يضمن جاهزية الدفعة الأولى من كراسات الشروط المبسطة للعرض خلال شهر جوان 2026، على أن يتم استكمال مراجعة بقية الكراسات مع نهاية سنة 2026 وخلال السداسي الأول من سنة 2027.

مواصلة إصلاح منظومة التمويل والضمانات لفائدة المؤسسات

سجل خلال سنة 2026 تقدم نسبي في تنفيذ بعض الإصلاحات المتعلقة بتطوير منظومة تمويل المؤسسات والضمانات، حيث لا تزال بعض الإجراءات الهيكلية تعرف تأخراً وخاصة تلك الرامية إلى تنويع مصادر التمويل وتيسير نفاذ المؤسسات إلى الموارد المالية. وتشمل الإصلاحات بالخصوص تفعيل التمويل التشاركي (Crowdfunding)وتطوير خدمات الشركة التونسية للضمان بما يمكن من الاستجابة لحاجيات المؤسسات ولا سيما المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة 2026-2030

تسنّى خلال سنة 2026 استكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومخططها التنفيذي والتي تتضمن جملة من الإصلاحات والبرامج والإجراءات الرامية إلى تطوير البيئة التشريعية والمؤسساتية وتوفير مقوّمات النهوض بهذه الشريحة الأساسية للنسيج الاقتصادي الوطني. وتشمل الاستراتيجية المحاور الرئيسية التالية:

- المحور الأول: تحديث بيئة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- المحور الثاني: تحسين نجاعة التمويل وتكافؤ فرص النفاذ إليه.
- المحور الثالث: تعزيز النفاذ إلى السوق.
- المحور الرابع: تحفيز التجديد والتحول الرقمي.
- المحور الخامس: تسريع الانتقال الإيكولوجي.
- المحور السادس: دعم تدويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ويضبط الإطار الأفقي للاستراتيجية مجالات الحوكمة ومنظومة قيادة الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

تطوير منظومة الإحاطة بالاستثمار

في إطار مواصلة إصلاح منظومة الاستثمار وتعزيز جاذبية مناخ الأعمال، عرفت سنة 2026 تسجيل النتائج التالية:

- **استكمال إعداد مشروع قانون الاستثمار وضبط التوجهات الاستراتيجية لإعادة هيكلة المنظومة:** إعداد الصيغة الأولية لمشروع قانون الاستثمار في إطار إعادة تصور جديد لمنظومة الاستثمار، بما يشمل تحسين

حوكمتها وتعزيز التنسيق بين المتدخلين وتبسيط الإجراءات الإدارية المستوجبة وتكريس مبدأ حرية الاستثمار إلى جانب تعزيز حماية حقوق المستثمر وضماناته ورفع نجاعة آليات التدخل والمتابعة. كما تم إعداد مشاريع النصوص التطبيقية ذات الصلة بمشروع قانون الاستثمار بما يضمن جاهزية المنظومة القانونية.

إبرام اتفاقيات دولية جديدة في مجال الاستثمار: تم إعداد أنموذج جديد للاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، بما يراعي التوجهات الوطنية ويتلاءم مع التطورات والممارسات الدولية ذات الصلة. كما تم استكمال المفاوضات حول مشروع الاتفاقية الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار مع اليابان والتي ستكون أول اتفاقية ثنائية للاستثمار يتمّ إبرامها وفق الأنموذج الجديد ومن المبرمج توقيعها قبل نهاية سنة 2026.

- **الشروع في التفاوض حول عدد جديد من الاتفاقيات مع بلدان من القارّة الأمريكيّة والآسيويّة.**

تطوير فاعلية الإطار المؤسساتي: من خلال

اعتماد منظومة إدارة علاقات المستثمرين (CRM) لدى وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي لجمع ومعالجة وتحليل بيانات المستثمرين والمشاريع والفرص الاستثمارية، وضمان المتابعة المستمرة لمسار المستثمر وخدمات ما بعد الاستثمار. وهي حاليّا في مراحلها النّهائيّة من الإنجاز.

- **الشروع في إعداد دراسة تحليل وتقييم لمجموع الاتفاقيات المبرمة من قبل الجمهوريّة التونسيّة وتحديد مجموعات للمراجعة حسب الأولويّة.**

وفي إطار الاستعداد لجولات المفاوضات المقبلة يتم العمل على إعداد دليل المفاوض التونسي " Negociator Handbook "، الذي سيتضمن شروط التفاوض والآليات الكفيلة بضمان التوازن بين حق الدولة وحق المستثمر.

متابعة المشاريع المبرمة في شأنها اتفاقيات استثمارية

يتواصل خلال سنة 2026 العمل على متابعة المشاريع التي أبرمت بشأنها اتفاقيات استثمارية وقد تم تسجيل تقدم ملحوظ في هذه الملفات. حيث تمّ في إطار أشغال لجان المتابعة المنصوص عليها في اتفاقيات الاستثمار، فض عدد من المسائل والعوائق الإجرائية والإدارية والفنية المتعلقة بهذه المشاريع والتي حالت دون تقدم الانجاز بالنسق المأمول. وتستوجب معالجة بعض الإشكاليات العالقة توفير البنية الأساسية خاصة تسريع الربط بشبكات الماء والكهرباء والغاز والطرقات.

تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والنهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي

القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الواعدة

تركزت الجهود على تنظيم ورشات قطاعية ضمن الدورة الثانية والعشرين لمنتدى تونس للاستثمار لسنة 2026، التي انتظمت تحت شعار «تونس: ديناميكية متجددة، فرص جديدة» (Tunisia: Renewed Dynamic, New Opportunities). وفي هذا الإطار خصصت ثلاث ورشات لترويج الأنشطة القطاعية الواعدة: مكونات السيارات، الصناعات الغذائية والفلاحة، والنسيج والملابس.

وشهد المنتدى تنظيم ورشات حول ريادة الأعمال النسائية والفرص الاستثمارية المتاحة للكفاءات التونسية المقيمة بالخارج وتنظيم لقاءات مباشرة بين المستثمرين من تونس والشركات والباعثين الأجانب.

كما تمّ تنظيم الدورة الخامسة من Aerospace Meetings Tunisia خلال الفترة من 7 إلى 9 جويلية 2026، بمشاركة أكثر من 150 شركة من 10 دول، بما يدعم استقطاب الاستثمار في قطاع مكونات الطائرات.

اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

ساهمت الأنشطة القطاعية ولقاءات الأعمال المنظمة خلال سنة 2026 في تعزيز الربط بين المستثمرين الدوليين والمؤسسات التونسية، ولا سيما في قطاعات مكونات السيارات والصناعات الغذائية والنسيج ومكونات الطائرات، بما يدعم فرص الشراكة والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية ويسمح باستغلال انضمام بلادنا إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

الترويج واستقطاب الاستثمارات الخارجية

تم خلال سنة 2026 تكثيف أنشطة الترويج واستقطاب الاستثمار الخارجي، حيث تم تنظيم الدورة الثانية والعشرين لمنتدى تونس للاستثمار بمشاركة أكثر من 1700 مشارك، من بينهم 277 مشاركاً أجنبياً من 50 دولة، إلى جانب تنظيم لقاءات B2B وورشات متخصصة للتعريف بفرص الاستثمار والشراكة في تونس. وقد تركز المجهود التسويقي على تعزيز جاذبية تونس للاستثمار، ودعم التحول الاقتصادي والإنتاجي وفق أهداف مخطط التنمية.

وفي نفس السياق تمّ تنظيم عديد التظاهرات الخاصة بتعزيز الاندماج الاقتصادي الإفريقي والاستفادة من موقع تونس في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAf) وتعزيز قدرة الشركات التونسية على النفاذ إلى الأسواق الواعدة والجديدة.

هذا وينتظر تنظيم منتدى للاستثمار التونسي الياباني في الثلاثي الأخير لهذه السنة بما يمكن من توطيد الصلة بالمستثمرين اليابانيين واستقطابهم لإنجاز مشاريع ببلادنا.

كما تم تنظيم عديد التظاهرات الوطنية والإقليمية والجهوية بما فيها الندوات الخاصة بالتونسيين في الخارج وذلك للتعريف وبالفرص الاستثمارية وآليات التحفيز والإحاطة والمرافقة لفائدة المستثمرين.

وفي نفس الإطار تم تنظيم زيارات وحلقات للتعريف بالفرص الاستثمارية ببلادنا لوفود ومستثمرين وشخصيات اقتصادية ودبلوماسية من عديد الدول: السعودية وعمان والهند والصين وكوريا وفرنسا وإيطاليا وبولونيا ورومانيا والنمسا وإسبانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ونيجيريا، ... حيث تم التركيز على تطوير التعاون واستقطاب الاستثمار في مجالات صناعة مكونات السيارات، الصناعات الإلكترونية والبرمجيات، النسيج، السياحة، ...

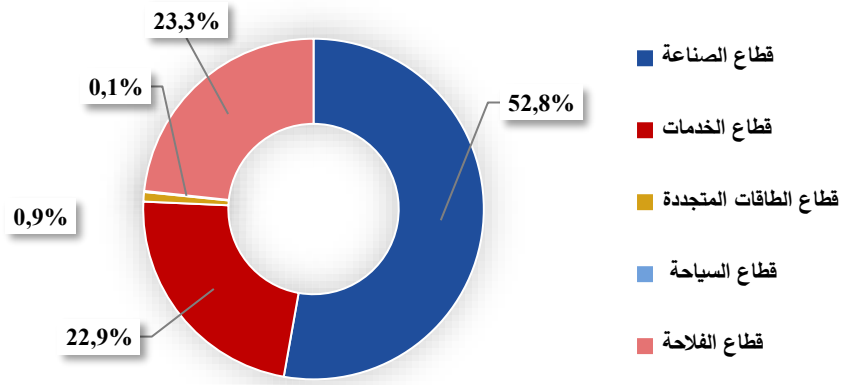
2. تشخيص سياسة الاستثمار: الاستثمار الوطني

تطور مؤشرات الاستثمار

يشهد الاستثمار في تونس خلال سنة 2026 تطورًا إيجابيًا في عدد من مؤشراته، في سياق اقتصادي دولي يتسم بتزايد المنافسة على استقطاب الاستثمارات وتوجّهها المتنامي نحو القطاعات ذات المحتوى التكنولوجي والقيمة المضافة العالية. وتبرز المعطيات المتوفرة، بصفة خاصة، استمرار الديناميكية الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، بما يؤكد أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية تونس كوجهة للاستثمار الوطني والأجنبي.

وفي المقابل، بلغت قيمة الاستثمارات المصرّح بها خلال الفترة نفسها نحو 2.763,8مليون دينار، مقابل 2.847,7 مليون دينار خلال السداسي الأول من سنة 2025، مسجّلة انخفاضًا نسبيًا بنسبة 2,9 %. ويُعزى هذا الانخفاض أساسًا إلى تراجع نوايا الاستثمارات في قطاعي الطاقات المتجددة والسياحة.

رسم بياني عدد93 : التوزيع القطاعي للاستثمارات المصرح بها خلال السداسي الأول لسنة 2026



المصدر: الهيئة التونسية للاستثمار

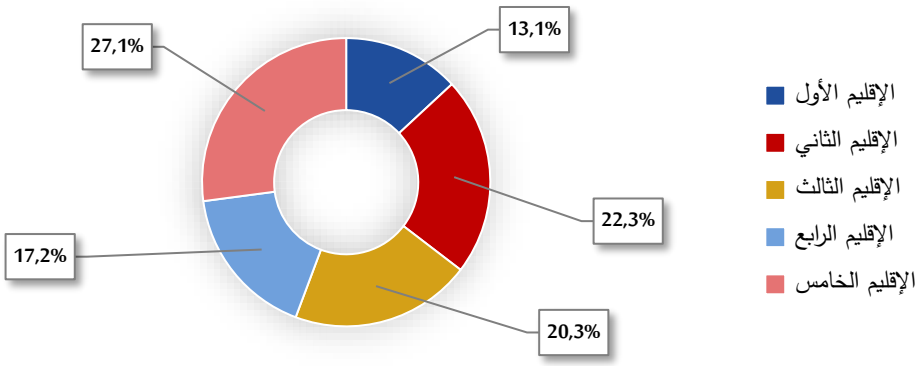
وعلى مستوى التوزيع القطاعي حافظ القطاع الصناعي على موقعه كأهم محرك للاستثمار مستأثرًا بـ 52,8% من مجموع الاستثمارات المصرح بها، في حين بلغت الاستثمارات في القطاع الفلاحي 643,5 م د أي 23,3% وبلغت الاستثمارات في قطاع الخدمات 633,6 م د، أي 22,9 % أما الطاقات المتجددة، فقد سجلت 25,5 م د، أي 0.9 % من مجموع الاستثمارات مقابل 1,7م د، أي 0,1 % بالنسبة إلى قطاع السياحة .

من جهة أخرى، حافظت عمليات الإحداث على موقعها مستأثرة بـ 72%من حجم الاستثمارات المصرح بها و60% من مواطن الشغل المبرمجة، بما يعكس استمرار أهمية المشاريع الجديدة في تجديد النسيج الاقتصادي ودعم خلق فرص العمل.

كما تُبرز المعطيات تواصل التفاوت الجهوي في توزيع الاستثمار حيث بلغت الاستثمارات المصرح بها في مناطق التنمية الجهوية 1.201,7م د ما يعادل 43% من المجموع الوطني مع توقع إحداث 8.309 مواطن شغل.

وعلى مستوى الأقاليم استأثر الإقليم الخامس بـ 27,1 % من الاستثمارات المصرح بها يليه الإقليم الثاني بـ 22,3 % ثم الإقليم الثالث بـ 20,3 % والإقليم الرابع بـ 17,2 % والإقليم الأول بـ 13,1. %

رسم بياني عدد94 : التوزيع الجهوي للاستثمارات المصرح بها خلال السداسي الأول من سنة 2026



المصدر: الهيئة التونسية للاستثمار

الاستثمار الأجنبي المباشر

بلغ مخزون الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في تونس إلى موفّى سنة 2025 حوالي 52950,02 م د توزّع أساساً على قطاع الصناعات المعملية بقيمة 31 664,26 م د، وقطاع الخدمات بقيمة 16683,02 م د، وقطاع السّياحة بقيمة 3763,16 م د إلى جانب قطاع الفلاحة 839,58 م د.

وفيما يتعلّق بالنّسيج المؤسّساتي، بلغ عدد المؤسّسات الأجنبية وذات المساهمة الأجنبيّة النّاشطة في تونس **4 296 مؤسّسة** موفّرة أكثر من **136 498 موطن شغل**، بما يعكس مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز قدرته على خلق فرص العمل.

3. مضامين سياسة الاستثمار لسنة 2027

أهداف السياسة التنموية لسنة 2027

- رفع نسبة الاستثمار لتبلغ حوالي 16,4 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- استقطاب استثمارات أجنبية بقيمة تناهز 4,8 مليار دينار مع توجيهها نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية .
- تطوير حوكمة منظومة الاستثمار من خلال إرساء هيكل وحيد للاستثمار يتولى دور المخاطب الوحيد للمستثمرين .

تندرج سياسة الاستثمار لسنة 2027 ضمن التنزيل السنوي لتوجهات مخطط التنمية للفترة 2026-2030 وتمثل محطة أساسية في الانتقال من تحديد التوجهات العامة إلى تجسيد الإصلاحات والإجراءات الكفيلة بتحويل الاستثمار إلى رافعة للتحول الاقتصادي وخلق القيمة المضافة ودعم التنمية المستدامة والمتوازنة.

وفي هذا الإطار، تركز سياسة الاستثمار لسنة 2027 على إرساء منظومة استثمار أكثر نجاعة وتنافسية واستباقية، قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة للاقتصاد العالمي والاستجابة لحاجيات المستثمرين، مع تعزيز قدرة تونس على استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوجيهها نحو المجالات ذات الأولوية.

تتبني هذه المقاربة على الارتقاء بجودة بيئة الاستثمار وتيسير مسار المستثمر، من خلال تسريع التحول الرقمي للخدمات والإجراءات، وتطوير المنظومة الوطنية للمستثمر، وتحسين النفاذ إلى المعلومة والتمويل والعقار الموجه للاستثمار، إلى جانب تعزيز كفاءة البنية التحتية واللوجستية وتيسير التجارة عبر الحدود. كما تستهدف تهيئة شروط أفضل لتوطين المشاريع وتسريع إنجازها، ولا سيما من خلال توفير رصيد عقاري ملائم، وتسوية الوضعيات العقارية، وتطوير المناطق الصناعية واللوجستية، ومواصلة متابعة المشاريع الكبرى.

وبالتوازي، تتجه السياسة الاستثمارية إلى إعادة توجيه الاستثمار نحو القطاعات والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز اندماج المؤسسات ضمن سلاسل القيمة الوطنية والدولية، ودعم المنظومات العنقودية والابتكار ونقل التكنولوجيا، بما يساهم في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز الترابط بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وعلى المستوى المجالي والدولي، تركز سياسة الاستثمار لسنة 2027 على تعزيز البعد الجهوي والدولي للاستثمار، من خلال تطوير العروض الاستثمارية الجهوية والإقليمية وتوجيه المشاريع نحو الجهات والأقاليم ذات الأولوية، بالتوازي مع اعتماد مقاربة أكثر استباقية في استقطاب الاستثمار الأجنبي تقوم على الاستهداف الدقيق للبلدان والقطاعات والمؤسسات، وتطوير إدارة علاقات المستثمرين واليقظة الاقتصادية، وتعزيز الترويج الدولي والعلامة الاستثمارية لتونس وتنويع الأسواق المستهدفة. كما يندرج ذلك ضمن دعم الدبلوماسية الاقتصادية وتطوير الشراكات مع المؤسسات الدولية الكبرى، بما يعزز تموقع تونس ضمن سلاسل القيمة العالمية ويفتح آفاقاً جديدة للاستثمار ونقل التكنولوجيا والمعرفة.

وبذلك، تتجه سياسة الاستثمار لسنة 2027 إلى إرساء انتقال نوعي من مقاربة تقوم أساساً على تحسين الإطار والإجراءات إلى مقاربة متكاملة تقوم على جودة الاستثمار واستهدافه وتوجيهه ومتابعة أثره، بما يجعل الاستثمار أداة فاعلة لتحقيق أولويات مخطط التنمية 2026-2030، لا سيما دعم النمو وخلق مواطن الشغل وتعزيز الاندماج الاقتصادي والتنمية المتوازنة بين الجهات.

- **تحسين مناخ الأعمال والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة**

التحول الرقمي الشامل لمنظومة الاستثمار على مستوى مختلف مراحل دورة حياة المؤسسة

- البحث عن الأراضي المهيأة للاستثمار
- البحث عن التمويل بما ييسّر نفاذ المستثمر إلى المعطيات والخدمات المالية.
- الخدمات المتعلقة بالمنح والحوافز
- معالجة مطالب الحصول على تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية.

تلقي ومعالجة عرائض المستثمرين "Help Desk"

وسيتم العمل في هذا الشأن على تطوير قاعدة البيانات الوطنية للاستثمار وتدعيمها بالمعطيات والمؤشرات والإحصائيات المتعلقة بالاستثمار، بما يعزز جودة المعلومة الاقتصادية ويساعد على اتخاذ القرار .فضلا عن الانطلاق في إنجاز العناصر المرجعية لمشروع رقمنة الخدمات والإجراءات المرتبطة بتسوية النزاعات التجارية بما يعزز شفافية ونجاعة مسارات تسوية النزاعات ويدعم مناخ الأعمال .

تطوير البنية التحتية واللوجستية وتيسير إجراءات التجارة عبر الحدود

- مواصلة تطوير البنية التحتية لميناء رادس، بما في ذلك تعصير الأرصفة وتجهيز الرصيفين 8 و9 وتوسعة الميناء، وتوفير المساحات اللازمة للتخزين وتحسين نسق معالجة الحاويات، إلى جانب تطوير الطرق والممرات المؤدية إليه والشروع في الاستغلال الفعلي لمنظومة التصرّف الآلي في العمليات المينائية (TOS) بما يساهم في تحسين مردودية الاستغلال وتقليص آجال معالجة الحاويات.
- إسناد استغلال ثلاث مقاسم بسبخة الأميرة بميناء رادس بما يعزز التكامل مع المنظومة المينائية، وذلك بالتوازي مع مواصلة تبسيط الإجراءات الديوانية واعتماد نظام الفوترة الإلكترونية .
- مواصلة رقمنة إجراءات التجارة عبر الحدود، ولا سيما إجراءات المراقبة الفنية، بما يساهم في تبسيط المعاملات وتسريع عمليات التوريد والتصدير وتعزيز شفافية الخدمات .

إصلاح المنظومة العقارية وتوفير رصيد عقاري ملائم للاستثمار

- إعداد قاعدة بيانات وطنية محيّنة للأراضي والمحلات المخصصة للاستثمار، بما ييسّر نفاذ المستثمرين ويعزز شفافية العرض.
- تسريع نسق تسوية الوضعيات العقارية للأراضي المخصصة للاستثمار، بما يساهم في تذليل العراقيل وتسريع إنجاز المشاريع .
- إرساء الترابط البيني بين مختلف مكونات المنظومة العقارية، ولا سيما بين إدارة الملكية العقارية والمحكمة العقارية والديوان الوطني لرسم الخرائط، بما يتيح تبادل المعطيات بصورة آنية وتحسين جودة الخدمات .
- إعداد استراتيجية متكاملة لتوفير الأراضي ذات المساحات الكبرى وتركيز المناطق الصناعية وفق الأولويات وحاجيات المستثمرين .
- تطوير مناطق صناعية ذكية (Smart Zones) تدمج الأنشطة الصناعية والخدمات والمكونات السكنية ومرافق الحياة، مع توظيف التقنيات الحديثة والطاقات المتجددة ومبادئ التنمية المستدامة .

إصلاحات وإجراءات مصاحبة

- مواصلة تحرير المبادرة الفردية والجماعية تجسيما لمبدأ حرية الاستثمار.
- مواصلة مراجعة كراسات شروط تعاطي الأنشطة الاقتصادية وتبسيط الشروط الفنية ورقمنه مسار سحبها وإيداعها.
- تسريع إنجاز المشاريع الكبرى وتحسين المتابعة: مواصلة أعمال لجان متابعة المشاريع الكبرى المبرمة بشأنها اتفاقيات استثمار، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين لفض الإشكاليات العالقة وتوفير الظروف الملائمة لتقدم إنجاز المشاريع.

➢ النهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة

- استكمال إجراءات المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والشروع في تجسيم برنامجها التنفيذي وذلك في اتجاه توفير بيئة أعمال محفزة لإحداث هذا الصنف من المؤسسات وتطوير قدراتها لا سيما تملك التكنولوجيات الحديثة والانتقال الرقمي والإيكولوجي ودفعها إلى التصدير.

➢ تطوير منظومة الإحاطة بالاستثمار

الإطار المؤسساتي

- تعزيز قدرات الهياكل الجهوية في مجال الاستثمار والرقمنة عبر تنفيذ برامج تكوين ومرافقة للإطارات الجهوية في مجالات المتعلقة بتحليل البيانات واستعمال المنظومات والأدوات الرقمية ذات الصلة بالاستثمار بما يساهم في تحسين جودة الخدمات بالجهات.
- تطوير منظومة إدارة علاقات المستثمرين وقواعد البيانات بما يعزز المتابعة وخدمات ما بعد الاستثمار.

تشجيع الاستثمار في القطاعات الواعدة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية والنهوض بالاستثمار الخاص الفلاحي

توجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة

- مواصلة تنفيذ برامج إدماج المؤسسات ضمن سلاسل القيمة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يعزز تنافسيتها وقدرتها على الاندماج في النسيج الاقتصادي الوطني والدولي .
- توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الواعدة والأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع والقيمة المضافة العالية.
- تعزيز الترابط بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ورفع مستوى الاندماج الاقتصادي .

تطوير المنظومات العنقودية ودعم التجديد ونقل التكنولوجيا

- مرافقة المؤسسات الاقتصادية في إرساء وتطوير المنظومات العنقودية بما يعزز التعاون والشراكة ويرفع القدرة التنافسية.
- دعم الاستثمار الفلاحي عبر تشجيع المنظومات العنقودية المتخصصة لتثمين الإنتاج وتعزيز اندماجه ضمن سلاسل القيمة .
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث والتكوين والهياكل الداعمة للاستثمار، بما يدعم الابتكار ونقل التكنولوجيا ورفع القيمة المضافة .

تحقيق توزيع مجالي أكثر توازناً للاستثمار وتعزيز جاذبية الجهات والأقاليم

الإطلاق الرسمي للخارطة الاستثمارية الوطنية باعتبارها أداة لتحديد الفرص والإمكانات الاستثمارية وتوجيه المشاريع نحو الجهات والأقاليم ذات الأولوية . والتي سترتكز على:

- تطوير العروض الاستثمارية الجهوية والإقليمية بالاستناد إلى الإمكانات الاقتصادية والموارد والمزايا التفاضلية لكل جهة وإقليم، وبلورة عروض موجهة للمستثمرين .
- توجيه الاستثمارات نحو المجالات والأنشطة التي تتلاءم مع الخصوصيات والإمكانات المحلية، بما يدعم التوزيع الجغرافي المتوازن للاستثمار وتعزيز الاندماج بين الأقاليم .

تعزيز منظومة تحليل بيانات الاستثمار واليقظة الاستراتيجية

- احداث لجنة متابعة أعمال اليقظة الاستراتيجية حول الاستثمار صلب الهيئة التونسية للاستثمار تتولى تبادل المعطيات بين الهياكل المكلفة بالاستثمار والتنسيق بينها والمساهمة في تحويل مخرجات اليقظة الاستراتيجية إلى أداة عملية لدعم إعداد وتطوير السياسات العمومية في مجال الاستثمار.
- كما تتولى اللجنة إعداد وإصدار مذكرات تحليلية دورية تتضمن مؤشرات وتحليلات وتوصيات داعمة لصنع القرار.

➢ الترويج واستقطاب الاستثمارات الخارجية

الانتقال إلى الترويج الاستباقي والاستهداف النوعي للاستثمار الأجنبي

- تعزيز الاستهداف القطاعي للمستثمرين الدوليين من خلال تنظيم تظاهرات ومنتديات استثمارية متخصصة، وتعزيز القدرة على استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة .
- تنفيذ خطة ترويج دولية متكاملة وتعزيز العلامة الاستثمارية لتونس (Brand Tunisia) من خلال اعتماد هوية ترويجية موحدة وتثمين المزايا التنافسية للبلاد.
- تنويع الأسواق المستهدفة والتوسع نحو أسواق واعدة، مع تكييف أدوات الترويج والاتصال وفق خصوصياتها .
- اعتماد مقاربة استباقية في استكشاف واستقطاب الاستثمار الأجنبي تقوم على الرصد المنتظم للاتجاهات الدولية وتحديد المؤسسات والمشاريع ذات القيمة المضافة العالية .
- اعتماد استهداف دقيق للبلدان والقطاعات والمؤسسات، مع تعزيز الاتصال المباشر بالمؤسسات الرائدة .
- تعزيز الاتصال المباشر بالمؤسسات القاطرة (Locomotives) والتي تمثّل جهات اتصال استراتيجية، بالنظر إلى قدرتها على إحداث أثر مضاعف على المدى المتوسط، من خلال تطوير منظومة من المزوّدين بالمواد الأوّلية والمقاولين.
- مواصلة تكثيف الجهود لاستقطاب المشاريع الاستثمارية الكبرى ذات القيمة المضافة العالية، بما يعزّز مساهمتها في خلق الثروة ومواطن الشغل، وتنمية سلاسل القيمة، ونقل التكنولوجيا والخبرات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ودعم النمو، مع توجيهها نحو القطاعات والجهات ذات الأولوية.
- العمل على بلوغ تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستوى 4.8 مليار دينار في موفى سنة 2027.

تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتوسيع الشراكات الدولية

- تعزيز الحضور الاستثماري في الأسواق الأوروبية ذات الأولوية ولا سيما فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا بالاعتماد على مكاتب وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي لتكثيف التواصل مع المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية ورصد المشاريع والفرص الاستثمارية، وتنظيم لقاءات أعمال والمشاركة بوفد رفيع المستوى في معرض الطيران بباريس "Le Bourget".
- تطوير التعاون الاقتصادي مع دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية من خلال تنظيم منتدى استثماري خلال الثلاثي الثاني لسنة 2027 ولقاءات ثنائية مع الحرص على إعداد عروض قيمة موجهة تستهدف المؤسسات والمجموعات الاقتصادية الكبرى للمملكة القادرة على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة في تونس.
- تعزيز الحضور في الأسواق الإفريقية ولا سيما الجزائر وليبيا وكوت ديفوار والسنغال من خلال المشاركة في التظاهرات الاقتصادية والاستثمارية وتطوير شبكة الشراكات مع هياكل دعم الاستثمار واستكشاف فرص التعاون والمشاريع المشتركة.

- استكشاف فرص جديدة في الأسواق الآسيوية وخاصة اليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند عبر تحديد المؤسسات والمجموعات الاقتصادية المستهدفة وتنظيم لقاءات أعمال متخصصة والتعريف بالفرص الاستثمارية في القطاعات ذات الأولوية.
- اعتماد خطة تسويقية فاعلة لاستهداف الشركات والدول ذات القدرات الاستثمارية الواعدة والإمكانات التشغيلية الكبيرة.

مشروع الميزان الاقتصادي 2027

المحور الرابع تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة

- الأمن الغذائي والمائي
- الاستقلالية الطاقية
- الحد من التلوث والمحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي

الميزان الاقتصادي
2027

" يمثل تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والمحافظة على بيئة سليمة توجها استراتيجيا ومحورا رئيسيا لمخطط التنمية 2026-2030"

مخطط التنمية 2026-2030
السياسات التنموية (صفحة 245)

الميزان الاقتصادي
2027

يمثل تحقيق الأمن المائي والغذائي والطاقي والمحافظة على بيئة سليمة أحد أبرز الرهانات التنموية، في ظل التحولات المتسارعة الدولية وتنامي الضغوط على الموارد الطبيعية وتواتر الظواهر المناخية القصوى. وتندرج هذه الرهانات ضمن التوجهات الاستراتيجية لمخطط التنمية 2026-2030، باعتبارها مقومات أساسية لتعزيز السيادة الوطنية وترسيخ مبدأ التعويل على الذات ودعم قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام المتغيرات الخارجية والمخاطر المناخية.

ولمواجهة هذه التحديات تمّ اعتماد مقاربة متكاملة تقوم على حسن تعبئة الموارد الوطنية وتحسين كفاءة استخدامها وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع ذات الأولوية والمردودية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع تعزيز التكامل بين السياسات القطاعية وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة. كما تستوجب مواصلة دعم الإنتاج الوطني والحد من التبعية للخارج إلى جانب تعزيز قدرة القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأكثر هشاشة والتأقلم مع التغيرات المناخية.

وفي هذا الإطار، تكتسي المحافظة على الموارد المائية وتحقيق الأمن المائي أهمية متزايدة في ظل محدودية الموارد وتزايد الطلب عليها وتواتر فترات الجفاف وموجات الحر التي شهدتها تونس السنوات الأخيرة وآخرها صيف 2026. لذلك، ستتجه الجهود نحو تعزيز تعبئة الموارد المائية وتنمية الموارد غير التقليدية وتحسين كفاءة استغلالها والحد من الفاقد إلى جانب صيانة وتجديد شبكات التوزيع وترشيد الاستهلاك ودعم البرامج الرامية إلى تأمين التزويد بالماء وضمان استدامته.

ويمثل الأمن الغذائي أحد المحاور الأساسية لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود من خلال دعم الإنتاج الوطني وتحسين الإنتاجية وتطوير المنظومات الفلاحية وخاصة المنظومات الاستراتيجية وتعزيز قدرات التخزين والتجميع والتزويد بما يساهم في انتظام الأسواق وتوفير المواد الأساسية. كما تكتسي المحافظة على الموارد الطبيعية وتطوير أساليب الإنتاج الأكثر كفاءة وقدرة على التأقلم مع التغيرات المناخية أهمية خاصة لضمان استدامة الإنتاج الغذائي.

ويشكل الأمن الطاقي وتسريع الانتقال الطاقي بدوره أولوية في ظل ارتفاع الطلب على الطاقة وما انجر عنه من انقطاعات متكررة كان لها الأثر السلبي على النشاط الاقتصادي وعلى حياة المواطنين. وتستدعي هذه الوضعية مواصلة الجهود خلال سنة 2027 لتطوير الطاقات المتجددة وتحسين النجاعة الطاقية وترشيد الاستهلاك وتعزيز البنية التحتية الطاقية بما يساهم في تقليص التبعية الطاقية وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد ودعم التحول نحو منظومة طاقية أكثر استدامة.

وبالتوازي، تبرز المحافظة على بيئة سليمة كأحد الشروط الأساسية لتحقيق تنمية مستدامة وقادرة على الصمود من خلال الحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية والمنظومات البيئية والتنوع البيولوجي وتحسين خدمات التطهير والتصرف في النفايات وتوفير الأطر اللازمة لتثمينها وتطوير الاقتصاد الأخضر والدائري إلى جانب تعزيز التأقلم مع التغيرات المناخية وحماية المناطق الحساسة والشريط الساحلي ومقاومة التصحر. زمن المنتظر أن تساهم هذه التدخلات في تحسين جودة الحياة والحد من المخاطر البيئية وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية.

وتتطلب هذه الرهانات، خلال سنة 2027، مواصلة توجيه الاستثمار العمومي نحو المشاريع ذات الأولوية وتعزيز نجاعة الإنفاق العمومي وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص والتمويلات الخارجية، مع إيلاء أهمية خاصة للبرامج التي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما تستوجب تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين واعتماد مقاربة استباقية في إدارة المخاطر بما يدعم صمود الاقتصاد الوطني ويعزز قدرته على تأمين حاجيات الحاضر والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

I. الأمن الغذائي والمائي

1. التنمية الفلاحية والصيد البحري

يعد قطاع الفلاحة والصيد البحري من القطاعات الاستراتيجية التي تستند اليها الدولة في تحقيق الامن الغذائي وتعزيز السيادة الوطنية، كما يمثل رافعة اساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالنظر الى مساهمته في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير المواد الغذائية وتزويد السوق الداخلية، وتنشيط الصادرات ودعم التشغيل، فضلا عن دوره في تنمية المناطق الريفية والساحلية وتحسين ظروف العيش بها، والمحافظة على الموارد الطبيعية وضمان ديمومتها.

وتندرج هذه التوجهات في سياق يتسم بتنامي التحديات التي تواجه القطاع، ولا سيما التغيرات المناخية والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية، وتطور حاجيات السوق، فضلا عن التحولات الاقتصادية والتجارية الدولية، بما يستوجب مواصلة تعزيز قدرة القطاع على التكيف والصمود، وتحسين كفاءة استغلال الموارد، ودعم استدامة الانتاج.

ويأتي تطوير القطاع في إطار تنفيذ التوجهات الوطنية وتجسيم اولويات برنامج عمل الحكومة واهداف المخطط التنموي 2026-2030، من خلال مواصلة تنفيذ البرامج والاصلاحات الرامية الى ارساء منظومة فلاحية أكثر تنافسية واستدامة، وقادرة على مواجهة التحديات المناخية وضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية.

وترتكز هذه الجهود على تطوير المنظومات الفلاحية وتثمينها، ورفع الانتاج والانتاجية، وتعزيز الاستثمار، ودعم الابتكار والرقمنة، وتحسين تثمين المنتجات وسلاسل القيمة، بما يساهم في تحقيق الامن الغذائي، ورفع القيمة المضافة، وتحسين القدرة التصديرية وتعزيز التنمية الجهوية.

كما سيتم العمل على النهوض بالاستثمار الفلاحي بفضل تعزيز الإحاطة والمرافقة للباعثين وتنويع صيغ التمثيل خاصة لأنشطة الاقتصاد الأخضر والزراعات الواعدة والمعتمدة على التكنولوجيات الحديثة بما يفتح الآفاق لجيل جديد من الباعثين في القطاع الفلاحي.

التوجهات الاستراتيجية لسياسة الفلاحة والصيد البحري

ترمي التوجهات الاستراتيجية لقطاع الفلاحة والصيد البحري في أفق سنة 2035 إلى ارساء "فلاحة مستدامة ودامجة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن المائي والغذائي"، بما يساهم في بناء قطاع فلاحي أكثر صمودا وتنافسية واستدامة، بما يدعم مسار تنمية شاملة ومستدامة، ويساهم في تحسين ظروف العيش بالمناطق الريفية وتعزيز عدالة التنمية بين الجهات.

الأهداف الإستراتيجية:

- تعزيز الأمن الغذائي كمقوم من مقومات السيادة الوطنية
- دفع التنمية الفلاحية المندمجة بالجهات
- تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها
- إرساء محيط فلاحي شامل يضمن الادماج مع إطار مؤسساتي ملائم.

1.1 الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تركزت الجهود المبذولة على تنفيذ المشاريع المبرمجة وإرساء الإصلاحات وتحديث المنظومات الإنتاجية، الى جانب ترشيد استغلال الموارد الطبيعية وتعزيز الاستثمار والابتكار. ويتوقع ان تشهد سنة 2026 تسجيل أهم المؤشرات التالية:

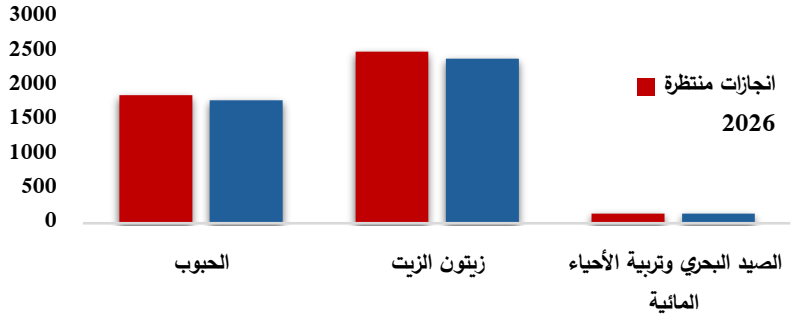
- تطور في حجم الاستثمارات الفلاحية الجملية ببلوغ قيمة 1431.3 م د بنمو قدره 19.5% مقارنة بسنة 2025.
- نموّ القيمة المضافة لقطاع الفلاحة والصيد البحري لكامل سنة 2026 بالأسعار القارة نسبة 4.9% مقابل نسبة نمو بـ 11.7% خلال سنة 2025.

وتعكس حصيلة تنفيذ السياسات والبرامج المعتمدة ضمن الأهداف الاستراتيجية الاربعة للقطاع.

تعزيز الأمن الغذائي كمقوّم للسيادة الوطنية

تُبرز مقارنة النتائج المسجّلة خلال سنة 2026 بالتقديرات المحددة ضمن المخطط تحقيق نتائج فاقت التقديرات بقليل حيث تم تسجيل مستويات انتاج جيدة في قطاعي الحبوب وزيتون الزيت، مقابل تسجيل أداء مطابق للتقديرات في قطاع الصيد البحري .ويعود هذا التطور الإيجابي إلى تضافر تسجيل العوامل المناخية وتضافر المجهودات الفنية الملائمة خلال المراحل الحاسمة من نمو المحاصيل، مما انعكس على المردودية ومستوى مستويات الإنتاج المحقّقة.

رسم بياني عدد95 : أهم المنتوجات الفلاحية بعنوان سنة 2026 (الوحدة: ألف طن)



المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحية وتحسين قدرتها التنافسية

قطاع الحبوب والأعلاف

شهدت سنة 2026 جهودا مكثفة لتأمين صابة الحبوب وضمان حسن سير عمليات التجميع، وتجلت أبرز النتائج المحققة في المحاور التالية:

- تحقيق إنتاج ناهز 18.68 مليون قنطار من الحبوب بمردود 21.3 قنطار للهك الواحد، بفضل العوامل المناخية المناسبة، متجاوزة التقديرات المبرمجة ضمن المخطط التنموي والمحددة بـ 17.91 مليون قنطار بنسبة 4.3%، الى جانب بذل مجهودات هامة لتجميع الصابة، حيث تم تجميع 11 مليون قنطار.
- توفير بذور تونسية ممتازة بلغت حوالي 524 ألف قنطار، مما ساهم في تغطية نسبة 30% من الحاجيات الوطنية من البذور والتقليص من التبعية للخارج، وهو هدف استراتيجي هام يتم تحقيقه لأول مرة الى جانب ارتفاع كمية البذور المثبتة المستعملة من الأصناف الجديدة المستنبطة على مستوى معهد البحوث الزراعية بتونس، على غرار أصناف "انرات 100" و"قدس" و"مكتاريس".
- تفعيل آليات التمويل الاستثنائية لديوان الحبوب لشراء الصابة من الفلاحين.
- تعزيز منظومة تجميع وخزن الحبوب، حيث تم تسخير الإمكانيات اللازمة للتجميع، وبلوغ طاقة مراكز التجميع حوالي 8.3 ملايين قنطار مقابل 8 ملايين قنطار في الموسم السابق.
- تفعيل صندوق التعويض عن الجوائح الطبيعية وصرف التعويضات الناتجة عن جائحة الجفاف لفائدة الفلاحين المتضررين خلال موسم 2023-2024.

قطاع الزيتون

يعد قطاع الزيتون ركيزة أساسية للصادرات الغذائية التونسية، حيث تتواصل المجهودات لتعزيز إشعاعه الدولي وضمان مردوديته الاقتصادية للفلاحين. وتميزت سنة 2026 بـ :

- تسجيل قفزة نوعية مقارنة بالموسم الفارط في انتاج زيت الزيتون بلغ حوالي 2500 ألف طن، مقابل 1700 طن سنة 2025، بزيادة قدرها 100 ألف طن عن التقديرات الأولية لمخطط التنمية المحددة بـ 2400 ألف طن ضمن المخطط التنموي أي بتطور بنسبة 4.2%.

- نمو قيمة صادرات زيت الزيتون بنسبة 44%، مع تعزيز الحضور في الأسواق الدولية عبر تصدير كميات هامة من الزيت المعلب والبيولوجي.
- إقرار برنامج استثنائي لتخزين زيت الزيتون وتوفير خطوط تمويل ميسرة لصغار الفلاحين لضمان استقرار الأسعار عند الإنتاج.
- تمويل شراءات الديوان الوطني للزيت من زيت الزيتون بضمان الدولة بقيمة جملية تقدر ب175 م د.
- تنفيذ برنامج ترويج زيت الزيتون في السوق الداخلية وفقا للمنشور الصادر عن السيدة رئيسة الحكومة المؤرخ في 8 جانفي 2026.

النهوض بقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

يسعى قطاع الصيد البحري إلى تحقيق توازن دقيق بين الاستغلال الاقتصادي للثروات البحرية والمحافظة على ديمومتها، مع الرهان على تربية الأحياء المائية كبديل واعد لتلبية الطلب المتزايد. وتركزت المجهودات خلال سنة 2026 على حماية المصايد الطبيعية وتحديث البنية التحتية للموانئ. حيث تلخصت الإنجازات في:

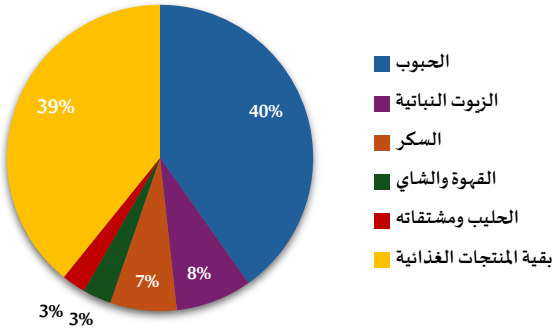
- تواصل العمل على مقاومة الصيد العشوائي وإقرار نظام الراحة البيولوجية بخليج قابس وتقنين موسم صيد اللمبوكة وإدخال تعديلات على القرار المنظم لصيد التن وتسمينه.
- تواصل استكمال الأشغال والدراسات الخاصة بمشاريع تحسين البنية التحتية الميناائية.
- تحقيق استقرار في الإنتاج الجملي عند مستوى 141 ألف طن، مع مساهمة متنامية لنشاط تربية الأحياء المائية، وهو ما يتطابق مع التقديرات المبرمجة ضمن المخطط التنموي.

قطاع الفلاحة البيولوجية

يتواصل العمل على تنفيذ التوجهات الاستراتيجية الوطنية لتنمية قطاع الفلاحة البيولوجية في أفق 2030 التي تهدف إلى تطوير منظومات الفلاحة البيولوجية في ظل التغيرات المناخية عبر:

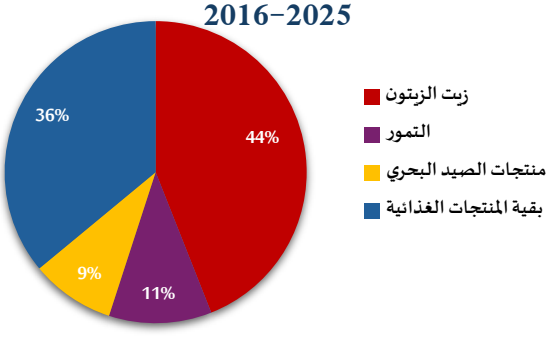
- إحداث مناطق نموذجية لتطوير منظومات إنتاجية ومجالات اقتصادية واعدة كالسياحة البيئية والثقافية والصناعات التقليدية من خلال العمل على تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى تنمية قطاع الفلاحة البيولوجية على غرار مشروع التونسي البلجيكي BioTED لتطوير قطاع السياحة البيولوجية المستدامة والعادلة بكلفة 1.2 مليون أورو ومشروع دعم تنمية الفلاحة البيولوجية المستدامة والمتأقلمة مع التغيرات المناخية BIOREST الممول في شكل هبة بقيمة 4.1 مليون دولار في إطار التعاون التونسي السويسري.
- إرساء آليات حوكمة ونظام مراقبة فاعل لتحسين جودة المنتجات التونسية وتعزيز مصداقيتها وقدرتها التنافسية.

رسم بياني عدد 96: أهم الواردات الغذائية خلال العشرية 2016-2025



المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

رسم بياني عدد 97: أهم الصادرات الغذائية خلال العشرية 2016-2025



المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحرى

تحسين مستوى الحماية الصحية والعناية بسلامة وجودة المنتجات الفلاحية

- إحداث صندوق الصحة الحيوانية للمساهمة في تعويض الفلاحين عن الأضرار الناجمة عن الأمراض والأوبئة الحيوانية وضبط طرق التصرف فيه، بالتوازي مع إعداد الاستراتيجية الوطنية للصحة الحيوانية 2025-2030.
- القيام بمراقبة مخابر تحليل الحبوب لصابة 2026 والمصادقة عليها
- الانطلاق في مراجعة تدخلات صندوق النهوض بجودة التمور لاعتماد مقاربة الجودة الشاملة

تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية

تعتبر الغابات والأراضي الفلاحية ثروة وطنية تتطلب حماية مستمرة من الانجراف والتدهور حيث تتبنى الدولة مقاربة مندمجة تجمع بين المحافظة البيئية والتنمية الاقتصادية لسكان المناطق الغابية وتم، خلال سنة 2026، تفعيل برامج واسعة للاستصلاح والتشجير وحماية التربة، وأبرز ما تم تحقيقه هو:

- استصلاح أكثر من 6000 هك من المنظومات الغابية والرعوية المتدهورة، وتوزيع ملايين الشتلات لتعزيز الغطاء النباتي، الى جانب مكافحة الحرائق.
- تبسيط الإجراءات الإدارية وتطوير أطر قانونية من خلال تمكين الشركات الأهلية باستغلال وتثمين المنتوجات الغابية غير الخشبية بشكل شفاف إضافة الى تحيين كراسات الشروط الإدارية والفنية المتعلقة بإنجاز الأشغال الغابية وأشغال جني الخفاف وصيانة الغابات.
- تنفيذ مشاريع البرنامج الوطني للمحافظة على المياه والتربة خاصة البحيرات الجبلية وحماية مصبات الأودية من الانجراف.

دفع التنمية الفلاحية المندمجة بالجهات

يمثل القطاع الفلاحي رافدا أساسيا للتنمية الجهوية، لما يضطلع به من دور في خلق فرص الشغل ودعم النشاط الاقتصادي وتحسين ظروف العيش بالمناطق الريفية. وفي هذا الإطار، تم خلال سنة 2026 العمل على:

تنويع الأنشطة المدرة بالدخل

- تمويل مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بقيمة 29.8م د لدعم الاستقرار الاجتماعي بالجهات، وذلك بكل من ولايات صفاقس وسليانة وبنزرت وزغوان والقيروان والقصرين والكاف إضافة الى المشروع المندمج للفلاحة الجبليّة الصغرى بالشمال الغربي الذي ينفذه ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.
- التمكين الاقتصادي عبر إعداد نموذج عقد تفويت بالمراكنة في حق استغلال المنتوجات الغابية غير الخشبية لفائدة الشركات الأهلية لتنويع مصادر الدخل المحلي.
- إعادة توظيف الضيعات الدولية الفلاحية المسترجعة في إطار مقتضيات المرسوم عدد 03 المؤرخ في 02 أكتوبر 2025 المتعلق بالشركات الأهلية حيث تم توفير 38 ضيعة على مساحة حوالي 17 ألف هك موزعة على 24 معتمدية و10 ولايات.

النهوض بالفلاحة الصغرى والعائلية

- مواصلة دعم صغار الفلاحين عبر توفير خطوط تمويل مخصصة لموسم جني الزيتون لضمان توازن السوق.
- تبني سياسات وإجراءات تنموية تهدف إلى تحسين ظروف عمل المرأة الريفية من خلال الإحاطة والتكوين وتوفير تمويلات لبعث مشاريع الصغرى.

تحسين آليات المتابعة ورقمنة الخدمات الإدارية

شهدت سنة 2026إنجاز حزمة من الإصلاحات الهيكلية شملت المحاور التالية:

إرساء إطار مؤسساتي يواكب تطور حاجيات القطاع

- الانطلاق في إنجاز التعداد العام للفلاحة بغرض توفير قاعدة بيانات شاملة ومحيّنة حول القطاع الفلاحي بما يدعم التخطيط والبرمجة.
- إطلاق منصة إلكترونية خاصة بالترخيص للتصرف في الملك العمومي للمياه.
- إطلاق منصة رقمية خاصة بالهياكل المهنية الفلاحية.
- البدء في رقمنة نظام المتابعة والاسترسال لقطيع الأبقار والمجترات الصغرى بكلفة 2.1 م د، وتحديث ورقمنة خدمات الإرشاد الفلاحي ومؤسسات التكوين والبحث العلمي.
- إرساء منظومة متابعة للمؤشرات المائية الآنية.
- اعتماد تقنية القيس الموضوعي لتقدير صابة الحبوب لضمان دقة مؤشرات الإنتاج المعتمدة.

النهوض بمنظومة البحث والتعليم العالي الفلاحي والتكوين والإرشاد

مواصلة المجهودات المبذولة لتحديث المنظومة الأكاديمية والإدارية، ورقمنة الخدمات، وتطوير منظومات التكوين والبحث والتعليم العالي الفلاحي، وذلك عبر:

- إدراج التكنولوجيات الحديثة في مناهج التكوين والإرشاد وتدعيم خدمة الإرساليات القصيرة واحداث شبابيك محلية للخدمات الإرشادية

- الشروع في إعداد الخطوط المرجعية لدراسة تتعلق بإعادة تنظيم وتفعيل دور وحدات تثمين نتائج البحث العلمي الفلاحي بما يمكن من إحداث شبكات تعنى بتثمين نتائج البحث وبتأسيس شراكات علمية وتكنولوجية مع المؤسسات الاقتصادية والإعلام والتوثيق

التمويل والاستثمارات

- تطور نسق الاستثمار الفلاحي الخاص حيث من المنتظر أن تبلغ الإنجازات المحتملة خلال سنة 2026 ما قدره 705 م د أي بنسبة تطور بحوالي 10% مقارنة بإنجازات سنة 2025 التي قدرت بحوالي 640 م د
- اصدار 3123 تصريح بالاستثمار منها 2561 تصريح عن بعد
- المصادقة على 1278 مشروع استثمار خاص وصرف 65م.د منح.
- استقطاب المستثمرين والتعريف بالتقنيات الحديثة والامتيازات وربط العلاقات المهنية مع رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب وذلك في إطار المشاركة في 8 صالونات جهوية ووطنية وتنظيم وتأطير المشاركة التونسية في 3 صالونات بالخارج إضافة إلى تنظيم بعثتين استطلاعيتين لأسواق بالخارج
- حصول وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية على الاعتماد من قبل الصندوق الاخضر للمناخ بما يسمح لتونس الاستفادة من موارد تمويل وهيبات جديدة ستمكن من توسيع نطاق العمل المناخي.

إصلاح الأوضاع العقاريّة

- مواصلة تنفيذ برامج التهيئة العقارية الفلاحية، من خلال المصادقة على عدد من أمثلة التهيئة بدوائر التدخل العقاري الفلاحي، إلى جانب دعم إدماج الأراضي الفلاحية في الدورة الاقتصادية عبر اسناد 32 قرض عقاري على مساحة 282 هك وبقيمة 5.1 م د الى موفى شهر سبتمبر 2026.

2.1 مضامين سياسة الفلاحة لسنة 2027

تعدّ سنة 2027 السنة الثانية من تنفيذ مخطط التنمية الخماسي لقطاع الفلاحة والصيد البحري وما له من أهمية بالغة لتنفيذ الخيارات اعتمادا على الإصلاحات والبرامج والمشاريع التي تم رسمها وفق المنهجية التصاعدية وبما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للقطاع في أفق سنة 2035 بعنوان "فلاحة مستدامة ودامجة ومساندة للتنمية ومعززة للأمن المائي والغذائي".

وفي هذا السياق ترتبط نتائج القطاع الفلاحي والصيد البحري للموسم 2026-2027 بجملة من المتغيرات سواء منها على المستوى الوطني والتي تتعلق أساسا بتطور الظروف المناخية والوضعية المائية، ومدى توفر مستلزمات الانتاج والتمويل وانتظام التزويد، وتطور كلفة الانتاج والاسعار، ونجاعة حوكمة مسالك التوزيع. وترتبط المتغيرات الدولية ذات الأثر على القطاع الفلاحي خاصة بالتحولات التي تعرفها أسواق المنتجات الفلاحية والغذائية وشروط النفاذ الى الاسواق الخارجية حيث تشير المعطيات الحالية إلى ارتفاع أسعار الاسمدة والمدخلات الفلاحية بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة والنقل إضافة إلى متطلبات الجودة والمواصفات الفنية والبيئية والسلامة والتتبع المعتمدة في الاسواق المستهدفة.

ولتعزيز المكتسبات والإنجازات المسجلة وقصد مواكبة التحولات، سيتم التركيز على تطوير مختلف المنظومات الفلاحية وتعزيز قدرة القطاع على التكيف والصمود، وتحسين كفاءة استغلال كل الموارد الفلاحية، وضمان

استقرار الانتاج والتزويد بما يسهم في تعزيز القدرة الأمن الغذائي ويدعم ديمومة النشاط الفلاحي. كما سيتم العمل على دعم الأنشطة الأكثر نجاعة وتثمينا للموارد، وتنشيط الحياة الاقتصادية خاصة في المناطق الريفية، إلى جانب النهوض بظروف العمل الفلاحي وتدعيم التشغيل وبالتالي تحسين أداء اليد العاملة الناشطة في القطاع الفلاحي وتحسين الدخل.

ويتمثل الهدف المحوري لسياسة الفلاحة لسنة 2027 في تحقيق **نموّ القيمة المضافة للقطاع بنسبة 2.9% بالأسعار القارة، ورفع الحجم الجملي للاستثمار الفلاحي بنسبة 7% ليبلغ 1532.7 مليون دينار** بما يساهم في تعزيز السيادة الغذائية حيث يتوقّع تحسن صابة المحاصيل الكبرى إضافة الى التمور والطماطم والحليب، بما يعكس تحسنا في تعافي القطاع الفلاحي ونجاعة برامج الدعم والري المستحدثة.

كما سيتواصل العمل من أجل تجسيم الاهداف والتوجهات المرسومة للقطاع من خلال استهداف المجالات الحيوية التالية:

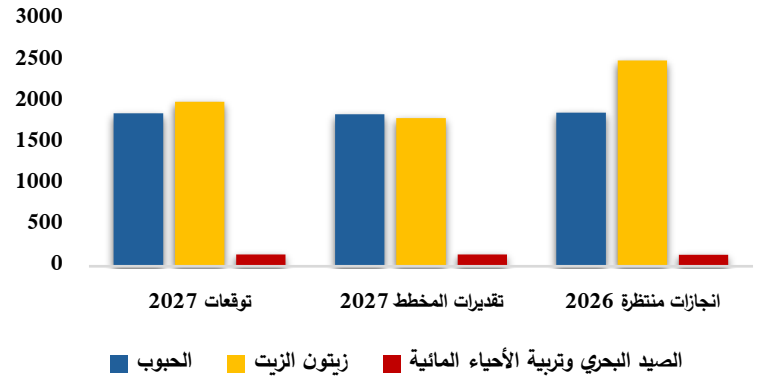
- استكمال المصادقة على خطط واستراتيجيات النهوض بالمنظومات الفلاحية،
- مواصلة تعبئة الموارد المائية وحسن التصرف فيها، وتحسين كفاءة استعمالها مع مواصلة تطوير الموارد غير التقليدية.
- تيسير النفاذ الى التمويل وتعزيز آليات التأمين الفلاحي.
- تحسين جاهزية الهياكل المكلفة بتنفيذ المشاريع بما يساهم في تسريع نسق الانجاز.
- حسن تنفيذ برامج اعادة تكوين القطيع الوطني من الابقار والمجترات الصغرى.
- استكمال تطوير الإطار التشريعي والترتيبي للقطاع بما يواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية والمناخية، ويدعم الاستثمار والتجديد، ويساهم في تطوير الاقتصاد الاخضر والازرق والدائري.
- تعزيز توظيف التقنيات الحديثة والرقمنة ودعم البحث العلمي والابتكار بالقطاع الفلاحي.
- مواصلة تنفيذ التوجهات والبرامج المندرجة في استراتيجية المياه في أفق 2050.
- دعم تطوير سلاسل القيمة وتحسين التثمين والجودة بغرض دعم النفاذ الى الاسواق الداخلية والخارجية.

هذا وتشمل محاور السياسة الفلاحية لسنة 2027 بالخصوص:

➢ تعزيز الأمن الغذائي كمقوم من مقومات السيادة الوطنية

يمثل تعزيز الأمن الغذائي كمقوم من مقومات السيادة الوطنية أحد الأهداف والتوجهات الاستراتيجية لمخطط 2026–2030، وذلك بدعم صمود المنظومات الفلاحية وتدعيم تنافسيتها عبر تحسين الإنتاجية والجودة، وتطوير حلقات التجميع والتخزين والتسويق والرقمنة.

رسم بياني عدد98 : مقارنة للتوقعات وتقديرات المخطط في أهم المنتوجات بعنوان سنة 2027 (الوحدة: ألف طن)



المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

النهوض بمنظومات الإنتاج الفلاحية وتحسين قدرتها التنافسية

قطاع الحبوب والأعلاف

تمثل منظومة الزراعات الكبرى حجر الزاوية في استراتيجية السيادة الغذائية. حيث يتم العمل على تعزيز قدرات القطاع في مختلف حلقات الإنتاج من البذور إلى الخزن. وتستهدف التدخلات المبرمجة لسنة 2027 تعزيز البنية التحتية واللوجستية لمنظومة الحبوب ورقمنتها بالكامل، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

- تكوين مخزونات استراتيجية من الأسمدة الكيميائية وتأمين استمرارية التزويد وانتظام توزيعه مع المحافظة على استقرار الاسعار في السوق المحلية، بما يدعم القدرة على ضمان حاجيات القطاع الفلاحي ويساهم في الحد من كلفة الانتاج وتعزيز الامن والسيادة الغذائية.
- تطوير طاقة الخزن وتحسين إجراءات تمويل المواسم الفلاحية، مع تعزيز دور النقل الحديدي في إجلاء وتجميع المحاصيل.
- تحيين الخارطة البيوميناخية ثم الخارطة الفلاحية.
- تحسين نسب تغطية الحاجيات الوطنية، خاصة بالنسبة إلى القمح الصلب، مع تطوير الحبوب المروية وإحكام التصرف في مياه الري وتكثيف الإنتاج.
- تثمين نتائج ومخرجات البحث العلمي لمنظومة الزراعات الكبرى في إطار التغيرات المناخية.
- تعزيز البنية التحتية واللوجستية لمنظومة الحبوب ورقمنتها بالكامل.
- تكوين مخزونات استراتيجية من الاعلاف وإنجاز دراسة إعادة تأهيل مصنع الأعلاف "شانشو" وتطوير طاقته الإنتاجية.

وبناء عليه، يتوقع انتاج 18.57 مليون قنطار من الحبوب سنة 2027.

قطاع الزيتون

تتجه التوقعات نحو تعزيز القدرات التنافسية لزيت الزيتون التونسي وحماية غابات الزيتون من الآفات، وذلك عبر المحاور التالية:

- رفع طاقة الخزن للديوان الوطني للزيت من 91 إلى 120 ألف طن، وتحديث المخبر التابع له لضمان أعلى معايير الجودة والكشف عن الرواسب.
- إحداث خطوط تمويل بفوائض تفاضلية لدعم القروض الموسمية، وإعطاء الأولوية لصغار الفلاحين في الحصول على منح لاقتناء مستلزمات الجني الآلي.
- تكثيف الإحاطة الفنية والحملات الوطنية لمقاومة الآفات الضارة، وتثمين نتائج البحث العلمي في تطوير أصناف أكثر تأقلما مع الجفاف.
- تنفيذ البرنامج الخصوص لتشبيب الغابة باستعمال أصناف محلية وعبر تثمين مخرجات البحث العلمي.
- الرفع في الاستهلاك الداخلي من خلال تنفيذ برنامج تحسيسي حول الفوائد الصحية لزيت الزيتون.

وبناء عليه، يتوقع انتاج 2 مليون طن من زيتون الزيت سنة 2027، بزيادة 200 ألف طن مقارنة بتقديرات المخطط التنموي 2026–2030.

الإنتاج الحيواني

- الانطلاق في تنفيذ برنامج اعادة تكوين القطيع الوطني من الابقار والمجترات الصغرى، الذي يمتد على 4 سنوات بكلفة حوالي 93 م د ويهدف الى تدعيم القطيع بنحو 22500 راس من الاراخي المؤصلة تدريجيا، ورفع الطاقة الانتاجية السنوية ومن نسبة التغطية بالتلقيح الاصطناعي للأبقار الى 80% في افق سنة 2030، إضافة الى توسيع منظومة المراقبة الانتاجية وتعزيز التغطية العلفية ومراجعة المنح التشجيعية. حيث يخصص للبرنامج اعتماد سنوي قدره 10 ملايين دينار خلال الفترة 2027-2030، على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، منها 5 ملايين دينار لدعم اقتناء الاراخي العشار المحلية او الموردة، و5 ملايين دينار لدعم تربية الاراخي العشار والعجلات المؤصلة لفائدة صغار مربي الابقار.
- تنفيذ مشروع توفير الأضاحي بنقاط البيع المنظّمة، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين كلفة الإنتاج والمقدرة الشرائية عبر التدخل في حلقة الإنتاج والتمويل والتوزيع، من خلال إدماج 30 ألف رأس غنم إضافي في منظومة التسمين للمساهمة في توفير الأضاحي بنقاط البيع المنظّمة والتحكم في كلفة الإنتاج وخفضها عبر التمويلات الميسّرة والدعم المباشر للأعلاف والتأطير الفنّي والرعاية الصحية مقابل التزام المربي بسعر بيع مرجعي متفق عليه.
- انجاز برنامج لعيد الأضحى من خلال تكفل ديوان الأراضي الدولية بتسمين حوالي 8000 خروف ضعيف معد للتسمين مورد من خلال الترفيع في عدد الوحدات الأنثوية لديوان الأراضي الدولية بمعدل 1500 رأس سنويا بالتكاثر الذاتي للقطيع و1000 رأس سنويا من إناث أغنام مؤصلة معدة للتربية موردة لمدة 4 سنوات، إضافة الى الانطلاق في إجراءات توريد حوالي 2 ألف رأس إناث أغنام عبر ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى.
- تكوين مخزون من بيض الاستهلاك في حدود 10 ملايين بيضة لسحب فائض الإنتاج وتغطية فترات ذروة الاستهلاك.

- تنظيم انتاج دجاج البيض من خلال برمجة ذبح القطعان بالمذابح المرخصة، وضبط حصص الانتاج، بما يساهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- دعم استقرار سوق الدواجن عبر خزن 1000 طن من لحم الدجاج، وترشيد توريد بيض التفريخ، والرفع من حصة امهات دجاج اللحم، وتسريع انجاز مشروع تربية الجدود لتأمين حاجيات السوق محليا.

النهوض بقطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية

يسعى قطاع الصيد البحري إلى تحقيق توازن دقيق بين الاستغلال الاقتصادي للثروات البحرية والمحافظة على ديمومتها، مع الرهان على تربية الأحياء المائية كبديل واعد لتلبية الطلب المتزايد. وتهدف تدخلات سنة 2027 إلى تعزيز الرقابة وتطوير سلاسل القيمة في الاقتصاد الأزرق، وذلك من خلال:

- إدماج التكنولوجيا الحديثة عبر اقتناء طائرات مسيرة (Drones) ووحدات مراقبة بحرية متطورة إضافة الى مواصلة إغراق الأرصفة الاصطناعية لمكافحة الصيد العشوائي وحماية المناطق الحساسة.
- إحكام التصرف في الموارد البحرية عبر تقييم منظومة الراحة البيولوجية وحسن توظيف الموارد المتأتية من صندوق الراحة البيولوجية،
- تنمية تربية الأحياء المائية من خلال تحديث إطاره القانوني وتشجيع إقامة مشاريع المفرخات ووحدات إنتاج الأعلاف السمكية المحلية للرفع من نسبة الاندماج (الفراخ والأعلاف) قصد بلوغ الاكتفاء الذاتي من المدخلات وإدماج التكنولوجيات الحديثة والأدوات الرقمية قصد تحسين المردودية الفنية والاقتصادية وتعزيز مراقبة المخاطر،
- تحيين المخطط المديري لموانئ الصيد البحري لتحديد النقائص في مجالات الحماية والتوسعة وتطوير الخدمات وتشخيصها على مستوى كلّ ميناء وتبويبها حسب الأولويات،
- انجاز برنامج دعم تحديث موانئ الصيد البحري والتكوين المهني في إطار برنامج الاقتصاد الأزرق بتونس Bleu Tunisie.

ويتوقع انتاج 143 ألف طن من منتوجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية سنة 2027، في تطابق تام مع تقديرات المخطط التنموي 2026-2030.

تحسين مستوى الحماية الصحية والعناية بسلامة وجودة المنتجات الفلاحية

- تأهيل مخبر الديوان الوطني للزيت وتعزيزه بوحدة تحاليل للتمكين من الكشف الدقيق لرواسب المبيدات.
- مواصلة إنجاز الحملة الوطنية لمقاومة الآفات الضارة بالزيتون وتكثيف الإحاطة الفنية وإنجاز دورات تكوينية لتحسين جودة زيت الزيتون.
- الانطلاق في مشاريع بحثية تهدف إلى معاضدة جهود الوزارة لمواجهة التحديات المتعلقة بانتشار الأمراض الجديدة والمستجدة النباتية والحيوانية الناتجة عن التغيرات المناخية وتأطير الفلاحين بشأنها.
- رقمنة نظام المتابعة والاسترسال لقطيع الأبقار والمجترات الصغرى ضمن برنامج إعادة تكوين القطيع الوطني، مع تأمين نجاعة نظام مراقبة واسترسال المنتجات البيولوجية لتعزيز مصداقيتها وقدرتها التنافسية.
- تحيين النصوص القانونية المنظمة لقطاع الفلاحة البيولوجية بما يضمن سلامتها وجودتها العالية.

- توفير الرعاية الصحية والتأطير الفني للماشية ضمن مشروع توفير الأضاحي بنقاط البيع المنظمة، وتعزيز مراقبة المخاطر في منظومة تربية الأحياء المائية عبر إدماج التكنولوجيات الحديثة والأدوات الرقمية

الميزان التجاري الغذائي

يرتكز برنامج سنة 2027 حول مسارين متوازيين:

- دفع القدرة التصديرية: رفع القيمة المضافة للصادرات الوطنية من خلال تطوير صادرات زيت الزيتون المعلب والبيولوجي، مع استهداف انتاج 2 مليون طن من زيتون الزيت، وتحسين جودة التمور، في حدود 420 ألف طن، وتطوير منتجات الصيد البحري، الى جانب فتح اسواق خارجية جديدة وتنويع وجهات التصدير.
- الحد من التبعية للتوريد: تقليص كلفة واردات المواد الاساسية والعلفية من خلال حوكمة عمليات التوريد ورفع الانتاج الوطني للحبوب الى 20 مليون قنطار، وتعزيز تكوين المخزونات التعديلية بما يساهم في ضمان انتظام التزويد والحد من مخاطر اضطراب الاسواق .

➢ **تنمية الموارد الطبيعية والمحافظة على ديمومتها: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية**

تعتبر الغابات والأراضي الفلاحية ثروة وطنية تتطلب حماية مستمرة من الانجراف والتدهور، حيث تتبنى الدولة مقاربة مندمجة تجمع بين المحافظة البيئية والتنمية الاقتصادية لسكان المناطق الغابية. وستركز التوجهات القادمة خلال سنة 2027 على التمكين الاقتصادي للفئات الهشة وتثمين النباتات الطبية والعطرية، عبر الإجراءات التالية:

- تنظيم استغلال القمم النامية للإكليل والريحان وتثمينها، مع إنجاز دراسات استراتيجية لدعم النساء والشباب في الوسط الغابي وربطهم بمؤسسات التمويل.
- مواصلة تنفيذ مشروع الزراعة المتأقلمة مع تغير المناخ في ولايات الجنوب، لتحسين ظروف العيش وتطوير أنظمة الإنتاج.
- مواصلة برامج التهيئة العقارية الفلاحية والتدخل على مساحة جملية تناهز 21 ألف هك.

➢ **دفع التنمية الفلاحية المندمجة بالجهات**

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في تنمية الجهات عبر توفير مواطن الشغل والمساهمة في تحسين ظروف العيش لمتساكني الأرياف وتقليص الفوارق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. لذلك سيتم العمل على:

- إعداد دراسة لتقديم الدعم الفني للنساء والشباب وربطهم بمؤسسات التمويل الأصغر، مع تكثيف برامج تكوين وتأطير الفلاحين والباعثين الشبان والمرأة الريفية.
- مواصلة انجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بكل من ولايات صفاقس وسليانة وبنزرت وزغوان والقيروان والقصرين والكاف إضافة الى المشروع المندمج للفلاحة الجبليّة الصغرى بالشمال الغربي الذي ينفذه ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي.
- الشروع في إعداد القائمة الثانية للعقارات الدولية الفلاحية المقترحة للتسويغ لفائدة الشركات الأهلية لتعزيز الاستغلال المشترك وتنشيط الاقتصاد المحلي.

- تنظيم الدورة السادسة للمناظرة الوطنية للمنتجات المحلية كآلية لتطوير سلاسل القيمة.

➢ **إرساء محيط فلاحي شامل يضمن الادماج مع إطار مؤسساتي ملائم**

يهدف هذا التوجه الاستراتيجي إلى إرساء منظومة مؤسساتية وتشريعية متطورة وداعمة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، من خلال الارتقاء بأداء المصالح العمومية وتحديث التشريعات وتحسين مناخ الاستثمار لتمكين كافة الفاعلين من إطلاق المبادرات وتثمين الابتكار والتجديد. وترتكز خطة العمل لسنة 2027 على:

- اصدار نتائج التعداد العام للفلاحة بعد استكمال مختلف مراحله، بما يتيح توفير قاعدة بيانات شاملة ومحيّنة حول القطاع الفلاحي ودعم التخطيط واتخاذ القرار.
- الشروع في استغلال المنصات الرقمية المطورة بمختلف مكونات القطاع الفلاحي.
- رقمنة قطاع الزراعات الكبرى وتطوير الفلاحة الذكية وأدوات أخذ القرار.
- إصدار 7000 تصريح بالاستثمار عن بعد عبر رقمنة الخدمات الاستثمارية.
- الانطلاق في إنجاز 10 مشاريع بحث بالجهات والتي تهدف إلى الاستجابة للحاجيات الخصوصية للتنمية الفلاحية الجهوية، من خلال إشراك مختلف المتدخلين، وإنتاج حلول مبتكرة قابلة للتثمين والنقل، بما يساهم في تحسين مردودية منظومات الإنتاج الفلاحي، وخلق القيمة المضافة، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهات،
- مواصلة تحديث المنظومة الأكاديمية والإدارية وإدراج التكنولوجيات الحديثة في مناهج التكوين والإرشاد.
- الانطلاق في إنجاز 20 مشروع بحث لفائدة الباحثين الشبان والتي تهدف إلى تنمية قدرات الباحثين الشبان، وتحفيزهم على الابتكار والإنتاج العلمي، وتوجيه بحوثهم نحو الأولويات الوطنية في القطاع الفلاحي،
- تكثيف برامج التكوين والتأطير لفائدة الفلاحين والباعثين الشبان والمرأة الريفية.
- احداث خط تمويل بمبلغ 100 مليون دينار لمدة اربة سنوات يخصص لإسناد قروض موسمية واستثمارية لفائدة صغار الفلاحين والهياكل المهنية عن طريق البنك الوطني الفلاحي بنسبة فائدة تفاضلية.

2. السياسة المائية

واجهت البلاد التونسية في صائفة 2026 إشكاليات مائية غير مسبوقة تجسّدت في انقطاعات متكررة للمياه، وسط موجات حر شديدة وضغط متزايد على البنية التحتية وذلك بسبب عديد العوامل، خاصة تلك المتعلقة بالانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي الذي أدى إلى تعطل مضخات المياه، إلى جانب تقادم شبكات التوزيع الذي يؤدي إلى تسرب وضياع كميات مهمة من المياه. وتتدرج الأولويات في حسن التصرف في الموارد المائية والمحافظة على استدامتها، باعتبارها مقوماً أساسياً للتنمية الشاملة والعادلة والمتوازنة وضماناً لحقوق الأجيال الحالية والقادمة. ويقتضي ذلك اعتماد مقاربة متكاملة تتجاوز منطق التدخل الظرفي والاستجابة للأزمات والندرة المائية، نحو رؤية استباقية ومستدامة تقوم على الحوكمة الرشيدة للموارد المائية، وترشيد استغلالها، وتنويع مصادرها، وتعزيز نجاعتها، ودعم قدرتها على الصمود والتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية، بما يضمن استمرارية التزويد بالمياه، ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويحافظ على التوازنات البيئية.

الرؤية ومحاور السياسة المائية المضمّنة بمخطط التنمية 2026-2030

الحفاظ على الموارد المائية بـ:

- تحسين الادارة المتكاملة للموارد المائية، بما في ذلك تعزيز الاستخدام الفعال والمستدام مع ركيزة أساسية وهي الترابط: المياه والطاقة والغذاء وتعزيز نظام نقل المياه من اقصى الشمال إلى المناطق الفقيرة بالموارد المائية.
- تقليل الفاقد من المياه في شبكات الري وامدادات مياه الشرب لتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية.
- انشاء أنظمة لرصد وادارة الموارد المائية لفهم التأثيرات على هذه الموارد بشكل أفضل واتخاذ تدابير التكيف المناسبة

الأهداف الاستراتيجية

السيادة المائية بتعبئة موارد مائية تقليدية وغير تقليدية:

تعبئة 95% من المياه السطحية بحلول سنة 2030.

تحلية مياه البحر بتوسعة محطات تحلية مياه البحر للرفع من طاقة الإنتاج من 250 ألف 3 إلى 525 ألف م3 في اليوم وانجاز 4 محطات تحلية المياه الجوفية بطاقة إنتاج يومية تقدر ب 31 ألف م3 في اليوم.

- رفع نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة إلى 30% حيث يتم تحويل المياه المستعملة للري أو الاستخدام الصناعي.

تحسين التزود بالماء الصالح للشرب:

- تحسين نسبة التزود بالماء الصالح للشرب بالوسط الريفي من95 %إلى97. %
- تحسين مردودية شبكات التوزيع التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه من 77% إلى 85% والجلب بنسبة 95%.

الاقتصاد في الماء

- إعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية بهدف تحسين نجاعة الشبكات لبلوغ نسبة 83 % بولايات الجنوب (4250 هك) واستكمال تعصير المنطقة السقوية الكبرى ببوهرتمة (13400 هك).
- تعميم العدادات الذكية وشبكات المراقبة الرقمية.

تنويع مصادر الطاقة للتحكم في كلفة المياه

- تغطية 25% من استهلاك القطاع بواسطة الطاقات المتجددة في افق 2030 (إنتاج معدل 1006 جيجاوات/ساعة).

1.2 الإنجازات المنتظرة لسنة 2026

تعبئة الموارد المائية

- مواصلة أشغال إنجاز السدود (سد ملاق العلوي، خزاني السعيدة والقلعة الكبرى، وسد الدويميس) واستصلاح سد العروسية والانطلاق في إنجاز سدي خلاد بباجة والرغاي بجندوبة والانطلاق في اعداد الدراسات

التفصيلية لإنجاز سدود جديدة (المالح العلوي وأوزافة) وتعلية السدود وتحويل فائض المياه إلى الوسط. وقد شهدت الموارد المائية التقليدية خلال الموسم الفلاحي 2025-2026 تحسنا ملحوظا، حيث بلغت إيرادات السدود المسجلة حوالي 1773 مليون متر مكعب، في حين بلغ المخزون بالسدود بتاريخ 31 أوت 2026 حوالي 1161 مليون متر مكعب.

جدول عدد 17: تعبئة الموارد المائية

الجهة	المعدل	موسم 2024-2025		موسم 2025-2026	
		الإيرادات	النسبة	الإيرادات	النسبة
الشمال	1630	891	55%	1514	93%
الوسط	138	68	49%	79	57%
الوطن القبلي	45	24	53%	180	401%
الجملة	1813	982	54%	1773	98%

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

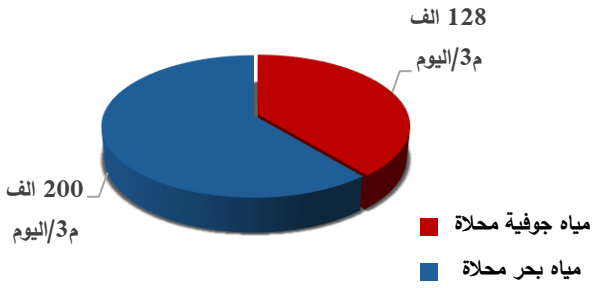
السدود	31 أوت 2026		
	الطاقة	المخزون	نسبة التعبئة
الشمال	1825	1079,3	59%
الوسط	451	39,3	9%
الوطن القبلي	62	42,5	69%
الجملة	2338	1161,1	**50%**

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

- تواصل أشغال تطوير مخزون سد سيدي سالم باعتبار التحويل من سدي ملاق وبوهرتمة الذي بلغ حوالي 142 مليون م3.
- حفر وربط 38 بئراً عميقة بولايات الوسط والجنوب، إلى جانب صيانة وتجديد 26 محطة ضخ، والتدخل في 22 مشروعاً لتجديد وتدعيم الشبكات. كما تم إنجاز 6 آبار عميقة سيم استغلالها خلال صائفة 2026 بولايات الوسط والجنوب، وتعويض 10 آبار عميقة بولايات سليانة وقفصة وزغوان والقصرين. وعلى صعيد الصيانة وتوفير التجهيزات، تم تخصيص مبلغ 10.4 م د لصيانة محطات الضخ والشبكات واقتناء التجهيزات الاحتياطية.
- تنفيذ مشاريع محطات تحلية مياه البحر التي مكنت من رفع الطاقة الإنتاجية لتحلية مياه البحر لتصل إلى 200 ألف متر مكعب في اليوم خلال سنة 2026 مقابل 150 ألف متر مكعب سنة 2025، بالإضافة إلى 43 ألف متر مكعب في اليوم من المياه الجوفية المالحة المحلاة.

الميزان الاقتصادي 2027

رسم بياني عدد99 : توزيع المياه المحلاة لسنة 2026



المصدر: الشركة التونسية لتوزيع واستغلال المياه

تحسين التزود بالماء الصالح للشرب

تمحورت أبرز الإنجازات حول تدعيم منظومة التزويد بالوسط الحضري ورفع نسبة التزود بالمناطق الريفية لتصل حاليا إلى 96.3%، بالإضافة إلى والاقتصاد في الماء والطاقة وتحسين نوعية المياه. وفي هذا السياق تواصل العمل على تنفيذ:

- مشاريع تحسين نسبة التزود بالوسط الريفي بولايتي بنزرت وباجة، وإنجاز المرحلة الأولى من مشروع تحسين تزويد مدينة قبلي بالماء الصالح للشرب إلى جانب تحسين منظومة التزويد لمدينة جرجيس بولاية مدنين.
- انطلاق الأشغال الخاصة بمشروع تحويل وحماية قنوات جلب وتوزيع مياه الشرب المتواجدة بالقطب الصناعي بالفجة.
- برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشرب المرحلة الثانية الذي تشرف على إنجازه الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه وينتظر إنجاز 68 مشروع جديد و136 مشروع إعادة تهيئة وحفر 100 بئر عميقة لفائدة 59 ألف ساكن وتحسين ظروف لفائدة 189 ألف ساكن خلال سنة 2026.

ومن المتوقع أن تبلغ الاستثمارات في قطاع الماء الصالح للشرب للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه حوالي 1300 م د مقابل 464 م د سنة 2025، أي بنسبة تطور تقدر بـ 180%.

الاقتصاد في الماء

يُنتظر أن تبلغ مردودية شبكات التوزيع للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه 77,5% سنة 2026 أي بتطور بـ 0,5 نقطة مقارنة بسنة 2025 بفضل تجديد 200 كلم من القنوات، وستشهد سنة 2026:

- تجهيز 6500 هك بمعدات الاقتصاد في مياه الري منها 3500 هك جديدة 3000 هك تعويضية للتجهيزات المندثرة وبذلك تصل نسبة التجهيز إلى 97.5% في موفى سنة 2026

المناطق السقوية

فيما يخص المناطق السقوية، من المتوقع خلال سنة 2026 القيام بالإنجازات التالية:

- 443 ألف هك مساحة المناطق السقوية المهيئة منها 253 ألف هك عمومية وقد تم الإنتهاء خلال سنة 2026 من تهيئة 7 مناطق سقوية جديدة على مساحة 1780 هك.
- تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية من خلال استكمال إنجاز أشغال الصرف والتجفيف على مساحة 700 هك ببوشراي والإنتهاء من أشغال تهيئة المنطقة السقوية بماطر على مساحة 1930 هك، كما سيتم استكمال

دراسة إعادة تعصير بعض المناطق السقوية وإنجاز بعض الأشغال المتعلقة بالبنية التحتية في إطار مشروع تكثيف الفلاحة السقوية بالبلاد التونسية.

- الإنتهاء من إعادة تهيئة 10 مناطق سقوية على مساحة 6570 هك وتهيئة 63 كم من المسالك الفلاحية
- مواصلة مشروع تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت التي من المنتظر دخولها حيز الإستغلال سنة 2027.

الحوكمة

- إطلاق منصّة إلكترونية خاصة بالترخيص للتصرف في الملك العمومي للمياه، إلى جانب تطوير نظام معلوماتي يعنى بتجميع البيانات الهيدرولوجية وتقديم مؤشّرات آنيّة حول الوضعيّة المائيّة وذلك بهدف المساعدة مما يدعم القرار للتصرف الفوري في الموارد المائية.

2.3 مضامين السياسة التنموية لسنة 2027

أهداف سنة 2027

تأمين الطلب على مياه الشرب من خلال:

- تحسين كفاءة شبكات توزيع مياه الشرب: الترفيع في كفاءة شبكات التوزيع إلى 78 % بحلول 2027 مقابل77,5 % كمحتمل لسنة 2026، مع تعزيز برامج التوعية لتقليص الفاقد عند المستهلكين.
- ترشيد الاستهلاك الزراعي :توجيه برامج خاصة بالقطاع الفلاحي الذي يستهلك قرابة 70 % من الموارد، وذلك عبر تحسين كفاءة الري ورفع القيمة المضافة للمتر المكعب من المياه.
- تطوير الموارد غير التقليدية :التوسّع في طاقة بعض محطات التحلية الموجودة، وتحسين معالجة المياه المستعملة التي لا تتجاوز نسبة استغلالها حالياً 17 % من الموارد المتاحة.
- تجديد الشبكات: صيانة المنشآت وتجديد حوالي 200 كم او أكثر سنويا من القنوات المتقادمة.
- التخزين والتحويل :التسريع في انجاز الخزانات المبرمجة وتعزيز شبكات التحويل لضمان تزويد المناطق ذات العجز.

تثمين المياه المستعملة والمعالجة من 12 % خلال سنة 2025 الى 15 %سنة 2027.

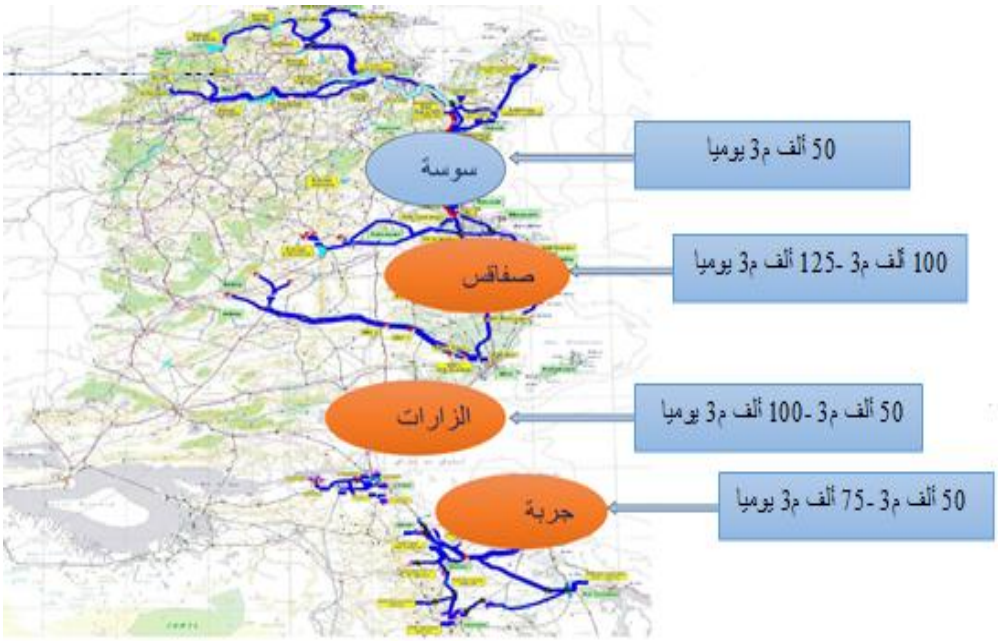
في إطار الأهداف الاستراتيجية المضمنة بالمخطط التنموي 2026-2030 سيتم العمل خلال سنة 2027:

➢ **تعبئة الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية وذلك عبر:**

- مواصلة إنجاز وتعلية السدود وتدعيم منظومة تحويل المياه من الشمال إلى الوسط والجنوب.
- تحلية مياه البحر :الاعتماد المتزايد على محطات التحلية (مثل محطات زارات، صفاقس وسوسة) لتخفيف الضغط المتزايد على الموائد المائية الجوفية.
- توسعة محطة تحلية مياه البحر بالزارات لتبلغ طاقة إنتاجية نهائية 100 ألف م^3/يوم.
- توسعة محطة تحلية مياه البحر بجزيرة جربة بطاقة إنتاجية نهائية 75 ألف م^3/يوم.
- استكمال إنجاز محطة تحلية مياه البحر بصفاقس ذات طاقة إنتاجية تبلغ 125 ألف متر مكعب يوميا قابلة للتوسعة إلى 250 ألف متر مكعب يوميا.
- دخول حيّز الاستغلال لمحطة التحلية بسوسة ذات طاقة إنتاجية تقدر ب 50 ألف متر مكعب في اليوم.
- الانطلاق في إنجاز محطات تحلية المياه الجوفية المالحة بكل من جزر قرقنة بطاقة 12 ألف متر مكعب في اليوم وبن قردان بطاقة 15 ألف متر مكعب في اليوم.

- الانتهاء خلال سنة 2027 من المراحل التحضيرية لمشروع "تانيت"، بما فيها تعبئة التمويلات والإطار وهو مشروع يهدف إلى معالجة المياه المستعملة من خمس محطات رئيسية (العطار، مليان، صفاقس، النفيضة، وعقارب) لاستعمالها في ري 11,500هكتار من الأراضي الفلاحية التابعة لديوان الأراضي الدولة، موزعة على أربع ولايات: تونس (4,500 هكتار)، زغوان (2,500 هكتار)، سوسة (2,500 هكتار)، وصفاقس (2,000 هكتار).
- انجاز دراسة بالتعاون مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والديوان الوطني للتطهير، تهدف إلى تقييم إمكانيات إعادة استخدام المياه المعالجة في سبع محطات تطهير صغيرة ومتوسطة الحجم موزعة على مختلف جهات الجمهورية (بن قردان، الهامة، جربة أغير، مدنين، تبرسق، تستور، توزر). وتتميز هذه المناطق بتنوع سياقي ملحوظ من حيث توفر الموارد المائية والضغوط عليها، والأنظمة الفلاحية، والمناطق المسقية، والأنشطة السياحية، والاقتصادية.

رسم بياني عدد100 : محطات تحلية مياه البحر وتوسعتها لسنة 2027



➢ تحسين التزود بالماء الصالح للشرب

- إنجاز محاور جلب الماء الصالح للشرب لتقريبه من المناطق غير المزودة وإنشاء شبكات توزيع فرعية خاصة بالتجمعات السكنية المبرمج ربطها بهذه المحاور بولايات باجة وبنزرت، هذا إضافة إلى مواصلة إنجاز باقي مشاريع الوسط الريفي.
- تطور نسبة التزويد الريفية بالماء الصالح للشرب عن طريق الشركة من 54.5 % خلال سنة 2026 إلى 55 % سنة 2027.
- استكمال 30 مشروع جديد وإعادة تهيئة 85 مشروع وحفر 8 آبار إضافية بالنسبة للإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه سنة 2027.

➢ الاقتصاد في الماء

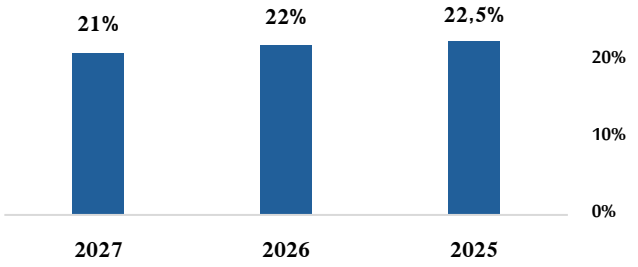
في إطار استراتيجيتها للاقتصاد في مياه الشرب اعتمدت الشركة الوطنية خطة تتضمن عديد البرامج من أهمها:

تحسين مردودية الشبكات عبر تجديد الأجزاء المتقادمة من الشبكة وتكثيف البحث عن تسربات المياه وإصلاحها ومن المرتقب أن تبلغ نسبة مردودية شبكات التوزيع 78% سنة 2027 مقابل 77.5% سنة 2026 كمحتمل إنجاز، وذلك بتجديد 300 كلم خلال السنة، وينتظر انطلاق مشروع تحسين المردودية الفنية والطاقية لشبكة الماء الصالح للشرب بتونس الكبرى بهدف تحسين ظروف العيش لسكان تونس الكبرى (حوالي 3 مليون ساكن) والحد من الاثار السلبيّة المترتبة عن الانقطاعات الظرفية للتزود بمياه الشرب. ومن اهم مكونات المشروع:

- ✓ إعادة تأهيل حوالي 25 كلم من أنابيب إمداد المياه بأقطار تتراوح بين 600 ملم و1400 ملم بمنطقة غدير القلة، بالإضافة إلى 3 نقاط توزيع و113 كيلومترًا من شبكات التوزيع الأكثر تضررا واقتناء معدات الكشف عن التسربات.
- ✓ تعزيز الطاقات المتجددة من خلال اقتناء وتركيب ألواح شمسية كهروضوئية في موقعي غدير القلة والمرناقية

- تحسين العد عبر تجديد التوصيلات القديمة والعدادات المعطبة.
- تطوير الشبكات بتركيز أنظمة القيس والتحكم عن بعد.
- التحكم في الطلب عن طريق الحملات تحسيسية وتوعوية لترشيد الاستهلاك لدى المشتركين وخاصة الوحدات الصناعية والسياحية والإدارات العمومية.
- إرساء برنامج الشبكات الذكية في إطار الصندوق الأخضر والتي يتمثل تصميمها في مكونين أساسيين وهي القنوات الذكية والعدادات الذكية.

رسم بياني عدد101 : نسبة ضياع شبكات توزيع المياه



المصدر: الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه

كما تسعى الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه إلى تجهيز 6000 هك بمعدات الاقتصاد في مياه الري منها 3000 هك جديدة و3000 هك تعويضية للتجهيزات المندثرة.

➢ المناطق السقوية

- الانتهاء من إعادة تهيئة 14 منطقة سقوية على مساحة 8000 هك وتهيئة 140 كم من المسالك الفلاحية في إطار تثمين المناطق السقوية.

- استكمال مشروع تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت ودخولها حيز الاستغلال سنة 2027 وتهيئة المسالك الفلاحية.

➢ تنويع مصادر الطاقة للتحكم في الكلفة

- دمج الطاقات المتجددة والفوطوضوئية لتشغيل محطات الضخ ومعالجة المياه لتخفيض كلفة الإنتاج.
- الضغط على المصاريف :ترشيد استهلاك الكهرباء الخاص بنظام نقل مياه الشمال إلى المناطق الداخليّة والساحلية والتحول الرقمي والإدارة الذكية للشبكات (Smart Water).

جدول عدد 18: أهم مؤشرات قطاع المياه

المؤشر	2025	2026	2027
مردودية شبكة التوزيع %	% 77	% 77.5	% 78
نسبة الموارد المائية غير التقليدية	% 9.62	% 10.43	% 11.06
إعادة استعمال المياه المعالجة مليون م³/سنة	4.4 مليون م3	12 مليون م3	13 مليون م3
نسبة التزود بالماء الصالح للشراب %	% 98.9	%99	% 99
نسبة التزود بالماء الصالح للشراب بالوسط الريفي %	%96.1	% 96.3	% 96.5

المصدر: وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

الميزان الاقتصادي
2027

II. السياسة الطاقية

يتنزّل إعداد مشروع الميزان الاقتصادي لقطاع الطاقة لسنة 2027 في سياق تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030 الذي يكرّس الانتقال الطاقي كخيار استراتيجي لتعزيز السيادة والأمن الطاقي عبر تنويع المزيج الطاقي وتطوير الإنتاج الوطني ورفع حصة الطاقات المتجددة، فضلاً عن تحسين النجاعة الطاقية لدعم التنمية المستدامة وقدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام التحولات العالمية.

وفي هذا السياق، يواجه قطاع الطاقة تحديات هيكلية، أبرزها تراجع إنتاج المحروقات وارتفاع عجز الميزان التجاري للطاقة وارتفاع الفجوة بين الطلب وقدرات إنتاج الكهرباء خلال فترات ذروة الاستهلاك الصيفي. وتتطلب هذه الوضعية تكثيف الجهود من أجل استعادة توازن المنظومة الطاقية وتكريس القدرة على مواكبة نسق الاستهلاك وذلك من خلال تسريع نسق تنفيذ مشاريع الإنتاج الطاقي وبالأخص مشاريع الطاقات المتجددة فضلا عن تحسين كفاءة الطاقة بما يستجيب لمتطلبات التنمية والمتغيرات الدولية.

الأهداف الإستراتيجية لقطاع الطاقة

يُعتبر التوازن بين العرض والطلب حجر الزاوية في الإستراتيجية الطاقية الرامية إلى تعزيز الاستقلالية الطاقية وضمان استدامته. ومن هذا المنطلق، أصبح تحقيق هذا الهدف مرتبطا بالعمل وفق مسارين متكاملين يشملان:

- **من حيث الطلب:** ترشيد الاستهلاك وتحسين النجاعة الطاقية وتغيير السلوكيات المجتمعية من خلال الاستثمار في التجهيزات والتكنولوجيات المقتصدة للطاقة.
- **من حيث العرض:** تطوير الموارد الوطنية في المكامن التقليدية والاستثمار في الطاقات المتجددة وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية واعتماد برامج مجددة على غرار التوليد المؤتلف للطاقة وتحسين كفاءة شبكة النقل الكهربائي والعزل الحراري الإجباري للأسطح.

وتتمثل الأهداف الوطنية للانتقال الطاقي إلى موفّى 2030 في:

المؤشر	المرجع سنة 2024	الهدف سنة 2030
نسبة الطاقات المتجددة في الكهرباء(%)	5	35
خفض الانبعاثات الكربونية(%)	–	36
الكثافة الطاقية (طن م.ن / 1000 د)	0.125	0.095
الاستقلال الطاقي(%)	41	55

وستتكثف الجهود من أجل تجسيم الخيارات الكبرى للقطاع وتذليل الصعوبات وإعطاء دفع للمشاريع الطاقية من أجل التقدم في تحقيق الأهداف النوعية والكمية للمخطط بعنوان سنة 2027.

1. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

استكشاف وإنتاج المحروقات:

عرفت سنة 2026 مواصلة الجهود الرامية إلى تثمين الموارد الوطنية وتعزيز استغلالها، فيما ستتواصل التدخلات الرامية إلى المحافظة على نسق إنتاج المحروقات ودعمه، حيث يتوقع:

- ارتفاع الإنتاج الوطني إلى حوالي 2,47 مليون ط.م.ن مقابل 2,48 مليون ط.م.ن سنة 2025
- حفر بئرين تطويريتين وبرمجة إنجاز خمسة آبار تطويرية والشروع في إنجاز خمسة آبار استكشافية.

ومن المنتظر أن تنعكس هذه الجهود إيجاباً على أداء القطاع، بما سيؤدي إلى:

- تحقيق نمو في القيمة المضافة للقطاع بنسبة 0,2- %مقابل 3,0% مقدرة بالمخطط، على الرغم من الجهود المبذولة فإن النتائج المتوقعة لسنة 2026 تبقى دون الهدف المرسوم بالمخطط.
- تسجيل استثمارات تناهز 1560 م د، منها 1160 م د موجهة لتطوير الحقول النفطية، مقارنة بـ 1170 م د مبرمجة في مخطط التنمية، نتيجة تطور كلفة أشغال تطوير واستكشاف الحقول المبرمجة.

تكرير ونقل وخزن وتوزيع المواد البترولية:

سجل القطاع جملة من الإنجازات تمثلت في:

- ارتفاع إنتاج المصفاة إلى حوالي 1,05 مليون طن من المواد البترولية مقابل 0,88 مليون طن سنة 2025 لترتفع نسبة تغطية المصفاة لحاجيات السوق المحلية من المواد البترولية المكررة إلى حوالي 30%.
- ارتفاع الطلب على المواد البترولية بنسبة 4%، مدفوعا أساسا بارتفاع استهلاك البنزين بنسبة 5% والغازوال بنسبة 8%، مقابل تراجع استهلاك الفيول بنسبة 13% وكيروزان الطيران بنسبة 8% وغاز البترول المسال بنسبة 4%.
- تراجع قيمة الاستثمارات من 200 م د إلى 145 م د متوقعة.

الكهرباء والغاز:

تتمثل أهم إنجازات القطاع فيما يلي:

- نمو سنوي للطلب على الكهرباء يقدر بـ 2 % حيث يقدر الاستهلاك الوطني للكهرباء بـ 17840 ج.و.س،
- نمو سنوي للطلب على الغاز يقدر بـ 8 %، مع دخول المشاريع المبرمجة لربط وتزويد المناطق البلدية حيز الاستغلال.
- ربط حوالي 100 ألف مشترك جديد سنويا بالشبكة الكهربائية (نسبة الربط بلغت 99,9%)،
- ربط ما يقارب 30 ألف مشترك جديد سنويا بشبكة الغاز الطبيعي (نسبة الربط بلغت 23,5 %)
- تواصل أشغال إعادة تهيئة محطة إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بسيدي داود "المرحلة أ" (30 ميغاواط)، حيث من المنتظر دخوله مرحلة الاستغلال سنة 2027.

- تواصل الإجراءات التحضيرية لإنجاز محطة فولطاضوئية ببني مهيرة (50 ميغاواط) مع التخزين، حيث يجري حاليا إعداد ملف طلب العروض تمهيدا لاستكمال الإجراءات المتعلقة بانطلاق إنجاز المشروع سنة 2027.
- تواصل انجاز مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا وذلك في إطار تعزيز اندماج المنظومة الكهربائية الوطنية ضمن الشبكة الأوروبية والتوجه نحو إدماج الطاقات المتجددة وتعزيز التكامل الطاقي الإقليمي.

أما على **المستوى الكمي**، فينتظر تسجيل نسبة نمو للقيمة المضافة للقطاع في حدود 2,4% سنة 2026 مقابل 3,0% مبرمجة بالمخطط وإنتاج حوالي 22700 ج.و.س من الكهرباء مقابل 20533 ج.و.س سنة 2025، إلى جانب إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 1800 م د منها 960 م د ستنجزها الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

مشروع الربط الكهربائي بين تونس و إيطاليا:

- كوابل البحرية وتحت الأرضية:(200 كم كابل بحري تحت الماء) انطلقت أشغال تصنيع النموذج الأولي.
- محطة التحويل بالملاعبي: (500 كلف تيار مستمر / 220 كلف تيار متردد) تم توقيع العقد في انتظار استكمال إجراءات الإقفال المالي للمشروع.
- خطوط هوائية: (بين الملاعبي-قرمبالية والمرناقية-قرمبالية) انطلاق الأشغال وتقدر مدة الإنجاز بـ33 شهرا.
- محطة التحويل بقرمبالية: انطلاق الأشغال وتقدر مدة الإنجاز بـ 31 شهرا.
- الخط المزدوج 400 كيلوفولط قرمبالية 2– كندار: إطلاق طلب العروض.

2027

الانتقال الطاقي:

تميزت حصيلة سنة 2026 بتسارع نسق تنفيذ مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار نظامي اللزمات والتراخيص ومن المنتظر أن تساهم هذه المشاريع في رفع حصة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي إلى حوالي 12% موفى سنة 2026، مقابل 6 % سنة 2025.

التوسع في إنتاج الطاقات المتجددة: شهدت السداسية الأولى من سنة 2026 تقدما في إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة:

نظام اللّزمات، تتمثل أهم الإنجازات في:

- دخول حيز الاستغلال محطة الطاقة الشمسية بتوزر ومحطة سيدي بوزيد (بقدرة أحادية 50 ميغاواط) ،
- إصدار القوانين المتعلقة بالمصادقة على الاتفاقيات والعقود الخاصة بخمسة مشاريع لتركيز محطة فولطا ضوئية بـ:

✓ المزونة من ولاية سيدي بوزيد بقدرة 100 ميغاواط.
✓ القصر من ولاية قفصة بقدرة 100 ميغاواط.
✓ منزل الحبيب من ولاية قابس بقدرة 100 ميغاواط.
✓ سقدود من ولاية قفصة بقدرة 100 ميغاواط.

✓ الخبنة بولاية سيدي بوزيد (198 ميغاواط).

- إسناد مشروعين طاقة فولطاضوئية بقدرة 200 ميغاواط ومشروع طاقة رياح بقدرة 77 ميغاواط في انتظار ابرام الاتفاقيات والعقود والمصادقة عليها بقوانين.

هذا ومن المنتظر أن يتم قبل موفى سنة 2026:

- نشر الجولة الثالثة من طلب العروض عدد 01 لسنة 2022 للطاقة الشمسية.
- نشر الجولة الثانية من طلب العروض عدد 02 لسنة 2022 لطاقة الرياح.
- قبول وتقييم عروض مشروع الطاقة الشمسية في ولاية قبلي 300 ميغاواط طاقة شمسية مع التخزين بالبطاريات.
- نشر طلب عروض تركيز 50 ميغاواط ببني مهيرة مع 10 ميغاواط تخزين.
- الانطلاق في اختيار مواقع محطات الرياح مثل جبل سيدي عبد الرحمان (200 ميغاواط) وطباقة (500 ميغاواط) والقطار (100 ميغاواط).

نظام التراخيص: إسناد مشاريع بقدرة جملية تبلغ 455 ميغاواط مقابل 200 ميغاواط مبرمجة منها 187 مشروعا من فئة 1 ميغاواط و119 مشروعا من فئة 2 ميغاواط و3 مشاريع من فئة 10 ميغاواط.

نظام الإنتاج الذاتي:

- الجهد العالي والمتوسط: إسناد أول مشروع بقدرة 100 ميغاواط في إطار تكوين شركة مشروع.
- المشاريع المنتفعة بمنح صندوق الانتقال الطاقي: يتوقع بلوغ قدرة إجمالية 150 ميغاواط في موفى سنة 2026، (تجهيز حوالي 41 ألف مسكن).
- إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لفائدة المنشآت غير المرتبطة بالشبكة (التنوير الريفي وضخ المياه): بلوغ 2 ميغاواط موفى سنة 2026.
- برنامج استعمال الطاقة الشمسية الفولطاضوئية بالمنشآت العمومية: تركيز 25 ميغاواط مع نهاية سنة 2026 بالتزامن مع استكمال البرنامج، أي بزيادة تقدر بـ 7 ميغاواط مقارنة بالهدف المحدد عند إعداد البرنامج.
- تنفيذ برنامج بروسول إلك الاجتماعي: يستهدف الفئة التي لا يتجاوز استهلاكها السنوي 1200 ك.و.س، وهي الفئة المنتفعة بأكبر نسبة من دعم الدولة للكهرباء، ويتم في مرحلته النموذجية بولاية توزر تجهيز 4000 مسكن بمنظومات شمسية فولطاضوئية تمويلا كليا عن طريق صندوق الانتقال الطاقي. ويستهدف برنامج بروسول إلاك الاقتصادي الفئة السكنية المرتبطة بشبكة الجهد المنخفض، والتي يتراوح استهلاكها السنوي للكهرباء بين 1200 و1800 ك.و.س، ومن المتوقع تركيز 100 جهاز مع موفى السنة.
- برنامج تركيز 10 ميغاواط من الطاقات المتجددة لفائدة المؤسسات العمومية
- الترخيص بتركيب بطاريات تخزين الطاقة الكهربائية المرافقة لمنظومات الإنتاج الكهروضوئي والمقترنة بمحولات هجينة.

النجاعة الطاقية:

- ابرام عقود برامج لإنجاز 130 كشف طاقي وما يترتب عنها من استثمارات مادية وغير مادية.
- تحسين مستوى النجاعة الطاقية في قطاع البناء: يتم ذلك من خلال برنامج النهوض بالعزل الحراري لأسطح المساكن (عزل حراري لمساحة تقدر بـ 2400 م2) والنهوض بالمباني المقتصدة للطاقة ذات علامة (إسناد رخص لفائدة 5 مباني).
- التخفيض من استهلاك الطاقة في القطاع العمومي: تم إمضاء عقود في إطار البرنامج بقيمة 33 م.د مع المزودين لإنجاز عمليات نجاعة طاقية لفائدة 36 مؤسسة عمومية تتعلق باستبدال أجهزة التكييف وتركيز أجهزة إنارة ذات نجاعة طاقية عالية و59 منشأة عمومية من مجموع 119 على أن يتم استكمال إنجاز كافة العمليات المبرمجة نهاية سنة 2026.
- البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة تجهيز 112 مسجدا بولاية توزر بلوحات شمسية ويتمّ حاليا استكمال الإجراءات المتعلقة بتجديد أجهزة الإضاءة وتركيز منظومات التحكم في الطاقة.
- تجديد شبكة التنوير العمومي: يجري العمل لاستبدال حوالي 4600 نقطة إنارة بأخرى ذات نجاعة عالية من نوع LED بتوزر حيث يتمّ حاليا القيام بإجراءات نشر طلب العروض إلى حين تحيين قرار التنفيذ.
- استعمال الفوانيس المقتصدة للطاقة: يتمثل هذا البرنامج في استبدال 4 مليون فانوس متوهّج بفوانيس مقتصدة للطاقة، ويتم حاليا استكمال المرحلة الأولى والمتمثلة في استبدال 400 ألف فانوس وقد تم خلال سنة 2026 الانطلاق في اجراءات المرحلة الثانية والثالثة والمتمثلة في استبدال 2,4 مليون فانوس.
- بلوغ 32 ألف م2 من اللاقطات الشمسية الحرارية البرنامج المتواصل للنهوض بالسخانات الشمسية الجماعية: يتوقع تركيز 2000 م2 من التجهيزات الجماعية لتسخين المياه في قطاعي الصناعة والخدمات وتجهيز المبيتات الجماعية بمحطات شمسية لتسخين المياه من خلال تركيز10000 م2 وتجهيز المسابح البلدية بمحطات شمسية لتسخين المياه من خلال تركيز 5000 م2. (12 مسبح) وتركيز 30 ألف م2 من السخانات الشمسية في قطاع السكن والمهن الصغرى.

تُظهر المقارنة بين إنجازات قطاع الطاقات المتجددة سنة 2026 والأهداف المرسومة في مخطط التنمية تسارعاً واضحاً في وتيرة المصادقة والبدء الفعلي في تنفيذ المشاريع الكبرى على الرغم من أن المزيج الطاقي الفعلي الموجه لإنتاج الكهرباء لا يزال يعتمد بأغلبيته الساحقة على الغاز الطبيعي، إلا أن سنة 2026 تمثل نقطة التحول التنفيذية الكبرى عبر وضع المشاريع التي تعطلت سابقاً على سكة الإنتاج الفعلي والانطلاق في الإنجاز.

2. مضامين السياسة الطاقية لسنة 2027

➢ استكشاف وإنتاج المحروقات:

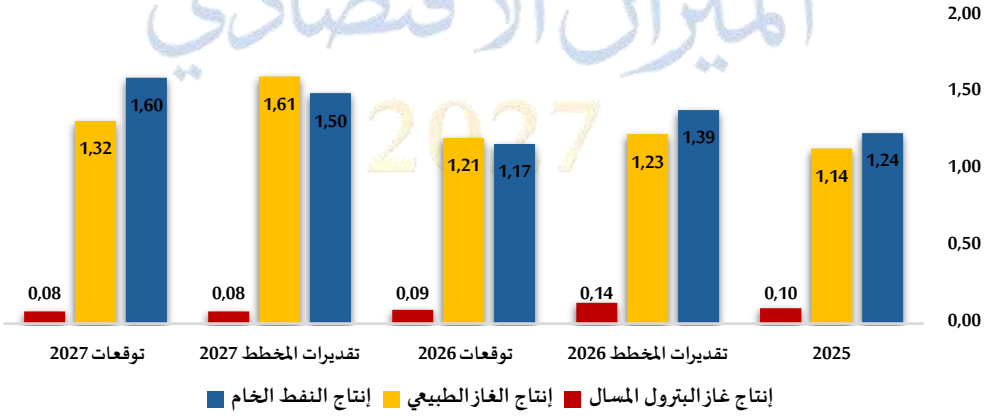
ستتواصل الجهود الرامية إلى دعم قطاع المحروقات وتعزيز جاذبيته الاستثمارية، من خلال تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف، ومراجعة مجلة المحروقات بما يواكب متطلبات المرحلة، إلى جانب إقرار سياسة ترويجية

متكاملة للقطع الشاغرة في مجال المحروقات، على المستويين الداخلي والخارجي، بهدف استقطاب مزيد من المستثمرين وتشجيعهم على الانخراط في أنشطة استكشاف وإنتاج المحروقات.

ومن المنتظر أن يشهد إنتاج المحروقات خلال سنة 2027 تطورا إيجابيا، مدفوعا أساسا بدخول عدد من المشاريع الجديدة طور الإنتاج، إلى جانب مواصلة تنفيذ برامج تطوير الحقول القائمة بما من شأنه دعم الإنتاج وتحسين مردودية الاستغلال. وفي هذا الإطار، يرتقب حفر ثلاث آبار تطويرية ضمن امتياز استغلال المحروقات «كسموس»، كما ينتظر دخول امتياز «عزيزة» و «صباح» و«عرفة» طور الإنتاج موفى سنة 2027. كما ستتواصل الأشغال التطويرية على امتياز «حلق المنزل» بهدف تحسين الإنتاجية وضمان استدامة الاستغلال. وفي المقابل، سيشهد إنتاج بعض الامتيازات انخفاضا نتيجة التراجع الطبيعي لمستويات الإنتاج، على غرار امتيازي «عشتروت» و«سرسينة». كما ينتظر توقف عدد من الحقول تدريجيا بفعل التقلص الطبيعي للإنتاج، ومن بينها «بركة» و«معمورة» و«عبير» و«بشرى» و«سندس» و«بنفسج الجنوبي». أما حقل «ميسكار»، فينتظر أن يتوقف عن الإنتاج خلال سنة 2027 في صورة عدم التدخل على المنشآت نتيجة ارتفاع نسبة غاز الكبريت في أنبوب الإنتاج، وهو ما يستوجب اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرارية الاستغلال.

هذا وينتظر إنتاج حوالي 3 مليون ط.م.ن من المحروقات مقابل 2.5 مليون ط.م.ن سنة 2026 مع إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 1600 م.د منها 1450 م.د لتطوير الحقول النفطية.

رسم بياني عدد102 : الانتاج الوطني من المحروقات (مليون ط.م.ن)



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

➢ تكرير ونقل وخزن وتوزيع المواد البترولية:

سيتواصل تطوير قطاع تكرير وخزن ونقل وتوزيع المواد البترولية، من خلال تحديث البنية التحتية، ورفع جاهزية منظومة التكرير والخزن، وتنويع مصادر التزوّد بالمنتجات البترولية الجاهزة، بما يعزز مرونة المنظومة الوطنية، ويقلص من مخاطر التبعية الخارجية، ويرفع من كفاءة القطاع وجودة خدماته انسجاما مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للطاقة.

هذا ومن المتوقع أن تبلغ التقديرات الأولية لتكرير النفط الخام حوالي 1,14 مليون طن مقابل 1,05 مليون ط.م.ن سنة 2026 وتنفيذ استثمارات قدرها 32 م د في إطار مواصلة دعم قدرات القطاع وتطوير بنيته التحتية. ومن أهم المشاريع المبرمجة في هذا المجال نذكر تغيير المعدات المتآكلة لوحدات الإنتاج الحالية واستبدال معدات

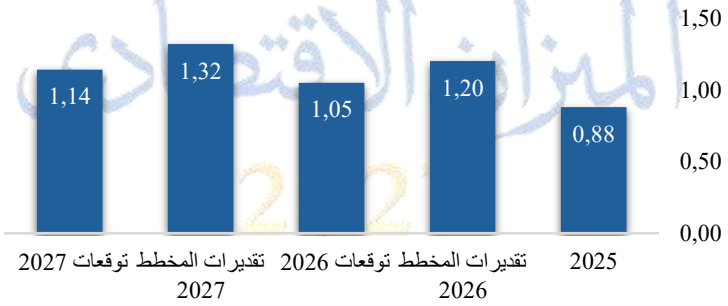
لوجستية للإنتاج وإعادة بناء 8 خزانات جديدة.

وفي قطاع نقل وخزن وتوزيع المواد البترولية، يمثل تأمين تزويد السوق الوطنية بالمواد البترولية وتعزيز الأمن الطاقي أولوية، بما يستوجب مواصلة تحديث البنية التحتية ورفع جاهزيتها وكفاءتها. وفي هذا الإطار، تقدر الاستثمارات المبرمجة للشركة الوطنية لتوزيع البترول بحوالي 40 م د، ستخصص أساسا لتطوير شبكة التوزيع والخزن إلى جانب تحسين المنظومات المعلوماتية وجودة الخدمات. ومن أهم المشاريع المبرمجة نذكر الترفيع في طاقة الخزن بمستودع حلق الوادي للمحروقات ومشروع إعادة تأهيل وحدة تعبئة القوارير ببنزرت وإنشاء محطات جديدة لتوزيع المحروقات.

كما تقدر استثمارات شركة النقل بالأنابيب بالصحراء بحوالي 15 م د ستوجه أساسا إلى صيانة وتأهيل شبكات نقل البترول والخزانات وتجديد التجهيزات الفنية، فضلا عن تطوير منشآت الرصيف البحري والشحن، بما يضمن استمرارية العمليات وسلامتها ورفع كفاءة منظومة النقل والخزن. ومن أهم المشاريع المبرمجة نذكر أنبوب نقل البترول وتشييد خزان سعته 35 آلف م^3 وتشييد خزان ثاني سعته 5 آلاف م^3.

هذا ويتوقّع إنتاج حوالي 1,14 مليون ط.م.ن من المواد البترولية مقابل 1,05 مليون ط.م.ن سنة 2026 وإنجاز جملة من الاستثمارات في حدود 165 م د.

رسم بياني عدد103 : الإنتاج الوطني من المواد البترولية (مليون طن)



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

➢ نشاط الكهرباء والغاز:

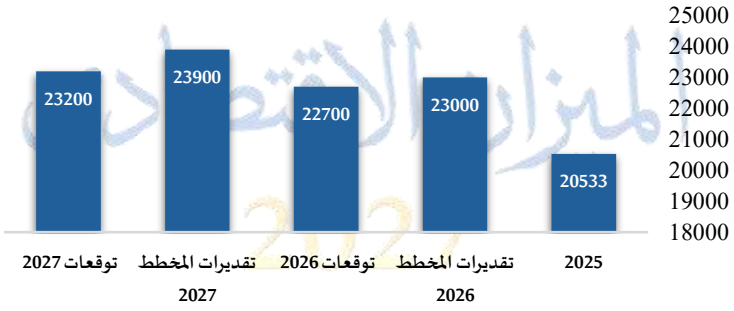
ستتواصل الجهود قصد إرساء منظومة كهربائية وغازية أكثر استدامة ومرونة وقدرة على الاستجابة لتطور الحاجيات الوطنية، بما يعزز الأمن الطاقي ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال مواصلة تطوير وتعزيز البنية الأساسية لمنظومة الكهرباء والغاز خاصة من خلال تدعيم قدرات الإنتاج وشبكات النقل والتوزيع وتحديث منظومات التحكم والتصرف في الشبكات. هذا إلى جانب رفع قدرتها على استيعاب الإنتاج المتزايد من الطاقات المتجددة، بما يساهم في تعزيز مرونة المنظومة الكهربائية واستقرارها وضمان استمرارية التزويد وتحسين جودة الخدمات المقدمة للحرفاء.

ومن المنتظر خلال سنة 2027 أن يبلغ النمو السنوي للطلب على الكهرباء 4% حيث يقدر الاستهلاك الوطني للكهرباء بـ 18560 ج.و.س. أما عن النمو السنوي للطلب على الغاز فيتوقع أن يبلغ 8 %، ويعزى ذلك أساسا إلى تواصل دخول المشاريع المبرمجة لربط وتزويد المناطق البلدية حيز الاستغلال.

وفي إطار تعزيز الاستثمار في البنية التحتية للكهرباء والغاز، سيتم العمل على إنجاز مجموعة من المشاريع الجديدة على غرار توسعة محطة التربينات الغازية ببرج العامري بتربينة غازية ثالثة بقدرة 300 ميغاواط وإحداث محطة "رادس د" ذات دورة مزدوجة بقدرة تتراوح بين 650 و750 ميغاواط، وإحداث محطة إنتاج الكهرباء ذات الدورة المزدوجة "سوسة هـ" بكلفة 1700 م د، والمحطة الفلطاضوئية ببني مهيرة بقدرة 50 ميغاواط مع التخزين بكلفة 174 م د، واقتناء أنظمة تخزين الطاقة بواسطة البطاريات (BESS) بكلفة 383م د، واقتناء محركات غازية بقدرة 200 ميغاواط، والشروع في تعميم تركيب العدادات الذكية لجميع الحرفاء ومواصلة مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا ومشاريع نقل وتوزيع الكهرباء والغاز.

وينتظر إنتاج حوالي 23200 جيغاواط ساعة من الكهرباء مقابل 22700 جيغاواط ساعة سنة 2026 وإنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 2615 م د منها 2200 م د ستنجز من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

رسم بياني عدد104 : الإنتاج الوطني من الكهرباء (ج.و.س)



المصدر: وزارة الصناعة والمناجم والطاقة

➢ التحول الطاقي:

ستتواصل الجهود خلال سنة 2027 لدفع نسق إنجاز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة ودخولها حيز الاستغلال وفق الآجال المبرمجة، بما يساهم في الرفع التدريجي السنوي لمساهمتها في المزيج الكهربائي إلى جانب تطوير البنية التحتية للشبكة الكهربائية ومنظومات النقل والربط بما يتيح استيعاب القدرات الإنتاجية الجديدة. ويتوقع أن ترتفع مساهمة الطاقات المتجددة في المزيج الكهربائي من 12 % سنة 2026 إلى 16 % سنة 2027. هذا وسيتم العمل على تنفيذ عدد من المشاريع المبرمجة في إطار:

- ***نظام اللزمات:*** استكمال إبرام الاتفاقيات والعقود والمصادقة على المشاريع المسندة حيث من المنتظر دخول حيز الاستغلال مشروع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بمحطة الخبنة (198 ميغاواط)، كما يُرتقب دخول مشروع طاقة الرياح (77 ميغاواط). فيما سينطلق إنجاز مشروع الطاقة الشمسية ببازمة من ولاية قبلي (300 ميغاواط) مع منظومة تخزين بالبطاريات.

- ***نظام التراخيص:*** تركيز حوالي 455 ميغاواط في إطار الجولة السادسة. كما ستتواصل متابعة إنجاز مشاريع الجولة الخامسة، حيث تم إنجاز حوالي 60 ميغاواط وربطها بالشبكة من جملة 288 ميغاواط.
- ***نظام الإنتاج الذاتي:*** عبر تنفيذ البرنامج المتعلق بتركيز 500 ميغاواط لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة في إطار الإنتاج الذاتي على الجهد العالي والمتوسط، ومن جهة أخرى، تعمل الوزارة على رقمنة الإجراءات لضمان الشفافية وتسهيل متابعة الملفات من قبل المستثمرين وتسريع معالجتها. وسيتواصل كذلك تنفيذ برامج دعم الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة، وذلك على النحو التالي:

✓ **برنامج بروسول إلك:** تجهيز حوالي 49 ألف مسكن بمنظومات شمسية للإنتاج الذاتي للكهرباء (180 ميغاواط).

✓ **برنامج إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لفائدة المنشآت غير المرتبطة بالشبكة (التنوير الريفي وضخ المياه):** تركيز قدرات إضافية بحوالي 2,5 ميغاواط خلال سنة 2027.

✓ **برنامج الإنتاج الذاتي لفائدة المنشآت المرتبطة بشبكة الجهد المتوسط:** تركيز قدرة إضافية تقدر بـ 4 ميغاواط.

✓ **برنامج بروسول إلك الاجتماعي:** استكمال المرحلة النموذجية للبرنامج، من خلال تجهيز 4000 عائلة بولاية توزر بمنظومات فولطاضوئية مخصصة للإنتاج الذاتي.

✓ **برنامج بروسول إلك الاقتصادي:** تجهيز 2500 عائلة بمنظومات شمسية فولطاضوئية للإنتاج الذاتي للكهرباء.

✓ **برنامج تركيز 10 ميغاواط من الطاقات المتجددة لفائدة المؤسسات العمومية:** إنجاز المرحلة الأولى من البرنامج،

✓ **تطوير منظومات تخزين الكهرباء المرافقة للإنتاج الذاتي:** سيتواصل تنفيذ التمشي الرامي إلى إرساء الإطار التطبيقي لتركيب بطاريات تخزين الكهرباء المقترنة بمحولات هجينة، بما يعزز مرونة منظومات الإنتاج الذاتي ويمكن من تخزين فائض الكهرباء المنتجة وإعادة استعماله عند الحاجة.

➢ النجاعة الطاقية:

بخصوص التحكم في الطاقة والنجاعة الطاقية، فستتواصل الجهود خلال سنة 2027 قصد استكمال تنفيذ برنامج الانتقال الطاقي في المنشآت العمومية من خلال تحسين النجاعة الطاقية وتركيز تجهيزات ذات مردودية عالية، ومواصلة برنامج استبدال الفوانيس التقليدية بفوانيس مقتصدة للطاقة إلى جانب الانطلاق في تنفيذ برنامج التنوير العمومي وتجهيز المبيتات الجامعية والمسابح البلدية بالسخانات الشمسية واستكمال برنامج التحكم في الطاقة في المساجد.

وتشمل كذلك مواصلة تنفيذ برامج النجاعة الطاقية في القطاعات المستهلكة للطاقة، على غرار التدقيق الطاقي في الصناعة والنقل والبناء، ودعم التحول الرقمي والحلول الذكية لتحسين متابعة الاستهلاك الطاقي.

وتتمثل تقديرات الإنجاز بالنسبة لسنة 2027 فيما يلي:

- ابرام 150 عقد برنامج في قطاعات الصناعة والنقل والبناءات مقابل 130 تمت برمجتهم خلال سنة 2026.

- تحسين مستوى النهوض بالعزل الحراري لأسطح المساكن "PROMO–ISOL" من خلال إنجاز مساحة تقدّر بـ 3000 م2.
- التحفيض من استهلاك الطاقة في القطاع العمومي من خلال برنامج تجديد شبكة التنوير العمومي حيث من المنتظر استبدال حوالي 4600 نقطة إنارة بأخرى ذات نجاعة عالية من نوع LED بتوزر بالإضافة إلى البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة بالمساجد والذي سيتم من خلاله تجديد أجهزة الإضاءة وتركيز منظومات التحكم في الطاقة لمساجد بولاية توزر.
- النهوض باستعمال الفوانيس المقتصدة للطاقة من خلال استكمال استبدال 2,4 مليون فانوس والانطلاق في إنجاز المرحلة الأخيرة من البرنامج والمتمثلة في استبدال 1,2 مليون فانوس.
- بلوغ 38 ألف م2 من اللاقطات الشمسية الحرارية بهدف ترشيد الانفاق العمومي في مجال الطاقة وتقليص الفاتورة الطاقية للمنتفع من خلال البرامج التالية:

✓ البرنامج المتواصل للنهوض بالسخانات الشمسية الجماعية: من المتوقع تركيز 2000 م2 من التجهيزات الجماعية لتسخين المياه في قطاعي الصناعة والخدمات.

✓ تجهيز المبيتات الجامعية بمحطات شمسية لتسخين المياه من خلال تركيز1000 م2.

✓ تجهيز مسبحين بلديين بمحطات شمسية لتسخين المياه من خلال استكمال تركيز 2000 م2.

✓ تركيز مساحة جملية من اللاقطات الشمسية تقدّر بـ 33 ألف م2 من السخانات الشمسية في قطاع السكن والمهن الصغرى.

III. السياسة البيئية

يحظى قطاع البيئة بعناية متزايدة على المستويين الدولي والوطني، باعتباره أحد المقومات الأساسية للانتقال نحو نموذج تنموي مستدام يوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية. وفي هذا الإطار، تندرج التوجهات الاستراتيجية لقطاع البيئة ضمن أولويات المخطط التنموي 2026-2030 بما يعكس أهمية البعد البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز مقوماتها.

وترتكز التوجهات الاستراتيجية للقطاع خلال الفترة 2026-2030 على الحد من مختلف أشكال التلوث والضغوطات على البيئة وتحسين جودة الحياة للمواطن والمحافظة على الموارد الطبيعية وحسن استغلالها بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة إلى جانب تعزيز القدرة على التأقلم مع تأثيرات التغيرات المناخية ودعم صمود المنظومات الطبيعية والمجتمعات المحلية.

أهداف سنة 2027

تتمثل توجهات السياسة البيئية ضمن مخطط التنمية 2026-2030 في " تكريس الانتقال نحو نموذج تنموي يوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية بما يضمن الحق في العيش ضمن بيئة سليمة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة".

وتجسيما لهذه التوجهات، ستتكثف الجهود خلال الفترة القادمة من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- تعزيز منظومة التطهير المستدام وتحسين جودة المياه المعالجة بضمان مياه آمنة لمختلف الاستعمالات.
- إرساء منظومة ناجعة ومندمجة للتصرف المستدام في النفايات والاقتصاد الدائري.
- حماية الشريط الساحلي وتثمينه وضمان استدامة المنظومات الساحلية.
- الوقاية من التلوث والعناية بالمحيط.
- مجابهة التحديات المناخية وتعزيز التكيف والتأقلم التكنولوجي.
- المحافظة على التنوع البيولوجي واستعادة المنظومات الإيكولوجية ومقاومة التصحر.
- تعزيز الحوكمة البيئية وتطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي.
- توفير التمويلات اللازمة وتحفيز الاستثمار الأخضر والمستدام

1. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تواصل خلال سنة 2026، في إطار الشروع في تنفيذ المخطط التنموي 2026-2030، العمل على إعداد مخططات بيئية خاصة بكل ولاية بما يضمن ترجمة التوجهات والأولويات الوطنية إلى تدخلات وبرامج تستجيب للخصوصيات والاحتياجات البيئية على المستوى الجهوي. وتم مناقشة هذه المخططات ومتابعة تنفيذها في إطار المجالس الجهوية للبيئة مع العمل على دفع نسق إنجاز المشاريع ذات الأولوية وتسريع تنفيذ المشاريع المعطلة، خاصة في مجالي التطهير والتصرف في النفايات ومعالجة الإشكاليات والصعوبات التي تعترض إنجازها،

تعزيز منظومة التطهير المستدام وتحسين جودة المياه المعالجة لضمان مياه آمنة لمختلف الاستعمالات:

يتوقع ارتفاع قيمة الاستثمارات إلى 697 م د سنة 2026 مقابل 500.8 م د سنة 2025 بما يمكن من رفع نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير بكامل تراب الجمهورية إلى 62.9% موفى سنة 2026 مقابل 62.5 % موفى سنة 2025.

وتشمل الإنجازات بالخصوص:

- الشروع في تنفيذ المشاريع المقترحة من طرف المجالس المحلية والمدرجة بميزانية سنة 2026.
- انتهاء أشغال 3 محطات تطهير (الخليدية ووادي الزرقاء ونصر الله/منزل مهيري) وأشغال مد شبكات تطهير جديدة بـ 7 مدن (فريانة وتالابت والخليديّة وملولش ونصر الله ومنزل مهيري وتاكلسة) وأشغال تطهير 06 مناطق ريفية (لسودة ووادي الزرقاء وبرج السبعي والنفات وعيون المايل والحاجب)،

- الانتهاء من توسيع محطة تطهير تطاوين وأشغال تهذيب وتجديد 3 محطات تطهير بكل من قربة والهوارية وحمام الزريبة وأشغال تأهيل 5 محطات تطهير بكل من مساكن والمنستير/الفرينة والقيروان 2 والكاف والفحص،
- الانتهاء من أشغال محطة التطهير لمعالجة المياه الصناعية بالمكنين وشبكة التحويل التابعة لها،
- مواصلة أشغال تأهيل منشآت التطهير المستغلة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص لاستغلال منشآت التطهير بالجنوب التونسي (ولايات صفاقس وقابس ومدنين وتطاوين) وانطلاق أشغال تأهيل منشآت التطهير بتونس الشمالية (جزء من شبكة التطهير بولايتي تونس وأريانة)،

إرساء منظومة ناجعة ومندمجة للتصرف المستدام في النفايات والاقتصاد الدائري:

قدرت قيمة الاستثمارات الموجهة نحو إرساء منظومة ناجعة للتصرف في النفايات عبر الانتقال التدريجي من تقنيات الردم التقليدية نحو اعتماد وحدات لمعالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة، بحوالي 6.5 م د لسنة 2026، والتي تهدف إلى:

- مواصلة دراسات إنجاز وحدات معالجة وتثمين للنفايات المنزلية والمشابهة بصفاقس وجربة وقبلي وقفصة...
- مواصلة أشغال تهيئة وتوسعة المصبات المراقبة بكل من برج شاكير وبنزرت ومدنين وباجة،
- مواصلة إعداد ملف إبرام عقد الشراكة لاستغلال وحدة معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو ومراكز التحويل التابعة لها بكل من قابس وصفاقس.
- تهيئة وتوسعة مراكز التحويل وتركيز شبكات استخراج الغازات بالمصبات،
- وضع منظومة لتثمين النفايات العضوية وتحويلها الى سماد عضوي،

حماية الشريط الساحلي وتثمينه وضمان استدامة المنظومات الساحلية:

- الانتهاء من المرحلة الثالثة من برنامج حماية الشريط الساحلي بتهيئة شاطئ جنوب القنطاوي،
- إعداد مشاريع الأوامر الخاصة بإحداث المساحات المحمية البحرية والساحلية والتصرف المستدام فيها المتعلقة بجزيرتي قوريا وأرخبيل جالطة وجزيرتي زمبرة وزمبرتا وجزر الكنايس،
- مواصلة إنجاز أشغال مشروع حماية شاطئ كرنيش بنزرت من الانجراف البحري،
- الانطلاق في إنجاز أشغال مشروع حماية وتهيئة الشريط الساحلي الممتد من سوسة الجنوبية إلى سقانص، بالمنستير والقراعية ومشروع حماية المنطقة الممتدة من قمرت إلى قرطاج.

الوقاية من التلوث والعناية بالمحيط:

- تحسين أداء منظومة المراقبة البيئية واستكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية للتصرف في النفايات الخطرة واقتراح مخطط عمل لتنفيذها واستكمال اعداد جرد شامل للوحدات الصناعية الملوثة،
- تعهد وصيانة حوالي 70 مساحة خضراء موزعة على كل ولايات الجمهورية في إطار 6 صفقات اطارية،
- مواصلة أنشطة التوعية والتحسيس البيئي،

- رفع ونقل نفايات الهدم والأتربة في إطار 6 صفقات اطارية مبرمة للقضاء على النقاط السوداء بأربعة أقطاب موزعة على مختلف ولايات الجمهورية،
- الشروع في إصلاحات هيكلية وتنظيمية لنشاط التقييم البيئي وتنظيم العلاقة مع طالبي خدمات الوكالة الوطنية لحماية المحيط ومتابعة تحيين الأمر عدد 1991 لسنة 2005 المتعلق بدراسات المؤثرات على المحيط.

مجابهة التحديات المناخية وتعزيز التكيف والتأقلم التكنولوجي:

- الانطلاق في إعداد مخطط تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا الثالثة (NDC 3.0)،
- تفعيل المخطط الوطني للتأقلم مع التغيرات المناخية (NAP) الذي يهدف إلى الحد من هشاشة القطاعات والمناطق، من خلال إدراج مخاطر التغيرات المناخية واعتبارات التأقلم ضمن مخططات التنمية ومخططات التهيئة العمرانية والترابية، إلى جانب دعم المعارف والبيانات وآليات اتخاذ القرار وتحديد إجراءات التأقلم ذات الأولوية وتعزيز آليات تمويلها ومتابعتها. كما يسهم المخطط في تعزيز صمود القطاع الفلاحي والمنظومة الغذائية واستدامة الموارد الطبيعية في ظل تنامي المخاطر المناخية وذلك من خلال إدماج اعتبارات التأقلم في السياسات ومخططات التنمية الفلاحية وتحسين إدارة الموارد المائية والأراضي ودعم الاستثمارات الذكية مناخيا، مع إيلاء عناية خاصة بالمجتمعات الريفية الأكثر هشاشة: فضلا عن تطوير أدوات اتخاذ القرار والمتابعة والتقييم وتحديد أولويات وإجراءات التأقلم وآليات تمويلها، بما يدعم قدرة القطاع الفلاحي على الصمود ويحافظ على الأمن الغذائي.
- مواصلة تنفيذ برنامج تعزيز إطار الشفافية والابلاغ والمتابعة، ومواكبة التطورات والتجديد في كل المجالات البيئية من تكنولوجيات وتقنيات ومنظومات وبحوث،
- مواصلة تدعيم القدرات الوطنية وتقديم الدعم الفني أو المالي لبعث مؤسسات بيئية ناشئة ومشاريع خضراء.

المحافظة على التنوع البيولوجي واستعادة المنظومات الإيكولوجية ومقاومة التصحر:

- استكمال إعداد النشرة السابعة من التقرير الوطني للتنوع البيولوجي والانطلاق في تنفيذ مكونات الاستراتيجية الوطنية المحينة مع إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020،
- جرد وجمع الموارد الجينية بعديد مناطق الجمهورية، وإكثار وتشبيب الموارد الجينية للحبوب المخزنة بالبنك الوطني للجينات،
- انطلاق مشروع التصرف المستدام في المشاهد الواحية بولاية قبلي.

2. مضامين السياسة التنموية لسنة 2027

تشير التطورات المناخية العالمية والإقليمية إلى تزايد تواتر وشدة الظواهر المناخية القصوى، من موجات الحر والجفاف إلى التساقطات الغزيرة والفيضانات، بما يرفع من مستوى المخاطر التي قد تواجهها تونس خلال السنوات القادمة. وفي هذا السياق، تشير أحدث توقعات المنظمة العالمية للأرصاد الجوية إلى استمرار ظاهرة النينيو إلى سنة 2027، مع إمكانية تأثيرها في أنماط درجات الحرارة والتساقطات ومخاطر الظواهر القصوى، مع اختلاف انعكاساتها حسب المناطق والفصول.

وتؤكد هذه التطورات ضرورة الانتقال منذ الآن من الاستجابة للظواهر المناخية بعد حدوثها إلى الاستعداد المسبق وإدارة المخاطر، من خلال تفعيل الاستراتيجيات الوطنية للتأقلم وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر وإدماج المخاطر المناخية في مخططات التنمية والتهيئة العمرانية والترابية والبرامج والمشاريع الاستثمارية. كما تبرز أهمية توجيه جهود التأقلم نحو القطاعات الأكثر هشاشة، ولا سيما الفلاحة والموارد المائية والمناطق الساحلية والبنية الأساسية، وتعزيز صمود السكان والمجتمعات المحلية، خاصة الفئات ذات الهشاشة الاقتصادية، بما يحد من الخسائر والأضرار ويعزز استدامة التنمية والأمن الغذائي والمائي. وتنسجم هذه المقاربة مع الحاجة إلى اعتماد معلومات مناخية استشرافية في اتخاذ القرار وتعزيز جاهزية القطاعات والمجتمعات لمواجهة المخاطر المستقبلية.

وعلى هذا الأساس سيتمّ العمل خلال سنة 2027 من أجل مزيد توسيع نسق إنجاز المشاريع الاستثمارية المبرمجة والتوجه نحو تكثيف التدخلات الرامية إلى مزيد التأقلم مع خصوصيات التغيرات المناخية وتعزيز المنظومات الإيكولوجية والمحافظة على سلامة البيئة بفضل تعزيز قدرات التطهير وتعميمها لمناطق جديدة ودعم حملات التنظيف ومشاريع الرسكلة وتثمين النفايات إلى جانب حماية الشريط الساحلي.

➢ **تعزيز منظومة التطهير المستدام وتحسين جودة المياه المعالجة لضمان مياه آمنة لمختلف الاستعمالات:**

تتمثل أبرز تحديات قطاع التطهير للسنوات المقبلة في تقادم شبكات ومحطات التطهير وتجاوز بعضها طاقتها الاستيعابية بما يؤثر على جودة الخدمات ونوعية المياه المعالجة إضافة إلى تفاوت نسب الربط بالشبكة العمومية وافتقار عدد من البلديات الصغرى لخدمات التطهير إلى جانب تأثير التلوث الصناعي السائل على أداء المحطات. كما تواجه المنظومة صعوبات مالية وبشرية مرتبطة بارتفاع تكاليف الاستغلال والأعباء المالية ونقص الموارد البشرية وضعف نسق الانتدابات.

وتجسيما للمخطط التنموي 2026-2030، تتمثل الأهداف المنتظرة في رفع نسبة الربط بالشبكة العمومية للتطهير من 62,9% سنة 2026 إلى 63,2% سنة 2027، وتوسيع نطاق تدخل الديوان بتبني 8 بلديات جديدة، ليرتفع عدد البلديات المتبناة من 223 إلى 231 بلدية، إلى جانب الترفيع في نسبة المياه المعالجة المطابقة للمواصفات من 72,9% إلى 74%، مع المحافظة على نسبة المياه المعالجة في إطار عقد اللزمة في حدود 19 %خلال سنة 2027. ولتحقيق هذه الأهداف، ينتظر خلال سنة 2027:

- انتهاء أشغال توسيع وتهذيب 3 محطات تطهير وهي طبرقة وبنزرت وجنوب مليان 2، إضافة إلى انتهاء أشغال تأهيل 7 محطات تطهير بسليمان وبوسالم والقصرين ومنزل تميم ونابل وزغوان، وكذلك انتهاء أشغال محطتي التطهير بئر مشارقة بولاية زغوان وبني مطير بولاية جندوبة، إلى جانب انتهاء أشغال تهذيب محطة التطهير الصناعية المندمجة ببن عروس .
- شبكات التطهير: انتهاء أشغال الربط الخارجي للمياه المستعملة بتقسيم المنصورة بالقيروان إلى جانب انتهاء أشغال مد شبكات التطهير بـ 4 مدن وهي عميرة الحجاج وسيدي بنور بولاية المنستير ووادي مليز وبني مطير بولاية جندوبة .

- مواصلة أشغال 9 محطات تطهير، وهي جبل الوسط والذهيبة ورمادة وقبلاط ووادي مليز وتاجروين وحيدرة والصخيرة وبئر علي بن خليفة إلى جانب مواصلة أشغال توسيع وتهذيب محطات التطهير الجديدة ومنزل بورقيبة وسوسة حمدون 2 ومواصلة أشغال محطة التطهير المندمجة بصيادة .
- شبكات التطهير: مواصلة مد شبكات التطهير بـ 4 مدن وهي بئر علي بن خليفة والصخيرة بولاية صفاقس والذهيبة ورمادة بولاية تطاوين .
- انطلاق أشغال محطة التطهير الدهماني/القصور وتأهيل 3 محطات تطهير هي تبرسق وتستور ونفزة إلى جانب انطلاق أشغال التأهيل الطاقي والتوسعة والتهذيب لمحطة التطهير شطرانة 1 وإنجاز محطة التطهير ومعالجة المياه المستعملة بقابس ومحطة التطهير للمياه المنزلية بالمنستير الشمالية وشبكات تحويل المياه المستعملة والمعالجة ومحطة التطهير لمعالجة المياه الصناعية بالسبيخة ومحطة التطهير بالقطب التكنولوجي بالمنستير.
- انطلاق أشغال تهذيب الشبكة الأولية للتطهير بمدينتي بنزرت ومنزل عبد الرحمان، وتحويل المياه المستعملة بمنطقة فندق الجديد وربط الشبكة الخارجية للمدرسة الوطنية للديوانة بمحطة تطهير سليمان إلى جانب توسيع شبكة التطهير بمدينة سيدي ثابت وشبكة تحويل المياه للقطب الصناعي بسيدي ثابت وتأهيل وإعادة هيكلة شبكة التطهير بمنطقة البحر الأزرق وبحمام الأنف .
- انطلاق أشغال تطهير 76حيا شعبيا في إطار المشروع السادس لتطهير الأحياء الشعبية إلى جانب تطهير 5 مناطق كانت ريفية وهي عين مذاكر والشقارنية والفرادة ومنزل فاتح بالنفيضة بولاية سوسة وسيدي صالح بولاية صفاقس .
- انطلاق أشغال إنجاز 4 مواقع نموذجية مختلفة فنيا للترفيع في نسبة إعادة استعمال المياه المعالجة وتنويع مجالات استعمالها.

➢ إرساء منظومة ناجعة ومندمجة للتصرف المستدام في النفايات والاقتصاد الدائري:

سيتم العمل خلال سنة 2027 على تنفيذ توجهات المخطط التنموي 2026-2030 الرامية إلى تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصاد الدائري وتحسين جودة الخدمات والحد من الآثار البيئية للنفايات. لذلك سيتم خلال سنة 2027 الإعداد والتحضير لمشاريع معالجة وتثمين النفايات المنزلية والمشابهة وتحسين التصرف في المصبات المراقبة وتثمين غازاتها طاقيا ومواصلة إنجاز مراكز التحويل ودعم الرسكلة والتثمين في إطار الاقتصاد الدائري إلى جانب تحسين معالجة النفايات الصناعية والخاصة . وينتظر:

- الانتهاء من مشاريع تهيئة وتوسعة المصبات المراقبة بقابس وتوزر ومدنين وإنجاز نظام التصرف في الغازات بالخانة عدد 1 على مستوى المصب المراقب بنابل.
- الانتهاء من إنجاز أحواض المياه المشبعة بالأملاح بالمصبات المراقبة بكل من نابل وجبل شاكير وزغوان وسوسة

- مواصلة انجاز دراسات وحدات معالجة وتثمين النفايات المنزلية ومراكز الجمع والنقل التابعة لها بكل من صفاقس، وجربة، وقفصة، وقبلي، ...
- مواصلة انجاز خانات جديدة وتوسعة مصبات المراقبة واستخراج الغازات،
- الانطلاق في دراسات تمهيدية لمشاريع انجاز وحدات تثمين النفايات بتونس الكبرى (تونس/بن عروس وأريانة/منوبة) ونابل وباجة/جندوبة لعرضها في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- الانطلاق في دراسة مشروع تركيز شبكة استخراج الغازات بالمصب المراقب بقابس.
- الانطلاق في توسعة وتهيئة المصب المراقب بجبل شاكير إلى جانب إنجاز خانة بالمصب المراقب بنابل وأخرى بالقيروان في إطار التصرف الأمثل في المصبات المراقبة وإنجاز أحواض تخزين المياه المشبعة بالأملاح والجزء الثاني من الخانة الرابعة بالمصب المراقب بسوسة واستصلاح وغلق المصب المراقب بعقارب بولاية صفاقس فضلا عن إنجاز مركز تحويل إضافي بسجنان من ولاية بنزرت.
- إبرام عقد الشراكة لاستغلال وحدة معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو ومراكز التحويل التابعة لها بكل من قابس وصفاقس.

➢ حماية الشريط الساحلي وتثمينه وضمان استدامة المنظومات الساحلية:

في مجال حماية الشريط الساحلي، سيتم إعطاء الأولوية خلال سنة 2027 لمشاريع الحد من الانجراف البحري واستكمال الإطار القانوني والترتيبات اللازمة لإحداث المحميات البحرية فضلا عن إنجاز المشاريع المبرمجة:

- مواصلة أشغال مشروع حماية شاطئ كرنيش بنزرت من الانجراف البحري، ومشروع حماية وتهيئة الشريط الساحلي الممتد من سوسة الجنوبية إلى سقانص بالمنستير والقراعية،
- مواصلة البرامج السنوية خاصة في مجال تنظيف الشواطئ وإنجاز الفسح الشاطئية وتنفيذ برامج التحسيس والتكوين.
- الانطلاق في مشروع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري للمنطقة الممتدة من بني خيار إلى الحمامات الجنوبية من ولاية نابل (مناطق ذات أولوية) على طول 30 كم ومشروع استصلاح وتهيئة الشريط الساحلي الشمالي الشرقي لجزيرة جربة على طول 10 كم،
- اعداد الدراسات لمشاريع تثمين واستصلاح وتهيئة سبخ الديماس بولاية المنستير وسليمان وقليبية بولاية نابل ورادس بولاية بن عروس وأريانة.
- الانطلاق في دراسة إستصلاح وتهيئة الساحل الممتد من قرقور إلى المحرس من ولاية صفاقس.
- المساهمة في إنجاز الفسح الشاطئية بـ 14 مدينة (منزل تميم، وذرف، غنوش، بنقردان، وغيرها)، وتجهيزها بمعدات حضرية ومداخل خفيفة،
- استصدار الأوامر الخاصة بإحداث المساحات المحمية البحرية والساحلية والتصرف المستدام فيها،
- إطلاق منصة رقمية متكاملة تشمل 4 أنظمة فرعية: إدارة طلبات الإشغال الوقتي وعقود اللزمات والتراخيص والإمضاء الإلكتروني ورصد المخالفات مع حاسبة آلية للخطايا ومتابعة قانونية موحدة.

➢ الوقاية من التلوث والعناية بالمحيط:

سيتواصل خلال سنة 2027 العمل على الوقاية من كل أشكال التلوث والعمل على الحدّ منه إضافة الى العناية البيئة والمحافظة عليها، وتتمثل أهم المشاريع والبرامج في:

- مواصلة تعهد وصيانة المساحات الخضراء ورفع ونقل أقصى ما يمكن من نفايات الهدم والأتربة،
- مواصلة برامج التوعية والتربية البيئية،
- إرساء منظومة مندمجة لمتابعة أهم المؤسسات الصناعية الملوثة،
- الانطلاق في برنامج المتابعة والتقييم البيئي للمناطق والمنظومات البيئية الأكثر هشاشة لمخاطر التلوث أخذا بعين الاعتبار لتأثيرات التغيرات المناخية والمخاطر الطبيعية،
- الانطلاق في برنامج تطوير وتأهيل أنشطة وآليات العمل في مجال حماية المحيط من أجل بيئة ذكية وعادلة ومستدامة.

➢ مجابهة التحديات المناخية وتعزيز التكيف والتأقلم التكنولوجي:

تمثل سنة 2027 مرحلة انتقالية نحو تفعيل السياسة الوطنية للتغيرات المناخية بتنفيذ التوجهات والبرامج المنبثقة عن (NDC 3.0) والمخطط الوطني للتأقلم ومخطط الاستثمار المناخي في انسجام مع أولويات المخطط التنموي 2026–2030 الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة والقدرة على مواجهة المخاطر المناخية.

وتتمثل أهم الرهانات والأهداف الرئيسية لسنة 2027 فيما يلي:

- استكمال تركيز الإطار التشريعي والمؤسساتي لتعزيز حوكمة العمل المناخي،
- مواصلة تنفيذ برنامج تعزيز إطار الشفافية والابلاغ والمتابعة،
- تفعيل مخطط تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا الثالثة (NDC 3.0)،
- الانطلاق في تعزيز القدرة على التكيف وتحسين ظروف العيش بالواحات التقليدية بولاية توزر، إذ يهدف المشروع إلى تعزيز صمود الواحات التقليدية في مواجهة التغيرات المناخية من خلال تنفيذ تدخلات واستثمارات لفائدة السكان المحليين والهياكل العمومية والمجامع المهنية، بما يدعم استدامة الموارد وتحسين ظروف العيش.

أهمية التحديات المناخية ودور وزارة البيئة في تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا 3.0

تمثل التحديات المناخية أحد المحاور الأساسية للمساهمة المحددة وطنيا في نسختها الثالثة (NDC 3.0)، باعتبارها ترتبط مباشرة بأمن تونس المائي والغذائي والطاقي وبالقدرة التنافسية للاقتصاد والتنمية الجهوية وحماية الموارد والنظم البيئية. ويقتضي تحقيق أهداف المساهمة الانتقال من مرحلة التخطيط والاستراتيجيات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، من خلال تحويل الالتزامات المناخية إلى برامج ومشاريع واستثمارات قابلة للتمويل والقياس.

وفي هذا الإطار، ترتكز الاستراتيجية للفترة 2027-2030 على:

- تعزيز الحوكمة والتنسيق المناخي،
- إدماج البعد المناخي في التخطيط وميزانية الدولة
- إعداد محفظة وطنية للمشاريع المناخية وتعبئة التمويلات الوطنية والدولية ودعم جاهزية المشاريع
- دعم الشراكة مع القطاع الخاص والبحث العلمي والمجتمع المدني.

وتهدف هذه المقاربة إلى جعل المساهمة NDC 3.0 إطارا استراتيجيا لتوجيه الاستثمار والتنمية نحو اقتصاد أكثر قدرة على الصمود وأقل كثافة كربونية

➢ المحافظة على التنوع البيولوجي واستعادة المنظومات الإيكولوجية ومقاومة التصحر:

سيتم إعطاء الأولوية سنة 2027 لحماية الموارد الجينية باعتبارها أحد المحاور الأساسية للأمن القومي البيئي في ظل تزايد التهديدات المرتبطة بالتغيرات المناخية. وذلك من خلال:

- مواصلة المحافظة على الموارد الجينية،
- إعداد برنامج عمل وطني حول تمويل التنوع البيولوجي.

جدول عدد 19: أهم المؤشرات للديوان الوطني للتطهير

المؤشرات	إنجازات 2025	توقعات 2026	تقديرات 2027
عدد البلديات المتبناة من طرف الديوان	204	223	231
عدد السكان (ألف ساكنا)	12 075	12 180	12 285
عدد السكان المرتبطين بالشبكة العمومية للتطهير (ألف ساكنا)	7 547	7 661	7 764
نسبة الربط بكامل تراب الجمهورية%	62,5	62,9	63,2
عدد السكان بمناطق تدخل الديوان (ألف ساكنا)	9606	9990	10235
عدد السكان المرتبطين بالشبكة العموميّة للتّطهير بالمدن المتبناة (ألف ساكنا)	7070	7273	7431
نسبة الربط بالمدن المتبناة%	73,6	72,8	72,6
طول الشبكة (كلم)	18 596	19 041	19 361
عدد محطّات التّطهير	131	135	138
عدد المشتركين (ألف مشترك)	2357	2404	2458
كمية المياه المستهلكة من طرف مشتركي الديوان (مليون م3)	326,2	330,6	333,7
كمّية المياه المجمعة (مليون م3)	313	317	320
كمّية المياه المعالجة بمحطات التطهير (مليون م3)	310,9	315,0	318
نسبة المياه المعالجة%	99,3	99,3	99,3

المصدر: : الديوان الوطني للتطهير

الميزان الاقتصادي
2027

المحور الخامس | تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام

- الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية
- المنظومة الأمنية
- الدور التنموي للدفاع الوطني
- السياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية
- السياسة العدلية

الميزان الاقتصادي
2027

- " إرساء منظومة فعالة ومرنة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزز حقوق المواطنين والمؤسسات "

مخطط التنمية 2026-2030

التوجهات العامة والأهداف التنموية (صفحة 65)


الميزان الاقتصادي
2027

تشكل الأبعاد الإدارية والأمنية والقضائية والدبلوماسية الركيزة الأساسية لتحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام بهدف بناء إدارة سريعة الاستجابة لتطلعات المواطنين والمؤسسات ومواكبة لمتطلبات الانفتاح على الأسواق الخارجية.

وفي هذا الإطار يمثل الميزان الاقتصادي لسنة 2027 نقطة تحول لتطبيق الاستراتيجية المضمنة بمخطط التنمية التي تهدف بالأساس إلى تطوير وتكريس نجاعة المرفق العام، وتعزيز الأمن والسيادة الوطنية، وهو ما يتطلب إرساء إدارة رقمية شفافة عادلة، وتطوير جودة الخدمات وتبسيطها وضمان النفاذ السريع للخدمات لجميع الفئات الاجتماعية والجهات دون استثناء. إلى جانب العمل على تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية. وبالتوازي، سيتم العمل على تقريب العدالة من المواطن تكرس قيم الحوكمة والرقابة ومكافحة الفساد، واعتماد الإصلاحات التشريعية والترتيبية المناسبة لمواكبة التحولات المسجلة.

وإدراكاً للترابط الوثيق بين الاستقرار وتحقيق التنمية الشاملة والعادلة، ترتكز البرامج والمشاريع المرسومة على تطوير القدرات العملياتية واللوجستية لمنظومتي الأمن والدفاع، وتحديث بنيتهما التحتية والتكوينية لمجابهة التهديدات المستجدة بما فيها الجريمة السيبرانية وتأمين السلامة المرورية.

وتتكامل هذه الجهود مع اعتماد سياسة خارجية ودبلوماسية اقتصادية يقظة، تهدف إلى الحفاظ على مكانة تونس واشعاعها الإقليمي والدولي ومواصلة تقديم الإحاطة والمساندة للتونسيين بالخارج وتسهيل مساهمتهم في المجهود التنموي إلى جانب معالجة ملف الهجرة بما يضمن صون السيادة الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة العادلة.

الميزان الاقتصادي 2027

I. الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية

تكتسي الإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية أهمية محورية في ضمان استمرارية المرفق العام وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تمثل المؤسسات والمنشآت العمومية أداة مهمة لتنفيذ الخيارات الاستراتيجية للدولة وتأمين عدد من القطاعات ذات الطابع الحيوي والاستراتيجي، والمساهمة في دعم الاستثمار والإنتاج والتشغيل. وعلى هذا الأساس، حظي قطاع الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية بأهمية بالغة ضمن مخطط التنمية 2026-2030 من خلال رؤية متكاملة تشمل تطوير الإطار التشريعي والترتيبي ورفع كفاءة الإدارة وتنظيم وإصلاح الهياكل والمؤسسات العمومية.

إلا أنه رغم هذا الدور المحوري لا يزال القطاع يواجه جملة من التحديات التي تحد من قدرة منظومة الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية على الاضطلاع بمهامها بالكفاءة والنجاعة المطلوبين.

وتتمثل أبرز هذه التحديات في محدودية المرونة في التصرف في الموارد البشرية وضعف نسق التقدم في الإصلاحات الضرورية لا سيما الإصلاحات التشريعية والرقمنة، إلى جانب الصعوبات المالية والهيكلية المتراكمة للمؤسسات والمنشآت العمومية التي انعكست سلبا على قدرتها على الاستثمار والتحديث وتحسين جودة الخدمات وفرضت ضغوطاً إضافية على المالية العمومية بسبب حاجتها المتزايدة إلى تدخلات الدولة والتمويل العمومي.

وتتطلب هذه التحديات مواصلة إصلاح الوظيفة العمومية وتعزيز حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية حيث سيتم خلال سنة 2027 مواصلة الرقمنة الشاملة للخدمات الإدارية وتبسيطها وتحديث منظومة التصرف في الموارد البشرية وإعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها، إضافة إلى تكريس مبادئ النزاهة ومقاومة الفساد وتطوير المنظومة الرقابية.

1. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

شهدت سنة 2026 احراز تقدم في تنفيذ مختلف الإصلاحات والمشاريع المبرمجة ضمن الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية وفق لأولويات وأهداف مخطط التنمية 2026-2030، وشملت الإنجازات بالخصوص:

تحديث منظومة التصرف في الموارد البشرية:

- مراجعة القانون الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية الذي ينتظر استكمال إعداده موفي السنة الجارية،
- تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية بإرساء المنصة الرقمية للتصرف في بطاقات الوصف الوظيفي،
- تطوير منظومة المعلومات لإدارة الموارد البشرية التي من المزمع الانطلاق في تركيزها،
- مواصلة تسوية وضعية المدرسين النواب في حدود 9000 خطة وتسوية عملة الحضائر وفق دفعات وحسب الآجال المبرمجة،

كما تم العمل سنة 2026 على تطوير منظومة التكوين في الوظيفة العمومية من خلال مواصلة العمل على مرافقة هياكل ومؤسسات التكوين في إرساء نظام الجودة في التكوين حيث تم:

- تنفيذ برنامج تكويني لفائدة فريق المرافقة لإرساء المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين "مهارات"،

- إعداد الوسائل والأدوات اللازمة لمرافقة ومساندة الهياكل ومؤسسات التكوين العمومية لإرساء المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين "مهارات".
- الانطلاق في مراجعة جملة من النصوص الترتيبية المنظمة للتكوين وتطوير المهارات على غرار الأمر المنظم للتربصات بالخارج والتكوين المستمر لفائدة العملة،
- إعداد خارطة الطريق للاستراتيجية الوطنية للتكوين في الوظيفة العمومية،
- تنفيذ برنامج تكويني لمستعملي المنصة الوطنية للتصرف في منظومة التكوين "ء-مهارات" واستكمال الإجراءات التقنية لتركيزها.

تنظيم الهياكل العمومية

تمّ في هذا الإطار اعداد الوسائل والأدوات اللازمة لمرافقة ومساندة الهياكل العمومية في عمليات إعادة التنظيم من خلال تصور منهجية متكاملة للتحول التنظيمي بالإدارة.

تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها من المتعامل مع الإدارة

- في مجال تبسيط الإجراءات الإداريّة: تمّ تحديد 1275 إجراء إداري مع التوجه بالخصوص نحو رقمنة أكثر من 1100 إجراء وبرمجة تقليص الوثائق لنحو 352 إجراء. وفي إطار تنفيذ مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية وفق مقاربة "أحداث الحياة" تم استكمال تنفيذ الدفعة الثالثة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية عبر إعادة هندسة 3 مسارات تهمّ الأشخاص الحاملين لإعاقة والأشخاص ذوي الوضعية الاجتماعية الهشّة والإعانة العدلية.
- في مجال تحسين جودة الخدمات الإدارية والتجديد الإداري: تم إحداث دور الخدمات الرقمية بالبلديات بعنوان الفترة 2025-2026 لشمل 34 بلدية موزعة على 21 ولاية كما سيتمّ قبل موفى السنة تقييم المشروع وضبط قائمة البلديات التي سيشملها برنامج الإحداثات لسنة 2027 الى جانب تنفيذ خطط العمل السنوية للانخراط في علامة جودة الاستقبال "مرحبا" صيغة 2020. على مستوى 91 هيكل.

رقمنة الخدمات الإدارية وتعزيز الحكومة المفتوحة

تتمثل الرؤية العامة للقطاع في إرساء إدارة رقمية متطورة وفعّالة وتعزيز منظومة الأمن السيبرني وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لدعم صياغة وتنفيذ السياسات العمومية، وذلك من خلال انجاز 220 مشروعا لتحقيق التحول الرقمي للإدارة والارتقاء بجودة منظومة الخدمات العمومية ونجاعتها. وتتوزع هذه المشاريع بين:

- مشاريع لرقمنة الخدمات العمومية وأهمها المنصة الوطنية لمتابعة المشاريع العمومية، ومشروع تطوير منظومة الملف الطبي المدرسي والجامعي، ومشروع خدمات المستشفى الرقمي، ومشروع البوابة الوطنية للإجراءات الإدارية والمرحلة الأولى من مشروع البوابة الموحدة للخدمات الإدارية.
- مشاريع لتحسين مناخ الاعمال والخدمات المقدمة للمؤسسة ومن أبرزها انطلاق العمل بالبوابة الوطنية الموحدة للاستثمار التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمرين والمنظومة الرقمية للسجل الوطني للمؤسسات.

تعزيز دور المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها

تواصل العمل خلال سنة 2026 من أجل تطوير المؤسسات والمنشآت العمومية وإعادة هيكلتها وذلك من خلال:

- مواصلة النظر في برنامج إصلاح هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية في اتجاه ترشيد النسيج المؤسساتي للدولة،
- دعم دور مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة ومراجعة دور سلطة الإشراف وتعزيز آليات الرقابة الداخلية بالمؤسسات والمنشآت العمومية خاصة من خلال اصدار المنشور عدد 4 المؤرخ في 28-8-2026 المتعلق بتطوير حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية،
- اعداد برامج إعادة هيكلة المؤسسات لعمومية التي تمرّ بصعوبات مالية بشكل يضمن دفع نشاطها وتأمينها للمرافق العمومية.

2. مضامين سياسة الوظيفة العمومية والتحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية لسنة 2027

يستدعي تجسيم أهداف تعصير القطاع العام وتعزيز دوره الإنمائي بالخصوص مواصلة النهج الإصلاحي وتجسيد التصرف الرشيد في الموارد المتاحة وتقديم خدمات ذات دودة للفاعلين الاقتصاديين بالخصوص كسب رهانات تحسين أداء أعوان الوظيفة العمومية عبر برامج التكوين الحديث وتجسيد الحراك الوظيفي بما يساعد على إحكام توزيع الأعوان وبالأخص تعزيز قدرات الإدارات الجهوية والمحلية. كما تستدعي المرحلة تسريع نسق الرقمنة وتوظيف التكنولوجيات في القطاع العام إلى جانب رفع قدرات وتنافسية المؤسسات والمنشآت العمومية الاستراتيجية

يعتبر تنفيذ برامج التحديث الإداري وإصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية خلال عام 2027 بمحاوره المختلفة رافعة أساسية لتعزيز الاقتصاد الوطني لا سيما مع استمرار الضغوطات المالية على ميزانية الدولة وارتفاع حاجيات تمويل المؤسسات والمنشآت العمومية.

➢ تحديث منظومة التصرف في الموارد البشرية

ينتظر أن تشهد سنة 2027 في مجال الوظيفة العمومية الإصلاحات الرئيسية التالية:

- مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية واعداد نصوصه التطبيقية.
- التصرف التقديري في الموارد البشرية من خلال صياغة 50000 بطاقة وصف خطة جديدة بالوظيفة العمومية وادراجها بالمنظومة الرقمية.
- تطوير المنظومة المعلوماتية للتصرف في الموارد البشرية (SIRH) بما يمكن من تحديد الحاجيات الفعلية للهياكل الإدارية.

كما أن تطوير الإدارة العمومية والارتقاء بأدائها يتطلب إرساء برامج تكوين تستجيب للتحديات الراهنة وتطلعات المتعاملين مع الإدارة لمرفق عمومي عالي الجودة. وفي هذا الإطار سيتم خلال سنة 2027 مواصلة تنفيذ المشاريع والإصلاحات التالية:

- مواصلة رقمنة منظومة التكوين والانطلاق في استغلال المنصة الوطنية للتصرف في منظومة التكوين ودعم تكافؤ فرص التكوين بين كافة المترشحين مركزيا وجهويا ومحليا،

- تعزيز دور التكوين في الاستجابة لحاجيات المرافق العمومية من الموارد البشرية في مجالات التصرف والسياسات العمومية بالمهارات الرقمية وإدارة المشاريع،
- تأهيل الانتدابات الجديدة من خلال إرساء مراحل تكوين بالمدرسة الوطنية للإدارة وتنفيذ برامج تكوين تأهيلي للمنتدبين الجدد خلال سنة 2026،
- المساهمة في مزيد تفعيل وتنشيط المنصة الوطنية للتكوين عن بعد بالمدرسة الوطنية للإدارة وباقي المنصات الرقمية المتوفرة بمؤسسات التكوين العمومية لتعزيز التكوين على الخط
- تعميم الانخراط في المواصفة الوطنية لضمان جودة التكوين «مهارات «وذلك عبر تنفيذ برنامج وطني في الغرض.

➢ ادارة عمومية واضحة المهام والهيكلة

سترتكز الجهود سنة 2027 على تجسيم أولويات الوظيفة العمومية للارتقاء بالفاعلية المؤسساتية للمصالح العمومية بغاية تطوير أدائها وتحسين قدرتها على تجسيم السياسات العمومية وانجاز البرامج والمشاريع وفقا لخيارات مخطط التنمية 2026-2030.

وستشمل التدخلات بالخصوص مزيد تحسين أداء الهياكل الوزارية عبر حوكمة تنظيماتها وتطوير آلية انجاز المشاريع العمومية بها من خلال العمل على مسارين متكاملين: يتعلق الأول بحوكمة الهياكل التنظيمية للإدارة العمومية وترشيدها بما يضمن وضوح المهام والصلاحيات، ويهدف المسار الثاني الى تطوير آليات انجاز المشاريع والبرامج العمومية بالوزارات التونسية.

➢ تبسيط الخدمات الإدارية وتقريبها من المتعامل مع الإدارة

ستشهد سنة 2027 مواصلة التقدم في تبسيط الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة من خلال:

- مراجعة 2250 إجراءً إداريًا مع التوجه نحو رقمنة حوالي 80% منها، وتقليص المطالبة بإجراءي التعريف بالإمضاء والنسخ المطابقة للأصل بهدف الحد منهما بنسبة 30% عند موفى سنة 2027،
- استكمال إعداد السجل الوطني لخريجي التعليم العالي بالإضافة الى إعداد سجل خريجي التكوين المهني،
- مواصلة تنفيذ خطة العمل لمقاربة "أحداث الحياة" لتشمل تبسيط (04) مسارات وتوفير نقطة نفاذ موحدة لمختلف الإجراءات الإدارية المرتبطة بكل حدث ضمن المنصة الوطنية للإجراءات الإدارية،
- متابعة جودة المسارات الإدارية التي تم تبسيطها من خلال قياس نسب رضا المتعامل مع الإدارة وذلك عبر آلية "المقياس الوطني لجودة الخدمات الإدارية" وتركيز مشروع "باقة الخدمات الإدارية الاستباقية"،

أما فيما يتعلق بتحسين جودة الخدمات الإدارية والتجديد الإداري، وفي إطار تطبيق أولويات المخطط التنموي في تقريب الخدمات للمواطنين وخاصة بالمناطق الداخلية فسيتم خلال سنة 2027:

- تركيز 17 دار خدمات جديدة، وإعطاء الأولوية للجهات الأقل تنمية مع توسيع قائمة الخدمات المسداة من خلال تطوير 20 خدمة رقمية جديدة،
- تقييم تجربة " نقاط الإدارة السريعة" بهدف مراجعتها لتتلاءم مع حاجيات المتعاملين مع الإدارة وذلك في اتجاه تركيز فضاءات عمومية مصغّرة وفعّالة داخل المؤسسات الخاصة أو قرب تجمعات سكانية هامة.

- تأهيل 30 هيكل عمومي إضافي للحصول على علامة 'مرحبا' لجودة الاستقبال قبل موفى سنة 2027 ليبلغ العدد الجملي للهياكل المؤهلة 120 هيكلا،
- تنفيذ تجربتين نموذجيتين لإسداء خدمات إدارية باستعمال تقنية الذّكاء الاصطناعي يتم تنفيذها في هياكل إدارية مختارة (مثل بلديات، وزارات، أو دور خدمات)،
- تركيز أجهزة الخدمات الإدارية التفاعلية (Bornes Interactives) بالفضاءات التي تشهد إقبالا مكثّفا من قبل المواطنين لدعم جهود الدولة لتحسين جودة الخدمات الإدارية وتيسير النفاذ إليها،

كما ينتظر مزيد تفعيل دور فريق المواطن الرقيب خاصة من خلال:

- التقدّم في إنجاز المنظومة الرقميّة لفريق المواطن الرقيب وإضفاء مزيد النجاعة على تدخّله وفق تمشّ مرحلي يمكّن الوزارات من المتابعة الحينيّة للإخلالات المسجّلة والإجابة عليها مباشرة بواسطة التراسل الإلكتروني على أن يتم في مرحلة قادمة تعميم العمل بها مركزيا وجهويا.
- تطوير أساليب عمل فريق المواطن الرقيب لضمان سّرعة وفاعلية تدخلاته.

➢ رقمنة خدمات الإدارة وتعزيز الحكومة المفتوحة

سيتم خلال سنة 2027 مواصلة تنفيذ المشاريع والإصلاحات المهيكلة ضمن المحاور التالية:

تطوير الخدمات العمومية الرقمية والارتقاء بجودتها حيث ينتظر:

- تحيين قائمة الخدمات المنشورة على بوابة الحكومة التونسية ومتابعتها وتقييمها،
- متابعة تنفيذ مشروع الشباك الموحد للنفاذ إلى الخدمات العمومية الإلكترونية وتعزيز آليات التنسيق المؤسساتي والتقني بين المنصات والبوابات القطاعية لضمان انسجام مسارات الخدمة،
- تعزيز منظومة الأمن السيبرني وحماية المعطيات الشخصية المنصات والخدمات الرقمية العمومية والعمل على تعميم اعتماد شهادات بروتوكول طبقة المقاييس الآمنة وبروتوكول أمان طبقة النقل SSL/TLS لمواقع واب اسداء الخدمات الالكترونية،
- تعزيز النفاذية الرقمية لضمان نفاذ كافة فئات المجتمع إلى الخدمات الرقمية وإعداد برنامج للتكوين في المجال.
- تعزيز حوكمة البيانات العمومية وفتحها وتثمينها خاصة من خلال:
- تطوير استعمالات البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة وتحسين واجهات برمجة التطبيقات،
- إعداد خارطة طريق وطنية لحوكمة البيانات العمومية بما يضمن انسجام مختلف المشاريع الوطنية ذات الصلة وتطوير قدرات الهياكل العمومية في مجال إدارة البيانات وفتحها.

➢ تعزيز دور المؤسسات والمنشآت العمومية وضمان ديمومتها

يستدعي الوضع الحالي للمؤسسات والمنشآت العمومية على المستوي المالي والتنظيمي إرساء برنامج إصلاحي يتضمن مراجعة منظومة حوكمتها وإعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها المالية بما يعزز استدامتها وقدرتها على الاضطلاع بدورها الاجتماعي والاقتصادي. وتبعا لهذا سيتم العمل سنة 2027 خاصة على إعداد الدراسات لإعادة هيكلة عدد من المؤسسات والمنشآت العمومية ذات الأولوية والتي ستأخذ بعين الاعتبار بالخصوص:

- القطاعات الحيوية والاستراتيجية وتوفر التمويل لإعادة هيكلة المنشآت العمومية،
- الوضعية المالية والتنظيمية ودرجة تأثير مديونية المؤسسة على المالية العمومية،
- جاهزية المؤسسات لإنجاز الإصلاحات الضرورية،
- قابلية المؤسسة لاستعادة توازنها المالي وتحسين أدائها بعد إعادة الهيكلة، استنادا إلى نتائج التشخيص ومخطط الأعمال،

كما سيتم العمل على مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية في إطار تطوير منظومة التصرف في الموارد البشرية.

➢ تكريس مبادئ النزاهة وتطوير المنظومة الرقابية

تطوير نظام الرقابة الإدارية والتدقيق:

تتمثل أهم الرهانات المطروحة على قطاع الرقابة خلال سنة 2027 في دعم حوكمة التصرف العمومي وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والمحافظة على المال العام بما يساهم في تحسين الأداء ورفع جودة التصرف في الموارد العمومية. وستعمل هياكل الرقابة على:

- اعتماد لوحات قيادة ومؤشرات دورية لمتابعة نتائج أعمال الرقابة،
- توجيه البرامج الرقابية وفقا للأولويات الحكوميّة والمخاطر المستجدة، والعمل على مزيد المساهمة في تعزيز ثقافة النتائج والنجاعة في التصرف العمومي،
- تعزيز الرقابة الرقمية واعتماد أدوات التحليل الرقمي للمعطيات والمؤشرات بما يدعم اتخاذ القرار ويرفع نجاعة التصرف العمومي،
- مزيد تعزيز نجاعة التظلم الإداري، وتحسين جودة الخدمات الاستشارية ورفع نسب التكوين الإشهادي وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف في المال العام.

تعزيز المنظومة الوطنية للنزاهة:

سيتواصل خلال سنة 2027 تعزيز دور خلايا الحوكمة وتطوير صلاحياتها وإضفاء مزيد من النجاعة عليها، وفي نفس الإطار ستشهد سنة 2027 تنظيم دورة تكوينية خاصة «بالتقنيات الجديدة والذكاء الاصطناعي كآليات لمكافحة الفساد" مع الشروع في تركيز النسخة المحينة للمرجعية الوطنية للحوكمة التي سيتم تركيزها بـ 10 منشآت خلال فترة المخطط.

وعلى صعيد آخر، سيتم دراسة آليات إرساء نظام تقييم النزاهة الشاملة في القطاع العام وفقا لمنهجية علمية ترتكز على التحليل الكمي والنوعي لمجموعة من المعايير.

تعزيز آليات الوقاية من الفساد:

سيتواصل خلال سنة 2027 العمل على استكمال الإصلاحات التشريعية والترتيبية بما يراعي تطور المشهد المؤسساتي الوطني الخاص بمكافحة الفساد وعلى ضوء نتائج التقرير الوطني حول آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما سيتم العمل على دعم منظومة الإبلاغ عن الفساد بالقطاع العام وذلك بتطوير

نافذة إبلاغ عن الفساد ضمن منصة ء–مواطن (e-people)، حيث سيتم تطوير الصيغة الثانية لهذه المنظومة الالكترونية وتكثيف الدورات التكوينية لفائدة مستعمليها.

II. المنظومة الأمنية

يتطلب تحقيق التنمية الشاملة والعادلة توفير مناخ آمن والتكريس الفعلي لدولة القانون والتصدي للتجاوزات والاخلالات، وفي هذا الإطار تعمل المنظومة الأمنية في نطاق اختصاصها وبالتعاون والتنسيق مع الهياكل العسكرية والمدنية على المحافظة على الأمن العام وعلى سلامة المواطنين وحماية مكاسبهم وممتلكاتهم، إلى جانب التوقّي من الجريمة ومختلف التهديدات والمخاطر ومكافحتها، والمساهمة في مجابهة الحوادث والكوارث عبر الارتقاء بالسلامة المرورية ودعم مجهودات الحماية المدنية في مجالات النجدة والإنقاذ بمختلف المناطق والجهات.

وتواجه المنظومة الأمنية عديد الرهانات المرتبطة بتطور أنماط الجريمة وارتفاع منسوب التهديدات وتنوعها كالجرائم الاقتصادية والتهريب والجرائم السيبرانية إلى جانب تفاقم ظاهرة الهجرة غير النظامية وتعدّد الظواهر المناخية المتطرفة من فيضانات وحرائق مما يتطلب مزيد دعم جاهزية المؤسسة الأمنية والحماية المدنية من خلال اقتناء وسائل عمل متطورة وتحديث برامج التكوين والتدريب التخصصي.

وتتنزل استراتيجية السياسة الأمنية المضمنة بمخطط التنمية 2026–2030 في إطار المسار الإصلاحي للدولة الرامي إلى تطبيق التشريعات الوطنية والاحترام التام لمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية وتحسين أداء القطاع العمومي قصد توفير مناخ آمن يحفّز على المبادرة ويشجّع على الاستثمار إلى جانب العمل على دعم علاقات التعاون المتميزة والشراكة الإستراتيجية التي تربط تونس بدول الجوار وبعديد دول العالم.

1. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة

سجلت المنظومة الأمنية نجاحا في مقاومة الظاهرة الإجرامية والسيطرة عليها فضلا عن تأمين وحماية الحدود البرية والبحرية من خلال قدرتها الفائقة على الاستباق والجاهزية حيث تم العمل بالخصوص على تطوير وسائل العمل بالاعتماد على التطورات التكنولوجية في المجال وتوسيع نطاق التغطية الميدانية.

كما يتواصل تنفيذ المخطّط التنفيذي للاستراتيجيّة الوطنية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب للفترة 2023-2027 وذلك في إطار اعتماد تونس للسياسة الشاملة لتحقيق الأمن ودفع التنمية من خلال التصدي لكل أشكال الإرهاب ومظاهر العنف.

وبحسب التقرير السنوي لمؤشر الإرهاب العالمي في نسخته الثالثة عشرة والذي أصدره المعهد الدولي للاقتصاد والسلام سنة 2026، احتلّت تونس المرتبة 50 عالميا من بين 163 دولة مسجلة بذلك تحسنا مقارنة بسنة 2025 (المرتبة 43) حيث صنفت ضمن البلدان التي تواجه تهديدات إرهابية منخفضة جدّا مما يعزز صورتها كوجهة آمنة في محيط إقليمي متقلب، ويمنحها موقعاً متقدماً ضمن الدول التي تمكنت من احتواء الظاهرة بفعالية.

الحد من الحوادث والكوارث وتأثيراتها:

في إطار التزام الدولة وحرصها المستمر على تعزيز جاهزية المنظومة الأمنية ورفع قدرتها على حماية المواطنين والممتلكات والثروات الوطنية وما يفرضه ذلك من إحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين وتكثيف الجهود لتفادي الكوارث والحد من آثارها، عملت اللجنة الوطنية لتفادي الكوارث ومجابهتها وتنظيم النجدة، على مزيد التنسيق الناجع بين كل المتدخلين وتأمين الانتقال الفعلي من منطق رد الفعل الى منطق الاستباق والوقاية خاصة في ظل الظواهر المناخية التي شهدتها بعض المناطق من البلاد التونسية على غرار الفيضانات والأمطار الغزيرة ودرجات الحرارة القياسية واندلاع عديد الحرائق بالغابات. وبهدف ضمان سرعة الاستجابة وفعالية التدخل، تم العمل على:

- رفع درجة التأهب واليقظة وضمان الجاهزية العملياتية الكاملة لمختلف الوحدات المعنية بالتدخل وتوفير المعدات الضرورية للإنقاذ والإجلاء.
- ضمان سرعة ودقة تبادل المعلومات والمعطيات بين كل الأطراف المتدخلة بما يجعل عملية اتخاذ القرار قائمة على المعلومة الدقيقة والحينية.
- إعطاء الأولوية للمناطق الأكثر هشاشة أمام الفيضانات خاصة النقاط المنخفضة ومجاري الأودية والمناطق العمرانية المعرضة لتجمع المياه إلى جانب المنشآت الحيوية المهددة بتجمع مياه الأمطار وللمناطق الغابية المعرضة لخطر الحرائق.
- تكثيف التوعية الإعلامية بتوجيه رسائل واضحة ومباشرة للمواطنين لتحذيرهم من الاقتراب من الأودية والمنشآت المائية ولدعوتهم إلى الالتزام بتعليمات السلامة.

كما أطلقت تونس الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للسلامة المرورية (2025–2034) بهدف خفض عدد حوادث الطرقات بنسبة 50% بحلول سنة 2034. وهي أوّل استراتيجية من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد مقاربة تشاركية تجمع مختلف مؤسّسات الدولة والقطاع الخاص. وتتضمن هذه الاستراتيجية خمسة محاور رئيسية:

تطوير البنية التحتية وتعزيز الكفاءات البشرية من خلال مراجعة معايير تصميم الطرقات وتحديد الأماكن ذات الأولوية للتدخل وذلك بصياغة تعريف وطني للطرقات الأكثر استخداما وأكثر خطورة. هذا وسيتم العمل على إعداد لوحة قيادة رقمية تشاركية لاستعمال الإشارة الرقمية.

كما سيتم تنفيذ برنامج وطني للتكوين هدفه رفع القدرات في تطبيق السلامة على الطرقات وذلك بإدماج السلامة المرورية في منظومة التعليم والتكوين العالي حيث سيتم إحداث مسارات ماجستير متخصصة في السلامة المرورية بكل من صفاقس وسوسة، إضافة إلى إنجاز مشاريع هندسية وتكنولوجية في هذا المجال داخل مؤسسات التعليم العالي وإعداد أدلة بيداغوجية موجهة لرياض الأطفال والمدارس الابتدائية والمعاهد الثانوية لترسيخ ثقافة السلامة المرورية لدى الناشئة.

رفع مستوى سلامة مستعملي الطريق وحمايتهم من خلال وضع خطة للحد من السلوكيات المحفوفة بالمخاطر باعتماد لوائح واضحة والعمل على زيادة الوعي وإنجاز مشاريع لتطوير منظومة المراقبة الآلية لكل جرائم الجولان عبر تركيز كاميرات ورادارات ذكية على الطرقات لرصد المخالفات وتغطية كافة شبكة الطرقات تدريجيا.

وفي نفس السياق، يتم العمل على صياغة الاستراتيجية الوطنية للاتصال في مجال السلامة المرورية والتي تعنى خاصة بتحديد الفئات المستهدفة والرسائل الاتصالية والعمل على التوعية، والومضات التحسيسية، وتوسيع التعاون بين القطاعين العام والخاص وتشجيع المبادرات المجتمعية مع استعمال التطبيقات الرقمية والمواقع الالكترونية التفاعلية.

التنقلات الحضرية متعددة الوسائط عبر ضمان انتقال تدريجي نحو أنظمة نقل متكاملة ومستدامة تعزز تنقل المستخدمين والتشجيع على استعمال وسائل النقل العمومي من خلال إعداد خطط للتنقل الحضري المستدام على مستوى جهوي ومحلي تكون ملزمة لجميع مشاريع التنمية. كما يتم العمل على تخفيض السرعة وإعطاء الأولوية للمترجلين ومستخدمي الدراجات الهوائية والنقل العمومي.

تطوير منظومة النقل الذكي وتحسين سلامة العربات من خلال وضع معايير أمان صارمة لأسطول العربات عبر اعتماد تشريعات وتقنيات حديثة تشمل اعتماد قوانين منظمة للقواعد الفنية وإحكام المراقبة عند التوريد والتركيب والصنع فضلا عن مراجعة العقوبات في علاقة بمخالفة الفحص الفني وإدخال تغييرات جوهرية للعربة، مع العمل على إيقاف توريد قطع غيار العربات التي لا تحمل علامة مصادقة وتجنب ترويجها في السوق وبيعها دون وجود ضمانات ووضع معايير وقواعد فنية عالية بالنسبة للدراجات النارية حيث يتم استكمال إعداد كراس شروط جديد لتنظيم قطاع الدراجات النارية، باعتبار أن هذه الوسيلة تمثل نسبة مرتفعة من الحوادث القاتلة في تونس.

تطوير منظومة النجدة والإسعاف بفضل تقليص زمن التدخل إلى ما بين 10 و15 دقيقة، وتعزيز أسطول سيارات الإسعاف وإحداث مراكز إسعاف متقدمة. كما يتضمن البرنامج تكوين مليون مواطن في الإسعافات الأولية في أفق سنة 2034 بهدف تمكينهم من التدخل السريع لإنقاذ المصابين قبل وصول فرق النجدة.

وفي هذا السياق، أبرزت نتائج دراسة وطنية حول الاستثمار في السلامة المرورية أُنجزت من قبل وزارة الداخلية والمرصد الوطني لسلامة المرور ووزارة الصحة بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة أن حوادث المرور كلّفت الاقتصاد التونسي نحو 1.73 مليار دينار خلال سنة 2023، أي ما يعادل 1.15% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تسجيل قرابة 10 آلاف إصابة ووفيات خلال السنة نفسها.

كما تُؤكّد الدراسة على أنّ الاستثمار في تحسين البنية التحتية وتعزيز سلامة المشاة وراكبي الدراجات وتطوير خدمات الإسعاف وتشديد تطبيق قوانين المرور يمكن أن يحدّ من عدد المتضررين فضلا عن تجنب خسائر اقتصادية خلال الثلاثين سنة المقبلة بعائد استثمار يقدر بـ 12.29 دينارًا مقابل كل دينار يتم استثماره.

2. مضامين السياسة الأمنية لسنة 2027

➢ الحفاظ على الأمن العام من كل أشكال الجريمة

سيتواصل العمل خلال سنة 2027 على تطوير القدرات العملياتية واللوجستية والرقمية لمختلف الوحدات الأمنية، بما يمكن من رفع نجاعة التدخل والوقاية من الجريمة والتصدي لمختلف التهديدات الأمنية المستجدة وذلك بمزيد تحسين التغطية المجالية من خلال إحداث مراكز أمنية جديدة بالإضافة إلى مزيد تعصير التجهيزات لتسهيل العمل الأمني واعتماد منظومات رقمية متطورة لاستغلالها في مكافحة الجرائم السيبرنية وتبييض الأموال ومزيد العمل على إرساء

علاقة اتصالية إيجابية مع المواطن تعتمد على الثّقة في المؤسسة الأمنية. ولبلوغ هذه الأهداف سيتم خلال سنة 2027 إنجاز عدد من المشاريع تخص بناء وتهيئة وتوسيع عديد الثكنات ومراكز الأمن والحرس الوطنيين.

➢ الحد من الحوادث والكوارث وتأثيراتها

سيتم الانطلاق في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات للسلامة المرورية وإعداد مخطط عمل لتنفيذ محاورها الخمسة وذلك أساسا بإرساء منظومة المراقبة الآلية لجرائم الجولان عبر تركيز كاميرات ورادارات ذكية على الطرقات لرصد المخالفات وإعداد خطة للتنقل الحضري المستدام ومراجعة للعقوبات في علاقة بمخالفة الفحص الفني وتوريد قطع غيار العربات التي لا تحمل علامة مصادقة وترويجها في السوق ووضع معايير وقواعد فنية عالية بالنسبة للدراجات النارية وذلك باستكمال إعداد كراس شروط جديد لقطاع الدراجات النارية.

كما سيتواصل العمل على تعزيز وتحديث منظومة الحماية المدنية والارتقاء بقدراتها بما يساهم في الحد من الحوادث والكوارث وتقليص آثارها البشرية والمادية من خلال إحداث فرق ومراكز جديدة إلى جانب اعتماد الخطط والأساليب والتجهيزات المتطورة واستغلال التحول الرقمي والتكنولوجيات الحديثة بالنظر لما توفره من وظائف ومزايا من شأنها تقليص آجال التدخل وتطوير التنسيق مع الأطراف المتداخلة لتقريب النجدة من المواطن. وفي هذا الإطار سيتم دعم الحماية المدنية ببنية تحتية متطورة ونظام تصرف جديد في الإنذارات والعمليات. وتهيئة مقر المدرسة الوطنية للحماية المدنية إلى جانب تهيئة وتوسيع وبناء مقرات وحدات الحماية المدنية واقتناء طائرات إطفاء ومروحيات إنقاذ.

➢ تحسين توظيف الموارد وتطوير الجاهزية

بالنظر إلى الأهمية البالغة للتكوين وتطوير الجاهزية بالنسبة للمنظومة الأمنية، سيتم خلال سنة 2027 مواصلة بناء أكاديمية الشرطة للعلوم الأمنية بالنفيضة من ولاية سوسة والتي من شأنها أن تساهم في تعزيز المنظومة الأمنية والاستجابة لمتطلبات القطاع من كفاءات قيادية ميدانية إلى جانب إنجاز مشروع أكاديمية حرس السواحل التي ستمكن من إرساء نظام متكامل للتعليم الأمني الجامعي لفائدة ضباط سلك الحرس الوطني من خلال تعزيز التكوين الجامعي الأمني في المجال البحري وفقا لبرامج خصوصية تخضع للمعايير الوطنية للإشهاد والمطابقة بالتعليم العالي مع مراعاة المعايير الدولية في المجال.

كما سيتواصل تطوير المنصة الموحدة للخدمات الإدارية على الخط فضلا عن إطلاق خدمات ذكية جديدة تتعلق بحجز المواعيد على الخط، طلب أو تجديد بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، واستخراج شهادة إقامة، وبطاقة السوابق العدلية.

وفي إطار الإحاطة الاجتماعية والصحية سيتواصل العمل على توفير المسكن اللائق لأعوان قوات الأمن الداخلي الذين يمتاز عملهم بالحركية وعدم الاستقرار بمركز عمل واحد إلى جانب تقريب الخدمات الصحية من خلال مراجعة الخارطة الصحية الخاصّة بالمنظومة الأمنية حيث يتم العمل على دراسة تحويل مستشفى قوات الأمن الداخلي إلى مستشفى جامعي في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية مع انتهاج تمشي تدريجي لتصنيفه لاحقا كمؤسسة عمومية للصحة على غرار المستشفيات العمومية والعسكرية وذلك بهدف تدعيم الرعاية والإحاطة الصحية لأعوان قوات الأمن الداخلي ومنتسبي وزارة الداخلية وتحسين جودة الخدمات العلاجية المقدمة لفائدتهم.

III. الدور التنموي للدفاع الوطني

تهدف سياسة الدفاع الوطني الى تطوير المنظومة العسكرية حسب المحاور والتوجهات المضمنة بإستراتيجية وزارة الدفاع الوطني للفترة 2021-2030 ومخطط التنمية 2026- 2030 وذلك عبر تطوير قدرات الجيش الوطني للاضطلاع بمهامه المتمثلة في الدّفاع عن الوطن والذود عن حرمته والحفاظ على استقلاله ووحدة ترابه، إلى جانب مقاومة الإرهاب والتهريب والهجرة غير النظامية فضلا عن دعم المجهود التنموي بالبلاد.

شهد المحيط الإقليمي والدولي خلال الخماسية المنقضية تحولات جذرية على المستوى الجيوستراتيجي ممّا ولّد ضرورة قصوى يتحتم على الدولة الاستجابة لها ضمانا للأمن القومي واستعدادا لمجابهة كل التحديات المحتملة وذلك برفع الجاهزية العملياتية للقوات المسلحة باعتبارها الجهة الضامنة لسلامة الوطن وسيادته وذلك من خلال توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لتطوير كفاءة الوحدات وتوفير البنية الأساسية المناسبة لذلك.

وأمام هذه التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي عرفها العالم في الفترة الأخيرة والتي من شأنها خلق التهديدات والتحديات للمؤسسة العسكرية، تم اعتماد إستراتيجية شاملة للرفع من جاهزية المؤسسة العسكرية للذود عن حرمة البلاد.

وتتمحور استراتيجية وزارة الدفاع الوطني في أفق 2030 حول "بناء جيش وطني على درجة أعلى من الجاهزية والمرونة، تمكّنه من استباق التهديدات وتضمن له النجاعة في استعمال مختلف الموارد لإنجاز المهام المناطة بعهدته قانونا وفق مقاربة تضمن إحاطة أشمل بالعنصر البشري وتسعى إلى مزيد تطوير المؤسسة مع محيطها".

1. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

عملت المؤسسة العسكرية على تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية لأعوانها وعلى معاضدة المجهود التنموي من خلال إنجاز العديد من المشاريع والبرامج وذلك بالعمل على إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع المتواصلة والمشاريع المستوفاة لجميع المراحل التحضيرية. وتتمثل أهمّ النتائج بالخصوص في:

تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية لأعوان وزارة الدفاع الوطني

عملت الهياكل الصحية العسكرية على تقديم الخدمات الطبية للعسكريين وعائلاتهم وأولي الحق وللمدنيين على كامل تراب الجمهورية حيث يحتوي المستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس على قرابة 67 قسم استشفائي جامعي وصحي. كما يساهم المستشفى العسكري الجامعي بصفاقس في تخفيف الضغط على المؤسسات الصحية المدنية المنتصبة بالجهة، ويوفر خدمات طبية عالية الجودة للمواطنين في مناطق الجنوب والمناطق الداخلية. ويحتوي كل من المستشفى العسكري ببنزرت والمستشفى العسكري بقابس على بعض الأقسام الاستشفائية الجامعية، ويقدّمان الخدمات الطبية للعسكريين وعائلاتهم وأولي الحق المتواجدين بالجهة، علاوة على الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

كما تتوفّر بالصحة العسكرية مراكز صحية مختصة على غرار المركز العسكري لنقل الدم ومركز الاختبارات الطبية للملاحة الجوية ومركز طب الغوص وغيرها... والتي تضطلع كل منها بمهام خاصة بالنظر لطبيعة اختصاصها، ومركز العلاج بالأكسيجين المضغوط الذي يعد الأول من نوعه في البلاد التونسية. وتوفر المصحات العسكرية

متعددة الاختصاصات بكل من تونس والقيروان وسوسة والكاف وقفصة وتطاوين وقبلي والقصرين العديد من الخدمات الطبية لفائدة منتسبي وزارة الدفاع وأولي الحق، ويتم تأمين العديد من عيادات طب الاختصاص في إطار اتفاقيات تبرم في الغرض مع أطباء مختصين.

وفي المجال الرياضي، تم الشروع في بناء قاعة رياضية متعددة الاختصاصات بمفتاح سعد الله وذلك بهدف تحسين وتطوير البنية التحتية الرياضية والمستوى البدني لرياضيي النخبة العسكرية، إضافة إلى البعد الاجتماعي للمشروع حيث يمكن استغلال القاعة المذكورة من طرف العسكريين وعائلاتهم.

معاضدة المجهود التنموي الوطني

واصل ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية التي يشرف عليها والمتمثلة في صيانة ومتابعة مختلف مكونات محطة تجارب المنتوجات الفلاحية وتأمين صيانة المعدات والعربات والمحافظة على البنية الأساسية بمنطقة رجيم معتوق ومواصلة تنفيذ مشروع تنمية منطقة المحدث من خلال تهيئة المقاسم الفلاحية وحمايتها وغراستها وحفر وتجهيز الآبار بالطاقة الشمسية وإعداد ونشر طلبات العروض لمختلف مكونات المشروع ومواصلة تنفيذ المشاريع الجديدة ولا سيما مشروع تنمية منطقة الشارب ومشروع إنتاج البطاطا وإنجاز موقع لتربية طائر الحبارى المهدد بالانقراض.

وفي مجال التكوين المهني، تعتبر منظومة التكوين المهني بالجيش إحدى مكونات الجهاز الوطني للتكوين المهني حيث تشرف وزارة الدفاع الوطني على 12 مركزا عسكريا للتكوين المهني وتؤمن 61 اختصاصا من مختلف القطاعات والمجالات وتخضع هذه المراكز إلى الإشراف البيداغوجي المزدوج لوزارة الدفاع الوطني ووزارة التشغيل والتكوين المهني.

2. مضامين سياسة الدفاع الوطني لسنة 2027

في إطار متابعة تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030 المتعلق بالهدف القطاعي الخاص بتطوير المنظومة العسكرية، سيتواصل العمل خلال سنة 2027 على تعصير قدرات المؤسسة العسكرية وتطويرها لإدارة الأزمات ومجابهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية من خلال تطوير المنظومة القانونية والإدارية وتطوير القدرات القتالية للجيوش ورفع جاهزيتها ومزيد الانفتاح على شراكات مع دول أخرى غير التي تربطها بها شراكة عسكرية مع تونس، فضلا عن تنمية الموارد البشرية وإحكام الإحاطة الصحية والاجتماعية بها والنهوض بالبنية التحتية العسكرية وتطوير حوكمة التصرف الإداري ورقمنته وتعزيز الدور التنموي للمؤسسة العسكرية وتطويره ودعم التصنيع العسكري وتثمين البحوث العلمية العسكرية وتعزيز إنفتاح المؤسسة العسكرية على محيطها ودعم إشعاعها على المستوى الوطني والدولي.

وسيتم في المرحلة القادمة مواصلة إنجاز عديد المشاريع ذات الأولوية والتي تتمثل في أربعة محاور أساسية:

- تجهيز الجيوش بالمعدات والتقنيات اللازمة للرفع من قدراتها،
- تدعيم الإحاطة الاجتماعية والصحية والمعنوية لأفراد القوات المسلحة،
- تعزيز التكوين والتدريب المخصص لتشكيلات النخبة في المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب،

- إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية.

وبهدف تطوير قطاع البنية الأساسية والأشغال بالوسط العسكري فضلا عن مساهمة المؤسسة العسكرية في المجهود الوطني للتنمية، تتم دراسة إحداث "المؤسسة العسكرية للأشغال" التي ستتولى تقييم وبرمجة ودراسة إنجاز وتنقيذ مشاريع البنية الأساسية والأشغال العامة ومشاريع البناء لفائدة وزارة الدفاع الوطني والمؤسسات والهياكل الخاضعة لإشرافها وعند الاقتضاء لفائدة الهياكل العمومية.

تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية لأعوان وزارة الدفاع الوطني

في إطار تطوير المنظومة الصحية والاجتماعية والارتقاء بجودة الخدمات المسداة لأعوان وزارة الدفاع الوطني وعائلاتهم، ينتظر إنجاز أهمّ المشاريع التالية:

- إنجاز مستشفى عسكري جامعي ببنزرت (بكلفة تقديرية 290 م د)،
- إحداث مركز الأكسجين المضغوط بالمستشفى العسكري الجامعي بصفاقس (بكلفة تقديرية 6 م د) في إطار إستراتيجية وطنية لتوزيع المرافق الصحية على كامل مناطق الجمهورية وذلك نظرا لما يوفره إنجازها من فوائد تنموية شاملة (تقريب الخدمات الصحية للمرضى، توفير خدمات صحية متخصصة، خلق فرص عمل بصفة مباشرة وغير مباشرة، دعم الإقتصاد المحلي...)
- استكمال إنجاز قسم العيادات الخارجية بالمستشفى العسكري الأصلي للتعليم بتونس.

معاضدة المجهود التنموي الوطني

يواصل ديوان رجيم معتوق لتنمية الجنوب والصحراء تحقيق المشاريع التنموية بولايات الإقليم الخامس والمتمثلة في المشاريع والبرامج التنموية المتواصلة بمنطقة رجيم معتوق ومنطقة المحدث إلى جانب تنفيذ المشاريع الجديدة ولا سيما مشروع تنمية منطقة الشارب من ولاية قبلي ومشروع تنمية منطقة برج بورقيبة بتطاوين والتي ينتظر أن تحقق نقلة نوعية بالمنطقة وذلك بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والجهات المختصة.

وفي مجال التكوين المهني، سيتم بعث المركز العسكري للتكوين المهني بسيدي بوزيد والذي سيضم عدة اختصاصات تمكن من خلق فرص التشغيل للفئات الشابة بالمنطقة. كما ينتظر استكمال مشروع إعادة هيكلة منظومة التكوين المهني بالجيش من خلال تطوير نمط التكوين المستمر في المهن بالمؤسسة من خلال الاستئناس بمراجع التكوين المهني المقيّسة بمعايير دولية ومواكبة للتطور التكنولوجي والبيئي والاستجابة لحاجيات وزارة الدفاع الوطني.

أما في مجال البحث العلمي، سيتم العمل على إرساء استراتيجية وطنية للتصنيع العسكري للحد من التوريد الكلي للمعدات العسكرية وذلك بالاعتماد على الموارد البشرية والنسيج الصناعي الوطنيين. وفي هذا السياق، سيتم بناء مقر جديد لمركز البحوث العسكرية يستجيب للمواصفات العالمية ليواصل إنجاز مشاريع البحث العلمي والتي يكتسي عدد منها الطابع التنموي وهي تهم مجالات الطاقات المتجددة، ومعالجة المياه، وتثمين النفايات (الفسفاط).

ويسعى المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد لإرساء منظومة وطنية للمتابعة الحينية للأسطول الإداري وترشيد استهلاك المحروقات بكلفة تقديرية تناهز 12 م د إلى جانب إنجاز المشروع الوطني للخرائط الدقيقة.

وفي إطار المهام الموكولة له، سيواصل ديوان المساكن العسكرية تطوير منظومة السكن العسكري والترفيع في نسبة التغطية السكنية من خلال مواصلة بناء أقساط أخرى من المساكن بالأقطاب السكنية حيث من المتوقع تشييد 665 مسكن بكلفة جملية تقدر بـ 203 م د خلال الفترة 2026-2030.

وطبقا لإستراتيجية ديوان الضيعات العسكرية للفترة 2024-2030، تمت برمجة عدة مشاريع استثمارية تهم تطوير أساليب وآليات الإنتاج في قطاعيْ الإنتاج النباتي والحيواني بهدف رفع جودة المواد الغذائية وحصتها من التموين بالجيش وتوفيرها بأسعار تفاضلية حيث سيتم بناء إسطبل بطاقة استيعاب 300 عجل وإحداث وحدة إنتاج أعلاف مركزة وتركيز محطات طاقة شمسية وإحداث وحدة إنتاج البيض ومعصرة زيتون.

IV. السياسة الخارجيّة والدبلوماسية الاقتصادية

تتمثل المهام الأساسية للسياسة الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية في نسج وتدعيم علاقات الصداقة والتعاون مع مختلف دول العالم والمنظمات الدولية والاقليمية والدفاع عن المصالح الوطنية والسلم الدولي بما يسهم في تعزيز مقومات التنمية وتعزيز إشعاع بلادنا في المحافل الإقليمية والدولية، إلى جانب تأمين إسداء الخدمات الإدارية لفائدة التونسيين بالخارج والإحاطة بهم وحمايتهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم.

وفي ظلّ التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة وغير المستقرة، تواجه الدبلوماسية التونسية جملة من التحديات والرهانات تتمثل خاصّة في:

- التحولات في موازين القوى الاقتصادية وتزايد النزعات الحمائية.
- إحكام التنسيق بين الفاعلين الاقتصاديين فيما بينهم وبين المصالح المختصة بالدبلوماسية الاقتصادية.
- تعزيز الانتشار القنصلي والدبلوماسي.
- تنامي عدد أفراد الجالية التونسية بالخارج وارتفاع عدد التونسيين المهاجرين غير النظاميين.

وتهدف السياسة الخارجية خلال فترة مخطط التنمية 2026-2030 إلى الاستجابة الناجعة لخدمة المصالح الوطنية العليا للبلاد وتحقيق انتظارات التونسيين من خلال التعامل مع المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية ومساندة المسار الإصلاحي لدعم التنمية الشاملة والمتوازنة.

وترتكز السياسة الخارجية للمرحلة القادمة على الأهداف الإستراتيجية التالية:

- توظيف العلاقات الخارجية لتونس لخدمة مصالحها العليا ودعم صورتها، وتعزيز سيادتها، وأمنها، واستقرارها.
- دعم علاقات التعاون الثنائية ومتعدة الأطراف والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية للمساهمة في الازدهار الاقتصادي لتونس ودعم مسيرتها التنموية.
- حوكمة الهجرة وتطوير الخدمات القنصلية وتعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج.
- تحديث الإدارة الدبلوماسية وتعزيز قدراتها.

الميزان الاقتصادي 2027

1. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

توظيف العلاقات الخارجية لتونس لخدمة مصالحها العليا ودعم صورتها وتعزيز سيادتها وأمنها واستقرارها

تم في هذا السياق تعزيز المشاورات السياسية الثنائية ومتعددة الأطراف وذلك عبر تمتين علاقات التعاون وتنويع الشراكات مع مختلف البلدان وكسب التأييد لمواقف تونس ومبادراتها إلى جانب دعم تواجد الكفاءات التونسية في مواقع أخذ القرار بالمناصب الأممية وبالمنظمات الإقليمية.

وفي هذا الإطار، تسلمت تونس رئاسة مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري للفترة من سبتمبر 2026 إلى مارس 2027 والتي ستعمل تونس خلالها على أن تكون هذه الرئاسة رئاسة للحوار والتشاور والتنسيق ودعم مسارات التوافق العربي والتقريب بين وجهات النظر بما يعزز وحدة الموقف العربي ويتيح التعامل مع التحديات التي تواجهها المنطقة العربية.

كما تمّ إبرام جملة من اتفاقيات التعاون ومذكّرات تفاهم للتّعاون والبرامج التنفيذية بين الجمهوريّة التونسيّة وعدد من الدول الصديقة والشقيقة نذكر منها:

- اتفاقيّات تعاون مع الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة في مجالات المياه والتشغيل ومذكرات تفاهم للتّعاون في ميادين الطّاقة والطّاقات الجديدة والمتجدّدة وفي مجال الصّناعة الصّيدلانيّة والبرامج التّنفيذية لاتفاقيّات التّعاون في قطاع الصحّة وفي مجال النّهوض بالمرأة والأسرة والطّفولة وكبار السّن لسنوات 2026-2028 وفي مجالي الشّباب والرّياضة لسنتي 2026-2027 والبرنامج التّنفيذي للتّعاون الثّقافي للسنوات 2026-2028 واتفاق في مجال الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة بين الجمهوريّة التونسيّة والجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبيّة.
- مذكّرة تفاهم مع جمهوريّة جيبوتي في مجال الصّحة.
- اتّفاقيّة تعاون علمي وتكنولوجي مع جمهوريّة الصين الشعبيّة.
- مذكّرات تفاهم للتعاون مع جمهوريّة مصر العربيّة في مجالات بدء وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وتنمية الصّادرات والصّحة والعلوم الطبيّة وبرامج تنفيذية لمذكّرات التّفاهم في مجال حماية المستهلك والرّقابة على الأسواق وفي مجالي الشؤون الاجتماعية والرياضة لسنتي 2026-2027
- اتفاقيّة التّعاون والمساعدة المتبادلة مع المملكة العربيّة السعوديّة في المسائل الجمركيّة ومذكّرتي تفاهم للتعاون في مجال الثروة المعدنيّة وفي القطاع البريدي.
- اتفاقيات التعاون الفني مع حكومة ألمانيا بعنوان السنوات 2022 و2023 و2024، بقيمة تناهز 100 مليون يورو وهبة لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة من أجل دعم التشغيل II وهبة (قسط تكميلي) تتعلق بخدمات الخبراء في إطار التّدريب والمرافقة ضمن مشروع صندوق الإدارة الرّشيدة لنظم المياه في المناطق الريفيّة.

دعم علاقات التعاون الثنائية ومتعدة الأطراف والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية للمساهمة في الازدهار الاقتصادي لتونس ودعم مسيرتها التنموية

تم العمل على المساهمة في استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنمية الصادرات وتطوير التدفق السياحي من خلال تنشيط اليقظة الاقتصادية ببلدان الاعتماد ومعاضدة جهود الفاعلين الاقتصاديّن في التّرويج للمنتجات التّونسيّة ومساندة الشّركاء الوطنيّين في المفاوضات الدّوليّة وإبرام اتّفاقيات تجاريّة خدمة للمصلحة الوطنيّة.

كما تم تكثيف المجهودات بالتعاون مع الهياكل التونسية قصد مزيد التعريف بالمميزات الثقافية لتونس والمساهمة في إشعاع تونس كقطب ثقافي ووجهة سياحية متميزة.

حوكمة الهجرة وتطوير الخدمات القنصلية وتعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج

سجلت سنة 2026 مواصلة تنفيذ المشاريع الرقمية والمتمثلة في تعميم استغلال منظومة القنصليّة الرقميّة وإثراء بوابة الخدمات الإدارية بالخارج واستكمال إنجاز منظومة الجنسية الرقمية بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيل المعاملات لفائدة الجالية، إلى جانب تكثيف التدخلات الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة من التونسيين المقيمين بالخارج. كما تتواصل الجهود للمساهمة في تنفيذ برنامج العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين.

تحديث الإدارة الدبلوماسية وتعزيز قدراتها

تواصل العمل على تثمين دور الأكاديمية الدبلوماسية الدولية في مجال التكوين وتطوير المهارات من خلال ملاءمة الأكاديمية الدبلوماسية الدولية للمعايير الدولية والحصول على المواصفات الدولية للمؤسسات التكوينية وتفعيل دورها البحثي والاستشرافي من خلال مخابر متخصصة في شكل فضاءات للتداول في الشأن الجيوسياسي والاستراتيجي وحلقات البحث والمحاضرات والندوات ذات القيمة العلمية والأكاديمية.

2. مضامين السياسة الخارجية والديبلوماسية الاقتصادية لسنة 2027

➢ توظيف العلاقات الخارجية لتونس لخدمة مصالحها العليا ودعم صورتها وتعزيز سيادتها وأمنها واستقرارها:

سيتواصل العمل على مزيد تمتين علاقات التعاون وتنويع الشراكات مع مختلف البلدان الصديقة والشقيقة إلى جانب انتهاج سياسة اتصالية من أجل مزيد دعم صورة تونس والتعريف بمواقفها والدفاع عنها وإبراز مميزاتها فضلا عن إسماع صوتها في الدعوة إلى وضع التعاون الدولي في خدمة حاجيات المجتمع الإنساني وتطويره وإصلاحه.

كما سيتواصل تعزيز التّعاون الأمني والعسكري بين تونس ومحيطها الإقليمي والدّولي من خلال توظيف العلاقات الخارجية لضمان بلوغ أعلى مراتب التعاون والتنسيق في المجال الأمني والعسكري وذلك بهدف تعزيز قدرات تونس في مجال التوقّي من المخاطر الأمنية المرتبطة بالجرائم العابرة للحدود وظاهرة الإرهاب والإتجار بالبشر والجرائم السيبرنية.

➢ دعم علاقات التعاون الثنائية ومتعدة الأطراف والاستفادة من المؤسسات والاتفاقيات الدولية للمساهمة في الازدهار الاقتصادي لتونس ودعم مسيرتها التنموية:

في إطار الأهمية التي توليها تونس للعلاقات مع الدول الإفريقية باعتبارها من أولويات السياسة الخارجية التونسية، سيتواصل العمل على تطوير العلاقات مع الدول الإفريقية وتوسيع مجالات التعاون معها، سواء على المستوى الثنائي أو في الإطار متعدّد الأطراف من خلال مؤسسات الاتحاد الإفريقي الذي يحيي سنة 2027 الذكرى 25 لإنشائه، والمنطقة القارية للتبادل التجاري الحر ومنظمة السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا.

ستواصل الديبلوماسية الاقتصادية العمل على استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنمية الصادرات وتطوير التدفق السياحي من خلال معاضدة جهود الفاعلين الاقتصاديّن في التّرويج للمنتجات التّونسيّة والتّعريف بها وبتحسين

استراتيجيّات التّسويق فضلا عن الانخراط الفاعل في عملية صنع القرار صلب المنظمات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها تونس للاستفادة من أطر التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف ذات الطابع الاقتصادي.

كما سيتواصل العمل سنة 2027 على مزيد دعم اندماج تونس الاقتصادي داخل منطقة التجارة الحرية القارية الزليكاف والسوق المُشتركة للشرق والجنوب الافريقي الكوميسا وذلك من خلال:

- الدّفع نحو تعزيز المبادلات التجارية مع البلدان الافريقية المُنضوية داخل المنطقة القارية الزليكاف، والحرص على فتح أسواق جديدة أمام المنتوجات التونسية في البلدان الافريقية الشقيقة وتعزيز الحوار بين مُختلف الأطراف المعنية ودعم أجندة التكامل الاقتصادي الإفريقي من خلال استضافة تونس للدّورة الرابعة للتظاهرة الاقتصادية BIASHRA AFRIKA خلال سنة 2027.
- العمل على تدعيم اندماج تونس داخل فضاء الكوميسا وانخراطها الفعال في مختلف المُبادرات والمشاريع التي تُطلقها المنظمة وفقا لما تقتضيه المصلحة الوطنية، بما يُحقّق الاستفادة المرجوّة من المشاريع وفرص الشراكة المُتاحة مع مختلف البلدان الافريقية.

➢ **حوكمة الهجرة وتطوير الخدمات القنصلية وتعزيز الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج:**

سيتواصل تفعيل برامج رقمنة الخدمات القنصلية من خلال منظومات القنصلية الرقمية E-Consulat وبوابة الخدمات الإدارية بالخارج ومنظومة الجنسية الرقمية، مع التركيز على تبسيط الإجراءات والخدمات وتسهيل التواصل المباشر والسريع للمتعاملين مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج سواء بالإدارة المركزية أو بالخارج.

➢ **تحديث الإدارة الدبلوماسية وتعزيز قدراتها:**

سيتم تعزيز الإطار البشري للبعثات بالخارج بجيل جديد من الديبلوماسيين حيث أمنت الأكاديمية الدبلوماسية منذ تفعيلها تأطير وتكوين دفعات من الدبلوماسيين الجدد (50 دبلوماسي في كلّ دفعة).

وسيتواصل تثمين الرصيد العقاري بالإدارة المركزية وبالخارج من خلال تنفيذ برامج التهيئة والترميم والصيانة والحماية بعدد من البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج منها مقر البعثة الدائمة للجمهورية التونسية بنيويورك والسفارة التونسية ببروكسال ومقري السفارة والإقامة بواشنطن ومقر الإقامة ببارن ومقر إقامة القنصل العام بجدّة.

كما سيتم الانطلاق في أشغال بناء مقر السفارة والإقامة التونسية بأديس أبابا وبناء القسم القنصلي ببرلين وإنجاز الدراسات الخاصة ببناء مقر سفارة وإقامة تونس بأبوجا والدراسات الخاصة ببناء القنصلية العامة بجدّة.

ولتأمين الربط بين مقرات البعثات التونسية بالخارج ومقر الوزارة، سيتم الشروع في إنجاز مشروع جديد لتركيز نظام مؤمن للاتصال المرئي مع البعثات الديبلوماسية بالخارج (تشفير المراسلات).

V. السياسة العدلية

يعد قطاع العدل ركيزة أساسية لدولة القانون وتعزيز الثقة في المؤسسات لما يضطلع به من دور في حماية الحقوق والحريات وضمان الأمن القانوني وترسيخ الحوكمة ودعم مناخ الاستثمار. وتواجه المنظومة العدلية جملة من التحديات لعل أبرزها طول الزمن القضائي إلى جانب الحاجة إلى مزيد تطوير الرقمنة وتأهيل الموارد البشرية وتعزيز البنية التحتية والتجهيزات العدلية. وفي هذا الإطار تتجه السياسة الوطنية في مجال العدل إلى مواصلة إصلاح

المنظومة القضائية ورفع نجاعتها وجودة خدماتها وتيسير النفاذ إلى العدالة وتسريع مسار الرقمنة بما يعزز قرب المرفق القضائي من المواطن ويرفع من مستوى أدائه. وتندرج هذه التوجهات ضمن أهداف مخطط التنمية 2026-2030 ولا سيما فيما يتعلق بتطوير أداء المؤسسات العمومية وتحسين جودة الخدمات وتعزيز الحوكمة ودولة القانون بما يجعل من مرفق العدالة أحد المكونات الأساسية لمسار التنمية الشاملة والمستدامة.

محاور السياسة العدلية

- إرساء عدالة اجتماعية واندماجية وتيسير النفاذ إلى العدالة
- تعزيز الفاعلية الهيكلية للمنظومة العدلية والمرور نحو عدالة ذكية
- تعزيز الثقة في عدالة جوهرها الإنسان

1. الإنجازات المرتقبة لسنة 2026

تتميز سنة 2026 بانطلاق العمل على تحقيق رؤية قطاع العدل الجديدة والمتمثلة في عدالة أكثر فاعلية وأيسر نفاذا يكون الإنسان جوهرها. وتتابع المنظومة القضائية والسجنية خلال سنة 2026 وما بعدها خطواتها نحو استكمال تنفيذ الإصلاحات والمشاريع والبرامج المتواصلة للارتقاء بجودة مرفق العدالة من خلال تطوير المنظومة القضائية والسجنية وتعزيز أخلاقيات المهنة وحماية حقوق المتقاضين وتحسين النفاذ إلى العدالة إلى جانب دعم آليات الاتصال والتواصل والشراكة داخل المؤسسات القضائية والسجنية ومع محيطها.

إرساء عدالة اجتماعية واندماجية وتيسير النفاذ إلى العدالة من خلال:

- تطوير الخارطة القضائية وتقريب مرفق العدالة من خلال دخول حيز النشاط للمحكمة الابتدائية بجربة ومحكمة ناحية حاجب العيون بولاية القيروان وتجديد وتهيئة بنايات المحاكم القديمة على غرار محكمة الناحية ببوحجلة ومحكمة الناحية بجرجيس وانطلاق بناء المحكمة الابتدائية بمنوبة وتقدّم بناء مقر جديد لمحكمة الناحية بجلمة.
- تحسين طاقة استيعاب المحاكم وذلك باستكمال توسعة محاكم الناحية بكل من جبنيانة ومنزل بوزلفة وتوسعة أرشيف المحكمة الابتدائية بقابس وتقدم بناء فرعي المحكمة العقارية بتطاوين وباجة ومواصلة الإجراءات الفنية لمشاريع توسعة 8 محاكم ناحية بكل من تالة وسبيطلة وسوسة 2 ومساكن وجندوبة وتوزر وقصور الساف.
- الشروع في رقمنة منظومة الإعانة العدلية عبر بعث منصة لاستقبال ومعالجة المطالب عن بعد والانتهاء الكلي من تهيئة فضاءات الإعانة العدلية في 18 ولاية (القيروان، مدنين، تطاوين، قابس، المنستير، المهدية، قبلي، قفصة، توزر، سوسة، سيدي بوزيد، الكاف، باجة، بن عروس، أريانة، تونس، جندوبة، ونابل بمحكمتيها) ومواصلة استكماله بالقصرين وذلك في إطار برنامج يكرس حق الفئات محدودة الدخل في النفاذ إلى العدالة.
- الشروع في تطوير منظومة إقامة حجج الوفاة.
- تطوير البنية التحتية المرتبطة بحفظ الوثائق والارشيف حيث تم استكمال توسعة أرشيف المحكمة الابتدائية بقابس وتواصل توسعة الأرشيف بكل من محكمة الاستئناف بتونس ومحكمة الناحية بمساكن فضلا عن التقدم في بناء مجمع الأرشيف بكل من سوسة ونابل.

- تكوين 224 إطارا وعونا اجتماعيا موزعين على 28 مؤسسة سجنية حول آليات الإعانة العدلية وطرق توجيه وإرشاد المودعين للاستفادة من الخدمات القانونية المتاحة.
- دعم الموارد البشرية للمحاكم عبر فتح مناظرة لانتداب 200 عدل تنفيذ وكتبة محاكم.

تعزيز الفاعلية الهيكلية للمنظومة العدلية والمرور نحو عدالة ذكية عبر:

- تسريع التحول الرقمي للمنظومة القضائية من خلال مواصلة تطوير النظام المندمج للقضاء الجزائي والمدني ومنظومة التصرف الإداري في شؤون القضاة.
- تعميم منظومة المحاكمة عن بعد بنسبة تقدّم 90% إلى موفى جوان 2026 وتشغيلها فعليا بـ12 محكمة استئناف و21 محكمة ابتدائية مع مواصلة تركيز 11 منظومة جديدة وتعميم منظومة شهادة الجنسيّة.
- انطلاق مشروع تعميم الإمضاء الإلكتروني بجميع المحاكم عبر منصة JSHARE للتبادل الإلكتروني للوثائق القضائية في المادة المدنية.
- تحسن نجاعة تنفيذ الأحكام الجزائية حيث ارتفعت مداخيل الخطايا المالية من حوالي 2.6 م د سنة 2022 الى 3.7 م د سنة 2025 والمنتظر ان تبلغ حوالي 4.3 م د موفى سنة 2026.
- رقمنة الأرشيف القضائي بنسبة 88% من خلال رقمنة أكثر من 34 مليون صفحة مقابل 39 مليون مبرمجة.
- تأهيل المؤسسات والبنية التحتية القضائية عبر مواصلة مشاريع التهيئة والتجهيز والصيانة وتحسين ظروف العمل والاستقبال بالمحاكم حيث تم تهيئة وتوسعة المحاكم بمختلف درجاتها (16.344 م د) إضافة إلى 10 محاكم جديدة قيد الدراسة أو طلب العروض (176.4 م د) و12 مشروع توسعة وإعادة تهيئة (21 م د).
- دعم الكفاءات العدلية من خلال تنظيم برنامج تكوين مكثف لفائدة القضاة والإطارات شمل دورات وطنية ودولية منها دورة بالتعاون مع الوكالة الأوروبية CEPOL حول تمويل الإرهاب وحركة المقاتلين الأجانب

تعزيز الثقة في عدالة جوهرها الإنسان حيث تم العمل على:

- تعزيز مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية والجرائم المستحدثة من خلال تطوير التكوين المتخصص في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحسن في التحكم في الزمن القضائي بطور التحقيق (من 36,85 شهرا سنة 2025 إلى 26 شهرا سنة 2026) ولا يزال دون المستوى المستهدف.
- تحسن طفيف في نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية من 62,1% إلى 64% رغم تراجع المساحة المخصصة لكل مودع من 1,35 م² إلى 1,27 م² .
- تدعيم البعد الإصلاحي لمنظومة السجون والإصلاح ورصد الاعتمادات لتهيئة وتوسيع السجون مع الشروع في بناء سجن جديد بولاية باجة ومجمع للنساء بسجن المنستير وتوسعة سجن برج الرومي ببنزرت
- اقتناء 200 سوار إلكتروني في إطار تفعيل العقوبات البديلة لتخفيف الاكتظاظ.

2. مضامين السياسة العدلية لسنة 2027

ترتكز اهم التوجهات خلال سنة 2027 على مواصلة تنفيذ البرامج الإصلاحية بما يكرس المكتسبات المحققة في اتجاه منظومة قضائية أقرب إلى المواطن وأكثر نجاعة وحوكمة ضمن رؤية متكاملة تهدف إلى إرساء شبكة قضائية

عصرية ومتوازنة جهوياً تستجيب للتحولات الديمغرافية وتطور حجم النشاط القضائي وتوفر فضاءات ملائمة للقضاة والإطارات الإدارية والمتقاضين بما يساهم في تحسين جودة الخدمات العدلية وتقريب القضاء من المواطنين.

➢ **إرساء عدالة اجتماعية واندماجية وتيسير النفاذ إلى العدالة** من خلال:

- تبسيط الإجراءات في النزاعات المدنية والتجارية للحدّ من التعقيدات الإجرائية وتقليص آجال الفصل، مع تعزيز استعمال الوسائل الرقمية في إيداع الملفات وتبادل الوثائق ومتابعة القضايا.
- تطوير الخارطة القضائية ومراجعة اختصاص المحاكم بما يلائم التطورات الديمغرافية والاقتصادية والعمرانية، ويضمن توازنا أفضل في توزيع العمل القضائي.
- رقمنة الخدمات القضائية القابلة للإسداء عن بعد، تمهيدا للانتقال من الخدمات الورقية إلى خدمات "صفر ورقية"، مع ضمان حماية البيانات الشخصية.
- تطوير منظومة الزيارات بالمؤسسات السجنية لتقليص التنقل والانتظار وتحسين إدارة المواعيد.
- تعصير مكاتب الاستقبال والإرشاد بالمحاكم (فضاءات، تجهيزات، توحيد إجراءات الإرشاد).
- مواصلة تعميم منظومة الإعانة العدلية عبر توسيع فضاءات الاستقبال والإرشاد والتوجيه لتشمل محاكم النواحي ومحاكم الاستئناف وفق معايير موحدة.
- انجاز مشاريع بنية تحتية جديدة تخدم القرب من المتقاضي: بناء مقر محكمة ناحية التضامن (منوبة)، بناء مقر محكمة الناحية بقبلي، توسعة المحكمة الابتدائية بسوسة، وتوسعة مجمع الهياكل الفنية بحي الخضراء (مدنين).

➢ **تعزيز الفاعلية الهيكلية للمنظومة العدلية والمرور نحو عدالة ذكية** من خلال:

- تطوير برامج التكوين الأساسي والمستمر لفائدة القضاة والكتبة لتحسين جودة الأحكام.
- دعم مكافحة الفساد والتصدي للجرائم المستحدثة (المالية، الاقتصادية، الرقمية) عبر التكوين والتخصص وتطوير الوسائل التقنية وتحسين التنسيق بين المتدخلين.
- تدعيم البنية التحتية من خلال مواصلة بناء وتجهيز وصيانة المحاكم ودعمها بوسائل النقل وتعميم الطاقة الشمسية وترشيد الاستهلاك وتعزيز منظومات التأمين والحماية.
- الانطلاق في مرحلة جديدة من مشروع رقمنة الوثائق القضائية تشمل محكمة التعقيب وست محاكم استئناف محدثة والمحكمة الابتدائية بجربة و88 محكمة ناحية والمحكمة العقارية وفروعها الـ19 وذلك وفقا للمخطط الاستراتيجي القطاعي 2026-2030.
- مواصلة إنجاز بوابة الخدمات الإلكترونية e-Justice وإرساء منظومات معلوماتية مهنية مندمجة.
- إدماج الذكاء الاصطناعي في قطاع العدالة: تفعيل مخرجات الدراسة الاستشرافية المنجزة سنة 2026 حول المتطلبات التقنية والقانونية لإدخال تطبيقاته لتسريع العمل القضائي وإدارة القضايا.

➢ **تعزيز الثقة في عدالة جوهرها الإنسان** من خلال:

- ترسيخ التكوين في الأخلاقيات وتعزيز النزاهة المهنية عبر إدماج مبادئ الأخلاقيات والحياد وتضارب المصالح في برامج التكوين المستمر وتعزيز آليات الوقاية من الفساد.
- تدعيم نظام العقوبات البديلة وخاصة توسيع استعمال المراقبة الإلكترونية للحد من الاكتظاظ وترشيد كلفة الإيداع وتحسين فرص إعادة الإدماج.
- تعزيز برامج التأهيل والإدماج (تكوين، تعليم، تأهيل مهني، أنشطة ثقافية ورياضية واجتماعية) بما يلائم حاجيات سوق الشغل ومتطلبات إعادة الإدماج بعد السراح.
- تحسين ظروف الإقامة بالمؤسسات السجنية عبر التهيئة والبناء والتجهيز والخدمات الصحية واعتماد حلول الطاقة الشمسية.
- مواصلة العمل على الحصول على شهادة الجودة الوطنية "مرحبا" (MARHBA) للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لمختلف المتعاملين مع المرفق القضائي.

الميزان الاقتصادي
2027

الملحق الإحصائي

الميزان الاقتصادي
2027


الميزان الاقتصادي
2027

جدول عدد I: الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

2027	2026	2025	2024	2023	
199525,8	184735,8	171641,4	159851,8	149792,8	الناتج المحلي بأسعار السوق
110013,8	102005,9	92713,2	89940,2	88476,9	واردات الخيرات والخدمات
35181,0	33260,0	31414,1	30290,0	29076,3	الاستهلاك العمومي
157544,8	146533,7	136429,7	127123,7	117433,5	الاستهلاك الخاص
192725,7	179793,7	167843,8	157413,6	146509,8	جملة الاستهلاك
32630,4	28603,3	26456,8	24348,5	23537,2	تكوين رأس المال الثابت
95236,6	88180,1	82052,5	79883,0	79417,9	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد II: نموّ الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

2027	2026	2025	2024	2023	
8,0	7,6	7,4	6,7	7,4	الناتج المحلي بأسعار السوق
7,9	10,0	3,1	1,7	-2,0	واردات الخيرات والخدمات
5,8	5,9	3,7	4,2	2,4	الاستهلاك العمومي
7,5	7,4	7,3	8,3	10,2	الاستهلاك الخاص
7,2	7,1	6,6	7,4	8,6	جملة الاستهلاك
14,1	8,1	8,7	3,4	3,5	تكوين رأس المال الثابت
8,0	7,5	2,7	0,6	11,0	صادرات الخيرات والخدمات

الميزان الاقتصادي
2027

جدول عدد III: الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

2027	2026	2025	2024	2023	
3,1	2,7	2,8	1,6	0,4	الناتج المحلي بأسعار السوق
6,3	7,0	7,3	3,6	5,1	واردات الخيرات والخدمات
2,1	2,0	1,7	1,4	-0,2	الاستهلاك العمومي
2,2	2,0	1,9	1,2	0,9	الاستهلاك الخاص
2,2	2,0	1,9	1,2	0,7	جملة الاستهلاك
10,3	4,5	5,2	0,9	1,8	تكوين رأس المال الثابت
4,9	4,7	6,3	-1,6	9,0	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد I V: نموّ القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

	2023	2024	2025	2026	2027
الفلاحة والغابات والصيد البحري	**-16,1**	**8,6**	**11,7**	**4,9**	**2,9**
الصناعة	**-0,8**	**-4,0**	**1,4**	**2,1**	**3,4**
الصناعات الغذائية	0,1	1,2	5,8	4,5	-0,5
صناعة مواد البناء والبلور والخزف	-1,3	-2,5	0,4	0,5	2,9
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	2,6	-2,7	4,9	3,0	3,8
تكرير النفط	-62,8	21,0	-29,7	38,2	8,6
الصناعات الكيميائية	1,2	-2,1	3,9	-3,1	1,5
النسيج والملابس والجلد	-1,7	-5,3	-2,9	-0,9	-0,5
صناعات مختلفة	2,7	-2,5	2,0	1,8	2,0
المناجم	-11,1	1,6	30,1	2,0	13,2
استخراج النفط والغاز الطبيعي	-1,9	-25,2	-8,2	-0,2	12,3
انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز	0,5	9,8	-16,6	2,4	3,0
توزيع المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات	3,5	0,9	4,6	3,1	3,2
البناء والأشغال العامة	-1,5	1,2	2,9	3,0	4,2
الخدمات	**3,0**	**2,4**	**1,7**	**2,5**	**2,9**
التجارة والصيانة	1,4	0,7	1,4	2,0	2,4
النقل والتخزين	5,7	3,6	0,8	3,0	3,5
الاتصالات	5,0	1,8	1,7	3,5	4,0
النزل والمقاهي والمطاعم	12,9	7,3	5,7	4,9	5,2
المؤسسات مالية	3,1	7,0	-1,1	2,0	3,2
التعليم العام والخاص	1,2	1,8	2,1	2,2	2,4
الصحة العامة والخاصة والعمل الاجتماعي	6,3	2,4	2,5	2,5	2,6
خدمات تسويقية أخرى	4,1	1,5	2,6	2,4	3,0
الإدارة العمومية والدفاع	0,6	1,6	1,4	2,1	2,5
الخدمات الجمعياتية	7,1	1,3	2,7	1,7	2,9
خدمات منزلية أخرى	1,0	2,3	0,9	1,8	2,5
الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح	26,0	6,0	6,3	4,3	4,0
الناتج المحلي بأسعار السوق	**0,4**	**1,6**	**2,8**	**2,7**	**3,1**

الميزان الاقتصادي 2027

جدول V: مؤشرات السياسات الاجتماعية

التربية

	2025/2024	2026/2025	*2027/2026
عدد التلاميذ (بالألف)	2319	2318	2341
- تحضيري	58	56	65
- ابتدائي (بالألف)	1184	1153	1129
- إعدادي (عام وتقني) وتعليم ثانوي (بالألف)	1076	1110	1146
نسبة التلاميذ الجدد بالسنة الأولى الذين تلقوا سنة تحضيرية (%)	94.8	96.1	97.3
نسبة التلاميذ المتحصلين على 10 فما فوق في امتحان شهادة ختم التعليم الأساسي (%)	63.1	63,96	69
نسبة التلاميذ المتحصلين على 10 فما فوق في امتحان الباكالوريا (%)	52.6	50,7	55.2
نسبة تلاميذ السنة الرابعة ثانوي المسجلين بالشعب العلمية (باكالوريا) (%)	53.7	50,6	52.0
نسبة التغطية بالشبكات الإعلامية الداخلية بالمؤسسات التربوية الابتدائية (%)	85	90.6	95
		ابتدائي	ابتدائي
نسبة الانقطاع في المرحلة الابتدائية (%)	0.8	*0.5	0.5
نسبة الانقطاع في المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي (%)	7.3	*7.1	7
عدد المدارس ذات الفرق	454	315	309

*: تقديرات

المصدر: وزارة التربية

التعليم العالي والبحث العلمي

التعليم العالي والبحث العلمي	2025	2026	2027
مؤشرات التعليم العالي			
نسبة المؤسسات المتحصلة على شهادة مطابقة في وضع نظام لإدارة الجودة (%)	32.7	33.5	43
نسبة برامج التكوين الحاصلة على الاعتماد الأكاديمي (دولي ومحلي) ضمن البرامج المؤهلة للاعتماد (%)	10.9	12.9	12.9
نسبة الطلبة المسجلين في الاختصاصات المعتمدة على إطار مرجعي للكفاءات والمهن (%)	15.21	11	16.9
نسبة مؤسسات السكن الجامعي التي توفر خدمات متكاملة للطلبة (%)	82.8	85.1	83.3
نسبة المطاعم الجامعية المنخرطة في المسار الإشهادي (%)	18.5	19.5	22.5
مؤشرات البحث العلمي			
عدد المدرسين الباحثين	*13962	*14348	*14735
عدد مخابر البحث	530	552*	568*
نسبة المقالات العلمية المنشورة بالمجلات المحكمة من الصنف Q1 et Q2 (%)	68.8	69.7	72
عدد مطالب براءات الاختراع والمستنبطات النباتية لهياكل والمؤسسات العمومية للبحث	93	102	166
عدد المؤسسات الناشئة المنبثقة عن نتائج البحث	3	3	2

*: تقديرات

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الميزان الاقتصادي 2027

سياسة التكوين المهني

	2025	2026	2027
عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين (ألف)	74.9	77.7	85.5
- بالجهاز العمومي المقيس (ألف)	49.9	51.2	55.5
- بالقطاع الخاص المنظر (ألف)	25	26.5	30
تطور نسبة التعبئة بمراكز الوكالة التونسية للتكوين المهني %	70.1	87	86
عدد المنتفعين بصك التكوين		1440	1920
عدد المؤسسات الاقتصادية المنتفعة بآليات التكوين المستمر والترقية المهنية	2783	3230	3250
عدد المنتفعين بآليات التكوين المستمر والترقية المهنية (ألف)	161	167	168
عدد المرسمين في إطار التكوين المستمر الموجه للأفراد (ألف)	10.6	11	11

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

سياسة الثقافة

	2025	2026	**2027
الكتاب والمطالعة			
*عدد دور النشر الجديدة المنتصبة في الجهات	10	12	14
عدد المكتبات العمومية والمتنقلة	444	445	448
عدد المكتبات المتنقلة	45	45	45
*نسبة حوسبة المكتبات العمومية%	2.70	2.70	34.20
عدد المعارض والتظاهرات التي تعنى بالكتاب في الجهات	906	1012	1120
عدد نقاط الإعارة للمكتبات المتنقلة	1806	1820	1900
*عدد نواتات المكتبات المحدثة	12	22	34
*عدد فضاءات التمكين الخاصة بالشباب بالمكتبات العمومية	-	6	12
*عدد الفضاءات الرقمية والنموذجية للأطفال واليافعين بالمكتبات العمومية	35	50	75
العمل الفني			
*نسبة رقمنة الرصيد الفني%	59	60	65
*عدد الأنشطة الفنية في الجهات والمناطق النائية	-	25	30
*عدد المشاريع المحدثة والمهيأة في المجال الفني	-	30	35
العمل الثقافي			
*عدد الأنشطة المنجزة في الاحياء الشعبية والمناطق الحدودية والمواقع الاثرية والمعالم التاريخية	-	80	100
*عدد المنتجات الإبداعية الرقمية للتعبيرات والرموز الثقافية والمستوحات من التراث	-	30	45
*نسبة إحداث أسواق للمنتجات الثقافية والإبداعية ضمن فعاليات المهرجانات %	-	2	3
التراث			
عدد الوثائق التراثية المرقمنة مؤشر تراكمي(ألف)	4500	4650	4850
*عدد المسارات السياحية الثقافية المحدثة	-	2	3
*عدد المواقع والمعالم المشمولة بالمسح الرقمي	-	500	1000
عدد عناصر التراث المودعة للتسجيل في قائمة اليونسكو	18	20	22
عدد قرارات الحماية وأوامر ترتيب للمعالم والمواقع التاريخية	-	17	20
عدد البحوث العلمية المنشورة	-	21	27

*مؤشر جديد **تقديرات

المصدر: وزارة الشؤون الثقافية

الصحة

المؤشرات	2025	2026	2027
نسبة مراقبة الحمل بـ 5 عيادات (%) *	37.8	50	55
نسبة وفيات الأمهات لكل مئة ألف ولادة حيّة *	38	34	32
نسبة رقمنة الهياكل الصحة (%) *	74	81	87
عدد الإطارات الصحية بالخط الأول التي تلقت تكوينا في مجال التغيرات المناخية*	1260	5000	7000
نسبة وفيات الأطفال لكل ألف ولادة حية (‰) **	11.4	9,3	8,8
مؤمل الحياة عند الولادة**	77	77	77

*: البرنامج السنوي للقدرة على الأداء لوزارة الصحة 2027

**: توقعات مخطط التنمية 2026-2030

الميزان الاقتصادي 2027

آليات التشغيل والمبادرة الفردية والشركات الأهلية

المؤشر	عدد المنتفعين		
	2025	أوت 2026	2027
آليات التشغيل		45498	120900
عدد المنتفعين ببرنامج دعم انتداب حاملي الشهادات العليا	3557	1633	5500
عدد المنتفعين بالتكوين التكميلي	4321	4011	8100
عدد المنتفعين ببرنامج عقد الإعداد للحياة المهنية	82984	36690	100000
عدد المنتفعين ببرنامج عقد الخدمة المدنية	6433	3164	7000
عدد المنتفعين بعقد إعادة الإدماج في الحياة المهنية			300
نسبة البطالة (الثلاثي الثاني من كل سنة) (%)	15.3	14.9	14.5
المبادرة الفردية			
عدد المنتفعين سنويا بمختلف خطوط التمويل	17000	16000	16500
عدد المؤسسات المحدثة بعد دراستها	3773	5000	5500
عدد مواطن الشغل المحدثة	25500	24000	24750
الشركات الأهلية			
عدد الشركات الاهلية المحدثة	250	257	500
عدد الشركات الاهلية في طور النشاط	50	92	250
عدد الشركات الاهلية المنتفعة بالتمويل	...	94	250

المصدر: وزارة التشغيل والتكوين المهني

الشؤون الاجتماعية

	2025	2026	2027
عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي (بالألف)	377	421	470
عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	320	343	367
عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)	472	441	412

تقديرات المخطط

الميزان الاقتصادي 2027

المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

	2025	2026	2027
المرأة			
عدد المشاريع المحدثة في إطار برنامج رائدات	742	1150	1500
عدد مشاريع الإدماج الاقتصادي الممولة سنويا	395	900	1430
مواطن الشغل المحدثة (برنامج رائدات وبرامج الإدماج الاقتصادي)	1235	1909	3920
نسبة النساء والفتيات ضحايا العنف المتعهد بهنّ سنويا (%)	60	70	80
عدد مراكز إيواء النساء ضحايا العنف	16	12	15
طاقة استيعاب مراكز إيواء النساء ضحايا العنف	258	205	250
الأسرة			
موارد الرزق المحدثة في إطار برنامج الإدماج الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة	247	480	710
عدد الأسر التي تتلقى تأهيلا وتثقيفا في مجال التربية الوالدية وإعداد الشباب للحياة الزوجية.	19870	18576	20100
الطفولة			
نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة (%)	43.1	44	45
عدد رياض الأطفال	5617	5678	5700
عدد رياض الأطفال العمومية الدامجة	49	53	60
طاقة استيعاب رياض الأطفال العمومية الدامجة	2050	2850	3000
عدد رياض الأطفال المنخرطة في برنامج روضتنا في حومتنا	2170	2100	2220
عدد المنتفعين ببرنامج روضتنا في حومتنا	24248	24386	24600
عدد المنتفعين ببرنامج دمج أطفال طيف التوحد	745	612	1200
عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي	350	400	420
عدد المراكز المندمجة	22	22	22
عدد المنتفعين بخدمات الرعاية بالمراكز المندمجة	1480	2220	2300
عدد مركبات الطفولة	104	108	109
عدد المنتفعين بخدمات مركبات الطفولة	5893	6019	6200
عدد نوادي الأطفال القارة	199	199	202
عدد نوادي الأطفال المتنقلة	31	32	38
عدد المنتفعين بخدمات نوادي الأطفال (بالألف)	735.3	865.3	1005.3
عدد مراكز الإعلامية الموجهة للطفل	25	25	25
عدد المستفيدين بخدمات مراكز الاعلامية	16000	16058	17000
عدد الاشعارات في مجال العنف ضد الأطفال	18598	18783	18971
كبار السن			
عدد مؤسسات رعاية كبار السن	13	10	12
عدد كبار السن المقيمين بمؤسسات الرعاية	236	354	520
عدد المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي	455	442	603
عدد الفرق المتنقلة	49	48	62
عدد المنتفعين بخدمات الفرق المتنقلة	5000	4533	5500
عدد النوادي النهارية	25	20	36
عدد المنخرطين بالنوادي النهارية	1369	1128	1448
عدد المكالمات الواردة على الخط الأخضر 1833	7429	2293	3000
معدل مدة التدخل للتعهد بوضعيات التهديد لكبار السن	72 ساعة	72 ساعة	48 ساعة
نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن (%)	100	100	100

المصدر: وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

الميزان الاقتصادي 2027

الشباب

	2025	2026	*2027
المؤسسات الشبابية	**505**	**513**	**525**
عدد المركبات الشبابية	49	50	50
عدد دور الشباب	359	366	372
عدد مراكز التخييم والاصطياف	24	24	24
عدد دور الشباب المتنقلة	43	42	43
عدد وحدات تنشيط الأحياء	30	31	36
المستفيدين بالبرامج والأنشطة الموجهة للشباب			
عدد المنخرطين بمؤسسات الشباب	133597	140000	150000
عدد المشاركين في برامج السياحة الشبابية	185 000	200 000	210 000
عدد المناطق المستفيدة من تنظيم مهرجان الشباب	134	260	286
عدد المستفيدين من برامج وأنشطة المؤسسات الشبابية في مختلف مجالات الاستراتيجية الوطنية للشباب	277685	304000	335 000

*: تقديرات

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

الرياضة

	2025	*2026	*2027
عدد الجمعيات	**1985**	**2009**	**2028**
عدد المجازين (بالألف)	**203.5**	**210**	**218.5**
- عدد المجازات (بالألف)	61.3	65.2	69.1
- عدد المجازين (بالألف)	142.2	144.8	149.4
المنشآت الرياضية			
عدد القاعات الرياضية	**295**	**307**	**323**
- عدد القاعات الجماعية	118	121	129
- عدد القاعات الفردية	177	186	194
عدد الملاعب المعشبة	398	406	416
عدد المسابح المغطاة	21	21	22
عدد المضامير الاصطناعية	16	16	18
التربية البدنية			
نسبة التغطية بالتربية البدنية			
- بالمرحلة الابتدائية (%)	63	69	80
- بالمرحلة الإعدادية (%)	92	93	97
- بالمرحلة الثانوية (%)	98	98	100
عدد مراكز النهوض بالرياضة	502	621	690
عدد التلاميذ المنتفعين بمراكز النهوض بالرياضة (بالألف)	44.3	45.5	65
عدد خلايا تطوير الرياضة	81	90	130
عدد المنتفعين بخلايا تطوير الرياضة	1934	2567	4000
عدد التلاميذ بشعبة الرياضة	5527	5268	6300

*: تقديرات

المصدر: وزارة الشباب والرياضة

الميزان الاقتصادي 2027

الشؤون الدينية

المؤشر	2025	2026	*2027
عدد المعالم الدينية على المستوى الوطني	6720	6808	6928
عدد الكتاتيب	2087	2143	2187
النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة (%)	68	70	75
تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنّساء	5350	5435	5555
عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية في بالداخل والخارج سنويا (الألف)	553	622	703

*: تقديرات

المصدر: وزارة الشؤون الدينية

الميزان الاقتصادي
2027



وزارة الاقتصاد والتخطيط

شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية

الهاتف : (+216) 70 55 66 00

الفاكس : (+216) 71 799 069

البريد الإلكتروني : boc@mdci.gov.tn